مطالب تمهيدية

لمعرفة الأصول الرجالية

تأليف

الشيخ محمود حريات النجفي

قسم شؤون المعارف والاستاذ والاسناد

مطالب تمهيدية

لمعرفة الأصول الرجالية

تأليف

الشيخ محمود دريّاب النجفي

بعناية وإشراف
شعبة الرعاية المعرفية
قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

النجفي، محمود درياب، ١٩٥٣ -
الأصول الرجالية الأربعة. مطالب تمهيدية لمعرفة الأصول الرجالية / تأليف الشيخ محمود درياب النجفي ؛ بعناية وإشراف شعبة الرعاية المعرفية قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية.-الطبعة الأولى.-كربلاء، العراق العتبة العباسية المقدسة، قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية، ١٤٤٢ هـ. = ٢٠٢١م.
١٠ مجلد ؛ ٢٤ سم
يتضمن إرجاعات ببليوجرافية وكشافات.
١ الحديث (شيعة)--تراجم الرواة. ٢ الحديث (شيعة)--الجرح والتعديل. أ. العتبة العباسية المقدسة. قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية. شعبة الرعاية المعرفية، مشرف. د. العنوان.

LCC: BP193.28 .U88 2021 VOL. 01
مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة
فهرسة أثناء النشر

اسم الموسوعة: الأصول الرجالية الأربعة

اسم المجلد: مطالب تمهيدية لمعرف الأصول الرجالية

تأليف: الشيخ محمود درياب النجفي

راجعه واعتنى بنشره: شعبة الرعاية المعرفية - قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

جهة الإصدار: العتبة العباسية المقدسة - قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

الطبعة: الأولى

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع

سنة الطبع: ١٤٤٢هـ =٢٠٢١م.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٦٤٨) لسنة ٢٠٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لو لا أن هدانا الله.

اللهم صلّ على محمد عبدك ورسولك كما بلّغ رسالتك وصدع بأمرك ونصح لعبادك، وعلى أهل بيته الطيّبين الطاهرين الذين اخترتهم لأمرك وجعلتهم خزنة لعلمك وحفظة لدينك.

أمّا بعد؛

تتجلّى أهمّية علم الرجال من مدخليته في عمليّة استنباط الأحكام الشرعيّة التي تتطلّب من الفقيه بذل جهده واستفراغ وسعه من أجل تحصيلها.

وحيث إنّ السنّة الشريفة الشاملة لأحاديث سيد المرسلين صلى الله عليه وآله والأئمة الأنجبين عليهم السلام هي المصدر الثاني للتشريع بعد الكتاب العزيز، وقد انتهت إلينا عبر رواة اختلفت أحوالهم على نحوين:

الأول: الثقات الثُبّت الذين يُعمل برواياتهم وتُعتبر أقوالهم، ممّن سمعوا الحديث وأدّوه كما سمعوه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، فكانوا مصداقاً لقوله تعالى: **﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾**[1]

وقد بيّن الإمام الصادق عليه السلام معنى الآية كما رواه محمد بن يعقوب الكليني في الكافي

---

١ - سورة الزمر آية ١٨

الشريف، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن أبي بصير، قلت لأبي عبد الله عليه السلام قول الله جلّ ثناؤه: ﴿**الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ**﴾[١] ؟ قال: «هو الرجل الذي يسمع الحديث فيحدّث به كما سمعه، لا يزيد فيه ولا ينقص منه»[٢]

ولا يخفى على أحد ما تعرض له أصحاب الأئمّة وأتباعهم من رواة الحديث من معاناة جسيمة ومشاقّ عظيمة من أجل تحمّل الحديث وحفظه وتدوينه.

ولذلك أشار أبو عبد الله الصادق عليه السلام إلى ثلّة من الأصحاب بأنّهم أمناء الله على حلاله وحرامه، ولولاهم لانقطعت آثار النبوّة واندرست كما روى الكشي رحمه الله قائلاً:

حدّثني حمدويه بن نصير، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن دراج، سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «بشر المخبتين بالجنّة: بُريد بن معاوية العجلي، وأبو بصير ليث بن البختري المرادي، ومحمد بن مسلم، وزرارة، أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه، لولاهم لانقطعت آثار النبوة واندرست»[٣]

والثاني: من لا يُؤخذ بروايته ولا يُعتبر قوله، لأسباب ذُكرت في كتب الرجال.

ومن أجل إحراز صدور الحديث عن سيد البشر وآله الغرر، وحفظاً لهذا التراث الثرّ صافياً من كل كدر، تصدّى أساطين الفنّ من علماء الطائفة الحقة - قدّس الله أسرارهم - ممّن نذروا أعمارهم ووقفوا أقلامهم وشحذوا هممهم لدراسة رواة الحديث «ذاتاً ووصفاً»، فضبطوا أسماءهم وطبقاتهم، وميّزوا بين مشتركاتهم، وبوّبوا

---

١ - تحف العقول ص ٣٨٣، والآيتان من سورة الزمر: ١٧ ـ ١٨

٢ - الكافي ج ١ ص ٥١ كتاب فضل العلم حديث ١

٣ - اختيار رجال الكشي ص ٧٠ حديث ٢٨٦

أحاديثهم، وسبروا أحوالهم وشؤونهم، ولا سيما التي لها دخل في قبول قولهم وعدمه من حيث الجرح والتعديل والتضعيف والتوثيق.

فكانوا رحمهم الله ما بين مصنّف ومؤلّف وشارح ومعلّق، كلٌّ بما جادت به قريحته، ودعت إليه رغبته، وجرى به قلمه، فسطّروا لنا أسفاراً قيّمة، قدّموا لنا فيها عصائر أفكارهم ومحكم آرائهم، وهي أكثر من أن تُحصى، وأشهر من أن تُذكر، فلله درّهم وعلى الله أجرهم.

ولعلّ مِن أهمّ ما صنّف في هذا الفن الأُصول الرجاليّة الأربعة، وهي: معرفة رجال الكشي، ورجال الشيخ الطوسي، وفهرست الشيخ الطوسي، وهذه المصنفات لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي «٣٨٥ - ٤٦٠ هـ»، ورجال النجاشي للشيخ أبي العباس أحمد بن علي أحمد النجاشي الأسدي الكوفي «٣٧٢ - ٤٥٠ هـ»، وهذه الأُصول الأربعة التي عليها المدار والاستناد.

ولا يخفى على الباحث المتتبّع أنّها تميّزت بعدّة أمور، منها: اتّصال طرقها إلى أصحاب الأُصول، ودقّة الجرح والتعديل، والتمييز بين المعتبر من الحديث وغيره، والتفاضل بين المعتبر حسب الترتيب الطولي: «الصحيح، الموثّق، الحسن».

ولمّا حازت العتبة العباسيّة المقدّسة ـ بفضل الله تعالى ـ وبركة المرقد الطاهر للمولى أبي الفضل العباس عليه السلام على قصب السبق لرفد المشاريع العلميّة، ولا سيما التراثيّة فضلاً عن المشاريع الخدميّة والطبّية التي ظهرت جليّاً في زمن هذا الوباء «كورونا» - عافى الله الجميع منه - من خلال أقسامها المتنوّعة والمتخصّصة، أَوْلى قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة هذه الموسوعة الموسومة بـ«الأُصول الرجاليّة الأربعة» اهتماماً بالغاً وعناية فائقة لما اتّسمت به من ميزات عدّة نذكر منها:

- إنّها ازدانت بتعليقات خرّيت هذا العلم الرجالي المُتتبّع سيد الطائفة آية الله العظمى السيد آقا حسين الطباطبائي البروجردي، وهي تعليقات رصينة وتأسيسيّة في هذا العلم.

- حقّق هذه الموسوعة كاملة وعلّق عليها، بتعليقات قيّمة وبنفس واحد، سماحة الشيخ محمود دُرياب النجفي الذي خاض غمار هذا العلم منذ أربعة عقود من عمره، دؤوباً ما بين التدريس والتأليف، وهذا ما امتازت به عن سابقاتها التي حقّقت بصورة منفردة، ومن هذا يتبيّن للباحث جليّاً موقف الراوي ووصفه في جميع هذه الكتب

- تمّ الاعتماد على أقدم النسخ وأصحّها في تحقيق هذه الموسوعة.

- قدّم الشيخ دُرياب النجفي لهذه الموسوعة بكتاب «مطالب تمهيديّة» احتوت على عدّة قواعد وفوائد رجاليّة، وهي بمثابة المفاتيح للولوج في هذا العلم، وكذلك ذيّلها بكتابين: «دليل الأسماء ودليل التصانيف»، ليسهل تناول مواضيعها

- تفرّدت هذه الموسوعة بتراجم وافية ومتقنة لأصحاب هذه المصنفات، بعضها كتبت بقلم المؤلّف نفسه.

فبدت هذه الموسوعة القيّمة بحلّتها القشيبة تحفة نقدّمها بين يدي طلّاب العلم والباحثين بغية الإفادة منها

ومن الواجب علينا أن نتوجّه بخالص الشكر والامتنان لمقام المرجعيّة الدينيّة متمثّلة بالمرجع الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني - دام ظلّه الوارف - صاحب الفتوى المباركة التي حفظت لنا المقدّسات والتراث.

كما نتقدّم بوافر الشكر والعرفان لصاحب اليد الندية المعطاء سماحة المتولّي الشرعي الأستاذ العلّامة السيد أحمد الصافي ـ دام عزُّه ـ لحرصه الدائم على إحياء

تراثنا الإسلامي الأصيل، وبالخصوص هذا المشروع التراثي النافع، فأيّده الله وسدّد خطاه.

وفي مسك الختام لابدّ من كلمة شكر للسيد رئيس شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة جناب الأخ الفاضل الشيخ عمار الهلالي ـ دامت توفيقاته ـ لمتابعته المستمرّة وإشرافه المباشر لجميع إصدارات القسم ونشاطاته، وكذلك إلى كلّ الكوادر التى أسهمت في إنجاز هذا المشروع، سائلين المولى العلي القدير التوفيق والسداد.

الحمد لله أوّلاً وآخراً.

الشيخ علي صالح الأسدي

معاون رئيس قسم شؤون المعارف

الإسلامية والإنسانيّة

١٢ / صفر / ١٤٤٢ هـ

الإهداء

سلام الله وسلام ملائكته المقرّبين

وأنبيائه المرسلين وعباده الصالحين

وجميع الشهداء والصدّيقين والزاكيات الطيّبات

فيما تغتدي وتروح عليك يا بن أمير المؤمنين

السلام عليك يا صاحب البصيرة، السلام عليك يا قمر العشيرة

سيدي ومولاي يا أبا الفضل العباس إليك أهدي هذا الجهد المتواضع

ليكون ذخري عند الله يوم لا ينفع مال ولا بنون إلّا من أتى الله بقلب سليم

المؤلّف

مقدّمة المؤلّف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لو لا أن هدانا الله.

والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيّبين الطاهرين.

ليس من السهل أن نتحدّث عمّا ورد في الأُصول الرجاليّة من المعلومات بشأن الرواة وحملة الحديث، ونمرّ عليها مرور مستعجل علم ظاهراً منها، وغفل عن واقعها إنّه حديث يتطلّب البحث الدؤوب، والدراسة المستمرّة، والغور في طيّاتها، حتى تتسنّى له معرفة ما فيها.

وكانت العقود الثلاثة الماضية سنيّ بحثي فيها ودراستي لها، فألّفت وحقّقت ـ ولله الحمد ـ العشرات من الكتب.

وها أنا اليوم أقدّم من تراثنا الخالد أصولاً رجاليّة أربعة، هي معتمد الأعلام، بل هي ملاذ فقهائنا العظام في استنباط الحكم الشرعي

حقّقتها، وزوّدتها ـ في الهوامش ـ بتعليقات الخبير الرجالي آية الله العظمى السيد آقا حسين الطباطبائي البروجردي، وعلّقت عليها بما تيسّر لي، ولله الحمد.

وفي هذا الكتاب أوردتِ الكثير ممّا يحتاجه الباحث في معرفة هذه الأُصول، والأخذ منها.

ضمّنت الكتاب هذا الكثير من المطالب التي تمهّد للباحث معرفة الأُصول الرجاليّة، من مباحث تخصّ الجرح والتعديل، وما يمكن أن يعين الباحث على فهم النصوص بهذا الشأن، ومعرفة مداليلها.

وبحثت فيه عن التوثيقات العامّة، مثل توثيق أصحاب الإجماع، وتوثيق أصحاب الأُصول، وتوثيق مشايخ الإجازة وغيرها.

وفصّلت فيه البحث عن «توحيد الأسماء» وعن «المشترك وطرق تمييزه»، وعن «المناهج في تنويع الحديث».

وأوردت فيه عدّة أسماء من الرواة، من الذين اختلف أصحاب الجرح والتعديل فيهم، بين جارح لهم ومعدّل.

وآخر دعوانا الحمد لله ربّ العالمين

النجف الأشرف

تاريخ المراجعة النهائيّة

يوم الجمعة ٤ من ذي القعدة الحرام عام ١٤٤١ هجريّة

الشيخ محمود دُرْياب النجفي

الأُصول الرجاليّة الأربعة

لقد سلّم الأعلام لعدّة كتب تكفّلت ببيان أحوال رواة الحديث واعتمدوها، وعبّروا عنها بـ«الأُصول الرجاليّة»، وهي:

اختيار رجال الكشي، والفهرست، والرجال كلّها لمحمد بن الحسن الطوسي المتوفى عام ٤٦٠، والرجال لأحمد بن العباس النجاشي المتوفى عام ٤٥٠.

الأُصول الرجاليّة والمنهج المتّبع في كلّ واحدة منها:

لقد اتّخذ كلّ واحد من مؤلّفي هذه الأُصول في تأليفه لكتابه منهجاً قصد منه تحقيق ما استهدفه من التأليف.

١ ـ اختيار رجال الكشي

اختيار رجال الكشي، اختاره ا الطوسي من كتاب الرجال لأبي عمرو الكشي وذكره النجاشي قائلاً: «كتاب الرجال، كثير العلم، وفيه أغلاط كثيرة»[١]

واقتصر الطوسي على ذكر اسمه قائلاً: «كتاب الرجال»، ولم يتطرّق إلى أنّه فيه أغلاط كثيرة[٢]

يتضمّن الكتاب ١١٥١ رواية بشأن الرجال مرويّة عن المعصومين عليهم السلام وغير المعصومين، أكثرها تدلّ على جرحهم أو تعديلهم.

وقد تعامل الأعلام مع هذه الروايات مثل ما تعاملوا مع روايات الكتب الأربعة وغيرها، من الفحص عن رجال أسانيد هذه الروايات، ليعرفوا المعتبر منها ليعمل به. ولم يذكر فيه كلّ الرواة، وذلك بسبب عدم الحصول على طريق حسّي إلى من

---

١ - رجال النجاشي ص ٣٧٢ رقم ١٠١٨

٢ - راجع الفهرست للطوسي رقم ٦١٥

لم يذكره فيه.

٢ ـ الفهرست للطوسي

الفهرست للطوسي، يحتوي على ذكر ٩١٢ شخصاً

قال في المقدّمة: «عمدت إلى كتاب يشتمل على ذكر المصنفات والأُصول، ولم أفرد أحدهما عن الآخر لئلّا يطول الكتابان، لأنّ في المصنّفين من له أصل فيحتاج إلى أن يعاد ذكره في كلّ واحد من الكتابين فيطول».

ثمّ قال بشأن ما ضمّن كتابه من الجرح والتعديل: «فإذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين وأصحاب الأُصول فلابدّ من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعوّل على روايته أو لا؟».

ثمّ ذكر مقدار ما أورده في كتابه من الأسماء قائلاً: «ولم أضمن أنّي أستوفي ذلك إلى آخره، فإنّ تصانيف أصحابنا وأُصولهم لا تكاد تضبط، لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض، غير أنّ عليّ الجهد في ذلك، والاستقصاء فيما أقدر عليه ويبلغه وسعي ووجدي»[١]

يعرف من هذا أنّه ﵀ لم يذكر جميع الرواة فيه، وحتّم على نفسه ذكر ما قالوه من الجرح والتعديل بشأن الرجال[٢]، فلو كان نسبة المجروحين وأيضاً نسبة المعدَّلين فيه نسبة قليلة جدّاً فهذا يدلّ على أنّه ﵀ لم يحصل على طرق حسّية إلى جرح

---

١ ـ الفهرست للطوسي مقدّمة الكتاب.

٢ ـ لقد صنّفت كتاباً بعنوان «نصوص الجرح والتعديل، دراسة وتقييم»، جمعت فيه ما قاله أصحاب الجرح والتعديل بشأن الرواة، ورتّبت هذه النصوص حسب حروف المعجم، وطبع هذا الكتاب عام ١٤٣٠ في مجلّدين.

أو تعديل البقيّة، وكلّ ما كان قد حصل عليه عند تأليفه للكتاب قد ذكره.
ومن الطبيعي أن بقيت أسماء لم يذكرها، أو ذكرها لكن لم يذكر عنها شيئاً من الجرح أوالتعديل، لعدم حصوله على طرق حسّيّة إليهما

٣ ـ رجال الطوسي

رجال الطوسي، يتضمّن على ثلاثة عشر باباً، جمع فيه أسماء الرجال الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الأئمّة عليهم السلام من بعده إلى زمن القائم عليه السلام، ثمّ ختم الكتاب بباب من تأخّر زمانه عن الأئمّة عليهم السلام من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يرو عنهم.
وبلغت الأسماء المذكورة فيه بعد حذف المكرّرات ٥٨٨٨ اسماً
قال مولّفه في المقدّمة: «ولا أضمن أنّي أستوفي ذلك عن آخره، فإنّ رواة الحديث لا ينضبطون، ولا يمكن حصرهم لكثرتهم وانتشارهم في البلدان شرقاً وغرباً، غير أنّي أرجو أنّه لا يشذ عنهم إلّا النادر، وليس على الإنسان إلّا ما تسعه قدرته وتناله طاقته، ولم أجد لأصحابنا كتاباً جامعاً في هذا المعنى إلّا مختصرات قد ذكر كلّ إنسان طرفاً منها، إلّا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه السلام، فإنّه قد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمّة عليهم السلام»[١]
وهذا يدلّ على أنّ المؤلّف رحمه الله كان قد قصد في هذا الكتاب ذكر من روى عنهم عليهم السلام، لكنّه اعترف بأنّه بقيت أسماء لم يذكرها، لعدم الإحاطة بها
ولهذا السبب نجد أسماء من الرواة قد رووا عن المعصومين عليهم السلام في الكتب الأربعة وغيرها لكنّه لم يذكرها في هذا الكتاب.

---

١ - رجال الطوسي مقدّمة الكتاب.

٤ ـ رجال النجاشي

رجال النجاشي، يحتوي على ذكر ١٢٦٩ شخصاً.

قال في المقدّمة: «أمّا بعد، فإنّي وقفت على ما ذكره السيد الشريف أطال الله بقاءه وأدام توفيقه من تعيير قوم من مخالفينا أنّه لا سلف لكم ولا مصنَّف، وهذا قول من لا علم له بالناس».

ثمّ قال بشأن مقدار ما جمعه: «وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته، لعدم أكثر الكتب، وإنّما ذكرت ذلك عذراً إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره».

ثمّ اعترف بأنّ ما كتبه أصحابنا في هذا الفنّ لم يكن جامعاً فقال: «على أنّ لأصحابنا رحمهم الله في بعض هذا الفنّ كتباً ليست مستغرقة لجميع ما رسمه، وأرجو أن يأتي في ذلك على ما رسم وحدّ إن شاء الله تعالى، وذكرت لرجل طريقاً واحداً[١] حتى لا تكثر الطرق فيخرج عن الغرض»[٢]

يعرف من هذا أنّه ﷺ قد ذكر غرضه من تأليف الكتاب، وذكر أيضاً مقدار ما جمع فيه، ولم يصرّح أنّه يذكر فيه ما قالوه بشأن الرجال من الجرح والتعديل، لكنّه ذكر فيه الكثير من النصوص الدالّة إمّا على الجرح أو التعديل أكثر ممّا ذكره الطوسي في الفهرست.

كما سكت عن طائفة ممّن ذكرهم، وذلك بسبب عدم حصوله على طرق حسّية إلى

---

١ ـ لقد رتّبت كتاب مشيخة النجاشي على قسمين: القسم الأول أوردت فيه حياة النجاشي ومشايخه الذين روى عنهم في رجاله، والقسم الثاني أوردت فيه من ذكرهم النجاشي في طرقه إلى الأُصول والكتب، وذلك لغرض أن يعرف الباحث قيمة هذه الطرق الحسيّة إلى هذه الأُصول والكتب، وطبع هذا الكتاب عام ١٤١٣ هجرّية.

٢ ـ رجال النجاشي مقدّمة الكتاب.

جرحهم أو تعديلهم.

مع العلم أنّ فهرست الطوسي كان قد تمّ تأليفه قبل تأليف رجال النجاشي هذا، لأنّ النجاشي ذكره في ترجمة مؤلّفه الشيخ الطوسي قائلاً: «كتاب فهرست كتب الشيعة وأسماء مصنفيهم»[١]، ووثّق مؤلّفُه الطوسي هذا جماعةً ممّن ذكرهم في هذا الكتاب، مثل الحسن بن سعيد، وأخيه الحسين بن سعيد، وحنان بن سدير، وذريح المحاربي، وزيد الشحام، وعبد الله بن بكير، وعلي بن الحكم بن الزبير الكوفي، وعلي بن رئاب، وعلي بن يقطين، ومحمد بن أبي حمزة الثمالي، لكن النجاشي لم يوثّقهم، لأنّه لا طريق له إليهم، وحتى أنّه لم يعتمد في توثيقهم على توثيق الطوسي هذا.

هذا وبقيت أسماء لم يجد طريقاً حسّيّاً إليهم ولهذا لم يذكرهم.

هذه الأُصول الرجاليّة التي تسالم عليها الأعلام لتكون مصادر تتكفّل بيان جرح أو تعديل الرجال.

كتب رجاليّة أخرى عُدّت من الأُصول

لقد اعتنى الكثير من الأعلام على كتب رجاليّة أخرى غير الكتب الأربعة، تقدّم تأليفها على تأليف الأُصول الرجاليّة وهي:

١ ـ رجال البرقي

البرقي هذا هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي المتوفى عام ٢٧٤ / ٢٨٠

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٤٠٣ رقم ١٠٦٨

ذكر النجاشي هذا الكتاب في ترجمة مؤلّفه قائلاً: «كتاب الرجال»، وذكر قبله بفواصل «كتاب الطبقات» نقلاً عن الفهرست لمحمد بن جعفر ابن بُطّة[١]

وذكر الطوسي نقلاً عن ابن بُطّة هذا: «طبقاتَ الرجال» للمولّف[٢]

وهذا يقوّي احتمال اتّحاد «الطبقات» و«الرجال» المذكورين في رجال النجاشي علماً بأنّه لا طريق للنجاشي ولا للطوسي إلى هذا الكتاب.

ذكر المؤلّف فيه أوّلاً أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمّ أصحاب المعصومين عليهم السلام، حتّى أصحاب الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

وختم كتابه بأسماء المنكرين على أبي بكر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وهم اثنا عشر رجلاً، ستّة من المهاجرين، وستّة من الأنصار.

بدأ المولّف في عدّ أصحاب كلّ معصوم أوّلاً بعدّ من ذُكر في أصحاب المعصومين قبله، ذكر مثلاً في أصحاب الباقر عليه السلام أوّلاً من ذُكر في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمّ من ذُكر في أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وهكذا حتّى أصحاب السجّاد عليه السلام، ثمّ ذكر أصحاب الباقر عليه السلام.

هذا وقد عدّ السيد الخوئي رحمه الله هذا الكتاب أوّل الأُصول الرجاليّة الخمسة التي عرّف بها في مقدّمة معجمه.

قال رحمه الله: «الأُصول الرجاليّة، وهذه الأُصول خمسة: ١ ـ رجال البرقي، المعبّر عنه في فهرست الشيخ بطبقات الرجال، وقد اعتنى العلّامة بهذا الكتاب في الخلاصة، وذكر في إجازته الكبيرة وغيرها طريقه إلى فهرست الشيخ وإلى ما اشتمل عليه الفهرست

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٧٦ رقم ١٨٢

٢ ـ الفهرست للطوسي رقم ٦٥

من الكتب»[١]

والجدير بالذكر بأنّ الشيخ جعفر السبحاني شكّك في انتساب هذا الكتاب إلى أحمد بن محمد بن خالد البرقي، محتجّاً بما ورد في سبعة موارد منه قوله: «في كتاب سعد»، وهو سعد بن عبد الله الأشعري المتوفى عام ٢٩٩ / ٣٠١، ونفى أن يكون أحمد بن محمد بن خالد هذا روى عن سعد بن عبد الله وهو من أبرز تلامذته.

واستدلّ أيضاً بأنّ مؤلّف الكتاب قال في أصحاب العسكري عليه السلام: «عبد الله بن جعفر الحميري الذي سمعت منه بالفتح»[٢]، والحميري هذا من تلامذة أحمد بن محمد بن خالد، ثمّ سأل: فكيف يروي عن الحميري هذا؟

وأيضاً استدلّ بأنّ أحمد بن محمد بن خالد البرقي عدّ في هذا الكتاب من أصحاب الإمامين الجواد والهادي عليهما السلام ولم يذكر أنّه مؤلّف الكتاب، كما لم يذكر في ترجمة محمد بن خالد أنّه والد المؤلّف.

وبعد ذكر هذه الموارد الأربعة أكّد على أنّ الكتاب هو تأليف أحمد بن عبد الله بن أحمد حفيد أحمد بن محمد بن خالد البرقي

ثم قال بعد ان احتمل أن يكون الكتاب تأليف محمد بن خالد البرقي: «فتكون النتيجة: أنّ الكتاب ليس من نتاج جهود مؤلّف واحد بل هو نتاج علماء، وهم: ١ـ محمد بن خالد البرقي ٢ـ ابنه أحمد بن محمد بن خالد ٣ـ حفيد الابن: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي»[٣]

علماً بأنّ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي لم يذكر في الأُصول

---

١ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ٩٥

٢ - رجال البرقي ص ٦١

٣ - مقدّمة طبعة كتاب رجال البرقي ص ١٤ ـ ١٩

الرجاليّة، وهو من مشايخ الكليني روى عنه في كتابه الكافي

وترجم له السيد البروجردي في مقدّمة كتاب ترتيب أسانيد كتاب الكافي، واستظهر أنّه حفيد أحمد بن محمد بن خالد البرقي[١]

هذا ولم يذكر أحمد بن عبد الله بن أحمد البرقي هذا في الأُصول الرجاليّة، ولا أحد من الأعلام نسب هذا الكتاب إليه، بل نسبة كتاب رجال إلى أحمد بن محمد بن خالد البرقي ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ ثابتة.

وهذا ممّا جعلنا أن نذهب إلى أنّ هذا الكتاب لا يصحّ أن يعدّ من الأُصول الرجاليّة.

٢ ـ رسالة أبي غالب الزراري

أبو غالب هو أحمد بن محمد بن محمد الزراري المتوفى عام ٣٦٨

قال عنه النجاشي: «أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن أبو غالب الزراري، وقد جمعت أخبار بني سنسن.

وكان أبو غالب شيخ العصابة في زمنه ووجههم.

له كتب، منها كتاب التاريخ، ولم يتمّه، كتاب دعاء السفر، كتاب الأفضال، كتاب مناسك الحج، كبير، كتاب مناسك الحج، صغير، كتاب الرسالة إلى ابن ابنه أبي طاهر في ذكر آل أعين، حدّثنا شيخنا أبو عبد الله عنه بكتبه.

ومات أبو غالب ﷺ سنة ثمان وستين وثلاثمائة، انقرض ولده إلّا من ابنة ابنه، وكان مولده سنة خمس وثمانين ومائتين»[٢]

وقال عنه الطوسي: «كان شيخ أصحابنا في عصره، وأستاذهم وثقتهم»[٣]

---

١ - راجع حياة سيد الطائفة ص ٣١٢ نقلاً عن مقدّمة ترتيب أسانيد كتاب الكافي

٢ - رجال النجاشي ص ٨٣ رقم ٢٠١

٣ - الفهرست للطوسي رقم ٩٤

وقال أيضاً: «جليل القدر، كثير الرواية، ثقة»[١]

وأبو طاهر هو: محمد بن عبيد الله بن أحمد الزراري.

ترجم له النجاشي قائلاً: «محمد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين أبو طاهر الزراري، كان أديباً، وسمع.

وهو ابن ابن أبي غالب شيخنا.

له كتاب فضل الكوفة على البصرة، وكتاب الموشح، وكتاب جمل البلاغة»[٢]

جاء في مقدّمتها: «بسم الله الرحمن الرحيم الملك الحقّ المبين، وصلّى الله على عباده الذين اصطفى

حدّثنا أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الواسطي قال: حدّثنا أبو غالب أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين الشيباني برسالة منه إلى ابن ابنه محمد بن عبيد الله بن أحمد:

بسم الله الرحمن الرحيم سلام عليك فإنّي أحمد إليك الله الذي لا إلّه إلّا هو الإلّه الحقّ مبدع الخلق الموفّق للخير المعين عليه، وأسأله أن يصلّي على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين

أمّا بعد فإنّا أهل بيت أكرمنا الله جلّ وعزّ بمنّه علينا بدينه واختصّنا بصحبة أوليائه وحججه على خلقه من أول ما نشأنا إلى وقت الفتنة التي امتحنت بها الشيعة»[٣]

هي كما عرفت من المقدِّمة تخصّ بآل أعين، وهي تتضمّن تراجم لطائفة من

---

١ - رجال الطوسي رقم ٦٠٢٢ وفيه «أحمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن الزراري الكوفي، نزيل بغداد، يكنّى أبا غالب»

٢ - رجال النجاشي ص ٣٩٨ رقم ١٠٦٤

٣ - رسالة أبي غالب ص ١١١

الأسماء، وتشتمل على بعض الطرق إلى المصنّفات.

طبعت هذه الرسالة أكثر من مرّة، ومنها بتحقيق العلاّمة السيد محمد رضا الحسيني الجلالي بعنوان «رسالة أبي غالب».

٣ ـ الرجال لابن الغضائري

قال السيد الخوئي: «وأمّا الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري فهو لم يثبت، ولم يتعرض له العلاّمة في إجازاته، وذكر طرقه إلى الكتب، بل أنّ وجود هذا الكتاب في زمان النجاشي والشيخ أيضاً مشكوك فيه، فإنّ النجاشي لم يتعرّض له، مع أنّه ﷺ بصدد بيان الكتب التي صنّفها الإمامية، حتى أنّه يذكر ما لم يره من الكتب، وإنّما سمعه من غيره أو رآه في كتابه، فكيف لا يذكر كتاب شيخه الحسين بن عبيد الله أو ابنه أحمد ؟

وقد تعرّض ﷺ لترجمة الحسين بن عبيد الله وذكر كتبه، ولم يذكر فيها كتاب الرجال، كما أنّه حكى عن أحمد بن الحسين في عدّة موارد[١]، ولم يذكر أنّ له كتاب الرجال.

نعم إنّ الشيخ تعرّض في مقدّمة فهرسته أنّ أحمد بن الحسين كان له كتابان، ذكر في أحدهما المصنفات وفي الآخر الأُصول، ومدحهما، غير أنّه ذكر عن بعضهم أنّ بعض ورثته أتلفهما، ولم ينسخهما أحد[٢]

---

١ ـ نقل عنه النجاشي تاريخ وفاة أحمد بن محمد بن خالد البرقي المترجم برقم ١٨٢، حيث أرّخ وفاته سنة أربع وسبعين ومائتين.

كما نقل عن أحمد بن الحسين هذا أيضاً من غير أن يصرّح باسم الكتاب هذا أوغيره في أرقام ٧ و٧٤ و١١٧ و١٥٤ و٢٢٥ و٣٠٦ و٣١٠ و٣١٣ و٣٧٠ و٣٩٥ و٤٠٨ و٤٩٠ و٥٢٧ و٥٧٢ و٦٧٦ و٨٨٦ و١٢٥٤

٢ ـ راجع الفهرست مقدّمة الكتاب.

والمتحصّل من ذلك: أنّ الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري لم يثبت، بل جزم بعضهم بأنّه موضوع، وضعه بعض المخالفين، ونسبه إلى ابن الغضائري.

وممّا يؤكّد عدم صحّة نسبة هذا الكتاب إلى ابن الغضائري:

أنّ النجاشي ذكر في ترجمة الخيبري عن ابن الغضائري أنّه ضعيف في مذهبه[١]، ولكن في الكتاب المنسوب إليه أنّه ضعيف الحديث، غالي المذهب[٢]، فلو صحّ هذا الكتاب لذكر النجاشي ما هو الموجود أيضاً، بل إنّ الاختلاف في النقل عن هذا الكتاب، كما في ترجمة صالح بن عقبة بن قيس وغيرها يؤيّد عدم ثبوته، بل توجد في عدّة موارد ترجمة شخص في نسخة ولا توجد في نسخة أُخرى، إلى غير ذلك من المؤيّدات.

والعمدة: هو قصور المقتضي، وعدم ثبوت هذا الكتاب في نفسه، وإن كان يظهر من العلّامة في الخلاصة أنّه يعتمد على هذا الكتاب ويرتضيه.

وقد تقدّم[٣] عن الشهيد الثاني[٤]، والآغا حسين الخوانساري[٥] ذكر هذا الكتاب في إجازتيهما، ونسبته إلى الحسين بن عبيد الله الغضائري، لكنّك قد عرفت أنّ هذا

---

١ - رجال النجاشي رقم ٤٠٨.

٢ - الرجال لابن الغضائري ص ٥٦.

٣ - تقدّم في صفحة ٤٣ من المعجم هذا.

٤ - قال في إجازته الكبيرة للشيخ عبد الصمد والد الشيخ البهائي: «ومصنّفات ومرويات الشيخ أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري التي من جملتها كتاب الرجال»، البحار ج ١٠٥ ص ١٥٩

٥ - قال في إجازته لتلميذه الأمير ذي الفقار: «ومصنّفات ومرويات الشيخ أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري التي من جملتها كتاب الرجال»، البحار ج ١٠٧ ص ٨٩.

خلاف الواقع، فراجع»[١]

هذه ثلاثة كتب عدّت من الأُصول، مع العلم أنّها ليست على مستوى الأُصول الرجاليّة الأربعة، من ناحية القطع بالانتساب إلى أصحابها، ووجود طرق إليها، ذكرها الأعلام في طرقهم وإجازاتهم، واعتماد الأعلام عليها، ووجود نسخ عديدة مصحّحة ومعتبرة لكلّ واحد منها في المكتبات.

وحتى بالغ البعض في تكثير عدد الأُصول الرجاليّة، وعدّ كتاب خلاصة الأقوال للعلّامة الحلّي ﷺ من الأُصول.

ولكن العارف بالأصول الرجاليّة الأربعة على يقين بأنّ ما يقوله أصحاب هذه الأُصول أكثر اعتباراً ممّا يقوله غيرهم، فعند التعارض لا يرجّح قول غير الطوسي والنجاشي عليهما، حتى لو كان جرحاً، يرجّحه بناء على تقديم قول الجارح على قول المعدّل مطلقاً

ميزة الأُصول الرجاليّة الأربعة

تمتاز الأُصول الرجاليّة الأربعة على غيرها بأنّ مؤلّفيها اعتمدوا الحسّ في كلّ معلومة أوردوها فيها، إمّا بمعاشرتهم لمن ذكروه، أو بخبر متّصل السند إلى من بعد عصرهم عنهم.

هل الأُصول الرجاليّة ناقصة؟

إنّ الأُصول الرجاليّة تكفّلت التعريف بالرجال ورواة الحديث، فذكر مؤلّفوها أسماء الرجال وانتسابهم إلى قبائلهم وبلدانهم، وتطرّقوا لما قيل فيهم من الجرح والتعديل، وذكروا ما نسب إليهم من مصنفّات، كلّ ذلك اعتماداً على الطرق التي حصلوا عليها

---

١ - معجم رجال الحديث ج ١ ص ١٠٣

من مشايخهم .

لكن مع هذا كلّه قد بقي الكثير من رواة الحديث، بل وحتى المشاهير منهم لم يذكروا بشأنهم شيئاً وسكتوا عنهم[١]

وهذا ما سبّب أنّ بعض الأعلام ذهب إلى أنّ هذه الأُصول ناقصة، لا تفي بالغرض، ويجب تكميلها بتأليف جديد ينضمّ إليها لرفع هذا النقيصة .

لكن بعد قبول فكرة أنّ كلّ ما أورده أصحاب الجرح والتعديل كان عن الطرق الحسّيّة التي حصلوا عليها لا يبقى مجال للقول بأنّ هذه الأُصول ناقصة، بل الصحيح أن نقول بأنّ هذا الأُصول حسب مناهج تأليفها متقنة ورصينة، ولهذا اعتمدها الأعلام منذ تأليفها حتى اليوم، ولم يجدوا بديلاً عنها يغنيهم في هذا المجال .

على أنّ هذه الأُصول لم تكن ناقصة، حتى يحتاج إلى تكميلها، حتى لو ذكر فيها شخص ولم يذكر بشأنه شيئاً من الجرح أو التعديل، أو ذكر فيها شخص ولم يذكر أنّه له كتاب، أو لم يذكر فيه بعض المعروفين والذين لهم روايات كثيرة أم قليلة .

لأنّ أصحاب هذه الأُصول اعتمدوا الطريق الحسّي لثبت المعلومات فيها

فعليه لم يطالبوا ولم يعاتبوا على عدم ذكر من لم يذكروه أو ثبت ما لم يحصلوا على طريق حسّي إليه .

فهم تركوا الحديث عمّن لا طريق لهم إليه لغيرهم ممّن لهم طرق حسّيّة إليهم .

---

١ - لقد أوردت جميع الأسماء المذكورة في الأُصول الرجاليّة الأربعة في كتابي المعجم الموحّد ووحّدت المكرّر منها فبلغت ٦٥٠٠ اسماً، ٨٤٣ منهم من ذكر له ما يفيد تعديله، و ٤٦٩ منهم من ذكر له ما يفيد الجرح، ٣٩٤ منهم ممدوح، و ٥١ شخصاً منهم عقيدتهم فاسدة إلّا أنّهم ثقات، ويعبّر عن حديثهم بالموثّق، فبلغ المجموع ١٧٥٧، وبقي منهم ٤٧٤٣ منهم سكتوا عنهم ولم يذكروا بشأنهم شيئاً

وسيأتي التفصيل عن هذا في مبحث «اشتراط الجرح والتعديل بالحسّ» لاحقاً.

الطرق المذكورة في ترجمة الشخص تخصّ بكلّ معلومة بشأن الرجل

لقد أورد كلّ من الطوسي والنجاشي وقبلهما الكشي في كتبهم ما يمكن أن يستدلّ به على أنّ ما أوردوه بشأن الرجل من جرح أو تعديل وما قالوه عن طبقته وما ذكروه من تفاصيل عن مصنفاته كلّه كان عن حسّ، ويستدلّ عليه بما يلي:

١ ـ قال الطوسي ﷺ في مقدمة الفهرست: «فإذا ذكرت كلّ واحد من المصنفين وأصحاب الأُصول فلابدّ من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، هل يعوّل على روايته أو لا، وأبيّن اعتقاده وهل هو موافق للحقّ أو هو مخالف له»[١]

فهذا الكلام صريح في أنّه ﷺ كان قد قصد من تأليف الكتاب أن يذكر فيه ما قاله سلفه أو دوّنوه بشأن الرجل من الجرح أو التعديل

ثم قال: «فإذا سهّل الله إتمام هذا الكتاب فإنّه يطلع على أكثر ما عمل من التصأنيف والأُصول، ويعرف به قدر صالح من الرجال وطرائقهم»[٢]

فقوله: «وطرائقهم» بعد أن قال: «يعرف به قدر صالح من الرجال» دليل على أنّ طريقه الذي ذكره بعد اسم الرجل هو لكلّ معلومة ذكرها بشأن الرجل حتى الجرح أو التعديل

٢ ـ إنّ السبب الذي دفع النجاشي إلى تأليف كتابه هو ما ذكره في المقدّمة من أنّ مخالفينا عيّرونا بأنّه لا سلف لكم ولا مصنّف قائلاً: «وهذا قول من لا علم له بالناس، ولا وقف على أخبارهم، ولا عرف منازلهم، وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحداً

---

١ - الفهرست ص ٢

٢ - الفهرست ص ٢ ـ ٣.

فيعرف منه، ولا حجّة علينا لمن لم يعلم ولا عرف»[١]

فقوله: «ولا عرف منازلهم» صريح في أنّه ﷺ كان قد قصد بيان أحوال الرجال، وأنّ طريقه إلى كلّ ما يذكره لتكون الحجّة على الخصم أقوى، فإنّ الخصم لو عرف بأنّ النجاشي ﷺ كان قد كذب أو دلّس عليه في دعواه للزمه بذلك.

فعليه لا شكّ في أنّ النجاشي قد حاول أن لا يثبت في كتابه معلومة إلّا بالطرق المقبولة، بحث لو أراد الخصم يستشهد عليها مَن ذكر النجاشي بأنّه أخذها منهم لتمكّن.

٣ ـ قال النجاشي في مقدمة رجاله: «وذكرت للرجل طريقاً واحداً، حتى لا تكثر الطرق فيخرج عن الغرض»[٢]

فقوله ﷺ: «ذكرت للرجل طريقاً» واضح في أنّ طريقه ﷺ إلى الرجل ليس إلى الكتاب فحسب، بل إلى كلّ معلومة ذكرها.

٤ ـ وقال في مطلع الجزء الثاني من كتابه هذا: «الجزء الثاني من كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة وما أدركنا من مصنّفاتهم، وذكر طرف من كناهم وألقابهم ومنازلهم وأنسابهم، وما قيل في كلّ رجل منهم من مدح أو ذمّ»[٣]

٥ ـ لا فائدة في ذكر الطريق إلى الكتاب من غير أن نعرف عن صاحب الكتاب هل هو ثقة أم لا

وهذا لا يثبت إلّا إذا قلنا بأنّ الطريق المذكور بعد اسمه لكلّ معلومة ذكرت بشأنه.

ولقائل يقول: يكفي في اعتبار الكتاب أن نحصل على شهادت أو خبر صريح

---

١ - رجال النجاشي ص ٣

٢ - رجال النجاشي ص ٣

٣ - رجال النجاشي ص ٢١١

باعتبار الكتاب بأن يقال عنه: «كتاب معتمد» أو «كتاب يعمل به»، ولا حاجة لتعديل مصنفه

فنقول: من أين نحصل على هذه الشهادة أو على هذا الخبر.

إن قال: حصل عليها من هذه الطرق، فيثبت ما قلناه من أنّ الطرق المذكورة هي إلى كلّ معلومة بشأن الرجل

٦ ـ إنّ القول بأنّ هذه الطرق هي إلى الكتب لا إلى الرّجل ولا إلى ما قيل بحقّه كلام لا يصحّ، ولا شاهد عليه، لأنّ هذا يقتضي أن يكون الجرح والتعديل المذكور في الأُصول الرجاليّة كلّه عن حدس لا عن حسّ، وهذا يقتضي أن نقول بأن لا فائدة من الجرح والتعديل تحصل

وهذا ما لا يقوله أحد من أهل العلم إلّا الأخباري الذي يحاول نفي فائدة الجرح والتعديل

وأمّا الذي يؤمن بأنّ العقلاء لا يفعلون العبث، واعتمادهم على ما وصل إليهم من الجرح والتعديل كان عن حكمة لا ينفي فائدة الجرح والتعديل

الحاجة إلى الجرح والتعديل

اختلف الأعلام في الحاجة إلى الجرح والتعديل على أقوال:

القول الأول: لا حاجة إلى الجرح والتعديل مطلقاً.

القول الثاني: إنّ الحاجة إلى الجرح والتعديل عند التعارض فقط.

القول الثالث: إنّ الحاجة إلى الجرح والتعديل مطلقاً حتى عند عدم التعارض.

استدلال من ذهب إلى القول الأول

١ـ اعتبار الكتب الأربعة

الكتب الأربعة هي ١ ـ الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني المتوفّى عام ٣٢٩

٢ ـ من لا يحضره الفقيه لمحمد بن علي ابن بابويه الصدوق المتوفى عام ٣٨١

٣ ـ تهذيب الأحكام لمحمد بن الحسن الطوسي المتوفى عام ٤٦٠.

٤ ـ الاستبصار له أيضاً.

ولا شكّ أنّ مؤلّفي هذه الكتب قد اعتمدوا في تأليفها على الأُصول والكتب الحديثيّة المشهورة والمتداولة التي ألّفها أسلافهم من أصحاب المعصومين عليهم السلام ومَن جاء بعدهم.

كتاب الكافي

لقد ألّف الكليني رحمه الله كتابه الكافي في عشرين سنة[1]، وذلك بطلب من بعض إخوانه المؤمنين من الذين شكى إليه ما ساد أهل زمانه من الجهل والابتعاد عن العلم، فقال

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٣٧٧

في مقدمة الكتاب مخاطباً إياه: « وقلت إنّك تحبّ أن يكون عندك كتاب كافٍ يجمع فيه من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلّم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدّي فرض الله عزّ وجلّ وسنّة نبيّه صلى الله عليه وآله، وقلت لو كان ذلك رجوت أن يكون ذلك سبباً يتدارك الله تعالى بمعونته وتوفيقه إخواننا وأهل ملّتنا ويُقبل به إلى مراشدهم ».

ثم قال: « وقد يسّر الله ـ وله الحمد ـ تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توخّيت، فمهما كان فيه من تقصير فلم تقصر نيّتنا في إداء النصيحة، إذ كانت واجبة لإخواننا وأهل ملّتنا، مع ما رجونا أن نكون مشاركين لكلّ من اقتبس منه، وعمل بما فيه في دهرنا هذا، وفي غابره إلى انقضاء الدنيا ».

ثم قال: « وأرجو أن يسهّل الله عزّ وجل إمضاء ما قدّمنا من النيّة، إن تأخّر الأجل صنّفنا كتاباً أوسع وأكمل منه، نوفيه حقوقه كلّها إن شاء الله تعالى »[1]

يعرف من هذا أنّ كتابه هذا قد جمع « الآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام »، وطبيعي أنّ هذا التصريح كان قد سبّب أنّ طائفة من الأعلام اعتمدوا عليه، وحكموا بصحّة جميع ما جاء فيه.

لكن قوله رحمه الله « إن تأخّر الأجل صنفنا كتاباً أوسع وأكمل منه » صريح بأنّ ما جاء في الكافي ليس كلّ ما وصل إليه من الحديث، فإنّه رحمه الله لم يذكر الأحاديث المعارضة لما ذكره في الباب، لأنّه عقد أبواب الكتاب ليعرف منها فتواه وما توصّل هو إليه من حكم، وطبيعي من كان قصده بيان الحكم الشرعي لا يحتاج إلى ذكر الأحاديث

---

١ ـ الكافي ج ١ ص ٨ ـ ٩

المعارضة للباب.

يتضمّن كتاب الكافي خمسة وثلاثين كتاباً، ابتداء من كتاب العقل والجهل وإنتهاء بكتاب الروضة، وقد أورد الكليني ﷺ أحاديث كلّ كتاب من هذه الكتب ـ ما عدا كتاب العقل والجهل وكتاب الروضة ـ ضمن أبواب مختلفة، وذلك تيسيراً للباحث عنها.

وبلغ مجموع هذه الأبواب ألفين ومائتين واثنين وسبعين باباً، وبلغ مجموع أحاديثه ١٥٣٣١ حديثاً في ١٨٥٠٠ طريقاً.

إنّ أحاديث الكافي تمتاز على غيرها بأنّها أكثر إتقاناً من حيث الأسانيد وأقوى من حيث المتن، وأشمل من حيث المواضيع، وفيها أحاديث لَم توجد في سائر الكتب الحديثيّة المتداولة حاليّاً، ممّا سبق تأليفها كتاب الكافي

ويشتمل كتاب الكافي على أحاديث بشأن الأُصول الاعتقاديّة، ويبحث عن قضايا تاريخية وغيرها، ممّا لم نجدها في بقيّة الكتب الأربعة.

كتاب من لا يحضره الفقيه

وألّف الصدوق ﷺ كتابه «من لا يحضره الفقيه» بطلب من شرف الدين أبي عبد الله المعروف بنعمة، وهو محمد بن الحسن بن إسحاق بن الحسين بن الحسين بن إسحاق بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ، كما جاء هذا في مقدمة الكتاب.

قال ﷺ يصف كتابه هذا قائلاً: «وسألني أن أصنّف له كتاباً في الفقه والحلال والحرام والشرائع والأحكام موفياً على جميع ما صنّفت في معناه وأُترجمه بكتاب «من لا يحضره الفقيه» ليكون إليه مرجعه، وعليه معتمده، وبه أخذه، ويشترك في أجره من ينظر فيه، وينسخه ويعمل بمودعه».

ثم قال: « ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه، بل تصدّيت إلى إيراد ما أفتي به، وأحكم بصحّته، واعتقد فيه أنّه حجة فيما بيني وبين ربّي تقدّس ذكره وتعالت قدرته.

وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعوّل وإليها المرجع، مثل كتاب حريز بن عبد الله السجستاني، وكتاب عبيد الله بن علي الحلبي، وكتب علي بن مهزيار الأهوازي، وكتب الحسين بن سعيد، ونوادر أحمد بن محمد بن عيسى، وكتاب نوادر الحكمة تصنيف محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، وكتاب الرحمة لسعد بن عبد الله، وجامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد رحمه الله ونوادر محمد بن أبي عمير، وكتب المحاسن لأحمد بن أبي عبد الله البرقي، ورسالة أبي رحمه الله إليّ، وغيرها من الأُصول والمصنفات التي طرقي إليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي وأسلافي رضي الله عنهم وبالغت في ذلك جهدي، مستعيناً بالله، ومتوكلاً عليه، ومستغفراً من التقصير، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وإليه أُنيب، وهو حسبي ونعم الوكيل »[1]

يعرف من قوله: «ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه» أنّه رحمه الله لم يذكر كلّ الأحاديث التي وصلت إليه، بل هو مثل الكليني صنّف الكتاب لبيان الفتوى والحكم الشرعي

كتاب تهذيب الأحكام

وألّف الشيخ الطوسي رحمه الله كتابه « تهذيب الأحكام » بطلب من بعض أصدقائه، وقصد فيه الجمع بين الأخبار المتعارضة، وذلك وفقاً لما جاء في رسالة « المقنعة » تأليف

---

١ ـ من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٢ ـ ٥.

أُستاذه الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد المتوفى عام ٤١٣ هـ من الأبواب الفقهيّة ومسائلها.

ذكر في المقدمة منهجه في التأليف قائلاً: «أذكر مسألة مسألة، فأستدلّ عليها إمّا من ظاهر القرآن أو من صريحه أو فحواه أو دليله أو معناه، وإمّا من السنّة المقطوع بها من الأخبار المتواترة أو الأخبار التي تقترن إليها القرائن التي تدلّ على صحّتها، وإمّا من إجماع المسلمين إن كان فيها، أو إجماع الفرقة المحقّة، ثم أذكر بعد ذلك ما ورد من أحاديث أصحابنا المشهورة في ذلك، وأنظر فيما ورد بعد ذلك ممّا ينافيها ويضادّها، وأبيّن الوجه فيها إمّا بتأويل أجمع بينها وبينها، أو أذكر وجه الفساد فيها إمّا من ضعف إسنادها أو عمل العصابة بخلاف متضمّنها.

فإذا اتّفق الخبران على وجه لا ترجيح لأحدهما على الآخر بيّنت أنّ العمل يجب أن يكون بما يوافق دلالة الأصل، وترك العمل بما يخالفه.

وكذلك إن كان الحكم ممّا لا نصّ فيه على التعيين حملته على ما يقتضيه الأصل ومهما تمكّنت من تأويل بعض الأحاديث من غير أن أطعن في إسنادها فإنّي لا أتعدّاه، وأجتهد أن أروي في معنى ما أتأوّل الحديث عليه حديثاً آخر يتضمّن ذلك المعنى، إمّا من صريحه أو فحواه، حتى أكون عاملاً على الفتيا والتأويل بالأثر، وإن كان هذا ممّا لا يجب علينا، لكنّه ممّا يؤنس بالتمسّك بالأحاديث».

ثم قال: «وأنا أرجوا إذا سهّل الله تعالى إتمام هذا الكتاب على ما ذكرت ووفق لختامه حسب ما ضمنت أن يكون كاملاً في بابه مشتملاً على أكثر الأحاديث التي تتعلّق بأحكام الشريعة».

ثم قال في الختام: «إذا وفّق الله الفراغ من هذا الكتاب ابتدىء بشرح كتاب يجتمع على جميع أحاديث أصحابنا أو أكثرها، ممّا يبلغ إليه جهدي، واستوفي ما يتعلّق

بها إن شاء الله تعالى ومن الله استمدّ المعونة وأسأله التوفيق لما يحبّ ويرضى إنّه المبتدىء بالنعم المفتتح بالكرم »[١]

يتّضح من هذه المقدّمة أنّ الطوسي ﷺ قد عالج في هذا الكتاب ما وقع بين الأخبار من التعارض ، وأنّه أفتى بموجب ما جاء فيه وعمل عليه ، وأنّ كتابه مشتمل على أكثر أبواب الفقه .

كما يعرف من قوله : « ابتدىء بشرح كتاب يجتمع على جميع أحاديث أصحابنا أو أكثرها » أنّ ما جاء في التهذيب هذا ليس كلّ ما رواه الرواة عن المعصومين عليهم السلام

كتاب الاستبصار

وقال ﷺ في مقدمة الاستبصار يصف كتابيه : « التهذيب » و « الاستبصار » قائلاً :

« أمّا بعد فإنّي لما رأيت جماعة من أصحابنا لما نظروا في كتابنا الكبير الموسوم بـ« تهذيب الأحكام » ورأوا ما جمعنا فيه من الأخبار المتعلّقة بالحلال والحرام ووجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلّق بالفقه من أبواب الأحكام وأنّه لم يشذّ عنه جميع أبوابه وكتبه مما ورد في أحاديث أصحابنا وكتبهم وأُصولهم ومصنّفاتهم إلّا نادر قليل وشاذّ يسير ، وأنّه يصلح أن يكون كتاباً مذخوراً يلجأ إليه المبتدىء في تفقّهه والمنتهي في تذكّره ، والمتوسّط في تبحّره ، فإنّ كلًّا منهم ينال مطلبه ويبلغ بغيته تشوّقت نفوسهم إلى أن يكون ما يتعلّق بالأحاديث المختلفة مفرداً على طريق الاختصار يفزع إليه المتوسّط في الفقه لمعرفته والمنتهي لتذكره ، إذ كان هذان الفريقان آنسين بما يتعلّق بالوفاق ، وربما لم يمكّنهما ضيق الوقت من تصفح الكتب

---

١ ـ تهذيب الأحكام ج ١ ص ٣ ـ ٤ .

وتتبّع الآثار فيشرفا على ما اختلف من الروايات ، فيكون الانتفاع بكتاب يشتمل على أكثر ما ورد من أحاديث أصحابنا المختلفة أكثره موقوفاً على هذين الصنفين ، وإن كان المبتدي لا يخلو أيضاً من الانتفاع به .

ورأوا أنّ ما يجرى هذا المجرى ينبغي أن تكون العناية به تامة ، والاشتغال به وافراً ، لما فيه من عظيم النفع وجميل الذكر ، إذ لم يسبق إلى هذا المعنى أحد من شيوخ أصحابنا المصنفين في الأخبار والفقه في الحلال والحرام .

وسألوني تجريد ذلك وصرف العناية إلى جمعه وتلخيصه ، وأن أبتدىء في كلّ باب بإيراد ما اعتمده من الفتوى والأحاديث فيه ، ثم اعقّب بما يخالفها من الأخبار ، وأُبيّن وجه الجمع بينها على وجه لا أسقط شيئاً منها ما أمكَن ذلك فيه .

وأجري في ذلك على عادتي في كتاب الكبير المذكور ، وأن أشير في أول الكتاب إلى جملة ممّا يرجّح به الأحاديث بعضها على بعض ، ولأجله جاز العمل بشيء منها دون جميعها .

وأنا مبيّن ذلك على غاية الاختصار ، إذ شرح ذلك ليس هذا موضعه ، وهو مذكور في الكتب المصنفة في أُصول الفقه المعمولة في هذا الباب »[1]

٢ ـ شهادة مؤلّفي الكتب الحديثيّة بما ذكروه في كتبهم .

قال ابن قولويه في مقدّمة كتابه: «أخرجته وجمعته عن الأئمّة صلوات الله عليهم أجمعين من أحاديثهم ، ولِم أُخرّج فيه حديثاً روي عن غيرهم ، إذا كان في ما روينا عنهم من حديثهم صلوات الله عليهم كفاية عن حديث غيرهم ، وقد علمنا أنّا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره ، لكن ما وقع لنا من جهة

---

١ ـ الاستبصار ج ١ ص ٢ ـ ٣

الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته ، ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشذاذ من الرجال ، يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم »[١]

وأرى أنّ هذه الشهادة كافية بصحّة كلّ ما ذكره في هذا الكتاب، وعليه يؤخذ بحديث كلّ من وقع في هذا التفسير بشرط أن لا يعارضه جرح، فلو عارضه جرح صريح يقدّم قول الجارح .

والذي يمكن أن يقال في ردّ دعوى صحّة جميع الكتب أنّ هذا الدليل هو أخصّ من المدّعى، ولا يثبت البرهان أكثر من حدّ وسطه، والحدّ الوسط في هذا البرهان هو من وقع في هذا التفسير .

وأمّا شهادة علي بن إبراهيم فإنّه قال في مقدّمة تفسيره: « فرض الله عزّوجل على نبيّه ﷺ أن يبيّن للناس ما في القرآن من الأحكام والقوانين والفرائض والسنن ، وفرض على الناس التفقّه والتعليم ، والعمل بما فيه ، حتى لا يسع أحداً جهله ، ولا يعذر في تركه ، ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم ، وأوجب ولايتهم ، ولا يقبل عمل إلّا بهم »[٢]

وأرى أنّ كلام علي بن إبراهيم هذا واضح الدلالة على أنّ من وقع في طرق رواياته التي أوردها في تفسيره هذا ثقة بهذا التوثيق العام ، بشرط أن لا يعارضه جرح يعتدّ به كما ذكرنا هنا .

ونؤكّد أنّ هذا الدليل أخصّ من المدّعى

---

١ ـ كامل الزيارات ص ٤ .

٢ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ١ ص ٤ .

استدلال من ذهب إلى القول الثاني

استدلال من ذهب إلى أنّ الحاجة إلى الجرح والتعديل عند التعارض فقط بما يلي:

١ - لو قلنا بالحاجة إلى الجرح والتعديل مطلقاً نكون ممّن رفض قول المعصوم عليه السلام بدون سبب، وهذا حرام لا يجوز، فعليه يجب أن نقول نحن بحاجة إليه عند التعارض.

والجواب إنّ هذا مصادرة بالمطلوب، من أين حصل العلم أنّ هذا قول المعصوم عليه السلام؟

٢ ـ اعتماد الأصحاب على كلّ الأحاديث، فهم عملوا بالصحيح والموثّق والحسن منها، وعملوا بالضعيف منها أيضاً، وقالوا بأنّ ضعفه منجبر بعمل الأصحاب به، كما أنّهم رفضوا الحديث الصحيح الذي لم يعمل الأصحاب به ووصفوه بأنّه منكسر، إذن لا فائدة من الجرح والتعديل إلّا عند التعارض.

والجواب إنّ هذا الدليل لا ينفي الحاجة إلى الجرح والتعديل في غير باب التعارض، لأنّ الباحث لا يعرف هذه الأنواع الثلاثة ولا الضعيف إلّا بعد دراسة الجرح والتعديل

٣ ـ عمل الأصحاب بأحاديث المسكوت عنهم إذا لم يجدوا لها معارض، أمّا إذا عارض الحديث الصحيح أو الموثّق أو الحسن حديثَ المسكوت عنه يقدّم كلّ هذه الأنواع الثلاثة على حديثِ المسكوت عنه.

والجواب هذا الدليل أخصّ من المدّعى

استدلال من ذهب إلى القول الثالث

إنّ نفي أو إثبات الحاجة إلى أيّ علم يستلزم معرفة ذلك العلم، والإحاطة بمسائله،

لأنّ التصديق والحكم بنفي أو إثبات شيء يتوقّف على تصوّر ذلك الشيء بأبعاده تماماً.

وعلم الرجال لا يمكن نفي فائدته إلّا بعد الوقوف على مسائله، وأظنّ أنّ من العوامل التي دفعت البعض إلى القول بعدم فائدة هذا العلم هو صعوبة أبحاثه، وكثرة اختلاف الآراء في آحاد مسائله

قال العلّامة ﷺ في مقدّمة كتابه الخلاصة: «أمّا بعد: فإنّ العلم بحال الرواة من أساس الأحكام الشرعيّة، وعليه تُبنى القواعد السمعيّة، يجب على كلّ مجتهد معرفته وعلمه، ولايسوغ له تركه وجهله، إذ أكثر الأحكام تستفاد من الأخبار النبويّة والروايات عن الأئمّة المهديّة عليهم أفضل الصلاة وأكرم التحيّات، فلابدّ من معرفة الطريق إليهم، حيث روى مشايخنا رحمهم الله عن الثقة وغيره، ومن يُعمل بروايته، ومن لا يجوز الاعتماد على نقله»[١]

وقال السيد التفرشي ـ بعد أن وصف علم الحديث بأنّه من أشرف العلوم قدراً، وأعظمها أجراً ونفعاً ـ: «والحكم بصحّة الأحاديث وضعفها موقوف على العلم بأحوال الرجال»[٢]

وعدّ الفاضل التوني علم الرجال من العلوم التي يحتاج إليها المجتهد، وفصّل وجه الحاجة إليه بقوله: «ووجه الاحتياج إليه: أنّ الاجتهاد بدون التمسّك بالأحاديث غير متصوّر، وليس كلّ حديث ممّا يجوز العمل به، إذ كثير من الرواة نقلوا في حقّهم أنّهم من الكذّابين المشهورين، فلا شكّ في رواية الكذب، وربّما لا يمكن التمييز بغير

---

١ ـ خلاصة الأقوال ص ٢

٢ ـ نقد الرجال ص ٢

الاطلاع على حال الراوي»[١]

ثم ذكر ردوداً عشرة قد أوردها المولى محمد أمين الاسترآبادي وغيره من الأخباريّين على ما قاله الأصوليّون في وجه الحاجة إلى هذا العلم، وأجاب عليها بالتفصيل[٢]

وقال السيد الخوئي ﷺ بشأن اهتمام علمائنا الأقدمين بهذا الفنّ، وإهماله في هذه الأعصار: «إنّ علم الرجال كان من العلوم التي اهتمّ بشأنه علماؤنا الأقدمون وفقهاؤنا السابقون، ولكن قد أهمل أمره في الأعصار المتأخّرة، حتّى كأنّه لا يتوقّف عليه الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعيّة»[٣]

---

١ ـ الوافية في الأُصول ص ٢٦١

٢ ـ راجع الوافية في الأُصول ص ٢٦١ ـ ٢٨٠

٣ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ١١

اشتراط الجرح والتعديل بالحسّ

لا شكّ أنّ معرفة جلّ الأحكام الشرعيّة مبتنية على الجرح والتعديل، فلا يمكن أن يتساهل بها أصحاب الجرح والتعديل، فيجرحوا أشخاصاً أو يعدّلوا آخرين من غير بيّنة تطمئنّ إليها نفوسهم

وفي هذا الفصل أذكر بعض ما توصّلت إليه من أدلّة على إثبات هذه الدعوى:

الأول: ـ لقد ذكر الطوسي جماعة في الفهرست ووثّقهم، وذكرهم النجاشي في رجاله ولم يوثّقهم، مع العلم أنّ النجاشي ذكر فهرست الطوسي ورجاله في ترجمة الطوسي مؤلّفهما، وكان مطّلعاً عليهما، وكان بإمكانه أن يحصل عليهما، لأنّ الطوسي كان زميله في الدراسة.

ومن جملة هؤلاء الذين ذكرهم الطوسي في الفهرست ولم يذكرهم النجاشي:

١ ـ الحسن بن سعيد الأهوازي

٢ ـ الحسين بن سعيد الأهوازي

٣ ـ حنان بن سدير

٤ ـ ذريح المحاربي

٥ ـ زيد الشحام

٦ ـ عبد الله بن بكير

٧ ـ علي بن الحكم الكوفي

٨ ـ علي بن رئاب

٩ ـ علي بن يقطين

١٠ ـ عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة

هذا وذكر الطوسي جماعة في الفهرست ووثّقهم، ولم يذكرهم النجاشي في رجاله ومنهم:

١ ـ الحسن بن محبوب

٢ ـ عمر بن محمد بن سالم بن البراء ابن الجعابي

وذكر الطوسي جماعة في رجاله ووثّقهم، وذكرهم النجاشي في رجاله ولم يوثّقهم ومنهم:

١ ـ عمران بن محمد بن عمران الأشعري القمّي

٢ ـ محمد بن الريان بن الصلت الأشعري

٣ ـ محمد بن الفرج الرخجي

وذكر الطوسي جماعة في رجاله ووثّقهم، ولم يذكرهم النجاشي في رجاله ومنهم:

١ ـ عمرو بن حسان الأزدي

٢ ـ كافور الخادم

٣ ـ أبو المحتمل، كوفي

٤ ـ محمد بن أبي الصهبان عبد الجبار، قمي

٥ ـ محمد بن أحمد بن قيس بن غيلان مولى، كوفي

٦ ـ محمد بن بلال

٧ ـ محمد بن جزك الجمال

٨ ـ محمد بن عبد الله بن عيسى الأشعري، قمي

٩ ـ محمد بن عثمان بن سعيد العمري أبو جعفر

١٠ ـ محمد بن علي بن مهزيار

١١ ـ محمد بن الفضل الأزدي

١٢ ـ محمد بن فضيل بن غزوان الضبّي مولاهم أبو عبد الرحمن

١٣ ـ محمد بن مروان الجلّاب

١٤ ـ محمد بن نصير من أهل كش

١٥ ـ محمد بن يونس الكوفي

١٦ ـ المختار بن زياد العبدي، بصري

١٧ ـ مسكين

١٨ ـ أبو مصعب الزيدي

١٩ ـ معتب مولى أبي عبد الله عليه السلام، مدني

٢٠ ـ معن بن خالد

٢١ ـ النضر بن محمد الهمداني

٢٢ ـ يزيد بن حماد الأنباري السلمي أبو يعقوب الكاتب

٢٣ ـ يعقوب بن يقطين

ذكر النجاشي عمر بن يزيد بياع السابري ضمن ترجمة حفيده أحمد بن الحسين ولم يوثّقه، لكنّ الطوسي وثقه في رجاله ص ٢٥١

يعرف من جميع ما ذكرناه أنّ النجاشي لم يذكر ما أورده من الجرح والتعديل بالوجادة في كتاب أو توصّل إليه بالحدس وما شاكل

الثاني ـ قال النجاشي: «الحسن بن محمد بن جمهور العمي أبو محمد[1] بصري،

---

١ ـ لقد روي عن الحسن بن محمد بن جمهور في الكتاب هذا كلّ من أحمد بن أبي رافع الصيمري الراوي عن الكليني المتوفى عام ٣٢٩، كما في ترجمة الحسن بن محمد بن

ثقة في نفسه، ينسب إلى بني العم من تميم، يروي عن الضعفاء، ويعتمد على المراسيل، ذكره أصحابنا بذلك، وقالوا: كان أوثق من أبيه[١] وأصلح له كتاب الواحدة[٢]، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد وغيره، عن أبي طالب الأنباري، عن الحسن بالواحدة»[٣]

فنسب الجرح إلى الأصحاب، وخصّص الطريق بكتاب الواحدة.

وقال: «علي بن محمد بن يوسف بن مهجور أبو الحسن الفارسي المعروف بابن خالويه[٤]، شيخ من أصحابنا، ثقة، سمع الحديث فأكثر، ابتعت أكثر كتبه، له كتاب

☜ سهل برقم ٧٥، وروى عنه عبيدالله بن أبي زيد الأنباري المتوفى عام ٣٥٦، كما في ترجمة الحسن بن محمد بن الفضل برقم ١١٢ وفي ترجمة منصور بن حازم برقم ١١٠١ وروى عنه أيضاً علي بن الحسين الهذلي المسعودي المتوفى عام ٣٤٦، كما في ترجمة والده محمد بن جمهور برقم ٩٠١ من هذا الكتاب، وروى هو عن أحمد بن هلال المتوفى عام ٢٦٧، كما في الغيبة للنعماني ص ٦٧، فعليه تكون ولادته حدود عام ٢٤٠ ووفاته حدود عام ٣١٠، ويؤكّده أنّ العلّامة الطهراني ذكره في نوابغ الرواة ص ٩٨ من أعلام القرن الرابع.

١ - ترجم لأبيه محمد بن جمهور برقم ٩٠١ من رجال النجاشي ص ٣٣٧ وقال: «ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها».

٢ - نقل ابن طاوس عن «كتاب الواحدة» في أمان الأخطار ص ٨١، و في مهج الدعوات ص ٤٢ غير منسوب إلى أحد، ونقل عنه في جمال الأسبوع ص ٢٢٥ وأيضاً في اليقين ص ١٧٥ منسوباً إلى محمد بن جمهور، وفي فرج الهموم ص ٢ و ٩٦ وأيضاًفي سعد السعود ص ١٦٠ منسوباً إلى ابن جمهور.

٣ - رجال النجاشي ص ٦٢ رقم.

٤ - خالويه: بفتح اللام والواو، وسكون الياء والهاء، ويطلق أيضاً على الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمداني البغدادي الحلبي أبي عبد الله المتوفى عام ٣٧٠

عمل رجب، وكتاب عمل شعبان[١]، وكتاب عمل شهر رمضان، أخبرنا عنه عدّة من أصحابنا»[٢]

فقوله «أخبرنا عنه» ظاهر في أنّ ما قاله بحقّ المترجم وتوثيقه قد أخبره به الأصحاب.

الثالث: ـ وصف النجاشي لبعض طرقه، لا شكّ أنّ ضبط نوعيّات الطرق على كثرتها ميزة تدلّ على أنّ الراوي لها يتميّز بالضبط والاتقان.

وقد صرّح شيخنا النجاشي ﵀ في بعض طرقه بنوعيّاتها، حرصاً منه على سلامتها من الضّياع أو الخلط.

فقد صرّح مثلاً بأنّ هذا الطريق طريق «كوفيّ» أو «قمّيّ» أو «مصريّ»، أو هذا طريق فيه اضطراب، أو هذا طريق مظلم. نذكر بعض هذه التصريحات

قال في ترجمة «جميل بن صالح الأسدي» برقم ٣٢٩ «و أكثر ما يُرى منه نسخة

---

١ – لقد استظهر العلّامة الطهراني أنّ «ابن خالويه» المذكور في الفصل العاشر من فصول فضل شهر شعبان من الإقبال ج ٣ ص ٣٩٥ هو «علي بن محمد بن يوسف» هذا لا «الحسين بن أحمد بن خالويه»، راجع نوابغ الرواة ص ٢٠٨، علماً بأنّ ابن طاوس قال في الفصل العاشر هذا «فيما نذكره من الدعاء في شعبان مروي عن ابن خالويه، أقول أنا واسم ابن خالويه الحسين بن محمد، وكنيته أبو عبد الله» ثمّ قال «قال إنّها مناجاة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﵇ والأئمّة من ولده ﵈، كانوا يدعون بها في شهر شعبان: اللهم صلّ على محمد وآل محمد، واسمع دعائي إذا دعوتك، واسمع ندائي إذا ناديتك».

وممّا يؤكّد استظهار العلّامة الطهراني هذا هو أنّ الحسين بن أحمد بن خالويه لم يذكر له كتاب «عمل شعبان»، راجع ترجمته في معجم البلدان ج ٣ ص ٩٩ ـ ١٠١

٢ – رجال النجاشي ص ٢٦٨ رقم ٦٩٩

رواية الحسن بن محبوب ، أو محمد بن أبي عمير» ثم ذكر طريقه إلى هذه النسخة عن «الحسن بن محبوب» ، عن جميل ، وعبّر عنه بـ«طريق القمّيين» ، وذكر أيضاً طريقه إليها عن «محمد بن أبي عمير» ، وعبّر عنه بـ«رواية الكوفيين» .

وذكر أيضاً طريقه إلىٰ كتاب «سليمان بن خالد بن دهقان» المترجم له برقم ٤٨٤ عن «عبد الله بن مُسكان» ، عن سليمان هذا ، وعبّر عنه بـ«طريقنا من جهة الكوفيين» .

وقال أيضاً ذاكراً طريقه إلىٰ كتاب «صفين» لنصر بن مزاحم المنقري المترجم له برقم ١١٤٨

«وأخبرنا أحمد بن محمد ، قال : حدّثنا أحمد بن محمد سعيد ، قال حدّثنا جعفر بن محمد بن سعيد الأحمسي ، قال حدّثنا نصربن مزاحم بكتابه «صفين»، وبهذا الطريق كتابه النهروان ، وكتابه الغارات ، وكتابه المناقب ، وكتابه مقتل الحسين عليه السلام ، وكتاب أخبار محمد بن إبراهيم وأبي السرايا وأمّا طريقنا إليه من جهة القمّيين : فإنّه أخبرنا علي بن أحمد ، قال حدّثنا محمد بن الحسن ، قال حدّثنا محمد بن أبي علي البرقي، قال : حدّثنا أبو سمينة ، عنه بكتابه» .

وقال أيضاً في ترجمة «عيسى بن المستفاد» برقم ٨٠٩ :

«له كتاب «الوصية» ، رواه شيوخنا عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، قال حدّثنا أبو عيسى عبيد الله بن الفضل بن هلال بن الفضل بن محمد بن أحمد بن سليمان الصابوني ، قال حدّثنا أبوجعفر محمد بن إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل بن محمد ، قال : حدّثنا أبويوسف الوُحاظي ، والأزهر بن بسطام بن رستم ، والحسن بن يعقوب ، قالوا حدّثنا عيسىٰ بن المستفاد وهذا الطريق طريق مصري فيه اضطراب» .

ولعلّ وجه الاضطراب في هذا الطريق ماجاء فيه من الخلط بين اسم «أبي عيسى

عبيد الله بن الفضل بن هلال النبهاني» المترجم له برقم ٦١٦، وبين اسم «أبي الفضل محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان الجعفي الكوفي الصابوني» المترجم له برقم ١٠٢٢ ، وهما من مشايخ «جعفر بن محمد بن قولويه» راجع كامل الزيارات باب ٢ رقم ١٧ وباب ٥٧ رقم ٦ وباب ٨٨ رقم ١ وراجع أرقام طرق ٣٩٨ و ٣٢٧ و ٣٨٢ من رجال النجاشي

وقال في ترجمتي : «الحسن بن سعيد» وأخيه «الحسين بن سعيد» برقم ١٣٦ و ١٣٧ نقلاً عن شيخه أحمد بن علي بن نوح السيرافي أنّه قال:

«أخبرنا الشريف أبو محمد الحسن بن حمزة بن علي الحسيني الطبري، فيما كتب إلينا أنّ أبا العباس أحمد بن محمد الدينوري حدّثهم عن الحسين بن سعيد بكتبه وجميع مصنفاته عند منصرفه من زيارة الرضا عليه السلام ، أيّام جعفر بن الحسن الناصر، بآمل طبرستان سنة ثلاثمائة ، وقال حدّثني الحسين بن سعيد الأهوازي بجميع مصنفاته ـ قال ابن نوح ـ: وهذا طريق غريب لم أجد له ثبتاً إلّا قوله رحمه الله» .

وقال أيضاً في ترجمة «محمد بن الحسن بن شمّون» برقم ٨٩٩ ـ عند ذكر طريق أبي المفضل إلى «محمد بن الحسن» هذا ـ : «قال أبو المفضل حدّثنا أبو الحسين رجاء بن يحيىٰ بن سامان العبرتائي، وأحمد بن محمد بن عيسىٰ بن الغراد جميعاً، عنه ، وهذا طريق مظلم» .

وهذه نماذج واضحة تدلّ على مدى اهتمام السلف رحمهم الله في ضبط واتقان طرقهم إلى كلّ معلومة يحصلوا عليها بشأن الرواة .

اشتراط ذكر السبب في الجرح دون التعديل

لقد صرّح العلّامة ﷺ باشتراط ذكر السبب في الجرح دون التعديل حيث قال: «ولابدّ من ذكر سبب الجرح دون التعديل»[١]

ونسب الشهيد ﷺ عدم اشتراط ذلك في التعديل إلى المشهور قال: «التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب المشهور، لأنّ أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإنّ ذلك يحوج المعدِّل أن يقول «لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا، وذلك شاقّ جدّاً»

ثمّ علّل اشتراط ذكر السبب في الجرح قائلاً: «وأمّا الجرح فلا يقبل إلّا مفسَّراً، مبيَّن السبب الموجب له، لاختلاف الناس فيما يوجبه، فإنّ بعضهم يجعل الكبيرة القادحة ما توعّد عليها في القرآن بالنار، وبعضهم يعمّ التوعّد، وآخرون يعمّون المتوعّد فيه بالكتاب والسنّة، وبعضهم يجعل الذنوب كبائر، وصغير الذنب وكبيره عندهم إضافي، إلى غير ذلك من الاختلاف»

ثمّ ذكر نماذج عدّها البعض جرحاً وليست هي بجرح، وأجاب على الإشكال المشهور الذي يرد على القول باشتراط ذكر السبب ـ وهو سدّ باب الجرح، لأنّ أصحاب الكتب قلّما يتعرّضون لبيان السبب ـ قائلاً: «إنّ ما أطلقه الجارحون في كتبهم من غير بيان سببه وإن لم يقتض الجرح على مذهب من يعتبر التفسير، لكن يوجب الريبة القويّة في المجروح كذلك المفضية إلى ترك الحديث الذي يرويه، فيتوقّف عن قبول حديثه إلى أن تثبت العدالة، أو يتبيّن زوال موجب الجرح»[٢]

---

١ ـ مبادىء الوصول إلى علم الأُصول ص ٢١١

٢ ـ الدراية ص ٧٠ ـ ٧١

وقال صاحب المعالم «أصل اختلف الناس في قبول الجرح والتعديل مجرّدين عن ذكر السبب، فقال بعض بالقبول، وصار آخرون إلى خلافه، فأوجبوا ذكر السبب فيها، وفصّل ثالث فأوجبه في الجرح دون التعديل، ورابع فعكس.

واستندوا في هذه الأقوال على اعتبارات واهية، ووجوه ركيكة، لا جدوى في التعرض لذكرها.

ولا أعلم في الأصحاب قائلاً بشيء منها. إذ المتعرّض منهم بالبحث في هذا الأصل قليل على ما وصل إلينا

والذي استوجهه العلّامة هنا هو إنّ المزكّي والجارح إن كانا عارفين بالأسباب قُبِل الإطلاق فيهما، وإلّا وجب ذكر السبب فيهما.

وذهب والدي ﷺ إلى الاكتفاء بالإطلاق فيهما حيث يعلم عدم المخالفة فيما به يتحقق العدالة والجرح.

ومع انتفاء ذلك يكون القبول موقوفاً على ذكر السبب.

وهذا هو القوي، ووجهه ظاهر، لا يحتاج إلى بيان.

ومنه يعلم ضعف ما استوجهه العلّامة ﷺ»[١]

من شرائط الجارح

إنّ من شرائط الجارح أن يكون إماميّاً

قال الشيخ البهائي ﷺ: «وما يظهر من كلامهم رحمهم الله في بعض الأوقات من الاكتفاء في الجرح بقول غير الإمامي محمول إمّا على الغفلة عمّا قرّروه، أو عن[٢]

---

١ ـ معالم الأُصول ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧

٢ ـ أي أو على الغفلة عن كون الجارح مجروحاً، بأن غفلوا عن كونه غير إمامي

كون الجارح مجروحاً»[١]

فعليه لا يعبأ بما ورد في كتب العامّة من الجرح بشأن مجموعة من الرواة، لأنّ ذلك كان بسبب العداوة الطائفيّة، ولم يسلم منها لا الخطيب البغدادي ولا ابن حجر العسقلاني ولا غيرهما.

١ ـ مشرق الشمسين ص ٢٧٠

حكم تعارض الجرح والتعديل

لقد صرّح المحقّق الحلّى ﷺ بتقديم قول الجارح على المعدِّل مطلقاً. قال ﷺ: «وإذا جرح بعض وعدّل آخرون قدّم العمل بالجرح، لأنّه شهادة بزيادة لم يطّلع عليها المعدّل، ولأنّ العدالة قد يشهد بها على الظاهر، وليس كذلك الجرح»[١]

واستثنى العلّامة ﷺ من ذلك ما إذا نفى المعدِّل ما أثبته الجارح.

قال ﷺ «ومع التعارض يقدّم الجارح، إلّا إذا نفى المعدّل ما أثبته الجارح قطعاً فيتعارضان»[٢]

فعليه لا ترجيح لأحدهما على الآخر، فيجب التوقّف حينئذ.

وصرّح الشهيد ﷺ بتقديم قول الجارح حتّى في فرض تعدّد المعدِّل.

قال ﷺ: «ولو اجتمع في واحد جرح وتعديل، فالجرح مقدّم على التعديل وإن تعدّد المعدِّل وزاد على عدد الجارح، على القول الأصحّ، لأنّ المعدِّل مخبر عمّا ظهر عن حاله، والجارح يشتمل على زيادة الاطلاع، لأنّه يخبر عن باطن خفي على المعدِّل، فإنّه لا يعتبر فيه ملازمته في جميع الأحوال، فلعلّه ارتكب الموجب للجرح في بعض الأحوال التى فارقه فيها، هذا إذا أمكن الجمع بين الجرح والتعديل، كما ذكروا» ثمّ صرّح في فرض عدم امكان الجمع بأنّهما يتعارضان ولا تقديم لأحدهما على الآخر[٣]

واختار الشيخ البهائي ﷺ القول بتقديم ما يوجب به الظنّ الغالب منهما،

---

١ ـ معارج الأُصول ص ١٥٠

٢ ـ مبادئ الوصول إلى علم الأُصول ص ٢١١

٣ ـ الدراية ص ٧٣

حيث قال: «والأولى التعويل على ما يثمر غلبة الظنّ، كالأكثر عدداً وورعاً وممارسة»[١]

وقال صاحب المعالم: «إذا تعارض الجرح والتعديل قال أكثر الناس: يقدّم الجرح، لأنّ فيه جمعاً بينهما، إذ غاية قول المعدِّل أنّه لم يعلم فسقه، والجارح يقول أنا علمته، فلو حكمنا بعدالته كان الجارح كاذباً، وإذا حكمنا بفسقه كانا صادقين، والجمع أولى ما أمكن.

وهذه حجّة مدخولة، ومن ثمّ قال السيد العلّامة جمال الدين ابن طاوس ﷺ: «إنّه إن كان مع أحدهما رجحان يحكم التدبّر الصحيح باعتباره، فالعمل على الراجح، وإلّا وجب التوقّف»، وما قاله هو الوجه»[٢]

وأرى أنّ هذا التفصيل هو الصحيح في هذه المسألة، والراجح هو قول من تطمئنّ إليه النفس، سواء كان معدِّلاً أم جارحاً.

من أمثلة تعارض الجرح والتعديل

قد يختلف أصحاب الجرح والتعديل بشأن الشخص الواحد، فيعدّله أحدهم ويجرحه الآخر، وفي هذا الفصل نذكر بعض ما عثرنا عليه في كتبهم:

١ ـ سالم بن مكرم

قال الطوسي: «سالم بن مِكرم، يكنّى أبا خديجة، ومكرم يكنّى أبا سلمة، ضعيف، له كتاب»، ثمّ ذكر ثلاثة طرق إليه، ينتهي الطريق الأول والثاني إلى «أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة»، وينتهي الطريق الثالث إلى «عبد الرحمن بن هاشم البزاز، عن سالم بن

---

١ ـ الوجيزة ص ١٨

٢ ـ معالم الأُصول ص ٢٠٧

أبي سلمة، وهو أبو خديجة»[١]

وقال النجاشي: «سالم بن مكرم بن عبد الله أبو خديجة، ويقال: أبو سلمة الكناسي، يقال: صاحب الغنم، مولى بني أسد الجمال، يقال: كنيته كانت أبا خديجة، وأنّ أبا عبد الله عليه السلام كنّاه أبا سلمة، ثقة، ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، له كتاب يرويه عنه عدّة من أصحابنا»، ثمّ ذكر طريقه إليه، ينتهي إلى «الحسن بن علي الوشاء، عن أبي خديجة بكتابه»[٢]

ولا شكّ أنّ من له خبرة بالرجال وأحوال الرواة يعرف أنّ النجاشي أضبط من الطوسي في هذا الشأن، فيرجّح تعديل النجاشي على جرح الطوسي، ويقول بتعديل سالم بن مكرم هذا.

٢ ـ سهل بن زياد

ضعّفه الطوسي قائلاً: «سهل بن زياد الآدمي الرازي، يكنّى أبا سعيد، ضعيف، له كتاب»، ثمّ ذكر طريقين إليه، ينتهي الأول منهما إلى «محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل»، وينتهي الثاني إلى «أحمد بن أبي عبد الله عن سهل بن زياد»[٣]

ووثّقه قائلاً: «سهل بن زياد الآدمي، يكنّى أبا سعيد، ثقة، رازي»[٤]

وضعّفه النجاشي قائلاً: «سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ والكذب، وأخرجه من قم إلى الري، وكان يسكنها، وقد كاتب أبا محمد

---

١ ـ الفهرست ص ٧٩

٢ ـ رجال النجاشي ص ١٨٨ رقم ٥٠١.

٣ ـ الفهرست ص ٨٠.

٤ ـ رجال الطوسي ص ٤١٦.

العسكري عليه السلام على يد محمد بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين»[١]

إنّ تضعيف النجاشي لسهل بن زياد هذا وتضعيف الطوسي له في الفهرست يرجّحان جرحه على تعديل الطوسي إيّاه في رجاله.

ويؤكّده أنّ المشهور ذهب إلى القول بترجيح قول الجارح على قول المعدّل إذا تعارضا، واحتجّ بأنّ الجارح قد وقف على ما لم يقف عليه المعدّل[٢]

وفي سهل بن زياد هذا قد وقف النجاشي على ما لم يقف عليه الطوسي، وإنّه قال: «كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ والكذب، وأخرجه من قم إلى الري، وكان يسكنها»[٣]

والطوسي لم يتعرّض لا لقصّة إخراج سهل بن زياد ولا لقصّة أبي سمينة محمد بن علي[٤]

٣ ـ محمد بن خالد البرقي

ذكره الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام ووثّقه[٥]

وضعّفه النجاشي قائلاً: «كان محمد ضعيفاً في الحديث، وكان أديباً، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب، وله كتب»، ثمّ ذكر طريقه إليها ينتهي بقوله: «أحمد بن

---

١ - رجال النجاشي ص ١٨٥ رقم ٤٩٠.

٢ - راجع بحث حكم تعارض الجرح والتعديل في كتابنا نصوص الجرح والتعديل ج ١ ص ٩١

٣ - رجال النجاشي ص ١٨٥ رقم ٤٩٠.

٤ - راجع الفهرست ص ٨٠ و ١٤٦

٥ - راجع رجال الطوسي ص ٣٨٦

أبي عبد الله، عن أبيه بجميع كتبه»[١]

ويرجّح جرح النجاشي على تعديل الطوسي بناءً على القول بتقديم قول الجارح على قول المعدّل فيما إذا اطمأنّت إليه النفس.

٤ ـ سهل بن زياد الآدمي

ذكره الطوسي قائلاً: «محمد بن سنان، له كتب، وقد طُعن عليه، وضعّف، وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها، وله كتاب النوادر، وجميع ما رواه إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلوّ»، ثمّ ذكر طريقين إلى كتبه، ينتهي الأول منهما بقوله: «محمد بن الحسين وأحمد بن محمد، عنه»، وينتهي الثاني بقوله: «محمد بن علي الصيرفي، عنه»[٢]

وذكره في أصحاب الرضا عليه السلام من رجاله قائلاً: «محمد بن سنان ضعيف»[٣]

وقال عنه النجاشي: «هو رجل ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرّد به، وقد ذكر أبو عمرو في رجاله: قال أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان: لا أحلّ لكم أن تروووا أحاديث محمد بن سنان»[٤]

وعدّ الشيخُ المفيدُ محمدَ بن سنان هذا من خاصّة الإمام الرضا عليه السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته[٥]

وبناء على القول بتقديم قول الجارح على قول المعدّل رجّحنا تضعيف النجاشي

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٣٣٥ رقم ٨٩٨.

٢ ـ الفهرست ص ١٤٣

٣ ـ رجال الطوسي ص ٣٨٦.

٤ ـ رجال النجاشي ص ٣٢٨ رقم ٨٨٨.

٥ ـ راجع الإرشاد ج ٢ ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨

والطوسي على تعديل المفيد.

٥ ـ محمد بن عيسى بن عبيد

قال الطوسي: «محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ضعيف، استثناه أبو جعفر ابن بابويه عن رجال نوادر الحكمة، وقال: لا أروي ما يختصّ بروايته، وقيل: إنّه كان يذهب مذهب الغلاة، له كتاب الوصايا، وله كتاب تفسير القرآن، وله كتاب التجمّل والمروّة، وكتاب الأمل والرجاء، أخبرنا بها جماعة، عن التلعكبري، عن ابن همام، عن محمد بن عيسى»(١)

وعدّه في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام، وقال في أصحاب الجواد عليه السلام: «محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، عن يونس ضعيف» وعدّه أيضاً من أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام(٢)

وقال في نهاية ترجمة يونس بن عبد الرحمن: «وقال أبو جعفر ابن بابويه: سمعت محمد بن الحسن بن الوليد رحمه الله يقول: كُتب يونس بن عبد الرحمن التي هي بالروايات كلّها صحيحة، يعتمد عليها إلّا ما ينفرد به محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس، ولم يروه غيره، فإنّه لا يعتمد عليه، ولا يفتى به»(٣)

وقال عنه النجاشي: «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبة ومشافهة، وذكر أبو جعفر ابن بابويه عن ابن الوليد أنّه قال: ما تفرّد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه، ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى،

---

١ - الفهرست ص ١٤٠

٢ - راجع رجال الطوسي ص ٣٩٣ و ٤٢٢ و ٤٣٥ و ٥١١.

٣ - الفهرست ص ١٨٢

سكن بغداد»[١]

وقال أيضاً في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى بأنّ محمد بن الحسن بن الوليد كان يستثني من رواية محمد بن أحمد هذا ما رواه عن جماعة ذكر أسماءهم في قائمة بلغت أربعة وعشرين إسماً، وأضاف «قال أبوالعباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبوجعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كلّه، وتبعه أبوجعفر بن بابويه ﷺ على ذلك، إلّا في محمد بن عيسى بن عبيد فلا أدري ما را به فيه، لأنّه كان على ظاهر العدالة والثقة»[٢]

ورجّحنا تعديل النجاشي على تضعيف الطوسي لما يمتاز به النجاشي من الضبط والإتقان.

هذا وذكره العلّامة في القسم الأول من الخلاصة وأضاف: «والأقوى عندي قبول روايته»[٣]

هذه نماذج من تعارض الجرح والتعديل بشأن الشخص الواحد، والحكم عليه.

---

١ - رجال النجاشي ص ٣٣٣.

٢ - رجال النجاشي ص ٣٤٨ رقم ٩٣٩

٣ - خلاصة الأقوال ص ١٤١

عدالة الراوي وطرق إثباتها

يجب إحراز عدالة الجارح والمعدِّل أولاً ثمّ قبول جرحه وتعديله

فعليه لا يقبل جرح المجروح أو تعديله.

وقد يقال: إنّ إحراز عدالة الجارح والمعدِّل يتوقّف على إحراز عدالة من يعدِّله، وإحراز عدالة هذا أيضاً يتوقّف على إحراز عدالة ثالث يعدّله، وهلمّ جرّا، وهذا يستلزم التسلسل الباطل

والجواب: إنّ جماعة من أصحاب الجرح والتعديل قد اشتهرت عدالتهم بين أهل الحديث، وعرفوا بالعدالة، فهم مستغنون عن التوثيق، لأنّ ذلك تحصيل للحاصل، وهذا مستحيل

ولم يكن تسالم أهل الحديث على قبول ما يقوله أصحاب الجرح والتعديل إلّا بسبب ما شاع عنهم في عصر كلّ واحد منهم، واشتهارهم بين الناس بالعدالة والتحرّز عن الكذب والافتراء على الآخرين، وعُرف عنهم أنّهم يتجنّبون أهوائهم في جرح أو تعديل الآخرين.

فعليه هم مستغنون عن التوثيق، وما شاع عنهم يكفي في قبول ما يقولونه

قال المحقّق الحلّي ﷺ:

«عدالة الراوي تعلم باشتهارها بين أهل النقل فمن اشتهرت عدالته من الرواة أو جرحه عمل بالاشتهار، وإن خفي حاله وشهد بها محدّث واحد هل يقبل قوله بمجرده؟ الحقّ أنّه لا يقبل إلّا على ما يقبل عليه تزكية الشاهد وجرحه، وهو شهادة عدلين»[1]

---

١ ـ معارج الأُصول ص ١٥٠

وصريح كلامه ﷺ هذا أنّ الجرح والتعديل شهادة يشترط فيهما العدد.

وقال العلّامة ﷺ:

«العدد شرط في الجرح والتعديل في الشهادة دون الرواية، لأنّ الفرع لا يزيد على الأصل»[1]

١ ـ مبادىء الأُصول ص ٢١٠

الشهادة للنفس والشهادة على النفس

لا تقبل الشهادة للنفس وتقبل على النفس.

الشهادة للنفس

قال الله تعالى: ﴿**هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلاَ تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ**﴾[١]

وقال رسول الله ﷺ: «من قال إنّي خير الناس فهو من شرّ الناس، ومن قال إنّي في الجنّة فهو في النار»[٢]

قال الشيخ الطوسي: «لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه»[٣]

وقال ابن فهد الحلي: «لا تصحّ شهادة الإنسان لنفسه»[٤]

والشهادة للنفس إذا كانت لجلب منفعة أو دفع ضرر لا تقبل، ولا توجب المدح فضلاً عن التعديل

الشهادة على النفس

وقال الشيخ الطوسي بشأن الشهادة على النفس: «إقرار الحرّ البالغ الثابت العقل غير المولّى عليه جائز على نفسه، للكتاب والسنّة والإجماع.

فالكتاب قوله تعالى: ﴿**أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ**﴾[٥]، ومعناه فليقر وليّه بالحقّ غير زائد ولا ناقص، وهو العدل، وأيضاً قوله: ﴿**كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ**

---

١ ـ سورة النجم آية ٣٢

٢ ـ النوادر للراوندي ص ١٠ وعنه في البحار ج ٦٧ ص ٣٩٨

٣ ـ المبسوط ج ٨ ص ٥٣، ومثله قال ابن إدريس في السرائر ج ٣ ص ٥١٠.

٤ ـ المهذب البارع ج ٤ ص ٢٧

٥ ـ سورة البقرة آية ٢٨٢

﴿شُهَداءَ لِلّهِ وَلَوْ عَلى أَنْفُسِكُمْ﴾[١]

والشهادة على النفس هو الإقرار بما عليها».

ثمّ قال: «وأمّا السنّة فما روي عن النبي ﷺ أنّه قال: من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله، فان من يبدلنا صفحته نقم عليه حدّ الله» وقوله: «واغد يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها».

ثمّ قال: «فأمّا الإجماع فإنّه لا خلاف في صحّة الإقرار، ولزوم الحقّ به، وإنّما اختلفوا في تفصيله»، ثمّ ذكر تفاصيل عن أقسام الإقرار[٢]

والإقرار على النفس يقبل من المقر، ويوجب الجرح.

نماذج من الشهادة للنفس

نجد طائفة من الروايات قد عدّها بعضُ الأعلام تعديلاً بحقّ مَنْ رويت بحقّهم:

منها ما رواه الكشي بحقّ أحمد بن إبراهيم المراغي حيث قال: «علي بن محمد بن قتيبة، قال: حدّثني أبو حامد أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: كتب أبو جعفر محمد بن أحمد بن جعفر القمّي العطار ـ وليس له ثالث في الأرض في القرب من الأصل ـ يصفنا لصاحب الناحية عليه السلام، فخرج: وقفت على ما وصفت به أبا حامد، أعزّه الله بطاعته، وفهمت ما هو عليه، تمّم الله ذلك له بأحسنه، ولا أخلاه من تفضّله عليه، وكان الله وليّه، أكثر السلام وأخصّه»[٣]

وأرد العلّامة الحلّي هذا الحديث ذاكراً أحمد بن إبراهيم هذا في القسم الأول من الخلاصة، ومنه يعرف أنّه رحمه الله قد اعتمد قبول حديث أحمد بن إبراهيم هذا على هذه

---

١ ـ سورة النساء آية ١٣٥

٢ ـ راجع المبسوط ج ٣ ص ١

٣ ـ اختيار رجال الكشي رقم ١٠١٩

الرواية[١]

لكن السيد الخوئي قال بعد أن أورد هذه الرواية: «أقول: بما أنّ راوى المدح هو نفس أحمد فلا يعتنى بروايته، على أنّ في السند علي بن محمد بن قتيبة، وهو لم يوثّق»[٢]

ومنها ما رواه الكشي بحق أحمد بن حاتم بن ماهويه حيث قال: «أبو محمد جبريل بن محمد[٣] الفاريابي، قال: حدّثني موسى بن جعفر بن وهب، قال: حدّثني أبو الحسن أحمد بن حاتم بن ماهويه، قال: كتبت إليه ـ يعني أبا الحسن الثالث عليه السلام ـ أسأله عمّن آخذ معالم ديني ؟ وكتب أخوه[٤] أيضاً بذلك.

فكتب إليهما: فهمت ما ذكرتما، فاصمدا في دينكما على مسنّ[٥] في حبّنا وكلّ كبير

---

١ ـ راجع خلاصة الأقوال ص ١٨

٢ ـ معجم رجال الحديث ج ٢ ص ١٦

٣ ـ هكذا في نسخة مصطفوي وأيضاً في نسخة الرجائي، لكن في نقد الرجال ج ١ ص ١١٠ وأيضاً في معجم رجال الحديث ج ٢ ص ٦٨: «جبرئيل بن أحمد»، ومثله في أرقام ١٣ و ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ وموارد أخرى كثيرة من هذا الكتاب، وهو موافق لرجال الطوسي ص ٤٥٨ حيث قال: «جبريل بن أحمد الفاريابي، يكنّى أبا محمد، وكان مقيماً بكش، كثير الرواية عن العلماء بالعراق وقم وخراسان».

٤ ـ إخوة أحمد بن حاتم هذا هما: «طاهر بن حاتم بن ماهويه وقد ترجم له النجاشي في رجاله ص ٢٠٨ ووصفه قائلاً: «كان صحيحاً ثم خلط»، وفارس بن حاتم بن ماهويه وقد ترجم له النجاشي في رجاله ص ٣١٠ وقال عنه: «قلّ ما روى الحديث إلّا شاذّاً».

٥ ـ هكذا في نسختنا، قال الجوهري: «أسن الرجل: كبر»، الصحاح ج ٤ ص ٢١٤١، وقال أيضاً: «السَّنَن: الطريقة. يقال: استقام فلانٌ على سَنَنٍ واحد، ويقال: امضِ على سَنَنِكَ وسُنَنِكَ، أي على وجهك»، الصحاح ج ٥ ص ٢١٣٨ ـ ٢١٣٩

التقدّم في أمرنا، فإنّهم كافوكما إن شاء الله تعالى»[١]

ولم يذكره العلّامة الحلّي لا في القسم الأول من الخلاصة، ولا في القسم الثاني منه.

وقال السيد الخوئي: «أقول: وهذه الرواية لا دلالة فيها على حسن الرجل، على أنّها ضعيفة السند بجبرئيل بن أحمد وموسى بن جعفر بن وهب، ولو سلمت دلالتها على حسن الرجل، وأغمض النظر عن سندها لم يثبت بها حسنه، لأنّه بنفسه راوي الرواية»[٢]

ومنها ما رواه الكشي بحق بشر بن طرخان النخاس حيث قال: «حمدويه وإبراهيم ابنا نصير، قالا: حدّثنا محمد بن عيسى، قال: حدّثنا الحسن الوشاء، عن بشر بن طرخان، قال: لمّا قدم أبو عبد الله عليه السلام الحيرة أتيته، فسألني عن صناعتي؟ فقلت: نخاس،

☜ وفي نسخة الرجائي: «مستنّ» وقال المير داماد: «قوله عليه السلام «مستنّ في حبّنا» على اسم الفاعل، افتعالاً من السنن ـ بالفتح ـ بمعنى الطريق، أو من السنّة بمعنى الطريقة، أو من استنّت الطريق بمعنى وضحت واستنّ المطر إذا كثر جري الوابل، وازداد السيل في ستنّه أي محّل جريانه وسيلانه، وسن الأمير رعيته أحسن سمياتهم والقيام بالأمر فيهم، وسن فلان إبله أرسلها في الرعي، وأحسن القيام إليها حتى كأنّه صقلها، وسن الماء على وجهه: صبّه عليه: وتعهّد حسن استيعابه بالغسل، والمعنى: فاصمدا أي اعتمدا في دينكما على مستنّ واضح الاستنان بسنّة المعرفة وسنن الهداية في ولايتنا، وعلى كلّ كبير التقدم في سبيل الحقّ بطريق الأمم والصراط السوي في أمرنا، وفي طائفة من النسخ «على مسن» ـ بضمّ الميم وكسر السين ـ على اسم الفاعل من باب الإفعال، يقال: أسنّ: إذا كبر ـ بكسر الباء ـ من باب علم، أي طعن في السن وصار شيخاً كبيراً في العمر والتجريب، أو بكسر الميم وفتح السين على اسم الآلة، استعارة من المسن وهو ما يحدّد السكين والسيف وغيرهما»، اختيار رجال الكشي ج ١ ص ١٦

١ - اختيار رجال الكشي رقم ٧ وعنه في الوسائل ج ٢٧ ص ١٥١ رقم ٣٣٤٦٠ وفي البحار ج ٢ ص ٨٢.

٢ ـ معجم رجال الحديث ج ٢ ص ٦٢

فقال: نخاس الدواب ؟ فقلت: نعم، وكنت رث الحال، فقال: اطلب لي بغلة فضحاء بيضاء الأعفاج، بيضاء البطن، فقلت: ما رأيت هذه الصفة قطّ، فقال: بلى، فخرجت من عنده، فلقيت غلاماً تحته بغلة بهذه الصفة، فسألته عنها ؟ فدلّني على مولاه، فأتيته، فلم أبرح حتى اشتريتها

ثم أتيت أبا عبد الله عليه السلام بها، فقال: نعم هذه الصفة طلبت، ثم دعا لي فقال: أنمى الله ولدك وكثر مالك فرزقت من ذلك ببركة دعائه، ونشبت من الأولاد[١] ما قصرت عنه الأمنية»[٢]

وذكره العلّامة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة قائلاً: «بشر بن طرخان النحاس، روى الكشي في كتابه حديثاً في طريقه محمد بن عيسى: أنّ أبا عبد الله عليه السلام دعا له بكثرة المال والولد»[٣]

وقال السيد الخوئي: «لا دلالة في الرواية لا على الوثاقته، ولا على حسنه، مع أنّ الرواية من نفس بشر، فلا يعتمد عليها»[٤]

ومنها ما رواه الكشي بحقّ زكريا بن سابق حيث قال: «جعفر وفضالة[٥]، عن أبي الصباح، عن زكريا بن سابق، قال: وصفت الأئمّة لأبي عبد الله عليه السلام حتى انتهيت

---

١ - قال الفيروزآبادي: «النُشْبَةُ: الرجل الذي إذا نَشِب في الأمر لم يكَدْ يَنحلُّ عنه»، القاموس المحيط ج ١ ص ١٢٧

٢ ـ اختيار رجال الكشي رقم ٥٦٣.

٣ ـ خلاصة الأقوال ص ٢٥

٤ ـ معجم رجال الحديث ج ٣ ص ٣١٧

٥ ـ هكذا في نسختنا، والصواب: «جعفر، عن فضالة»، ويؤكّده أنّه جاء برقم ٨٠٢: «جعفر، عن فضالة بن أيوب».

إلى أبي جعفر عليه السلام، فقال: حسبك قد ثبّت الله لسانك، وهدى قلبك»[١]

وذكره العلّامة الحلّي في الأول من الخلاصة قائلا: «زكريا بن سابق، روى الكشي عن جعفر وفضالة، عن ابن الصباح[٢]، عن زكريا بن سابق حيث وصف الأئمّة لأبي عبد الله عليه السلام، وما يشهد بصحّة الإيمان منه، وفي ابن الصباح طعن[٣]، فالوقف متوجّه على هذه الرواية، ولم يثبت عندي عدالة المشار إليه»[٤]

ومنه يعرف أنّ توقّفه في قبول هذه الرواية هو وقوغ ابن الصباح في طريقها، لا أنّها من باب الشهادة للنفس.

وقال السيد الخوئي: «لا دلالة في الرواية إلّا على كون الرجل شيعيّاً إماميّاً، وأمّا الزائد على ذلك فلا، ولو فرضت دلالتها على الحسن لم يمكن الاعتماد عليها، لأنّ راويها هو زكريا نفسه»[٥]

ومنها ما رواه الكشي بحقّ عبد الأعلى مولى آل سام قائلاً: «حمدويه، قال: حدّثنا محمد بن عيسى بن عبيد، عن علي بن أسباط، عن سيف بن عميرة، عن عبد الأعلى، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الناس يعيبون عليّ بالكلام، وأنا أكلّم الناس، فقال: أمّا مثلك من يقع ثم يطير فنعم، وأمّا من يقع ثم لا يطير فلا»[٦]

وذكره العلّامة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة قائلاً: «عبد الأعلى مولى آل سام،

---

١ ـ اختيار رجال الكشي رقم ٧٩٣

٢ ـ في نسختنا من الاختيار «عن أبي الصباح» كما ترى.

٣ ـ بل هو أبو الصباح، وهو إبراهيم بن نعيم الكناني

٤ ـ خلاصة الأقوال ص ٧٥

٥ ـ معجم رجال الحديث ج ٧ ص ٢٨٠

٦ ـ اختيار رجال الكشي رقم ٥٧٨.

نقل الكشي أنّ الصادق عليه السلام أذن له في الكلام، لأنّه يقع ويطير»[١]

وقال السيد الخوئي: «إنّ الرواية لم تثبت إلّا من طريق عبد الأعلى نفسه، فإن كان ممّن يوثق بقوله مع قطع النظر عن هذه الرواية فلا حاجة إلى الاستدلال بها، وإلّا فلا يصدّق في روايته»[٢]

يعرف من مجموع ما ذكرناه أنّ العلّامة الحلّي يعتمد ما يرويه الرواي بحقّ نفسه في قبول روايته، والسيد الخوئي لا يقبل ذلك.

ولمّا لم يكن لنا سبيل إلى معرفة حاله إلّا ما يرويه هو فلا يصحّ الاعتماد على روايته، فإنّ في قبول روايته مصادرة بالمطلوب، وهو باطل

---

١ ـ خلاصة الأقوال ص ١٢٧

٢ ـ معجم رجال الحديث ج ٩ ص ٢٥٧

حكم جرح وتعديل أصحاب المذاهب الفاسدة

لا شكّ أنّ فساد المذهب بحدّ ذاته جرح، ولا تقبل رواية فاسد المذهب ولا شهادته، إلّا إذا زكّاه إمامي عدل.

فعليه لا يصحّ ما يقوله أصحاب المذاهب الفاسدة من جرح بحقّ أعلامنا الإماميّين.

وأمّا ما يقولونه من تعديل أو مدح بحقّ أعلامنا فقد نأخذ به، وذلك من باب الجدل المنطقي، فنلزمهم بما الزموا به انفسهم.

وأمّا جرحهم بحقّ أعلامهم فنأخذ به من باب الشهادة على النفس، وهي مقبولة عند العرف.

ثقة عند العامّة

قال الطوسي بشأن محمد بن أبي عمير: «كان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم»[١]

وأيضاً قال النجاشي بشأنه: «جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين»[٢]

ولا حاجة في تعديل ابن أبي عمير هذا إلى التمسّك بهذا النصّ بعد أن صرّح الطوسي بتوثيقه[٣]

هذا وقد عدّ البعض كون الرجل ثقة عند العامّة جرحاً، وهذا ليس بصحيح، لأنّ الفضل قد يشيع بين الكلّ بحيث لا يمكن إنكاره، حتّى قيل:

---

١ ـ الفهرست للطوسي ص ١٤٢

٢ ـ رجال النجاشي ص ٣٢٦.

٣ ـ راجع رجال الطوسي ص ٣٨٨.

«والفضل ما شهدت به الأعداء»

علماً بأنّ السيد بحر العلوم قد ردّ على من تمسّك بمدح الذهبي لأحمد بن محمد بن الصلت الأهوازي[١] على جرح أحمد هذا قائلاً: «وهذا ليس بقاطع عليه بالخلاف، إذ لعلّه قد أخفى مذهبه لشدّة التقيّة، على أنّه اتّفق له ولغيره مدح رجال الشيعة كأبان بن تغلب وغيره بأعظم من هذا»[٢]

ثقة في الرواية على مذهب الواقفة

قاله النجاشي بشأن محمد بن عبد الله بن غالب الأنصاري[٣]

وقد ذكر العلّامة الحلي محمداً هذا في القسم الثاني من رجاله[٤]

ورمز له المجلسي بـ«ق»[٥]، ومعناه أنّ حديثه موثّق

ووثّقه الماحوزي في البلغة[٦]

علماً بأنّ معنى هذه الجملة أنّ محمداً هذا ثقة في الرواية وهو واقفي المذهب، فعليه يعدّ حديثه من قسم الموثّق

كان ثقة في العامّة وجهاً

قال النجاشي في ترجمة «معاوية بن عمّار بن أبي معاوية» : «وكان أبوه عمّار ثقة في

---

١ ـ قال الذهبي بشأنه «كان صُدوقاً صالحاً»، راجع ميزان الاعتدال ج ١ ص ١٣٢

٢ ـ رجال السيد بحر العلوم ج ٤ ص ١٠٣

٣ ـ راجع رجال النجاشي ص ٣٤٠.

٤ ـ راجع خلاصة الأقوال ص ٢٥٥

٥ ـ الوجيزة ص ٩٨

٦ ـ راجع بلغة المحدّثين ص ٤٠٩.

العامّة وجهاً»[١]

وقد فسّر السيد الخوئي ﷺ هذه الجملة قائلاً: «إنّ قول النجاشي «كان ثقة في العامّة وجهاً» ليس معناه أنّ عمّاراً كان ثقة عند العامّة أيضاً، وإلّا لم يقل «في العامّة»، بل معناه أنّه كان ثقة في رواة العامّة وجماعتهم، فيكون ذلك شهادة من النجاشي على أن الرجل لم يكن شيعيّاً»[٢]

علماً بأنّ الجزائري قد عدّ حديث عمّار هذا في القسم الموثّق[٣]، ومثله المجلسي في الوجيزة، إلّا أنّ فيه «عمّار بن معاوية» بدل عمّار بن أبي معاوية[٤]

وهذا يكشف عن أنّهما قد فسّرا كلام النجاشي هذا بأنّ عمّاراً كان ثقة من العامّة، لا أنّه إمامي ثقة عند العامّة.

وأرى أنّنا لو فسّرنا كلام النجاشي بأنّ عماراً هذا قد وثّقه العامّة، وهو كان وجهاً عندهم، لكان أظهر.

فعليه يعدّ حديثه من القسم الضعيف.

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٤١١.

٢ ـ معجم رجال الحديث ج ١٢ ص ٢٥٢

٣ ـ راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ٢١٦

٤ ـ راجع الوجيزة ص ٧٦

الأوصاف الدالّة على تعديل الموصوف بها:

إنّ الأصاف التي ذكرها أصحاب الجرح والتعديل بشأن الرواة هي نصوص مدروسة عندهم من حيث دلالاتها ومعانيها، فهم رضوان الله عليهم تداولوها وهم يعرفون معانيها ودلالاتها.

منها ما يدلّ علي التعديل، ومنها ما يدلّ على المدح، ومنها ما يدلّ علي الجرح، ومنها ما لا يدلّ لا على الجرح ولا على التعديل ولا على المدح.

والدالّة على تعديل الموصوف بها هي:

ثقة

جاءت هذه الكلمة وصفاً لجماعة ممّن ترجم لهم في الأُصول الرجاليّة، وهي تفيد معنى: «عدل»، ويعبّر عن حديث من وصف بهذا الوصف إذا كان إماميّاً بـ«صحيح»، كما يعبّر عن حديث الموصوف به إذا كان فاسد المذهب بـ«موثّق» أو «قوي».

وقد أجاب الشيخ البهائي ﷺ على ما أُشكل على الحكم بصحّة الحديث بمجرّد توثيق علماء الرجال رجالَ سنده من غير نصّ على ضبطهم قائلاً: «إنّهم يريدون بقولهم «فلان ثقة» أنّه عدل، ضابط، لأنّ لفظة الثقة مشتقّ من الموثوق، ولا وثوق بمن يتساوى سهوه وذكره، أو يغلب سهوه على ذكره. وهذا هو السرّ في عدولهم عن قولهم عدل إلى قولهم ثقة»[1]

علماً بأنّ كلّ من وصفه النجاشي بهذا الوصف ولم يصرّح بفساد مذهبه فهو إمامي المذهب، وحديثه يعدّ صحيحاً، ويؤيّده تصريحه ﷺ بمذهب كثير ممّن وثقهم من

---

١ ـ مشرق الشمسين ـ طبع مع حبل المتين ـ ص ٢٧١

أصحاب المذاهب الفاسدة.

وقد أطلق العلّامة المجلسي ﷺ هذا الوصف على كل عدل إمامي ضابط[١]

ومثل هذا الوصف في الدلالة على التعديل قولهم «من أصحابنا الثقات»، و«من بيت الثقات»، و«من ثقات أصحابنا»، و«أوثق الناس في حديثه»

ثقة، ثقة

جاءت هذه العبارة وصفاً لجماعة ممّن ترجم لهم في الأُصول الرجالية، ومعناها أنّ الموصوف بها في أعلى مراتب التعديل وليس فوقه تعديل

وقال الشهيد ﷺ - بعد أن عدّ لفظة «ثقة» من الألفاظ الدالة صريحة على التعديل -: «وقد يتّفق في بعض الرواة أن يكرّر في تزكيتهم لفظة الثقة، وهو يدلّ على زيادة المدح»[٢]

وأرى لو أنّه تعارض حديث الموصوف بـ«ثقة» مرّتين مع حديث الموصوف به مرّة واحدة يكون الترجيح لحديث الموصوف به مرّتين.

ثقة في الحديث

جاء هذا وصفاً لجماعة يبلغ عددهم نحو ثلاثين شخصاً، وهو تعديل، ومفاده مثل مفاد لفظة «ثقة» المطلقة

فعليه إذا كان الموصوف به ممّن لم يصرّح بفساد مذهبه عدّ حديثه صحيحاً، وإذا صرّح بفساد مذهبه عدّ حديثه موثّقاً أو قويّاً

ومثله في الدلالة جملة «ثقة في الروايات» وجملة «ثقة في ما يرويه»

ويدلّ عليه أنّ الأعلام قد صرّحوا بتعديل جماعة ممّن وصف بهذا الوصف منهم:

---

١ ـ راجع مقدمة الوجيزة ص ٤.

٢ ـ الدراية ص ٧٥ ـ ٧٦

إبراهيم بن سليمان النهمي، وقد قال النجاشي بشأنه: «كان ثقة في الحديث»[١]، وقال الطوسي : «ثقة في الحديث»[٢]

وأحمد بن إبراهيم بن أبي رافع الصيمري، وقد قال النجاشي بشأنه «كان ثقة في الحديث، صحيح الاعتقاد»[٣]، وقال الطوسي «ثقة في الحديث، صحيح العقيدة»[٤]

وعلي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، وقد قال النجاشي بشأنه «ثقة في الحديث ، ثبت، معتمد، صحيح المذهب»[٥]

وهشام بن الحكم، وقد قال النجاشي بشأنه : «كان ثقة في الروايات، حسن التحقيق بهذا الأمر»[٦]

وقال الوحيد البهبهاني بشأن مفاد قولهم «ثقة في الحديث» «والمتعارف المشهور أنّه تعديل وتوثيق للراوي نفسه»[٧]

وقال العلّامة المامقاني «بل ادّعى بعض المحقّقين كون قولهم: «ثقة في الحديث» أبلغ من مطلق «ثقة»، لكونه نصّاً في ضبطه المعتبر انضمامه مع العدالة في قبول حديثه، بخلاف «ثقة»، فإنّه ظاهر في ذلك

---

١ ـ رجال النجاشي ص ١٨

٢ ـ الفهرست للطوسي ص ٦.

٣ ـ رجال النجاشي ص ٨٤.

٤ ـ الفهرست للطوسي ص ٣٢

٥ ـ رجال النجاشي ص ٢٦٠

٦ ـ رجال النجاشي ص ٤٣٤.

٧ ـ التعليقة على منهج المقال ص ٦

علماً بأنّنا قد ذكرنا تحت عنوان «ثقة» نقلاً عن الشيخ البهائي ﷺ أنّ المراد من لفظة «ثقة» المطلقة أنّ الموصوف بها عدل ضابط، فلاحاجة إلى التنصيص بذلك، إذن لا فرق بين «ثقة» و«ثقة في الحديث» في الدلالة

ثقة في نفسه

قاله النجاشي بشأن أحمد بن محمد بن خالد البرقى وأضاف «يروي عن الضعفاء، واعتمد المراسيل»[١]

علماً بأنّنا ذكرنا تحت عنوان «يروي عن الضعفاء» وتحت عنوان «اعتمد المراسيل» أنّه لا دلالة لهذين النصّين على الجرح، ويكون معنى «ثقة في نفسه» مثل معنى «ثقة» الدالة على التعديل، ومثلهما في الدلالة قول النجاشي بشأن على بن أبي سهل حاتم القزويني «ثقة من أصحابنا في نفسه، يروي عن الضعفاء»[٢]

صحيح الحديث

عدّ الشهيد؛ صحيح الحديث من الألفاظ الدالّة صريحةً على التعديل، وأضاف «فإنّه يقتضي كونه ثقة ضابطاً، ففيه زيادة تزكية»[٣]

وقال الوحيد البهبهاني «صحيح الحديث عند القدماء هو ما وثقوا بكونه من المعصوم ﷺ أعمّ من أن يكون منشأ وثوقهم كون الراوي من الثقات، أو أمارات أُخر، ويكونوا يقطعون بصدوره عنه ﷺ أو يظنّون»[٤]

وقال السيد الخوئي: «إنّ العلّامة ـ قدّس الله نفسه ـ وثّق منبّه بن عبد الله صريحاً في

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٧٦

٢ ـ رجال النجاشي ص ٢٦٣

٣ ـ الدراية ص ٧٦

٤ ـ التعليقة ص ٦

الكنى ، وقال « أبو الجوزاء هو منبّه بن عبد الله ، ثقة »[١] والظاهر أنّه أخذ التوثيق من كلام النجاشي حيث وصفه بأنّه « صحيح الحديث »[٢] ، واعترض عليه بعضهم بأنّ صحّة الحديث أعمّ من الوثاقة ، ولكنّ الظاهر أنّ ما فهمه العلّامة هو الصحيح ، فإنّ صحّة الحديث عبارة عن مطابقته للواقع ، والحكم بذلك يلازم الحكم بوثاقة ناقله ، لا محالة »[٣]

وقال مؤلف الطرائف « صحيح الحديث عند القدماء هو ما وثقوا بكونه من المعصوم عليه السلام أعمّ من أن يكون الراوي ثقة أو لا ، وأمّا صحيحه عند المتأخّرين يدلّ على الوثاقة ، والمطلق منصرف إلى الأوّل في كلامهم وإلى الثاني في كلامهم ، والحمل على الأوّل مطلقاً قويّ ، والوجه ظاهر كما لا يخفى »[٤]

وقبل أن نذكر المختار في معنى « صحيح الحديث » نذكر ما عثرنا عليه من موارد استعماله في الأُصول الرجالية .

جاء صحيح الحديث وصفاً لأربعة عشر رجلاً، قد وصف أحد عشر منهم بوصف « ثقة » أيضاً ، فلا حاجة في تعديلهم إلى التمسّك بهذا الوصف .

وأمّا الثلاثة الآخرون فهم

١ ـ جعفر بن أحمد بن أيوب السمرقندي ، فقد قال النجاشي بشأنه « كان صحيح الحديث والمذهب »[٥]

---

١ ـ الخلاصة ص ٢٧١

٢ ـ رجال النجاشي ص ٤٢١ .

٣ ـ معجم رجال الحديث ج ١٨ ص ٣٢٦

٤ ـ طرائف المقال ج ٢ ص ٢٦٠

٥ ـ رجال النجاشي ص ١٢١

وذكره العلّامة في القسم الأول من الخلاصة[١]، وذكره المجلسي في الوجيزة ورمز له بـ« ح كصح »[٢] أي أنّه ممدوح كالصحيح وعدّه الماحوزي ممدوحاً[٣]، وذكره الشيخ عبد النبي في القسم الصحيح[٤]

٢ ـ سعد بن طريف ، عدّه الكشي من الناووسية[٥]، وقال الطوسي بشأنه « روى عن الأصبغ بن نباتة ، وهو صحيح الحديث »[٦]، وقال النجاشي بشأنه « يعرف وينكر ، روى عن الأصبغ بن نباتة »[٧]، وذكره العلّامة في القسم الثاني من الخلاصة ، وضعّفه نقلاً عن ابن الغضائري[٨]، وذكره العلّامة المجلسي في الوجيزة، ورمز له بـ« مخ » أي مختلف فيه[٩]، ومثله الماحوزي[١٠]، وعدّه الشيخ عبد النبي في القسم الضعيف[١١]، وقال السيد الخوئي بشأنه : « ثمّ إنّ الظاهر وثاقة الرجل لقول الشيخ « وهو صحيح الحديث »، وروده في إسناد كامل الزيارات »[١٢]

---

١ ـ خلاصة الأقوال ص ٣٢

٢ ـ الوجيزة ص ٢٣

٣ ـ بلغة المحدّثين ص ٣٣٩.

٤ ـ الحاوي ج ١ ص ٢٣٤

٥ ـ اختيار رجال الكشي ص ٢١٥، رقم ٣٨٤

٦ ـ رجال الطوسي ص ٩٢

٧ ـ رجال النجاشي ص ١٧٨

٨ ـ الخلاصة ص ٣٢٦.

٩ ـ الوجيزة ص ٥٠.

١٠ ـ بلغة المحدّثين ص ٣٦٤.

١١ ـ الحاوي ج ٣ ص ٤٨٧

١٢ ـ معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٦٩، وتجد كلام الشيخ الطوسي هذا في رجاله ص ٩٢

٣ـ منبّه بن عبد الله ، قال النجاشي بشأنه : « صحيح الحديث ، له كتاب النوادر »، ثم ذكر طريقه إليه[١] ، وذكره العلّامة في القسم الأول من الخلاصة، ووثّقه أيضاً في باب الكنى منه[٢] ، ومثله المجلسي في حرف الميم[٣]، ووصفه الماحوزي قائلاً « ممدوح كالثقة »[٤] ، وعدّه الشيخ عبد النبي في القسم الصحيح[٥]

فتبيّن ممّا ذكرناه بشأن هؤلاء الثلاثة أنّ الأكثر يذهب إلى أنّ وصف « صحيح الحديث » يفيد التعديل ، وهو الصحيح

وقد استظهر العلّامة المامقاني هذا المعنى قائلاً « وفي إفادته كونه عادلاً وجهان، أظهرهما ذلك ، ضرورة أنّ إضافة الصحّة إلى مطلق حديثه يكشف عن أنّ له أوصافاً تورث بنفسها الاطمئنان به ، والائتمان بحديثه ، ولا ريب في عدم الاطمئنان بمطلق حديث من لم يكن عادلاً »[٦]

وجه

جاءت هذه الكلمة ـ تارة مفردة وأُخرى منضمّة إلى أوصاف أخرى ـ وصفاً لجماعة ممّن ترجم لهم في الأُصول الرجاليّة ، يزيدون على الخمسين ، قد نصّ على تعديل نحو أربعين منهم بلفظة « ثقة » أو ما يفيد معناها، مثل « صحيح الرواية » وغيره .

وقد اختلف العلماء في دلالة هذا الوصف على التعديل أو على المدح ، نذكر ما

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٤٢١، وذكره أيضاً في باب الكنى ، راجع صفحة ٤٥٩ منه .

٢ ـ راجع الخلاصة ص ١٧٣ و ٢٧١

٣ ـ الوجيزة ص ١١١

٤ ـ بلغة المحدّثين ص ٤٢٢.

٥ ـ الحاوي ج ٢ ص ٣٠٦

٦ ـ مقباس الهداية ج ٢ ص ١٦٧

عثرنا عليه من كلماتهم بهذا الشأن

١ـ لقد ذكر العلّامة الحلّي سليمانَ بن خالد الذي قال عنه النجاشي: «كان قارئاً، فقيهاً، وجهاً»[١] في القسم الأول من الخلاصة وأضاف: «لم ينصّ أصحابنا على تعديله»[٢]، وقد ردّ عليه الحرّ العاملي قائلاً: «وهي غفلة واضحة منه»[٣]

يبدو من هذا أنّ العلّامة الحلّي كان يرى أنّ وصف «وجه» لا يدلّ على التعديل، بينما كان الحرّ العاملي يرى أنّ ذلك يدلّ على التعديل

٢ ـ قال الوحيد البهبهاني «قولهم «عين» و«وجه»، قيل هما يفيدان التعديل، ويظهر من المصنف[٤] في ترجمة الحسن بن زياد[٥]، وسنذكر عن جدّي[٦] في تلك الترجمة معناهما، واستدلاله على كونهما توثيقاً[٧] وربّما يظهر ذلك من المحقّق الداماد وأيضاً في الحسين بن أبي العلاء[٨]، وعندي أنّها يفيدان مدحاً معتدّاً به، وأقوى من هذين قولهم «وجه من وجوه أصحابنا» مثلاً، فتأمّل»[٩]

---

١ ـ رجال النجاشي ص ١٨٣

٢ ـ راجع منتهى المطلب ج ١ ص ٢٦٢

٣ ـ وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٩٦، الهامش.

٤ ـ هو المولى محمد الأستر آبادي مؤلف منهج المقال وغيره.

٥ ـ قال ﷺ بشأن الحسن بن علي بن زياد هذا «وربّما استفيد توثيقه من إجازة أحمد بن محمد بن عيسى، ولا ريب أنّ كونه عيناً من عيون هذه الطائفة، ووجهاً من وجوهها أولى بذلك»، منهج المقال ص ١٠٣

٦ ـ هو المجلسي الأول.

٧ ـ ذكر كلامه في التعليقة على منهج المقال ص ١٠٤

٨ ـ أشار إلى كلامه في التعليقة على منهج المقال ص ١١٢

٩ ـ التعليقة على منهج المقال ص ٧

٣ـ قال الشيخ عبد النبي الجزائري ذيل ترجمة إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة : « لا يبعد استفادة المدح المعتبر من كونه وجه الأصحاب في الفقه وغيره »[١]

٤ ـ قال المحقّق القمّي « قولهم « عين » و « وجه » ، فقيل أنّهما يفيدان التوثيق ، وأقوى منهما « وجه من وجوه أصحابنا » ، وأوجه منه « أوجه من فلان » إذا كان المفضّل عليه ثقة »[٢]

٥ ـ قال السيد الخوئي في ترجمة بسطام بن الحصين الذي قال النجاشي بشأنه « كان وجهاً في أصحابنا »[٣] مفسّراً كلامه هذا : « أقول ظاهر هذا الكلام أنّ بسطام بن الحصين كان وجهاً في الرواة ، وهو إن لم يدلّ على وثاقته فلا أقلّ من دلالته على حسنه »[٤]

وقال أيضاً في ترجمة زكريا بن إدريس الأشعري « إنّ توصيف شخص بأنّه كان وجهاً لا يدلّ على حسنه فضلاً عن وثاقته ، نعم إذا وصف بأنّه كان وجهاً في أصحابنا كانت فيه دلالة على الحسن لا محالة ، والفرق بين الأمرين ظاهر »[٥]

يبدو ممّا ذكرناه أنّ الأقوال في دلالة هذا الوصف ثلاثة ١ ـ دلالته على التعديل ، ٢ ـ دلالته على المدح ، ٣ ـ القول بالتفصيل بأنّه لا دلالة لوصف « وجه » وحده ، وأمّا « وجه في أصحابنا » فهو يدلّ على المدح .

وأرى أنّ هذا الوصف يختلف في دلالته على التعديل أو على المدح باختلاف

---

١ ـ الحاوي ج ٣ ص ٨٦.

٢ ـ قوانين الأُصول ص ٤٨٥.

٣ ـ رجال النجاشي ص ١١٠

٤ ـ معجم رجال الحديث ج ٣ ص ٣٠١

٥ ـ معجم رجال الحديث ج ٧ ص ٢٧٧

موارده.

فالذي يكون وجهاً بقم في الحديث والرواية مثلاً أعلى رتبة من الذي يكون وجهاً بها في أُمور الدنيا، كالإمارة وغيرها، فيكون حديث الأول منهما صحيحاً، وحديث الثاني حسناً ، والذي يكون وجهاً عند أحد الأئمة عليهم السلام يمتاز بصحّة الحديث على غيره ممّن لا يكون كذلك.

وجيه عندهم عليهم السلام

قال النجاشي في ترجمة عبيد بن كثير بشأن جدّه الأعلى: عبد الله بن شريك بن عدي العامري «روى عن علي بن الحسين وأبي جعفر عليهما السلام وكان يكنى أبا المحجّل ، وكان عندهما وجيهاً، مقدّماً»(١)

وعدّه الإمام موسى بن جعفر عليه السلام من حواريي محمد بن علي وجعفر بن محمد عليهما السلام(٢)

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله «ممدوح»(٣)

وأرى أنّ الوجاهة عندهم عليهم السلام تفيد التعديل

رواية الأجلّاء عن شخص تدلّ على وثاقته

قال السيد البروجردي: «يمكن استكشاف وثاقة الراوي من تلاميذه الذين أخذوا الحديث عنه، فإذا كان الآخذ مثل الشيخ أو المفيد أو الصدوق أو غيرهم من الأعلام خصوصاً مع كثرة الرواية عنه لا يبقى ارتياب في وثاقته أصلاً»(٤)

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٢٣٤

٢ ـ اختيار رجال الكشي ص ١٠ رقم ٢٠

٣ ـ الوجيزة ص ٦٢

٤ ـ نهاية التقرير ج ٣ ص ٢٣٢

ومن هذا المنطلق اعتنى السيد بالأسانيد، فجرّدها وهذبها وميّز المشترك منها ورتّبها، ليعرف مشايخ الراوي وأيضاً يعرف رواة كلّ شيخ، وبمعرفته للرواة عن الشيخ يستهدي إلى توثيقه، لأنّه من المستبعد أنّ الثقات والمتحرّزين عن الكذب يرووا عن غير الثقة وعن غير المتحرّز عن الكذب.

وكانت النتيجة أنّه ﷺ عمل على أكثر من خمسين ألف سند من الأسانيد المذكورة في الكتب الأربعة وأيضاً من الأسانيد المذكورة في الأُصول الرجاليّة، وأيضاً المذكورة في بعض كتب الصدوق، فهو رضوان الله عليه رتّبها وهذبها وعالج المعلول منها بإتقان.

وبالنسبة للرواة المذكورين في هذه الأسانيد فقد عيّن طبقة نحو ثمانية آلاف راوي، وميّز الكثير من الأسماء المشتركة في هذه الأسانيد.

وله ﷺ أكثر من ثلاثة آلاف حاشية على هذه الأسانيد وعلى طبقات رجال هذه الأسانيد.

وبهذا العمل الجبّار يسّر للباحثين سبيل الوصول إلى ما ينفعهم في تعديل الكثير من هؤلاء.

إنّ معرفة طبقة وعصر الراوي هي من أركان معرفته الرئيسة، لأنّ تصديق كلّ قضيّة تتوقّف على تصوّر مفردات تلك القضيّة، وكلّما كانت المفردات أكثر وضوحاً كانت القضيّة التصديقيّة المستنتجة منها أكثر إتقاناً.

الحكم بصحّة أو عدم صحّة حديثمّا يستلزم معرفة سنده أولاً، وهذه المعرفة لا تتمّ إلّا بعد معرفة وسائط السند، فالوسائط هي المفردات التي يجب تصوّرها قبل هذا التصديق.

قال السيد البروجردي بشأن عدم ذكر طبقة وعصر المذكورين فيها: «عدم تعرّضها في

تراجم من ذكر فيها منهم لبيان طبقته وشيوخه الذين روى عنهم وتلامذته الذين تحمّلوا عنه»[١]

١ - مقدّمة ترتيب أسانيد الكافي طبعت ضمن حياة سيد الطائفة ص ٢٣١

أوصاف تدلّ على مدح الموصوف بها

لقد وصف أصحاب الجرح والتعديل جماعة من الأشخاص بأوصاف تفيد مدح الموصوفين بها لا تعديلهم، ويكون حديثهم من قسم الحسن، وهي:

آخى رسول الله ﷺ بينه وبين ...

ذكر الشيخ الطوسي ﷺ هذا النصّ بشأن جماعة عدّهم في رجاله من أصحاب رسول الله ﷺ[١]

ونقل ابن هشام عن ابن إسحاق أنّه قال «آخى رسول الله (ص) بين أصحابه من المهاجرين والأنصار فقال - فيما بلغنا، ونعوذ باللّه أن نقول عليه ما لم يقل -: تآخَوا في الله أخوين أخوين، ثم أخذ بيد على بن أبي طالب فقال هذا أخي»، ثم ذكر من أصحاب رسول الله ﷺ من آخى بينهم[٢]

وهذه منقبة اختصّ بها أمير المؤمنين عليه السلام من بين أصحابه ﷺ، من الذين آخى بينهم.

وأمّا غيره عليه السلام ممّن آخى بينهم فلا دلالة لهذا النصّ على مدح أحدهم.

أحد الأركان الأربعة

قاله الطوسي بشأن أبي ذر جندب بن جنادة[٣]، وقال أيضاً بشأن سلمان الفارسي: «أول الأركان الأربعة»[٤]، وبشأن المقداد بن الأسود: «ثاني الأركان

---

١ ـ راجع رجال الطوسي ص ٤ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ١٨

٢ ـ سيرة ابن هشام ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥٣

٣ ـ رجال الطوسي ص ٣٦

٤ ـ رجال الطوسي ص ٤٣.

الأربعة»[١]، وبشأن عمار بن ياسر: «رابع الأركان»[٢]

وقال أيضاً بشأن حذيفة بن اليمان «وقد عدّ من الأركان الأربعة»[٣]

وقال بشأن الحسن بن محبوب: «ويعدّ في الأركان الأربعة في عصره»[٤]

يعرف ممّا ذكرناه أنّ الأركان الأربعة الأُولى هم: سلمان، ومقداد، وأبوذر، وعمّار. وقد ذكرهم البرقي بهذا الترتيب في عداد أصحاب رسول الله ﷺ، وذكر بعدهم أربعة آخرين، وبعدهم جماعة يزيدوا على الأربعة، ومنهم حذيفة بن اليمان[٥]

كما يعرف ممّا ذكر بشأن الحسن بن محبوب إنّ علماء الجرح والتعديل اطلقوا عنوان «الأركان الأربعة» على كلّ أربعة فاقوا على أقرانهم في عصرهم، تشبيهاً بالأربعة الأولى، وهو مدح بليغ.

وأمّا بالنسبة للأربعة الأولى فهو توثيق صريح

أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ

قاله الطوسي بشأن ثابت بن زيد[٦]

وروى الطبراني، وابن عساكر، عن الشعبي قال «جمع القرآن على عهد رسول الله (ص) ستة من الأنصار، أُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء،

---

١ ـ رجال الطوسي ص ٥٧.

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٦.

٣ ـ رجال الطوسي ص ٣٧.

٤ ـ الفهرست للطوسي ص ٤٦.

٥ ـ رجال البرقي ص ١ ـ ٢

٦ ـ رجال الطوسي ص ١١

سعد بن عبيد، وأبو زيد، وكان مجمع بن حارثة قد أخذه إلّا سورتين أو ثلاث»[١]

وعلى فرض صحّة هذه الرواية تحمل «الستة» في كلام الطوسي على أنّهم كانوا من الأنصار، لأنّ ابن النديم ذكرهم سبعة أوّلهم علي بن أبي طالب عليه السلام، وذكر عبيد بن معاوية بن زيد بن ثابت بن الضحاك بدل زيد بن ثابت. وباقي الأسماء متّحدة مع رواية الشعبي[٢]

علماً بأنّ جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله بحدّ ذاته مدح فيما إذا لم يعارضه جرح.

اختصّ بمذهبنا

قال النجاشي في هشام بن محمد السائب الكلبي: «العالم بالأيام، المشهور بالفضل والعلم، وكان يختصّ بمذهبنا»[٣]

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله: «ممدوح»[٤]

أخونا

قاله النجاشي بشأن أحمد بن عبد بن أحمد الرفّاء[٥]

وذكر السيد الخوئي في ترجمة أحمد هذا بأنّ ابن داود عدّه في القسم الأول من رجاله[٦]، وذكر أيضاً أنّ العلاّمة المجلسي عدّه في الوجيزة

---

١ ـ البيان في تفسير القرآن ص ٢٦٩ نقلاً عن منتخب كنز العمّال ج ٢ ص ٥٢.

٢ ـ الفهرست لابن النديم ص ٣٠، وفيه ما يخصّ بشأن مصحف أمير المؤمنين عليه السلام.

٣ ـ رجال النجاشي ص ٤٣٤.

٤ ـ الوجيزة ص ١١٧

٥ ـ رجال النجاشي ص ٨٧.

٦ ـ راجع رجال ابن داود ص ٣٩

من الحسان[١]، وأضاف: «فإن كان الوجه في ذلك توصيفه بالاخوّة أو الترحّم عليه في كلام النجاشي، فهو غير صحيح، وإن كان له وجه آخر فالقائل أعرف به»[٢]

وعدّ الجزائري أحمد هذا من قسم الضعيف وأضاف بأن العلّامة لم يذكره في الخلاصة[٣]

لكن لمّا كانت عبارات النجاشي ﷺ مضبوطة فتعبيره هذا لا يخلو من مدح.

أشهر من أن يشرح أمره

قال النجاشي بشأن علي بن محمد بن العبّاس بن فسانجس: «رضي الله عنه، كان عالماً بالأخبار والشعر والنسب والآثار والسير، وما رؤي في زمانه مثله، وكان مجرّداً في مذهب الإماميّة، وكان قبل ذلك معتزليّاً وعاد، وهو أشهر من أن يشرح أمره»[٤]

ويظهر من الماحوزي أنّ هذا النصّ يفيد المدح، لأنّه وصف عليّاً هذا بقوله «ممدوح»[٥]

علماً بأنّ المجلسي ﷺ قد وثّق عليّاً هذا، ولعلّه استفاد التوثيق من مجموع ما قاله النجاشي بشأنه، لا من هذا النصّ وحده[٦]

وأرى إنّ هذا النصّ وكذا باقي كلمات النجاشي هذه بشأن علي هذا لا تفيد أكثر من المدح.

---

١ ـ راجع الوجيزة ص ١٠، وفيه: «أحمد بن عبد الله الرفّاء».

٢ ـ معجم رجال الحديث ج ٢ ص ١٣٧

٣ ـ حاوي الأقوال ج ٣ ص ٢٨٨

٤ ـ رجال النجاشي ص ٢٦٩

٥ ـ بلغة المحدّثين ص ٣٨٥.

٦ ـ راجع الوجيزة ص ٧٤

أُصيب بصفّين

قال الطوسي: «عمرو بن محصن، يكنّى أبا أحيحة، أصيب بصفين، وهو الذي جهّز أمير المؤمنين عليه السلام بمائة ألف درهم، في مسيره إلى الجمل»[١]

إنّ من قتل بصفين مع أمير المؤمنين عليه السلام كان على الحقّ، لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «الحقّ مع علي، وعلي مع الحقّ، لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»[٢]

وهذه شهادة في فضل شهداء صفيّن وغيره من حرويه عليه السلام.

فعليه يكون هذا النصّ مدحاً للموصوف به.

أمين على الأموال

روى الكشي بإسناده عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن سيّابة قال «دفع إليَّ أبو عبد الله عليه السلام دنانير وأمرني أن أقسّمها في عيالات من أُصيب مع عمّه زيد، فقسّمتها، قال: فأصاب عيالات عبد الله بن الزبير الرسّان أربعة دنانير»[٣]

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله عبدَ الرحمن بن سيّابة هذا بقوله: «ممدوح»[٤]

هذا وقد ضعّف بعض الأعلام عبد الرحمن هذا بما رواه الكشي بإسناده عن علي بن عطية صاحب الطعام قال «كتب عبد الرحمن بن سيّابة إلى أبي عبد الله عليه السلام: قد كنت أحذّرك إسماعيل

---

١ ـ رجال الطوسي ص ٤٩.

٢ ـ نقل العلّامة رحمه الله هذا الحديث عن الجمهور بعدّة طرق عن عائشة، راجع نهج الحق وكشف الصدق ص ٢٢٥، وعقد المجلسي رحمه الله باباً بشأن هذا الحديث ذكره من طرق العامّة والخاصّة، راجع بحار الأنوار ج ٣٨ ص ٢٦ - ٤٠.

٣ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٣٨ رقم ٦٢٢

٤ ـ الوجيزة ص ٥٩.

جـانِيكَ مَـن يَـجْني عَـلَيكَ وَقَـدْ تُـعْدِي الصِّـحاحَ مُبارِكُ الجُرْب[١]

فكتب إليه أبو عبد الله عليه السلام: قول الله أصدق ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[٢] والله ما علمت ولا أمرت ولا رضيت »[٣]

ومن المحتمل أنّ شيخنا المجلسي رحمه الله قد ضعّف هذه الرواية لوقوع أحمد بن الفضل الخزاعي الواقفي في طريقها، أو أنّه لم يراها جرحاً تسبّب تضعيف عبد الرحمن هذا.

هذا وقد ذكر الطوسي عبد الرحمن بن سيّابة هذا في أصحاب الصادق عليه السلام وقال « أسند عنه »[٤]

انقطع إلى المعصومين عليهم السلام

روى الكشي عن محمد بن مسعود أنّه قال: « حبيب السجستاني كان أولاً شارياً[٥]، ثم دخل في هذا المذهب، وكان من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام

---

١ ـ قاله ذؤيب بن كعب بن عمرو مع أبيات أُخر يوم قياس ـ وهو ماء العرب بين الحجاز والبصرة ـ مخاطباً أباه كعب بن عمرو، راجع العقد الفريد ج ٦ ص ٨٩ ـ ٩٠

وجاء أيضاً في العقد الفريد ج ١ ص ٣٠ بعده

وَلَـرُبَّ مأخُـوذٍ بِـذَنبِ عَشـيرِهِ وَنَجا المُـقارِفُ صـاحِبُ الذَنبِ

٢ ـ سورة الأنعام آية ١٦٤

٣ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٩٠ رقم ٧٣٤

٤ ـ رجال الطوسي ص ٢٣٠

٥ ـ قال الطريحي « الشراة جمع شارٍ ـ كقضاة جمع قاض ـ وهم الخوارج الذين خرجوا عن طاعة الإمام، وإنّما لزمهم هذا اللقب لأنّهم زعموا أنّهم شروا دنياهم بالآخرة، أي باعوها، أو شروا أنفسهم بالجنّة، لأنّهم فارقوا أئمة الجور »، مجمع البحرين ج ١ ص ٢٤٥

منقطعاً إليهما »[١]

وذكره شيخنا المجلسي ﷺ بعنوان « حبيب بن المعلّى السجستاني »[٢]، ووصفه بقوله « ممدوح »[٣]

وروى الكشي بإسناده عن معاوية بن حكيم قال « حدّثني أبو الفضل الخراساني ، وكان له انقطاع إلى أبي الحسن الثاني عليه السلام، وكان يخالط القرّاء ، ثم انقطع إلى أبي جعفر عليه السلام »[٤]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[٥]

باهى به المعصوم عليه السلام

روى الكشي عن محمد بن مسعود قال « حدّثني محمد بن نصير ، قال حدّثني محمد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن ابن بكير ، عن حمزة بن الطيار[٦] قال سألني أبو عبد الله عليه السلام عن قراءة القرآن ؟ فقلت : ما أنا بذلك ، قال : لكن أبوك ، قال فسألني عن الفرائض ؟ فقلت أنا وما أنا بذلك ، فقال : لكن أبوك ، قال ثم قال : إنّ رجلاً من قريش كان لي صديقاً، وكان عالماً قارياً ، فاجتمع هو وأبوك عند أبي جعفر عليه السلام، فقال ليقل كلّ واحد منكما على صاحبه ويسائل كلّ واحد منكما

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٤٧ رقم ٦٤٦

٢ ـ يعرف من هذا العنوان أنّه ﷺ قد وحّد بين حبيب السجستاني هذا وبين حبيب بن المعلّى السجستاني الذي ذكره الطوسي في أصحاب الباقر عليه السلام ، رجال الطوسي ص ١١٧

٣ ـ الوجيزة ص ٢٩

٤ ـ اختيار رجال الكشي ص ٦١٤ رقم ١١٤٥

٥ ـ الوجيزة ص ١٢٧

٦ ـ هو حمزة بن محمد الطيار .

صاحبه ، ففعلا ، فقال القرشي لأبي جعفر عليه السلام: قد علمت ما أردت ، أردت أن تعلّمني أنّ في أصحابك مثل هذا ، قال : هو ذاك ، كيف رأيت »[١]

وذكر العلّامة الحلّي محمد الطيار في القسم الأول من الخلاصة ، وذكر مضمون هذا الحديث قائلاً « إنّ أبا جعفر عليه السلام كان يباهي بالطيار »[٢]

وذكره شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله « محمد بن عبد الله الطيار ممدوح »[٣]

ولا شكّ أنّ مباهات المعصوم عليه السلام بأحد بحدّ ذاته مدح، لأنّهم عليهم السلام كانوا قد اتّخذوا هذا الأُسلوب تشجيعاً للمميَّزين من أصحابهم فمباهاتهم برجل مدح عظيم له

بايع أمير المؤمنين عليه السلام على البراءة من الأوّلين

قاله الطوسي بشأن «المهدي مولى عثمان» بعد أن وصفه بقوله: «كان محموداً»[٤]

وهذا مدح بشأن الرجل

وقد أورد الكشي حديثاً بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام: إنّ المهدي مولى عثمان أتى فبايع أمير المؤمنين، ومحمد بن أبي بكر جالس، قال : أُبايعك على أنّ الأمر كان لك أوّلاً، وأبرأ من فلان وفلان وفلان، فبايعه»[٥]

بايع تحت الشجرة

قال الطوسي بشأن «ثابت بن الضحّاك بن خليفة الأنصاري»: «كان قد بايع تحت

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨ رقم ٤٦٨.

٢ ـ الخلاصة ص ١٥٠

٣ ـ الوجيزة ص ٩٨

٤ ـ رجال الطوسي ص ٦٠

٥ ـ اختيار رجال الكشي ص ١٠٤ رقم ١٦٦

الشجرة»[١]، ووصف «زاهر الأسلمي - والد مجزأة -» قائلاً «من أصحاب الشجرة»[٢]

اختلف العلماء في دلالة هذا النصّ على المدح أو على عدمه

وقد ذكر العلّامة ﷺ ثابت بن الضحاك هذا في القسم الأول[٣]، وذكره الماحوزي في البلغة، ولم يذكر بشأنه شيئاً[٤]، بينما عدّ الجزائري حديثه في القسم الضعيف[٥]، وأمّا بالنسبة لـ«زاهر الأسلمي»، فلم يذكروه في كتبهم هذه

والصحيح أنّ هذا النصّ لا يكون مدحاً بشأن الرجل

قال علي بن إبراهيم القمّي: «ونزلت في بيعة الرضوان: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾[٦]، واشترط عليهم أن لاينكروا بعد ذلك على رسول الله ﷺ شيئاً يفعله ولا يخالفوه في شيء يأمرهم به، فقال الله عزّ وجلّ بعد نزول آية الرضوان: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبايِعُوْنَكَ إِنَّما يُبايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيْهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّما يَنْكُثُ عَلى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفىٰ بِما عاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسَيُؤْتِيْهِ أَجْراً عَظِيْماً**﴾[٧]، وإنّما رضي عنهم بهذا الشرط أن يفوا بعد ذلك بعهد الله وميثاقه، ولا ينقضوا عهده وعقده، فبهذا العهد رضي الله جلّ وعلا عنهم، فقد قدّموا في

---

١ ـ رجال الطوسي ص ١١

٢ ـ رجال الطوسي ص ٢٠

٣ ـ خلاصة الأقوال ص ٢٩

٤ ـ بلغة المحدّثين ص ٣٣٨

٥ ـ راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ٣٣٩

٦ ـ سورة الفتح آية ١٨

٧ ـ سورة الفتح آية ١٠

التأليف آية الشرط على بيعة الرضوان، وإنّما نزلت أولاً ببيعة الرضوان ثم آية الشرط عليهم فيها»[١]

فعليه لا يصحّ التمسّك بعموم آية الرضوان هذه على تعديل أو مدح كلّ من بايع النبي صلى الله عليه وآله في الحديبيّة تحت الشجرة.

علماً بأنّ المسعودي ذكر ممّن شهد صفين مع علي عليه السلام من أصحاب الشجرة قائلاً: «وشهد معه ممّن بايع تحت الشجرة وهي بيعة الرضوان من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله تسعمائة»[٢]

بشّره المعصوم عليه السلام

روى الكشي بإسناده عن جويرية بن مسهر العبدي أنّه قال «سمعت علياً عليه السلام يقول أحبّ محبّ آل محمد ما أحبّهم، فإذا أبغضهم فابغضه. وابغض مبغض آل محمد ما أبغضهم، فإذا أحبّهم فأحبّه، وأنا أُبشرك، وأنا أُبشّرك، وأنا أُبشّرك ـ ثلاث مرّات ـ»[٣]

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله جويرية هذا بقوله «ممدوح»[٤]

وروى الكشي بإسناده عن حمّاد السمندري، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنّي أدخل إلى بلاد الشرك، وأنّ من عندنا يقولون إن متّ ثم حشرت معهم قال: فقال يا حمّاد إذا كنت ثم تذكر أمرنا وتدعوا إليه؟ قلت: بلى، قال: فإذا كنت في هذه المدن مدن الإسلام تذكر أمرنا وتدعوا إليه؟ قال: قلت: لا، قال: فقال لي إنّك إن متّ

---

١ ـ تفسير القمّي ج ٢ ص ٣١٥.

٢ ـ مروج الذهب ج ٢ ص ٣٥٢.

٣ ـ اختيار رجال الكشي ص ١٠٦ رقم ١٦٩

٤ ـ الوجيزة ص ٢٧

ثم حُشرت أُمّة وحدك ، وسعى نورك بين يديك »[١]

وقد وحّد شيخنا المجلسي ﷺ بين حماد السمندري هذا وبين حمّاد بن عبد العزيز السمندلي ذكره الطوسي في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام وقال : « حماد بن عبد العزيز السمندي[٢] ممدوح »[٣]

وقال الكشي « جعفر وفضالة عن أبي الصباح ، عن زكريا بن سابق قال وصفت الأئمة لأبي عبد الله عليه السلام حتى انتهيت إلى أبي جعفر عليه السلام ، فقال : حسبك قد ثبّت الله لسانك وهدى قلبك »[٤]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ زكريا بن سابق هذا بقوله « ممدوح »[٥]

وروى الكشي بإسناده عن عبد الله بن طاوس أنّ الرضا عليه السلام قال له « إنّك ستعمر » فعاش مائة سنة[٦]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[٧]

وروى الكشي حديثين بإسناده إلى يونس بن يعقوب أنّ قال الصادق عليه السلام لعيسى بن عبد الله القمّي : « أنت منّا أهل البيت »[٨]

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤ رقم ٦٣٥

٢ ـ هكذا في نسختنا من المصدر.

٣ ـ الوجيزة ص ٣٩.

٤ ـ اختيار رجال الكشي ص ٤١٩ رقم ٧٩٣

٥ ـ الوجيزة ص ٤٧.

٦ ـ اختيار رجال الكشي ص ٦٠٤ رقم ١١٢٣

٧ ـ الوجيزة ص ٦٣

٨ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤ رقم ٦٠٧ و ٦١٠

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[١]

وروى الكليني بإسناده عن مالك الجهني أنّه قال «قال أبو جعفر عليه السلام: يا مالك أنتم شيعتنا، أ لا ترى أنّك تفرّط في أمرنا، إنّه لا يُقدر على صفة الله، فكما لا يُقدر على صفة الله كذلك لا يُقدر على صفتنا، وكما لا يقدر على صفتنا كذلك لا يقدر على صفة المؤمن»[٢]

وقال شيخنا المجلسي مالك بن أعين الجهني ممدوح[٣]

وقال الكشي «آدم بن محمد قال سمعت محمد بن شاذان بن نعيم يقول جُمع عندي مال للغريم[٤] فأنفذت به إليه، وألقيت فيه شيئاً من صلب مالي، قال: فورد من الجواب «قد وصل إليّ ما أنفذت من خاصّة مالك، فيها كذا وكذا، فقبل الله منك»[٥]

وذكره شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «محمد بن أحمد بن نعيم الشاذاني ممدوح»[٦]

وروى الكشي بإسناده عن المرزبان بن عمران القمّي الأشعري أنّه قال: «قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام أسألك عن أهمّ الأُمور إليّ، أمن شيعتكم أنا؟ فقال: نعم، قال

---

١ ـ الوجيزة ص ٨٠.

٢ ـ أُصول الكافي ج ١ ص ١٨٠ باب المصافحة حديث ٦

٣ ـ الوجيزة ص ٨٦.

٤ ـ جاءت هذه القصّة باختلاف في أُصول الكافي ج ١ ص ٥٢٣ ـ ٥٢٤ باب مولد صاحب الزمان عليه السلام حديث ٢٣ وعنه في الغيبة للطوسي ص ٤١٦.

٥ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥٣٣ رقم ١٠١٧

٦ ـ الوجيزة ص ٨٩.

قلت اسمي مكتوب عندكم ؟ قال : نعم »[١]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله « ممدوح »[٢]

وروى الكشي بإسناده عن الحسن بن ظريف بن ناصح أنّ الإمام الكاظم عليه السلام قد بشّر هند بن الحجّاج بالجنّة، وكان في سجن القنطرة، فجاءه ولم يره السجّان[٣]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ هند بن الحجاج هذا بقوله « ممدوح »[٤]

وروى البرقي بإسناده عن بدر بن الوليد الخثعمي قال : « دخل يحيى بن سابور على أبي عبد الله عليه السلام ليودّعه ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : أما والله إنّكم لعلى الحقّ ، وإنّ من خالفكم لعلى غير الحق ، والله ما أشكّ إنّكم في الجنّة ، فإنّي لأرجو أن يقرّ الله أعينكم إلى قريب »[٥]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ يحيى بن سابور هذا بقوله « ممدوح »[٦]

وروى الكليني بإسناده عن سلمة بن محرز قال : «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ جاءه رجل يقال له : أبو الورد ، فقال لأبي عبد الله عليه السلام: رحمك الله إنّك لو أرحت بدنك من المحمل ، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا الورد إنّي أحبّ أن أشهد المنافع التي قال الله تبارك وتعالى ﴿**لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ**﴾[٧] إنّه لا يشهدها أحد إلّا نفعه الله ، أما أنتم

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥٠٥ رقم ٩٧١

٢ ـ الوجيزة ص ١٠٧

٣ ـ راجع اختيار رجال الكشي ص ٤٣٨ ـ ٤٤٠ رقم ٨٢٧.

٤ ـ الوجيزة ص ١١٧

٥ ـ المحاسن ج ١ ص ٢٤٢ حديث ٤٤٧.

٦ ـ الوجيزة ص ١١٨

٧ ـ سورة الحج آية ٢٨

فترجعون مغفوراً لكم ، وأما غيركم فيحفظون في أهاليهم وأموالهم »[١]

وقال شيخنا المجلسي ﷺ: « أبو الورد ممدوح »[٢]

بصير بالحديث والرواية

قاله النجاشي بشأن «أحمد بن علي بن العباس بن نوح السيرافي» بعد أن وصفه بقوله : «كان ثقة في حديثه»[٣]

وصرّح الوحيد البهبهاني بأنّ هذا الوصف من أسباب المدح[٤]، ومثله قال مؤلّف الطرائف[٥]، وهو الصحيح

وفسّره العلاّمة المامقاني بقوله «وهو من ألفاظ المدح المعتدّ به»، ونسب ذلك إلى المولى الوحيد هذا[٦]

علماً بأنّ عبارات «بصير بالأخبار والرجال»، و«بصير بالرجال»، و«بصير بالروايات»، و«بصير بالفقه»، و«مضطلع بالرواية»، و«مطّلع على الروايات»، كلّها من أسباب المدح

بوّاب أحد الأئمّة عليهم السلام

قال الطوسي بشأن محمد بن جعفر بن عون الأسدي: «كان أحد الأبواب»[٧]

---

١ ـ الكافي ج ٤ ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ باب فضل الحج والعمرة وثوابهما حديث ٤٦.

٢ ـ الوجيزة ص ١٢٥

٣ ـ رجال النجاشي ص ٨٦.

٤ ـ راجع التعليقة على منهج المقال ص ١٠

٥ ـ راجع طرائف المقال ج ٢ ص ٢٦٣

٦ ـ راجع مقباس الهداية ج ٢ ص ٢٤٦

٧ ـ رجال الطوسي ص ٤٩٦.

يطلق البوّاب على اللازم للباب[١]، وليس هذا الوصف مدحاً بشأن الموصوف به قال السيد الخوئي ﵀ تحت عنوان وكالة الإمام: «هذا وقد أفرط بعضهم فجعل كون الرجل بوّاباً للمعصوم ﷺ دليلاً على اعتباره، مع أنّه لا دلالة فيه على الاعتبار بوجه من الوجوه»[٢]

تعلّم الكلام من المعصوم ﷺ

روى الكليني بإسناده عن يونس بن يعقوب أنّه قال ـ في حديث ـ بشأن قيس بن معاصر «كان عندي أحسنهم كلاماً، وكان قد تعلّم الكلام من علي بن الحسين ﷺ»، ثم ذكر أنّ الصادق ﷺ قال له وللأحول «أنت والأحول قفّازان حاذقان»[٣]

ووصف شيخنا المجلسي ﵀ قيس بن الماصر بقوله «ممدوح»[٤]

تولّي أحد الأئمة ﷺ تجهيز الرجل بعد موته

يكشف هذا عن منزلة الرجل عندهم ﷺ، وهو يدلّ على المدح

روى الكشي باسناده بشأن محمد بن الحسن الواسطي قائلاً: «كان كريماً على أبي جعفر ﷺ، وأنّ أبا الحسن ﷺ أنفذ نفقته في مرضه، وأكفنه، وأقام مأتمه عند موته»[٥]

---

١ ـ راجع مجمع البحرين ج ٢ ص ١٠، مادة «بوب».

٢ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ٧٦

٣ ـ أُصول الكافي ج ١ ص ١٧١ ـ ١٧٣ باب الاضطرار إلى الحجة حديث ٤.

٤ ـ الوجيزة ص ٨٤.

٥ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥٥٨ رقم ١٠٥٤

وذكره العلّامة في القسم الأول من الخلاصة[١]، وعدّه المجلسي من الممدوحين[٢]، ومثله الماحوزي[٣]

جليل القدر

قال الطوسي بشأن حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي «فاضل، جليل القدر، من غلمان محمد بن مسعود العياشي، وقد روى جميع مصنّفاته، وقرأها عليه، وروى ألفَ كتاب من كتب الشيعة بقراءة وإجازة، وهو يشارك محمد بن مسعود في روايات كثيرة ويتساويان فيها»[٤]، ووصفه أيضاً في رجاله قائلاً «عالم جليل»[٥]

وذكره العلّامة في القسم الأول من الخلاصة بعنوان «حيدر بن نعيم بن محمد السمرقندي» وأضاف «عالم، جليل القدر، ثقة، فاضل من غلمان محمد بن مسعود العياشي، يكنى أبا أحمد، يروي جميع مصنّفات الشيعة وأُصولهم، روى عنه التلعكبري، وسمع منه سنة أربعين وثلاثمائة، وله منه إجازة»[٦]

ويبدو أنّ العلّامة الحلّي قد جمع بين كلامي الطوسي في الفهرست والرجال هذين. واحتمل شيخنا المجلسي ﷺ وقوع السهو في كلام العلّامة هذا من جهتين، أولاً

---

١ ـ خلاصة الأقوال ص ١٥١

٢ ـ راجع الوجيزة ص ٩٣

٣ ـ راجع بلغة المحدّثين ص ٤٠٦.

٤ ـ الفهرست ص ٦٤

٥ ـ رجال الطوسي ص ٤٦٣.

٦ ـ الخلاصة ص ٥٧.

توثيق حيدر، لأنّه لم يوجد في كلام الطوسي، ثانياً ذكره بعنوان: «حيدر بن نعيم بن محمد»، والطوسي ذكره بعنوان «حيدر بن محمد بن نعيم».

قال ﷺ:

«حيدر بن محمد بن نعيم وثقه العلّامة، ولعلّه سهو وابن نعيم بن محمد، ممدوح»[١]، أي توثيقه سهو، وعنوانه بـ«ابن نعيم بن محمد» أيضاً سهو.

وقال الطوسي في محمد بن أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الهمداني أبي نعيم «جليل القدر، عظيم الحفظ»[٢]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٣]

وقال النجاشي في محمد بن علي بن عبدك الجرجاني «جليل القدر، من أصحابنا، فقيه، متكلّم»[٤]

وذكره الطوسي في باب من عرف بقبيلته أو لقبه أو بلده من الفهرست بعنوان «ابن عبدك» وأضاف: «من كبار المتكلّمين في الإمامة»[٥]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٦]

---

١ ـ الوجيزة ص ٤١.

٢ ـ رجال الطوسي ص ٥٠٢.

٣ ـ الوجيزة ص ٨٩.

٤ ـ رجال النجاشي ص ٣٨٢

٥ ـ الفهرست ص ١٩٣ ـ ١٩٤

٦ ـ الوجيزة ص ١٠٠

جيّد التصنيف

قاله النجاشي بشأن محمد بن علي بن الفضل بن تمام بعد أن وثّقه[١]، وقال أيضاً بشأن أحمد بن إبراهيم بن أحمد العمي «ثقة في حديثه، حسن التصنيف، وأكثر الرواية عن العامّة والأخباريّين»[٢]

ولا حاجة إلى التمسك بهذين الوصفين على اعتبار الموصوفين بهما بعد توثيق النجاشي لهما

وقال أيضاً بشأن عبد الرحمن بن أحمد بن جبرويه «متكلّم، من أصحابنا، حسن التصنيف، جيّد الكلام، وعلى يده رجع محمد بن عبد الله بن مملك الإصفهاني عن مذهب المعتزلة إلى القول بالإمامة»[٣]

وعدّ المجلسي ﷺ عبد الرحمن هذا من الممدوحين[٤]، ومثله الماحوزي[٥]، لكن الشيخ عبد النبي الجزائري عدّ حديثه في القسم الضعيف[٦]

علماً بأنّ الطوسي ﷺ قد وصف الحسن بن محمد بن سماعة الواقفي بقوله: «جيّد التصانيف»[٧]

وأرى أنّ وصفي «جيّد التصنيف» و«حسن التصنيف» وكذا وصف «جيّد التصانيف»

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٣٨٥

٢ ـ رجال النجاشي ص ٩٦

٣ ـ رجال النجاشي ص ٢٣٦

٤ ـ راجع الوجيزة ص ٥٩.

٥ ـ راجع بلغة المحدّثين ص ٣٧٣.

٦ ـ راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ١١١

٧ ـ الفهرست للطوسي ص ٥١.

لا يدلّ على المدح.

حافظ

قال النجاشي بشأن عبد الرحمن بن الحسن القاساني «حافظ، حسن الحفظ»[١] وذكره العلّامة في القسم الأول من الخلاصة، وأضاف «قال النجاشي إنّه «حافظ حسن الحفظ»، وهذا لا يقتضى التعديل، بل هو مرجّح»[٢]

وذكره الشيخ عبد النبي الجزائري في القسم الضعيف، وردّ على كلام العلّامة هذا قائلاً: «لا ترجيح في كلام النجاشي»[٣]، وصريح هذا أنّه ﷺ لا يعدّ هذا الوصف مدحاً بشأن الرجل

علماً بأنّ المجلسي قد عدّ عبد الرحمن هذا من الممدوحين[٤]، ومثله الماحوزي[٥]

وأرى أنّ الصحيح في مدلول هذا الوصف أنه مدح، وأنّ حديث الموصوف به يعدّ حسناً، ومثله: «حسن الحفظ» و«من حفّاظ الحديث»

ومعنى الحافظ هو من يحفظ الحديث سنده ومتنه، وللعامّة ضوابط في صحّة إطلاق هذا الوصف، قد ذكرها العلّامة المامقاني ﷺ بالتفصيل[٦]، تركناها رعاية للاختصار.

وذكر أيضاً الراوي، والمسند، والمحدّث، والحافظ، وأضاف «لا ريب في كون كلّ

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٢٣٦

٢ ـ خلاصة الأقوال ص ١١٤

٣ ـ حاوي الأقوال ج ٤ ص ١١٥

٤ ـ راجع الوجيزة ص ٥٩.

٥ ـ راجع بلغة المحدّثين ص ٣٧٣

٦ ـ راجع مقباس الهداية ج ١ ص ٥١ - ٥٤.

لاحق من هذه الأربعة أرفع من سابقه»[١]

حبّ المعصوم عليه السلام لشخص

روى الكليني عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، وعدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن إسماعيل بن مهران جميعاً، عن سيف بن عميرة ، عن عبد الله بن مسكان ، عن عمّار بن حيّان قال خبّرت أبا عبد الله عليه السلام ببرّ إسماعيل ابني بي ، فقال لقد كنت أحبّه وقد ازددت له حبّاً ـ الحديث[٢] ـ.

وروى الكشي عن محمد بن مسعود قال حدّثني محمد بن نصير قال حدّثني محمد بن عيسى ، عن زياد القندي قال «كان أبو عبد الله عليه السلام إذا رأى إسحاق بن عمّار وإسماعيل بن عمّار قال وقد يجمعهما لأقوام ، يعني الدنيا والآخرة »[٣]

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله إسماعيل هذا بقوله : « ممدوح »[٤]

وروى الكشي بإسناده عن زيد الشحّام قال «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ مرّ الحسن بن خنيس[٥] فقال أبو عبد الله عليه السلام: تحبّ هذا ؟ هذا من أصحاب أبي عليه السلام »[٦]

---

١ ـ مقباس الهداية ج ٣ ص ٤٩.

٢ ـ أُصول الكافي ج ٢ ص ١٦١ باب البرّ بالوالدين حديث ١٢

٣ ـ اختيار رجال الكشي ص ٤٠٢ رقم ٧٥٢

٤ ـ الوجيزة ص ١٧

٥ ـ هكذا في المصدر والوجيزة، لكن في رجال الطوسي ص ١١٢ و ١٦٦ و ١٦٧ والخلاصة ص ٤١: « حبيش ».

٦ ـ اختيار رجال الكشي ص ٤٠٣ رقم ٧٥٣

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[١]

وذكر العلّامة الحلّي صالح بن ميثم في القسم الأول من الخلاصة وقال «روى علي بن أحمد العقيقي، عن أبيه، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن يعقوب بن شعيب بن ميثم، عن صالح قال له أبو جعفر عليه السلام: إنّي أحبّك وأُحبّ أباك حبّاً شديداً»[٢]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «صالح بن ميثم الأسدي ممدوح»[٣]

وروى الكشي بإسناده عن كليب قال «قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام: أيحبّ الرجلُ الرجلَ ولم يره؟ قال: «ها هو ذا، أنا أحبّ كليباً الصيداوي ولم أره»، وهو كليب بن معاوية الصيداوي، والصيدا بطن من بني أسد»[٤]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٥]

حسن الاعتقاد

يدلّ هذا الوصف على مدح الموصوف به، فيكون حديثه حسناً

وهو أخصّ من وصف «إمامي»، لأنّ الطوسي قال بشأن الحسن بن موسى النوبختي: «كان إماميّاً حسن الاعتقاد»[٦]، وكذا أخصّ من وصف «صحيح المذهب»، لأنّ النجاشي قال بشأن محمد بن أحمد بن عبد الله المفجع «كان صحيح المذهب

---

١ ـ الوجيزة ص ٣٠.

٢ ـ الخلاصة ص ٨٨.

٣ ـ الوجيزة ص ٥٥.

٤ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٤٠ رقم ٦٢٩

٥ ـ الوجيزة ص ٨٥.

٦ ـ الفهرست للطوسي ص ٤٦.

حسن الاعتقاد»[١]

ويبدو أنّ هذا الوصف مرادف لوصف «مستقيم المذهب»، لأنّ الطوسي وصف محمد بن عمر الكشي في الفهرست بقوله: «ثقة، بصير بالأخبار، حسن الاعتقاد»[٢] ووصفه أيضاً في رجاله بقوله «ثقة، بصير بالأخبار، مستقيم المذهب»[٣]

خاصّي

جاء هذا وصفاً لجماعة ذكرهم الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله، وهم: أحمد بن الحسن الرازي، وحيدر بن شعيب بن عيسى الطالقاني، وعبيد الله بن محمد بن الفضل بن هلال الطائي، وعبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن يعقوب الأنباري، وعلى بن حبشي بن قوني الكاتب، وعلي بن الحسن بن الحجّاج، ومحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن أبي الثلج، ومحمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة الصفواني، ومحمد بن الحسين بن سعيد بن عبد الله الطبري[٤]

وقد اختلف العلماء في دلالة هذا الوصف، فذهب العلّامة إلى اعتبار الموصوف به[٥]، والمجلسي رحمه الله إلى أنّه يدلّ على المدح، يظهر هذا من عدّه رحمه الله جماعة ممّن ذكرناهم من الممدوحين كأحمد بن الحسن الرازي، وحيدر بن شعيب، وعلي بن حبشي، ومحمد بن الحسين بن سعيد الطبري[٦]، ومثله الماحوزي كما في ترجمة

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٣٧٤.

٢ ـ الفهرست للطوسي ص ١٤١

٣ ـ رجال الطوسي ص ٤٩٧.

٤ ـ راجع رجال الطوسي ص ٤٤٤ و ٤٦٧ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٥٠٢ و ٥٠٣.

٥ ـ راجع خلاصة الأقوال ص ٥٨ و ٩٤ و ١٤٩ و ١٧٩

٦ ـ راجع الوجيزة ص ٨ و ٤١ و ٧٠ و ٩٣

حيدر بن شعيب، وعلي بن حبشي، ومحمد بن الحسين بن سعيد الطبري[١]

وذهب الشيخ عبد النبي الجزائري إلى أنّه لا يدلّ على المدح، يظهر هذا من عدّه حيدر بن شعيب وعلي بن الحسن بن الحجاج ومحمد بن الحسين بن سعيد الطبري من الضعفاء[٢]

وقال الوحيد البهبهاني «قولهم خاصي، وقد أخذه خالي ﷺ[٣] مدحاً، ولعلّه لا يخلو من تأمّل، لاحتمال إرادة كونه من الشيعة في مقابل قولهم عامي، لا أنّه من خواصّهم، وكون المراد من العامي ما هو مقابل الخواصّ لعلّه بعيد»[٤]

ويظهر من هذا أنّه ﷺ قد ذهب إلى أنّ هذا الوصف مقابل لوصف عامي، فلا دلالة فيه على المدح

وصرّح السيد الخوئي ﷺ في ترجمة حيدر بن شعيب بأنّه لا دلالة فيه على الحسن فضلاً عن الوثاقة[٥]، وهو الصحيح

وأرى أن هذا الوصف لا يدلّ على أكثر من أنّ الموصوف به شيعي، بل إمامي، ومثله قول النجاشي بشأن هشام بن محمد السائب الكلبي: «كان يختصّ بمذهبنا» بعد أن وصفه بقوله: «العالم بالأيّام، المشهور بالفضل والعلم»[٦]

علماً بأنّ وصف «حسن التخصيص بمذهبنا» الذي قاله النجاشي في ترجمة

---

١ ـ راجع بلغة المحدّثين ص ٣٥٦ و ٣٨١ و ٤٠٧.

٢ ـ راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ٤٤١ و أيضاً ج ٤ ص ٤٥ و ٢٤٣

٣ ـ وهو المجلسي ﷺ في كتابه الوجيزة كما مرّ.

٤ ـ التعليقة على منهج المقال ص ٨.

٥ ـ راجع معجم رجال الحديث ج ٦ ص ٣١٣

٦ ـ رجال النجاشي ص ٤٣٤.

هارون بن عبد العزيز بشأنه ابنه علي[١]، يفيد الحسن، كما ذكرناه في محلّه، ومثله لو عدّ الرجل من خواصّ أحد المعصومين عليهم السلام

ويظهر من الشهيد رحمه الله أنّه لم يفرّق بين هذه الموارد، قال رحمه الله: «وأمّا الخاصّ، فمرجع وصفه إلى الدخول مع إمام معيّن، أو في مذهب معيّن، وشدة التزامه به، أعمّ من كونه ثقة في نفسه، كما يدلّ عليه العرف، وظاهر كون الممدوح أعمّ، بل هو إلى وصف الحسن أقرب»[٢]

خيار

ذكر العلّامة الحلّي الحكمَ بن عبد الرحمن بن أبي نعيم في القسم الأول من الخلاصة وأضاف «روى ابن عقدة عن الفضل بن يوسف قال «الحكم بن عبد الرحمن خيار، ثقة ثقة» وهذا الحديث عندي لا أعتمد عليه في التعديل، لكنّه مرجّح»[٣]

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله الحكم هذا بقوله «ممدوح»[٤]

وروى الكشي بإسناده عن داود الرقي عن أبي عبد الله عليه السلام قال «شعيب مولى علي بن الحسين عليهما السلام، وكان ـ فيما علمناه ـ خياراً»[٥]

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله «ممدوح»[٦]

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٤٣٩.

٢ ـ الدراية ص ٧٨

٣ ـ الخلاصة ص ٦٠

٤ ـ الوجيزة ص ٣٩.

٥ ـ اختيار رجال الكشي ص ١٢٨ رقم ٢٠٥

٦ ـ الوجيزة ص ٥٣.

وروى الصدوق بإسناده عن أحمد بن يحيى الصوفي قال «حدثنا أبو غسّان[١] قال حدّثنا مسعود بن سعد الجعفي[٢] ـ وكان من خيار من أدركنا ـ عن يزيد بن أبي زياد».

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ مسعود بن سعد هذا بقوله «ممدوح»[٣]

وروى الكشي بإسناده عن أبي أحمد وهو ابن أبي عمير عن المفضل بن قيس بن رمّانة ـ وكان خياراً[٤] ـ.

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ المفضّل هذا بقوله: «ممدوح»[٥]

قال العلّامة الحلّي بشأن الحارث بن غصين الثقفي الكوفي أبي وهب «قال ابن عقدة، عن محمد بن عبد الله بن أبي حكيمة، عن ابن نمير أنّه ثقة، خيار، وتوفي سنة ثلاث وأربعين ومائة»[٦]

---

١ ـ هو مالك بن إسماعيل بن درهم ـ ويقال ابن زياد بن درهم ـ أبو غسّان النهدي مولاهم الكوفي الحافظ، ترجم له ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٣٤٩ ونقل عن ابن سعد قوله: «وكان أبو غسّان صدوقاً شديد التشيّع» وأرّخ وفاته عام ٢١٩ هـ.

٢ ـ عدّة الطوسي من أصحاب الصادق عليه السلام، رجال الطوسي ص ٣١٧، وترجم له ابن حجر العسقلاني، وعدّ من مشايخه أبا غسان النهدي ونقل عن غير واحد إنّه كان من خيار عباد الله. راجع تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٤٢١.

٣ ـ الوجيزة ص ١٠٨

٤ ـ اختيار رجال الكشي ص ١٨٤ رقم ٣٢١ وجاء تمام الحديث برقم ٣٢٣، وفيه «وكان خيّراً».

٥ ـ الوجيزة ص ١١٠

٦ ـ خلاصة الأقوال ص ٥٥.

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ الحارث بن غصين هذا بقوله «ممدوح»[١]

خيّر

جاء هذا وصفاً لجماعة ممّن ترجم لهم في الأُصول الرجاليّة، قد صرّح بتوثيق خمسة منهم، وهم

١ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن طلحة العاصمي، قال النجاشي بشأنه: «كان ثقة في الحديث، سالماً، خيّراً»[٢]

٢ ـ أحمد بن يحيى أبو نصر من غلمان العياشي، قال الطوسي بشأنه «ثقة، خيّر، فاضل»[٣]

٣ ـ جعفر بن عثمان بن زياد الرواسي، روى الكشي بشأنه وجماعة آخرين أنّهم فاضلون، خيار، ثقات[٤]

٤ ـ صدقة بن بندار القمّي، قال النجاشي بشأنه «كان ثقة، خيّراً»[٥]

٥ ـ ضريس بن عبد الملك بن أعين، روى الكشي بشأنه «خيّر، فاضل، ثقة»[٦]

وأما من لم يصرّح بتوثيقه منهم فهم

١ - إبراهيم بن أبي الكرام الجعفري، قال النجاشي بشأنه «كان خيّراً»[٧] وذكره

---

١ ـ الوجيزة ص ٢٨

٢ ـ رجال النجاشي ص ٩٣

٣ ـ رجال الطوسي ص ٥٢٠، ذكره بكنيته، وذكره أيضاً في صفحة ٤٣٩ منه باسمه من غير أن يذكر بشأنه شيئاً.

٤ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٧٢ رقم ٦٩٤

٥ ـ رجال النجاشي ص ٢٠٤

٦ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣١٣ رقم ٥٦٦.

٧ ـ رجال النجاشي ص ٢١

العلّامة في القسم الأول من رجاله[١]، وعدّه المجلسي ﷺ من الممدوحين[٢]، ومثله الماحوزي[٣]، وذكره الجزائري في القسم الحسن[٤]

٢ - أحمد بن إبراهيم المعروف بعلاّن الكليني، قال الطوسي بشأنه «خيّر، فاضل من أهل الري»[٥]، وذكره العلّامة في القسم الأول من رجاله[٦]، وعدّه المجلسي من الممدوحين[٧]، ومثله الماحوزي[٨]، وذكره الجزائرى في القسم الحسن[٩]

٣ - إلياس الصيرفي، قال العلّامة بشأنه «خيّر»[١٠]

علماً بأنّ السيد الخوئي ﷺ قد صرّح باتّحاد إلياس هذا مع إلياس بن عمرو الصيرفي - جدّ الحسن بن علي بن زياد الوشاء من امّه - وأنّ كلمة «خيّر» وصف للحسن هذا لا لإلياس، وقد اشتبه الأمر على العلّامة[١١]

٤ - بيان الجزري أبو أحمد، قال النجاشي بشأنه «قال محمد بن عبد الحميد: كان

---

١ ـ خلاصة الأقوال ص ٦

٢ ـ راجع الوجيزة ص ٥.

٣ ـ راجع بلغة المحدّثين ص ٣٢٢.

٤ ـ حاوي الأقوال ج ٣ ص ٨٥.

٥ ـ رجال الطوسي ص ٤٣٨.

٦ ـ خلاصة الأقوال ص ١٨ وفيه «من أهل الدين» بدل «من أهل الري».

٧ ـ الوجيزة ص ٨.

٨ ـ بلغة المحدّثين ص ٣٢٦

٩ ـ حاوي الأقوال ج ٣ ص ٩٢

١٠ ـ خلاصة الأقوال ص ٣٢

١١ ـ راجع معجم رجال الحديث ج ٣ ص ٢٣٠ ـ ٢٣١

خيّراً، فاضلاً»[١]، وذكره العلّامة في القسم الأول من الخلاصة[٢]، وعدّه المجلسي من الممدوحين[٣]، ومثله الماحوزي[٤]، وعدّ الجزائري حديثه في القسم الحسن[٥]

٥ - داود بن النعمان الأنباري، وقد روى الكشي بأنّه خيّر، فاضل[٦]، وذكره العلّامة في القسم الأول من الخلاصة، وأضاف قائلاً: «أخو علي بن النعمان، ثقة، عين»[٧] علماً بأنّه ﷺ قد استفاد هذا التعديل من كلام النجاشي في ترجمة أخيه علي هذا حيث قال «وأخوه داود أعلا منه» ثم وثّق علياً هذا[٨]

فأخذ ﷺ وجه التفضيل في لفظة أعلا بأنّه أعلا منه في التعديل، وإلى هذا أشار العلّامة المجلسي حيث ذكر داود بن النعمان هذا، ورمز له بـ «ح» أي أنّه من الممدوحين، ثم قال: «ووثّقه العلّامة، ولعلّه أقوى»[٩]، ويبدو من عدّ الماحوزي له من الثقات[١٠]، أنّه ﷺ قد قطع بأنّ وجه التفضيل هو التعديل

لكن عبارة النجاشي ليست صريحة في التعديل، لاحتمال أن يكون داود أعلا من

---

١ ـ رجال النجاشي ص ١١٣

٢ ـ خلاصة الأقوال ص ٢٨

٣ ـ الوجيزة ص ٢٢

٤ ـ بلغة المحدّثين ص ٣٣٧

٥ ـ حاوي الأقوال ج ٣ ص ٩٤

٦ ـ اختيار رجال الكشي ص ٦١٢ رقم ١١٤١

٧ ـ خلاصة الأقوال ص ٦٩

٨ ـ رجال النجاشي ص ٢٧٤

٩ ـ الوجيزة ص ٤٥.

١٠ ـ بلغة المحدّثين ص ٣٥٩.

علي في العمر، فعليه يكون حديثه من قسم الحسن اعتماداً على ما قاله الكشي وقد مرّ كلامه قبل قليل

ويؤيّده أنّ الجزائري قد عدّ حديث داود هذا في القسم الصحيح، ولم يستشهد بهذا التفضيل، بل اعتمد على تعديل العلّامة هذا، وصرّح بعدم وجود لفظة ثقة في نسخ رجال النجاشي، واحتمل أن يكون ذلك قد سقط منها[١]

٦ - علي بن إسماعيل الدهقان، قال الطوسي بشأنه: «زاهد، خيّر، فاضل»[٢]، وذكره العلّامة في القسم الأول من رجاله[٣]

وعدّه المجلسي من الممدوحين[٤]، ومثله الماحوزي[٥]، وعدّ الجزائري حديثه في القسم الحسن[٦]

٧ - محمد بن إبراهيم علّان الكوفي، قال الطوسي بشأنه «خيّر»[٧]، وذكره العلّامة في القسم الأول من رجاله[٨]

وعدّه المجلسي من الممدوحين[٩]، ومثله الماحوزي[١٠]، وعدّ الجزائري حديثه

---

١ ـ راجع حاوي الأقوال ج ١ ص ٣٦٨.

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٧٨.

٣ ـ خلاصة الأقوال ص ٩٤

٤ ـ الوجيزة ص ٧٠

٥ ـ بلغة المحدّثين ص ٣٨١.

٦ ـ راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ١١٤

٧ ـ رجال الطوسي ص ٤٩٦.

٨ ـ خلاصة الأقوال ص ١٤٨

٩ ـ الوجيزة ص ٨٧.

١٠ ـ بلغة المحدّثين ص ٤٠٠.

في القسم الحسن[١]

ظهر ممّا ذكرناه بشأن هؤلاء السبعة الموصوفين بـ«خيّر»، أنّ هذا الوصف يدلّ على المدح، وأنّ حديث الموصوف به يعدّ حسناً

ومثله وصف «فاضل»، وقد جاءا معاً في سبعة من الموارد التي ذكرناها.

علماً بأنّ الشيخ حسين والد البهائي قد عدّ أحاديث الموصوفين بهذا الوصف في قسم الحسن[٢]

وقال مؤلّف الطرائف «خيّر، وصالح، وهما يفيدان المدح البليغ، بل يدلاّن على الوثاقة، بل الأعلى منها، كما هو المتعارف عند إطلاقهما في المحاورات، والله أعلم بالصواب»[٣]

هذا وقد جاء محمد بن أحمد بن خاقان النهدي المعروف بحمدان أيضاً موصوفاً بهذا الوصف، وصفه الكشي بهذا بعد أن وثّقه[٤]، لكن يقدّم عليه جرح النجاشي حيث وصفه قائلاً: «مضطرب»[٥]، بناءً على القول بتقديم قول الجارح على المعدّل إذا كانت النفس تطمئنّ إليه

دعا له رسول الله صلى الله عليه وآله

قال الطوسي بشأن عبد الله بن أبي طلحة، وقد عدّه من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام:

---

١ ـ راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ١٣٤

٢ ـ راجع وصول الأخيار ص ١٩٢

٣ ـ طرائف المقال ج ٢ ص ٢٦٦

٤ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥٣٠ رقم ١٠١٤

٥ ـ رجال النجاشي ص ٣٤١.

«وهو الذي دعا له رسول الله ﷺ يوم حملت به أمّه»[١]

وذكره العلّامة في القسم الأول من رجاله[٢]

وعدّ الجزائري حديثه في القسم الضعيف[٣]

وقال العلّامة المامقاني: «وتضعيف من دعى له النبي ﷺ يوم حملت به أمّه خلاف الإنصاف: فتأمل، كي يظهر لك أنّ المنقول إنّما هو دعاؤه ﷺ لأبويه في عرسهما، ولم ينقل دعاؤه لعبد الله هذا، نعم روت العامّة أنّه ﷺ حنّكه عند ولادته بريقه المبارك[٤]، قيل ولذا ماكان في الأنصار ناشيء أفضل منه، وولد له عشرة أولاد كلّهم قد قرأوا القرآن، وروى أكثرهم العلمَ، وعلى كلّ حال لاينبغي الشكّ في كونه من شيعة علي عليه السلام، لشهوده معه صفيّن، وعدّ العلّامة له في القسم الأوّل يثبت حسنه أقلاً، وقيل قتل عبد الله هذا بفارس، وقيل مات بالمدينة في خلافة الوليد بن عبد الملك»[٥]

علماً بأنّ كلام الطوسي ـ الذي مرّ ـ ظاهر في أنّ الرسول ﷺ قد دعا لعبد الله بن أبي طلحة هذا، وهو كاف في اعتبار الرجل وفى عدّ حديثه من الحسن.

وقال الطوسي بشأن عرفة المدني، وقد عدّه من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام: «وكان رسول الله ﷺ دعا له، وقال: اللهم بارك له في صفقته»[٦]

---

١ ـ رجال الطوسي ص ٥٠.

٢ ـ خلاصة الأقوال ص ١٠٤

٣ ـ راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ٧٢

٤ ـ صرّح بهذا ابن حجر في ترجمته من تهذيب التهذيب ج ٣ ص ١٧٥

٥ ـ تنقيح المقال ج ٢ ص ١٦٤

٦ ـ رجال الطوسي ص ٤٧.

وذكر العلّامة هذا النصّ بشأن عرفة الأزدي الذي ذكره الطوسي قبل عرفة المدني هذا، وذلك في القسم الأوّل من رجاله[١]

وظاهر هذا أنّه ﷺ قد عدّ هذا الوصف مدحاً بشأن الموصوف به .

وذكر الشيخ عبد النبي الجزائري «عرفة المدني» في القسم الضعيف، ثم نبّه على ما وقع فيه العلّامة ﷺ من السهو حيث وصف عرفة الأزدي بهذا الوصف بدل عرفة المدني[٢]

وظاهر هذا أنّ الجزائري هذا لم ير لهذا الوصف دلالة على حسن الموصوف به لكن لو لاحظنا جلالة الرسول ﷺ وقدسيّة نفسه الزاكية، وما يخلّف دعاؤه من أثر في نفس المدعوّ له لأذعنّا أنّ هذه الدعوات لها تأثيرها الخاصّ، فتكون مدحاً للمدعوّ له، فيكون حديثه حسناً

ومثله في الدلالة على المدح دعوات سائر المعصومين عليهم السلام بحقّ الأشخاص، كدعاء أبي الحسن عليه السلام بشأن ابن بند والعاصمي، كما جاء في رجال الكشي[٣]

وقد ذكر العلّامة ﷺ ابن بند هذا في القسم الأول من رجاله[٤]

دعا له المعصوم عليه السلام

روى الكشي بإسناده عن بشر بن طرخان النحّاس أنّه قال أن الصادق عليه السلام : « دعا لي فقال أنمى الله ولدك وكثّر مالك ، فرزقت من ذلك ببركة دعائه ، ونشبت من الأولاد

---

١ ـ خلاصة الأقوال ص ١٣١

٢ ـ راجع حاوي الأقوال ج ٤ ص ١٦٩

٣ ـ اختيار رجال الكشي ص ٦٠٣ رقم ١١٢٢

٤ ـ خلاصة الأقوال ص ١٩٠

ما قصرت عنه الأُمنيّة »[١]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ بشر بن طرخان هذا بقوله « ممدوح »[٢]

وروى الكشي بإسناده إلى هشام بن إبراهيم الختلي أنّه ذكر أنّ أبا الحسن عليه السلام قال مخاطباً لجعفر بن عيسى بن عبيد بن يقطين : « ما أعلمكم إلّا على هدى ، جزاكم الله عن الصحبة القديمة والحديثة خيراً »[٣]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ جعفر بن عيسى بن يقطين بقوله « ممدوح »[٤]

وقال النجاشي بشأن حمدان بن المعافى « قال ابن معمر إنّ أبا الحسن موسى والرضا عليهما السلام دَعَوا له »[٥]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[٦]

وروى الكشي بإسناده عن زيد الشحام ـ في حديث أنّ أبا عبد الله عليه السلام قال له « يا شحّام إنّي طلبت إلى إلهي في سدير وعبد السلام بن عبد الرحمن ـ وكانا في السجن ـ فوهبهما لي وخلّي سبيلهما »[٧]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ سدير بن حكيم الصيرفي هذا وعبد السلام بن عبد الرحمن الأزدي بقوله : « ممدوح »[٨]

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣١١ ـ ٣١٢ رقم ٥٦٣.

٢ ـ الوجيزة ص ٢٠

٣ ـ اختيار رجال الكشي ص ٤٩٨ ـ ٤٩٩ رقم ٩٥٦

٤ ـ الوجيزة ص ٢٥

٥ ـ رجال النجاشي ص ١٣٨

٦ ـ الوجيزة ص ٤٠.

٧ ـ اختيار رجال الكشي ص ٢١٠ رقم ٣٧٢

٨ ـ الوجيزة ص ٤٩ و ٦٠

وروى الكشي بإسناده عن بشير وبإسناده أيضاً عن الحارث بن المغيرة ، قالا قلنا لأبي عبد الله عليه السلام : إنّ عبد الله بن عجلان مرض مرضه الذي مات فيه ، وكان يقول « إنّي لا أموت من مرضي هذا » فقال أبو عبد الله عليه السلام : « أيهات أيهات أنّى[١] ذهب ابن عجلان ـ لا عرّضه الله قبيحاً من عمله ـ إنّ موسى بن عمران اختار قومه سبعين رجلاً. فلمّا أخذتهم الرجفة كان موسى أول من قام منها ، فقال يا ربّ أصحابي ، قال يا موسى إنّى ابدّلك منهم خيراً ، قال ربّ إنّي وجدت ريحهم وعرفت أسماءهم ـ قال ذلك ثلاثاً ـ فبعثهم الله أنبياء »[٢]

وذكر السيد الخوئي رحمه الله بأنّ هذه الرواية تدلّ على صحّة ما ذكره ابن شهر آشوب من أنّ عبد الله بن عجلان كان من خواصّ أصحاب الصادق عليه السلام[٣]

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله عبد الله بن عجلان بقوله « ممدوح »[٤]

وروى الكشي بإسناده عن محمد بن الفرج أنّ أبا الحسن عليه السلام قد دعا لعيسى بن جعفر بن عاصم[٥]

وذكر العلّامة الحلي عيسى بن جعفر هذا وقال « روى الكشي أنّ أبا الحسن صلى الله عليه وآله دعا له ، وفي الطريق أحمد بن هلال ، وهو عندي ضعيف ، فهذه الرواية لا توجب تعديلاً ، لكنّها عندي من المرجّحات »[٦]

---

١ ـ في المصدر « إنْ » بدل « أنّى » وفي الهامش منه نقلاً عن نسخة « أنّى » وهو الأنسب.

٢ ـ اختيار رجال الكشي ص ٢٤٣ رقم ٤٤٥.

٣ ـ اختيار رجال الكشي ص ٢٤٣ رقم ٤٤٥.

٤ ـ الوجيزة ص ٦٣

٥ ـ اختيار رجال الكشي ص ٢٠٣ رقم ١١٢٢

٦ ـ الخلاصة ص ١٢١ ـ ١٢٢

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[١]

وروى الكشي بإسناده عن يزيد بن إسحاق شعر أنّ الرضا عليه السلام دعا لأخيه محمد حتى قال بالحق[٢]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ محمد بن إسحاق شعر بقوله «ممدوح»[٣]

رأى جبرئيل دفعتين على صورة دحية الكلبي .

قال الطوسي بشأن حارثه بن النعمان الأنصاري: «وذكر أنّه رأى جبرئيل دفعتين على صورة دحية الكلبي، أوّلها حين خرج رسول الله صلى الله عليه وآله إلى بني قريضة، والثانية حين رجع من حنين»[٤]

وذكره العلّامة في القسم الأوّل من رجاله[٥]

وعدّه الشيخ عبد النبي الجزائري في قسم الضعفاء[٦]، واعتبره العلاّمة المامقاني من الحسان[٧]

وأرى أنّ هذا الوصف يكفي في عدّ حديثه من الحسن .

وقد ذكر علي بن إبراهيم في تفسيره أنّ رسول الله لما رجع من وقعة الأحزاب ودخل المدينة واللواء معقود أراد أن يغتسل من الغبار فناداه جبرئيل: «غديرك من محارب،

---

١ ـ الوجيزة ص ٨٠.

٢ ـ اختيار رجال الكشي ص ٦٠٥ ـ ٦٠٦ رقم ١١٢٦

٣ ـ الوجيزة ص ٩٠

٤ ـ رجال الطوسي ص ١٧

٥ ـ خلاصة الأقوال ص ٥٧.

٦ ـ راجع الحاوي ج ٣ ص ٤١٤.

٧ ـ تنقيح المقال ج ١ ص ٢٤٩

والله ما وضعت الملائكة لامتها، فكيف تضع لامتك ؟ إنّ الله يأمرك أن لا تصلّى العصر إلّا ببني قريضة، فإنّي متقدّمك، ومزلزل بهم حصنهم، إنّا كنّا في آثار القوم نزجرهم زجراً، حتى بلغوا حمراء الأسد، فخرج رسول الله ﷺ فاستقبله حارثة بن النعمان فقال له ما الخبر يا حارثة ؟ قال بأبي أنت وأُمّي يا رسول الله هذا دحية الكلبي ينادي في الناس ألا لا يصلّين العصر أحد إلّا في بني قريضة، فقال ذاك جبرئيل»[١]

هذا وللسيد المرتضى بحث حول تمثيل جبرئيل في صورة دحية الكلبي، راجعه في المسألة الثانية عشر من المسائل المصريّة[٢]

ويبدو أنّ حارثة هذا كان بمستوىً عالياً من الإيمان بحيث رأى جبرئيل في صورة دحية الكلبي

ويؤكّده أنّ المجلسي روى نقلاً عن الصدوق بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام حديثاً جاء فيه أنّ رسول الله ﷺ قال لحارثة هذا: «أنت مؤمن»[٣]

وللمجلسي رحمه الله كلام حول وفاة حارثة هذا، تركناه رعاية للاختصار[٤]

رحمه الله

عثرنا في الأُصول الرجاليّة على دعاء بعض الأئمّة عليهم السلام وأيضاً على دعاء بعض الأجلاّء لجماعة من الرواة بجملة «رحمه الله» أو «رحمك الله» أو «يرحمك الله».

---

١ ـ تفسير القمّي ج ٢ ص ١٨٩ وعنه في البحار ج ٢٠ ص ٢٣٣

٢ ـ راجع رسائل الشريف المرتضى ج ٤ ص ٢٥

٣ ـ بحار الأنوار ج ٦٧ ص ٣٠٠ نقلاً عن معاني الأخبار.

٤ ـ راجع تفاصيل في بحار الأنوار ج ٦٧ ص ٢٨٨ ذيل حديث ٩ من باب علامات المؤمن وصفاته.

وقد اختلف العلماء في مفاد هذه الجمل، هل تفيد التعديل أو تفيد المدح أو لا تفيد شيئاً من ذلك ؟ منهم من صرّح باعتبار من دعا له المعصوم عليه السلام خاصّة، ومنهم من اعتبر الدعاء هذا مطلقاً، سواء دعا به المعصوم عليه السلام أو دعا به غيره من الأجلاّء، ومنهم من صرّح بعدم اعتبار شيء من ذلك مطلقاً.

وقبل بيان هذه الأقوال لا بدّ من ذكر هذا المعنى أنّ دعاء المعصوم عليه السلام يتميّز عن دعاء غيره، لأنّ المعصوم عليه السلام يعلم ما لا يعلمه غيره.

وأما الأقوال في هذه المسألة

١ - صرّح العلاّمة قدس سره باعتبار دعاء الإمام الصادق عليه السلام بشأن علي بن ميمون الصائغ، حيث ذكره في القسم الأول من الخلاصة وأضاف «والأقرب عندي قبول روايته، لعدم طعن الشيخ ابن الغضائري فيه صريحاً، مع دعاء الإمام الصادق عليه السلام له»[١]

وعدّ المجلسي رحمه الله علياً هذا من الممدوحين[٢]

علماً بأنّ الكشي روى حديثاً بإسناده إلى علي بن ميمون هذا قد جاء فيه أنّ الإمام الصادق عليه السلام قال له : «رحمك الله، رحمك الله»[٣]

٢ - صرّح الوحيد البهبهاني بأنّ من عبارات المدح «ذكر الجليل شخصاً مترضّياً أو مترحّماً»، وأضاف «وغير خفي حسن ذلك الشخص، بل جلالته، واعترف به المصنف[٤] بل وغيره أيضاً»[٥]

---

١ ـ خلاصة الأقوال ص ٩٦

٢ ـ راجع الوجيزة ص ٧٥

٣ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٦٦ رقم ٦٨٠

٤ ـ هو المولى محمد الاستر آبادي مؤلف منهج المقال.

٥ ـ التعليقة على منهج المقال ص ١١، ونحوه في مقباس الهداية ج ٢ ص ٢٧٥

٣ - ذكر المولى الأسترآبادي في ترجمة على بن ميمون الصائغ نقلاً عن الشهيد الثاني أنّه ﷺ قال: «لا يخفى عدم دلالة الدعاء على قبول الرواية»[١]

وعدّ الشيخ عبد النبي الجزائري حديث علي بن ميمون الصائغ في القسم الضعيف[٢]

وقال السيد الخوئي في الردّ على من قال بأنّ الترحّم عناية خاصة بالمترحّم عليه، فيكشف عن حسنه لا محالة «والجواب عنه أنّ الترحّم هو طلب الرحمة من الله تعالى، فهو دعاء مطلوب ومستحبّ في حقّ كل مؤمن، وقد امرنا بطلب المغفرة لجميع المؤمنين وللوالدين بخصوصهما، وقد ترحّم الصادق عليه السلام لكلّ من زار الحسين عليه السلام، بل إنّه سلام الله عليه قد ترحّم لأشخاص خاصّة معروفين بالفسق لما فيهم ما يقتضي ذلك، كالسيد إسماعيل الحميري وغيره، فكيف يكون ترحّم الصدوق أو محمد بن يعقوب وأمثالهم كاشفاً عن حسن المترحّم عليه ؟»[٣]

وأرى أنّ دعاء غير المعصومين عليهم السلام مثل الصدوق والكليني لشخص بجملة: «ﷺ» لا يدلّ على حسنه، لاحتمال زيادة هذه الجملة على يد النسّاخ في كثير من الكتب، أو لاحتمال أنّ المترحّم كان يتساهل في ذلك، فيترحّم لكلّ من ذكره من الأموات، إذن لا دلالة لهذا النوع من الترحّم على المدح فضلاً عن التوثيق.

وأما ترحّم أحد المعصومين عليهم السلام على شخص معيّن فإنّه يدلّ على حسن حاله

---

١ ـ منهج المقال ص ٢٤٠

٢ ـ راجع الحاوي ٤ ص ٦٧

٣ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ٧٨، وراجع أيضاً ترجمة عبد الرحيم بن روح القصير في ج ١٠ ص ٨ وترجمة إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي في ج ٣ ص ١٥٠، وترجمة أحمد بن مهران في ج ٢ ص ٣٤٦ منه.

لا محالة، ولا يقاس هذا بمثل ترحّم الإمام الصادق عليه السلام لزوّار الحسين عليه السلام، لوجود الفارق بينهما، وهو إنّ الدعاء لزوّار الحسين عليه السلام دعاء عامّ يشمل كلّ من زار الحسين عليه السلام عارفاً بحقّه، ولا يمكننا معرفتهم بأشخاصهم أو إحراز هذا الشرط فيهم كي نعتبر حديثهم، بخلاف من دعي له بشخصه، فإنّنا نتمكّن من معرفته واعتبار حديثه بعد إحراز سلامته من الطعن.

وأمّا ما نقض به من الدعاء للسيد الحميري هذا مع فسقه، فنقول أولاً لم يثبت فسقه، لعدم توفّر شروط صحّة الجرح، ثانياً على فرض ثبوته لا يتنافى ذلك مع قبول توبته واعتبار حديثه.

وبناءً على ما قلناه يكون حديث عبد الله بن حمدويه البيهقي من قسم الحسن لأنّ الإمام الحسن العسكري عليه السلام قد ترحّم عليه[1]، ومثله حديث علي ابن ميمون الصائغ، وقد مرّ في هذا الفصل ما رواه الكشي بإسناده إلى علي هذا من أنّ الإمام الصادق عليه السلام قد ترحّم عليه.

وقد ناقش البعض في اعتبار هذا الحديث بأنّه شهادة من علي هذا لنفسه، فلا يكفي في اعتباره.

والجواب أنّ عليّاً هذا قد عرض ولايته على الإمام عليه السلام أولاً بقوله «إنّي أدين الله بولايتك وولاية آبائك وأجدادك عليهم السلام»، ثم سأله أن يدعو الله أن يثبّته عليها، فقال له عليه السلام: «رحمك الله» مرّتين، ومثل هذا الحديث يقبل وإن عدّ من الشهادة للنفس، لأنّ محدّثه لا يريد به تزكية نفسه.

---

١ ـ راجع اختيار الكشي ص ٥٠٩ رقم ٩٨٣ و ص ٥٨٠ رقم ١٠٨٩

ردّ على المخالفين حتى مضى

لقد روى الكشي قائلاً: «جعفر بن معروف قال: حدّثني سهل بن بحر الفارسي قال: سمعت الفضل بن شاذان آخر عهدي به يقول: أنا خلف لمن مضى، أدركت محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وغيرهما، وحملت عنهم منذ خمسين سنة. ومضى هشام بن الحكم ﷺ، وكان يونس بن عبد الرحمن ﷺ خلفه، كان يردّ على المخالفين.

ثمّ مضى يونس بن عبد الرحمن ولم يخلف غير السكّاك، فردّ على المخالفين حتى مضى ﷺ، وأنا خلف لهم من بعدهم رحمهم الله»[١]

والسكّاك هو محمد بن الخليل، وقد ذكره العلّامة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة، وقال: «قال الشيخ الطوسي ﷺ إنّه صاحب هشام بن الحكم، وكان متكلّماً من أصحاب هشام، وخالفه في أشياء إلّا في أصل الإمامة[٢]، وكلام الشيخ يعطي أنّه كان إمامياً، وقال النجاشي أنّ له كتاباً سمّاه التوحيد، وهو تشبيه»[٣]

يبدو من هذا أنّ العلّامة الحلّي قد اعتبر حديث السكّاك هذا لأنّه كان إماميّاً، ولم يتعرّض لما نقلناه عن الكشي من أنّه كان يردّ على المخالفين.

وأرى أنّ ردّه على المخالفين بحدّ ذاته مدح يدلّ على حسن عقيدته، فعليه يكون حديثه حسناً.

رسول أحد المعصومين عليهم السلام

عثرنا على جماعة ممّن ذكروا في الأُصول الرجالية قد وصفوا بأنّهم رسل بعض

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥٣٩ رقم ١٠٢٥

٢ ـ راجع الفهرست ١٣٢

٣ ـ خلاصة الأقوال ص ١٤٤، وموضع كلام النجاشي في رجاله ص ٣٢٨.

المعصومين عليهم السلام

منهم زهر بن قيس، قال الطوسي بشأنه «رسوله ـ أي أمير المؤمنين ـ عليه السلام إلى جرير بن عبد الله[١] إلى الري»[٢]

ومنهم : زياد بن كعب بن مرحب، قال الطوسي بشأنه «ينظر في أمره، وما كان منه في أمر الحسين عليه السلام، وهو رسوله ـ أي أمير المؤمنين ـ عليه السلام إلى الأشعث بن قيس[٣] إلى أذربايجان»[٤]

وذكره العلّامة في القسم الأول من رجاله[٥]، وظاهر هذا أنّه رحمه الله كان يرى أنّ الرجل إذا كان رسولاً من قبله عليه السلام فهذا مدح بشأنه .

ومنهم الطرماح بن عدي، قال الطوسي بشأنه «رسوله ـ أي أمير المؤمنين عليه السلام ـ إلى معاوية»[٦]

وعدّه المجلسي رحمه الله من الممدوحين[٧]

ومنهم عبد الله بن يقطر، قال الطوسي بشأنه «رضيعه ـ أي الحسين ـ عليه السلام، قتل بالكوفة، وكان رسوله، رمي من فوق القصر، فتكسّر»[٨]

---

١ ـ كان جرير هذا عاملاً لعثمان على همدان، راجع وقعة صفين ص ١٥

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٢ .

٣ ـ كان الأشعث هذا عاملاً لعثمان على أذربايجان، راجع الإمامة والسياسة ج ١ ص ٩١

٤ ـ رجال الطوسي ص ٤٢ .

٥ ـ خلاصة الأقوال ص ٧٤

٦ ـ رجال الطوسي ص ٤٦ .

٧ ـ راجع الوجيزة ص ٥٦ .

٨ ـ رجال الطوسي ص ٧٦

وذكره العلّامة في القسم الأول من رجاله[١]، ووصفه المجلسي قائلاً: «شهيد»[٢]، ومثله الماحوزي[٣]

لكن الشيخ عبد النبي الجزائري عدّه في قسم الضعفاء[٤]، ولم أعرف وجه ذلك.

ومنهم: المسور بن مخرمة، قال الطوسي بشأنه: «كان رسوله ـ أي أمير المؤمنين ـ عليه السلام إلى معاوية»[٥]

وذكره العلّامة في القسم الأول من رجاله[٦]، ورمز له المجلسي رحمه الله بـ«م» أي أنّه مجهول[٧]، وعدّه الشيخ عبد النبي الجزائري في قسم الضعفاء[٨]

يبدو ممّا ذكرناه أنّ هذا الوصف ـ أي كون الرجل رسولاً من قبل أحد الأئمّة عليهم السلام ـ بحدّ ذاته لا يدلّ على شيء.

نعم يستثنى من ذلك رسل أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية، للظروف الخاصّة التي كانت تحكم آنذاك على هذه المراسلات، فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يرسل إلى معاوية من كان يطمئنّ منه من أنّه لا يخدع بمواعيد معاوية التي كان قد خدع بها كثيرا من الرجال، فاطمئنانه عليه السلام بالشخص مدح في حقّه.

وبناءً على هذا يكون حديث الطرماح بن عدي وحديث السور بن مخرمة من

---

١ ـ خلاصة الأقوال ص ١٠٤

٢ ـ الوجيزة ص ٦٥

٣ ـ بلغة المحدّثين ص ٣٧٧.

٤ ـ راجع الحاوي ج ٤ ص ١٠٧

٥ ـ رجال الطوسي ص ٢٧

٦ ـ خلاصة الأقوال ص ١٧٠

٧ ـ راجع الوجيزة ص ١٠٨

٨ ـ راجع الحاوي ج ٤ ص ٣٣٧

قسم الحسن.

وأمّا عبد الله بن يقطر فشهادته في نصرة الحسين عليه السلام تعديل له.

زاهد

جاء هذا وصفاً لجماعة منهم إبراهيم بن علي الكوفي، وقد قال الطوسي بشأنه «راوي، مصنّف، زاهد، عالم»[١]، وعدّه العلاّمة في القسم الأول من رجاله[٢]، وعدّه المجلسي من الممدوحين[٣]، ومثله الماحوزي[٤]، وعدّه الشيخ عبد النبي الجزائري في القسم الحسن، وأضاف معلّقاً على كلام الطوسي هذا قائلاً: «ولا يبعد كون العبارة مفيدة للمدح المعتبر، كما لا يخفى»[٥]

ومنهم أبوبكر القنّائي من أصحاب العياشي، وقد عدّه كلّ من المجلسي والماحوزي من الممدوحين[٦]

ويظهر منهما أنّهما رحمهما الله قد عدّا وصف «زاهد» مدحاً للموصوف به، وهو الصحيح، ومثله في الدلالة على المدح وصف «من زهّاد أصحابنا» ووصف: «كثير العبادة والزهد»، ووصف: «كانت له منزلة من الزهد والعبادة».

سخيّ، شجاع، كريم

قال الشيخ المفيد بشأن إبراهيم بن موسى الكاظم عليه السلام: «وكان إبراهيم بن موسى

---

١ ـ رجال الطوسي ص ٤٣٨.

٢ ـ خلاصة الأقوال ص ٧

٣ ـ راجع الوجيزة ص ٦

٤ ـ راجع بلغة المحدّثين ص ٣٢٣

٥ ـ الحاوي ج ٣ ص ٨٧.

٦ ـ راجع الوجيزة ص ١٢١ وبلغة المحدّثين ص ٤٣٥.

سخيّاً شجاعاً كريماً ، وتقلّد الإمرة على اليمن في أيام المأمون من قبل محمد بن محمد بن[١] زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي بايعه أبو السرايا ، ومضى إليها ففتحها، وأقام بها مدّة إلى أن كان من أمر أبي السرايا ما كان ، فأخذ له الأمان من المأمون »[٢]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله « ممدوح »[٣]

ومنه يظهر أنّه ﷺ لا يرى تقلّده للإمرة جرحاً له .

سمع أصحابنا الكوفيين وأكثر منهم

قال النجاشي يصف أحمد بن علي العلوي العقيقي «كان مقيماً بمكّة ، وسمع أصحابنا الكوفيين وأكثر منهم »[٤]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله « ممدوح »[٥]

شيخ المتكلّمين

قال النجاشي يصف إسماعيل بن علي النوبختي «كان شيخ المتكلّمين من أصحابنا وغيرهم ، له جلالة في الدنيا والدين ، يجري مجرى الوزراء في جلالة الكتاب »[٦]

---

١ ـ عبارة «محمد بن» ليست في المصدر ، وأثبتناها من المجدي ص ١٨٣ ـ ١٨٤ وأيضاً من ترجمة علي بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين من رجال النجاشي ص ٢٥٦

٢ ـ الإرشاد ج ٢ ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦

٣ ـ الوجيزة ص ٧

٤ ـ رجال النجاشي ص ٨١.

٥ ـ الوجيزة ص ١١

٦ ـ رجال النجاشي ص ٣١

وقال الطوسي أيضاً «كان شيخ المتكلّمين من أصحابنا ببغداد، ووجههم ومتقدّم النوبختيين في زمانه»[١]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٢]

شيخ من أصحابنا

قال النجاشي بشأن فارس بن سليمان الأرجاني «شيخ من أصحابنا كثير الأدب والحديث»[٣]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٤]

وقال النجاشي بشأن أبان بن عبد الملك الثقفي «شيخ من أصحابنا، روى عن أبي عبد الله عليه السلام»[٥]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٦]

وأرى أنّ عبارة «شيخ من أصحابنا» مدح بشأن الموصوف به.

صادق

قال الكشي «قال حمدويه، قال محمد بن عيسى نجيّة بن الحارث شيخ صادق، كوفي، صديق علي بن يقطين»[٧]

---

١ ـ الفهرست ص ١٢

٢ ـ الوجيزة ص ١٧

٣ ـ رجال النجاشي ص ٣١٠

٤ ـ الوجيزة ص ٨١.

٥ ـ رجال النجاشي ص ١٤

٦ ـ الوجيزة ص ٤.

٧ ـ اختيار رجال الكشي ص ٤٥٢ رقم ٨٥٢.

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ نجية بن الحارث هذا بقوله «ممدوح»[١]

وأرى أنّ وصف «صادق» يدلّ على مدح الموصوف به.

صالح

قال الطوسي يصف إبراهيم بن محمد بن العباس الختلي «كان رجلاً صالحاً»[٢]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٣]

ووصف الطوسي أيضاً أحمد بن علي البلخي قائلاً «الرجل الصالح، أجازه التلعكبري»[٤]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٥]

وقال الكشي «قال محمد بن مسعود وسألت علي بن الحسن بن علي بن فضّال عن إسماعيل بن حقيبة؟ قال صالح، وهو قليل الرواية»[٦]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ إسماعيل هذا بقوله «ممدوح»[٧]

وروى الكشي بإسناده عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان بلال عبداً صالحاً، وكان صهيب عبد سوء يبكي على عمر»[٨]

---

١ ـ الوجيزة ص ١١٣

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٣٨.

٣ ـ الوجيزة ص ٦

٤ ـ رجال الطوسي ص ٤٤٦.

٥ ـ الوجيزة ص ١٠

٦ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣١٤ رقم ٦٣٧

٧ ـ الوجيزة ص ١٦

٨ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٨ ـ ٣٩ رقم ٧٩

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ بلال المؤذن بقوله «ممدوح»[١]، ووصف صهيب مولى رسول الله بقوله: «ضعيف»[٢]

وروى الكشي عن محمد بن مسعود قال: «سألت علي بن الحسن عن خالد بن جرير الذي يروي عنه الحسن بن محبوب؟ فقال: كان من بجيلة، وكان صالحاً»[٣]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ خالدَ بن جرير بقوله «ممدوح»[٤]

فاضل

قال الطوسي بشأن جعفر بن محمد بن مسعود العياشي «فاضل»[٥]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٦]

وقال الطوسي أيضاً بشأن زرّ بن جيش: «كان فاضلاً»[٧]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٨]

وقال النجاشي في علي بن محمد العدوي الشمشاطي «كان شيخاً بالجزيرة وفاضل أهل زمانه، وأديبهم»[٩]

---

١ ـ الوجيزة ص ٢١

٢ ـ الوجيزة ص ٥٦.

٣ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٤٦ رقم ٦٤٢، وروى أيضاً في صفحة ٤٢٢ رقم ٧٩٦ ما يدلّ على إيمانه.

٤ ـ الوجيزة ص ٤١.

٥ ـ رجال الطوسي ص ٤٥٩.

٦ ـ الوجيزة ص ٢٥ ـ ٢٦

٧ ـ رجال الطوسي ص ٤٢.

٨ ـ الوجيزة ص ٤٧.

٩ ـ رجال النجاشي ص ٢٦٣

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[١]

وقال الطوسي بشأن علي بن محمد بن قتيبة النيشابوري: «فاضل»[٢]

وقال النجاشي بشأنه: «عليه اعتمد أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال»[٣]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٤]

ووصف النجاشي يحيى بن الحسن بن جعفر العلوي بقوله «العالم الفاضل الصدوق، روى عن الرضا عليه السلام»[٥]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٦]

فقيه

وصف النجاشي أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان الفامي القمّي أبا الحسن قائلاً «شيخنا الفقيه، حسن المعرفة»[٧]

ووصفه شيخنا المجلسي؛ بقوله: «ممدوح»[٨]

وقال الطوسي بشأن إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي: «كان فقيهاً»[٩]

---

١ ـ الوجيزة ص ٧٤

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٧٨.

٣ ـ رجال النجاشي ص ٢٥٩

٤ ـ الوجيزة ص ٧٤

٥ ـ رجال النجاشي ص ٤٤١.

٦ ـ الوجيزة ص ١١٨

٧ ـ رجال النجاشي ص ٨٤.

٨ ـ الوجيزة ص ١٠

٩ ـ رجال الطوسي ص ١٤٧

ووصف شيخنا المجلسي ؛ حديث إسماعيل هذا بقوله «حسن كالصحيح»[١]، وذلك لأنّ النجاشي قال في ترجمة ابن أخيه بسطام بن الحصين بن عبد الرحمن «كان وجهاً في أصحابنا وأبوه وعمومته ، وكان أوجههم إسماعيل[٢]».

ووصف الطوسي حبيب بن أبي ثابت الأسدي قائلاً «تابعي ، وكان فقيه الكوفة»[٣]

وقال شيخنا المجلسي ؛ بشأن حبيب هذا «ممدوح»[٤]

وقال النجاشي بشأن عبد الله بن محمد بن عبد الله الدعلجي «كان فقيهاً عارفاً ، وعليه تعلّمت المواريث»[٥]

ووصفه شيخنا المجلسي ؛ بقوله : «ممدوح»[٦]

ووصف النجاشي عليّ بن العلاء بن الفضل بن خالد بقوله «فقيه»[٧]

وقال شيخنا المجلسي ؛ فيه : «ممدوح»[٨]

وقال النجاشي بشأن محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري «خليفة الشيخ أبي عبد الله ابن النعمان والمجالس مجلسه ، متكلّم ، فقيه ، قيّم بالأمرين

---

١ ـ الوجيزة ص ١٦

٢ ـ رجال النجاشي ص ١١٠

٣ ـ رجال الطوسي ص ٨٧.

٤ ـ الوجيزة ص ٢٨

٥ ـ رجال النجاشي ص ٢٣٠

٦ ـ الوجيزة ص ٦٤

٧ ـ رجال النجاشي ص ٣٣٥

٨ ـ الوجيزة ص ٧٣

جميعاً »[١]

وقال شيخنا المجلسي فيه « ممدوح »[٢]

ووصف النجاشي محمد بن الحسن بن عبد الله بن الحسن العلوي الجواني قائلاً «كان فقيهاً وسمع الحديث »[٣]

وقال شيخنا المجلسي فيه « ممدوح »[٤]

وقال النجاشي بشأن يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب «كان فقيهاً، عالماً، متكلّماً »[٥]

وذكره شيخنا المجلسي ؛ بعنوان « يحيى بن أحمد بن محمد[٦] العلوي » وقال « ممدوح »[٧]

هذا ولم يذكر الحسين بن الحسن بن محمد بن موسى بن بابويه الذي قال الطوسي فيه «كان فقيهاً عالماً»، روى عن خاله علي بن الحسين بن موسى بن بابويه ، ومحمد بن الحسن بن الوليد ، وعلي بن محمد ماجيلويه ، وغيرهم ، وروى عنه جعفر بن علي بن أحمد القمّي ، ومحمد بن أحمد بن سنان ، ومحمد بن علي ملبية »[٨]

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٤٠٤.

٢ ـ الوجيزة ص ٩٢

٣ ـ رجال النجاشي ص ٣٩٥.

٤ ـ الوجيزة ص ٩٣

٥ ـ رجال النجاشي ص ٤٤٣.

٦ ـ هكذا جاء نسبه في الطبعة الحجرية من رجال النجاشي ص ٣٠٩.

٧ ـ الوجيزة ص ١١٨

٨ ـ رجال الطوسي ص ٤٦٩ ـ ٤٧٠.

يعرف من هذا أنّ شيخنا المجلسي يرى أنّ وصف فقيه هو مدح بشأن الموصوف به، وأنّ حديثه حسن.

قُتِلَ مع أمير المؤمنين عليه السلام بصفّين

ذكر الطوسي محمد بن بديل بن ورقاء في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وأضاف: «شهد مع علي عليه السلام هو وأخوه عبد الله، قتل معه بصفين، وهما رسولا رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أهل اليمن، وكان النبي صلى الله عليه وآله كتب إلى أبيهما بديل بن ورقاء»(١)

وقال أيضاً: «عبد الله وعبد الرحمن ابنا بديل بن ورقاء وأخوهما محمد، وهم رُسُل النبي صلى الله عليه وآله إلى اليمن، قتلا بصفين معه عليه السلام»(٢)

وقد ذكر شيخنا المجلسي رحمه الله عبد الرحمن وعبد الله ووصف كلّ واحد منهما بقوله «ممدوح»(٣)، ولم يذكر محمداً.

علماً بأنّ عبد الله بن بديل هذا قد عدّه الفضل بن شاذان من التابعين الكبار ورؤسائهم وزهّادهم(٤)

قريب الأمر

قال النجاشي بشأن حرب بن الحسن الطحّان «قريب الأمر في الحديث، له كتاب عامي الرواية»(٥)

---

١ ـ رجال الطوسي ص ٢٩

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٦.

٣ ـ الوجيزة ص ٥٩ و ٦١

٤ ـ راجع اختيار رجال الكشي ص ٦٩ رقم ١٢٤

٥ ـ رجال النجاشي ص ١٤٨

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله « ممدوح »[١]

وقال النجاشي أيضاً بشأن الربيع بن سليمان بن عمرو الخزاز « قريب الأمر في الحديث »[٢]

وذكره العلّامة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة، وأضاف قال ابن الغضائري أمره قريب ، قد طعن عليه ، يجوز أن يخرج شاهداً »[٣]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله « ممدوح »[٤]

وقال النجاشي في القاسم بن محمد الخلقاني « قريب الأمر »[٥]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله « ممدوح »[٦]

وقال النجاشي في محمد بن خالد الأشعري : « قريب الأمر »[٧]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله « ممدوح »[٨]

وقال النجاشي في مصبح بن الهلقام العجلي : « قريب الأمر ، أخباري »[٩]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله « ممدوح »[١٠]

---

١ ـ الوجيزة ص ٢٩

٢ ـ رجال النجاشي ص ١٦٥

٣ ـ الخلاصة ص ٧١

٤ ـ الوجيزة ص ٤٦.

٥ ـ رجال النجاشي ص ٣١٥

٦ ـ الوجيزة ص ٨٣.

٧ ـ رجال النجاشي ص ٣٤٣

٨ ـ الوجيزة ص ٩٤ ـ ٩٥

٩ ـ رجال النجاشي ص ٤٢١.

١٠ ـ الوجيزة ص ١٠٩

وقال النجاشي في موسى بن طلحة القمّي «قريب الأمر»[١]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٢]

وقال النجاشي في الهيثم بن أبي مسروق: «قريب الأمر»[٣]

وقال الكشي «حمدويه، قال لأبي مسروق ابن يقال له «الهيثم» سمعت أصحابي يذكرونهما بخير، كلاهما فاضلان»[٤]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ الهيثم بن أبي مسروق هذا بقوله «ممدوح، وصحّح العلّامة حديثه»[٥]

علماً بأنّ العلّامة الحلّي قد صحّح طريق الصدوق إلى ثوير بن أبي فاختة[٦] والهيثم هذا فيه[٧]

وقال النجاشي في يونس بن علي القطّان: «قريب الأمر»[٨]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٩]

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٤٠٥.

٢ ـ الوجيزة ص ١١٢

٣ ـ رجال النجاشي ص ٤٣٧.

٤ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٧٢ رقم ٦٩٦

٥ ـ الوجيزة ص ١١٧

٦ ـ راجع مشيخة الفقيه ص ١١١

٧ ـ الخلاصة ص ٢٨١

٨ ـ رجال النجاشي ص ٤٤٨.

٩ ـ الوجيزة ص ١٢١

كاتِبُ أمير المؤمنين عليه السلام

قال النجاشي في ترجمة أبي رافع «كان صاحب بيت ماله[١] بالكوفة، وابناه عبيد الله وعلي كاتِبا أمير المؤمنين عليه السلام»[٢]

وقال أيضاً في علي بن أبي رافع «تابعي من خيار الشيعة، كانت له صحبة مع أمير المؤمنين عليه السلام، وكان كاتباً له، وحفظ كثيراً»[٣]

وقال الطوسي «عبيد الله بن أبي رافع رضي الله عنه كاتب أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله»[٤]

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله عبيد الله بن أبي رافع وعلي بن أبي رافع، ووصف كلّ واحد منهما بقوله «ممدوح»[٥]

كان رجل صِدْق

روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن النعمان، عن القاسم ـ شريك المفضل ـ وكان رجل صدق قال «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول»[٦]

وقال شيخنا المجلسي رحمه الله: «القاسم بن عبد الرحمن ـ شريك المفضل ـ ممدوح»[٧]

---

١ ـ أي أمير المؤمنين عليه السلام.

٢ ـ رجال النجاشي ص ٤.

٣ ـ رجال النجاشي ص ٦

٤ ـ الفهرست ص ١٠٧

٥ ـ الوجيزة ص ٦٦ و ٦٩

٦ ـ روضة الكافي ص ٣٧٤ حديث ٥٦٢.

٧ ـ الوجيزة ص ٨٣.

كان من أرفع الناس لهذا الأمر

جاء هذا في وصف يزيد بن إسحاق شعر، وذلك في ما رواه الكشي عن «حمدويه قال حدّثنا الحسن بن موسى قال حدّثني يزيد بن إسحاق شعر، وكان من أرفع الناس لهذا الأمر»[١]

وذكر المجلسي ﷺ يزيدَ بن إسحاق هذا في الوجيزة وقال: «فيه مدح عظيم، وحكم العلّامة بصحّة حديثه، والشهيد الثاني بتوثيقه»[٢]

هذا وقد وصف الحديث الرابع من باب أنّ الأئمّة قد أُوتوا العلم وأُثبت في صدورهم من كتاب الحجة من الكافي[٣] وفي سنده «يزيد شعر» بقوله «صحيح على الظاهر»[٤]

كان يتديّن

قال النجاشي في موسى بن الحسن النوبختي المعروف بابن كبرياء «كان حسن المعرفة بالنجوم، وله فيها كلام كثير، وكان مفوّهاً، عالماً، وكان مع هذا يتديّن، حسن الاعتقاد»[٥]

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٦٠٥ رقم ١١٢٦

٢ ـ الوجيزة ص ١١٩، وحُكْم العلّامة بصحّة حديثه قد جاء في ذكره لطريق الفقيه إلى هارون بن حمزة الغنوي وفي طريقه يزيد بن إسحاق شعر، راجع خلاصة الأقوال ص ٢٧٩، وتوثيق الشهيد الثاني له جاء في الدراية ص ١٣١ وفي الرعاية ص ٣٧٧ حيث ذكره مع آخرين وقال: «وهؤلاء كلّهم ثقات».

٣ ـ الكافي ج ١ ص ٢١٤

٤ ـ مرآة العقول ج ٢ ص ٤٣٨.

٥ ـ رجال النجاشي ص ٤٠٧.

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[١]

وأرى أنّ وصف «كان يتديّن» مثل «ديّن» في الدلالة على المدح، للمزيد راجع عنوان «ديّن».

لا بأس به

قال الكشي بشأن إبراهيم بن محمد بن فارس: «هو في نفسه لا بأس به، ولكن بعض من يروي هو عنه»[٢]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٣]

وقال الطوسي بشأن أحمد بن أبي عوف ـ من أصل بخارى ـ: «لا بأس به»[٤]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٥]

وقال النجاشي في خضر بن عيسى ـ رجل من أهل الجبل ـ: «لا بأس به»[٦]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٧]

وقال الكشي «قال أبو النضر محمد بن مسعود قال علي بن الحسن سلّام والمثنى بن الوليد والمثنى بن عبد السلام كلّهم حنّاطون، كوفيّون، لا بأس بهم»[٨]

---

١ ـ الوجيزة ص ١١٢

٢ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥٣٠ رقم ١٠١٤

٣ ـ الوجيزة ص ٦

٤ ـ رجال الطوسي ص ٤٤٠.

٥ ـ الوجيزة ص ٨.

٦ ـ رجال النجاشي ص ١٥٣

٧ ـ الوجيزة ص ٤٢.

٨ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٣٨ رقم ٦٢٣

ووصفهم شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[١]

وقال النجاشي بشأن سهل بن أحمد الديباجي : « لا بأس به ، كان يخفي أمره كثيراً ، ثم ظاهر بالدين في آخر عمره »[٢]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[٣]

وقال الكشي « محمد بن مسعود قال سألت علي بن الحسن عن « علي بن خليد » ؟ قال : يعرف بأبي الحسن المكفوف وهو بغدادي ، قال : ليس به بأس »[٤]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[٥]

وروى الكليني بإسناده « عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن قيس أبي إسماعيل ـ وذكر أنّه لا بأس به من أصحابنا ـ رفعه قال جاء رجل إلى النبي ﷺ »[٦]

وذكره شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « قيس أبو إسماعيل الكوفي ممدوح »[٧]

وقال الطوسي يصف محمد بن أحمد بن أبي عوف : « لا بأس به »[٨]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[٩]

---

١ ـ الوجيزة ص ٥١ و ٨٦.

٢ ـ رجال النجاشي ص ١٨٦

٣ ـ الوجيزة ص ٥٣.

٤ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٤٦ رقم ٦٤٤

٥ ـ الوجيزة ص ٧٢

٦ ـ أُصول الكافي ج ٢ ص ١١٥ باب الصمت وحفظ اللسان حديث ١٤

٧ ـ الوجيزة ص ٨٤.

٨ ـ رجال الطوسي ص ٤٩٧.

٩ ـ الوجيزة ص ٨٨.

روى الكشي عن محمد بن مسعود أنّه قال بشأن محمد بن يزداد الرازي : « لا بأس به »[١]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله « ممدوح »[٢]

وأرى أنّ وصف «لا بأس به» يدلّ على مدح الموصوف به .

لا شكّ فيه

قال الطوسي بشأن أزيد بن حميرة: «شهد بدراً، لا شكّ فيه»[٣]

وأرى أنّ عبارة «لا شكّ فيه» وحدها تفيد المدح، حتى لو قلنا بأنّ عبارة «شهد بدراً» لا تفيد ذلك .

لم أسمع فيه إلّا خيراً

نقل الكشي عن محمد بن مسعود أنّه قال في علي بن عبد الله بن مروان : « لم أسمع فيه إلّا خيراً »[٤]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[٥]

وقال الكشي أيضاً « محمد بن مسعود ، قال حدثني علي بن الحسن ، وسألته عن وهب بن جميع ؟ فقال : ما سمعت فيه إلّا خيراً »[٦]

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥٣٠ رقم ١٠١٤

٢ ـ الوجيزة ص ١٠٥

٣ ـ رجال الطوسي ص ٨.

٤ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥٣٠ رقم ١٠١٤

٥ ـ الوجيزة ص ٧٣

٦ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٤٦ رقم ٦٤٣

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ وهب بن جميع هذا بقوله : « ممدوح »[١]

وأرى أنّ هذا الوصف يدلّ على مدح الموصوف به .

له شعر في أهل البيت عليهم السلام

عدّ ابن شهر آشوب الأشجع السلمي من شعراء أهل البيت عليهم السلام المتكلّفين[٢]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ الأشجع هذا بقوله « ممدوح »[٣]

وروى الكشي بإسناده عن زيد الشحّام قال: «كنّا عند أبي عبد الله عليه السلام ونحن جماعة من الكوفيين ، فدخل جعفر بن عفّان على أبي عبدالله عليه السلام فقرّبه وأدناه ، ثم قال « يا جعفر ، قال لبيك جعلني الله فداك . قال بلغني أنّك تقول الشعر في الحسين عليه السلام وتجيد[٤] ، فقال له نعم ، جعلني الله فداك . فقال قل ، فأنشده عليه السلام ومَن حوله حتى صارت له الدموع على وجهه ولحيته ، ثم قال يا جعفر والله لقد شهدك ملائكة الله المقرّبون هاهنا، يسمعون قولك في الحسين عليه السلام، ولقد بكوا كما بكينا أو أكثر ، ولقد أوجب الله تعالى لك يا جعفر في ساعته الجنّة بأسرها، وغفر الله لك ، فقال يا جعفر ألا أزيدك ؟ قال : نعم يا سيدي ، قال : ما من أحد قال في الحسين شعراً فبكى، وأبكى به لأوجب الله له الجنّة، وغفر له »[٥]

---

١ ـ الوجيزة ص ١١٥

٢ ـ معالم العلماء ص ١٥٣ ، وأورد السيد محسن العاملي كثيراً من شعره في أعيان الشيعة ج ٣ ص ٤٤٨ ـ ٤٥٣ .

٣ ـ الوجيزة ص ١٧

٤ ـ ذكر السيد محسن العاملي بعض شعر جعفر هذا في أعيان الشيعة ج ٤ ص ١٢٨

٥ ـ اختيار رجال الكشي ص ٢٨٩ رقم ٥٠٨ .

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ جعفر بن عثمان الطائي هذا بقوله «ممدوح»[١]

وروى الكشي بإسناده عن سماعة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «يا معشر الشيعة علّموا أولادكم شعر العبدي[٢]، فإنّه على دين الله» قال أبو عمرو «في أشعاره ما يدلّ على أنّه كان من الطيّارة»[٣]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «سفيان بن مصعب العبدي ممدوح»[٤]

وقال النجاشي «علي بن وصيف أبو الحسين الناشىء»، ووصفه بقوله «الشاعر المتكلّم»[٥]

وقال الطوسي فيه «كان متكلّماً شاعراً[٦] مجوداً، وله كتب، وكان يتكلّم على مذهب أهل الظاهر في الفقه»[٧]

وعدّه ابن شهر آشوب من شعراء أهل البيت عليهم السلام المتجاهرين وأضاف «حرقوه بالنار»[٨]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٩]

---

١ ـ الوجيزة ص ٢٥، وفيه «عثمان» بدل «عفان» وفي نسخة السيد الجلالي مثل ما في المتن.

٢ ـ لقد أورد السيد محسن العاملي من شعره في أعيان الشيعة ج ٧ ص ٢٦٨ ـ ٢٧١

٣ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥٠١ رقم ٧٤٨

٤ ـ الوجيزة ص ٥١.

٥ ـ رجال النجاشي ص ٢٧١

٦ ـ لقد أورد السيد محسن الأمين من شعره في أعيان الشيعة ج ٨ ص ٢٨٣

٧ ـ الفهرست ص ٨٩.

٨ ـ معالم العلماء ص ١٤٨

٩ ـ الوجيزة ص ٧٥

وذكر الطوسي الكميت بن زيد الأسدي في أصحاب الباقر عليه السلام[١]، وذكره أيضاً في أصحاب الصادق عليه السلام وكنّاه بأبي المستهلّ وأضاف «مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام»[٢]

وروى الكشي بإسناده عن زرارة قال دخل الكميت بن زيد على أبي جعفر عليه السلام وأنا عنده، فأنشده «مَن لِقَلْبٍ مُتَيَّمٍ مُسْتَهامِ»[٣] فلما فرغ منها قال للكميت «لا تزال مؤيّداً بروح القدس ما دمت تقول فينا»[٤]

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله: «ممدوح»[٥]

وقال النجاشي بشأن محمد بن أحمد بن عبد الله البصري الملقب بالمفجّع «جليل، من وجوه أهل اللغة والأدب والحديث، وكان صحيح المذهب، حسن الاعتقاد، وله شعر كثير في أهل البيت[٦]، يذكر فيه أسماء الأئمة عليهم السلام ويتفجّع على قتلهم، حتّى سمّي المفجّع»[٧]

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله: «ممدوح»[٨]

---

١ ـ رجال الطوسي ص ١٣٤

٢ ـ رجال الطوسي ص ٢٧٨

٣ ـ هذا شطر من مطلع قصيدته الميمية المعروفة، طبعت عام ١٣٩٢ هجريّة مع قصائد أُخرى له في القسم الأول من الروضة المختارة تأليف صالح علي الصالح، هذا وقد أورد السيد محسن الأمين العاملي كثيراً من شعره في أعيان الشيعة ج ٩ ص ٣٣.

٤ ـ اختيار رجال الكشي ص ٢٠٨ رقم ٣٦٦.

٥ ـ الوجيزة ص ٨٥.

٦ ـ لقد أورد السيد محسن الأمين العاملي من شعره في أعيان الشيعة ج ٩ ص ١١٣ ـ ١١٤

٧ ـ رجال النجاشي ص ٣٧٤

٨ ـ الوجيزة ص ٨٨ ـ ٨٩.

وأرى أنّ قول الشعر في أهل البيت عليهم السلام هو بحدّ ذاته مدح، إلّا إذا كان الشاعر ممّن ينتحل المذاهب الفاسدة.

متكلّم

يطلق «المتكلّم» على من يعرف علم الكلام.

وعلم الكلام يبحث فيه عن المبدأ والمعاد، والجنّة والنار، والثواب والعقاب، وإثبات النبوّة والإمامة.

وهو من العلوم الضرورية، يجب على كلّ من يريد معرفة الأحكام الشرعية أن يدرسه دراسة متقنة، كي يتسنى له إثبات ما يمكن إثباته، أو نفي ما يمكن نفيه.

وقد اختلف الأعلام في تعليم وتعلّم علم الكلام، بين من قال بعدم جواز تعلّم هذا العلم وبين من قال بجوازه.

واستدلّ القائلون بعدم الجواز بما ورد عن المعصومين عليهم السلام في النهي عن الكلام والخصومات.

ومن ذلك ما رواه الصدوق عن أبيه، عن سعد، عن محمد بن عيسى قال: قرأت في كتاب علي بن بلال[1] عن الرجل ـ يعني أبا الحسن عليه السلام ـ أنّه روي عن آبائك عليهم السلام أنّهم نهوا عن الكلام في الدين، فتأوّل مواليك المتكلّمون بأنّه إنّما نهى من لا يحسن أن يتكلّم فيه، فأمّا من يحسن أن يتكلّم فلم ينهه، فهل ذلك كما تأوّلوا أم لا ؟ فكتب عليه السلام: المحسن وغير المحسن لا يتكلّم فيه، فإنّ إثمه أكبر من نفعه»[2]

واستدلّ القائلون بجواز تعليم وتعلّم علم الكلام بما ورد عنهم عليهم السلام من احتجاجات

---

١ ـ هكذا في المصدر، لكن في الوسائل ج ١٦ ص ٢٠١ «علي بن هلال».

٢ ـ التوحيد ص ٤٥٩ وعنه في الوسائل ج ١٦ ص ٢٠١ حديث ٢٦ من باب عدم جواز الكلام في ذات الله من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومناظرات مع المخالفين وغيرهم، وأيضاً ما رواه الكليني بإسناده من قصّة مناظرة هشام بن الحكم مع عمرو بن عبيد، وأنّ هشاماً قال ـ بعد أن حكاها للإمام الصادق عليه السلام ـ: «فضحك أبو عبد الله عليه السلام وقال: يا هشام من علّمك هذا ؟ قلت: شيء أخذته منك وألّفته، فقال: هذا والله مكتوب في صحف إبراهيم وموسى»[١]

وقد حاول البعض أن يجمع بين هذين القولين، وذلك بتخصيص النهي بمن لا يعرف علم الكلام، وأمّا من يعرف فيجوز له ذلك، لكن ما جاء في الرواية المتقدّمة من قول أبي الحسن عليه السلام: «المحسن وغير المحسن لا يتكلّم، فإنّ إثمه أكبر من نفعه» لا يبقي مجالاً لهذا الجمع.

وأرى أنّ الوجه الصحيح في الجمع بين هذه الروايات هو أن نقول بأنّ روايات النهي ناظرة إلى مسألة النهي عن الكلام في ذات الله تعالى، حتى لو كان المتكلّم ممّن يحسن الكلام، ويؤكّده كثرة ما ورد عنهم عليهم السلام في النهي عن التفكّر في ذات الله، أمّا في المسائل الأُخرى فلا مانع من التكلّم فيها لمن يحسن الكلام.

ويدلّ عليه ما رواه الكشي قائلاً: «حمدويه قال: حدّثنا محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، عن علي بن أسباط، عن سيف بن عميرة، عن عبد الأعلى قال: قلت لأبي عبد الله إنّ الناس يعيبون عليَّ بالكلام، وأنا أُكلّم الناس، فقال: أمّا مثلك من يقع ثم يطير فنعم، وأمّا من يقع ثم لا يطير فلا»[٢]

ويدلّ عليه أيضاً ما رواه الكشي حيث قال: «حمدويه ومحمد ابنا نصير قالا: حدّثنا محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبان الأحمر، عن الطيّار[٣] قال: قلت

---

١ ـ الكافي ج ١ ص ١٦٩ ـ ١٧٠ حديث ٣ من باب الاضطرار إلى الحجّة من كتاب الحجّة.

٢ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣١٩ رقم ٥٧٨

٣ ـ هو محمد بن عبد الله الطيّار من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام

لأبي عبد الله عليه السلام بلغني أنّك كرهت منّا مناظرة الناس، وكرهت الخصومة، فقال: أمّا كلام مثلك للناس فلا نكرهه، من إذا طار أحسن أن يقع، وإن وقع يحسن أن يطير، فمن كان هكذا فلا نكره كلامه»[١]

وعلى هذا الأساس اعتنى علماؤنا بهذا العلم، وألّفوا فيه الآلاف من الرسائل والكتب، وعدّوه من العلوم التي يتوقّف عليها معرفة الأحكام.

قال الشهيد الثاني تحت عنوان «الأمور المعتبرة في كلّ مفت»:

«اعلم أنّ شرط المفتي كونه مسلماً، مكلّفاً، عدلاً، فقيهاً، وإنّما يحصل له الفقه إذا كان قيّماً بمعرفة الأحكام الشرعيّة، مستنبطاً لها من أدلّتها التفصيليّة، من الكتاب والسنّة والإجماع وأدلّة العقل وغيرها، ممّا هو محقّق في محلّه، ولا تتمّ معرفة ذلك إلّا بمعرفة ما يتوقّف عليه إثبات الصانع، وصفاته التي يتمّ بها الإيمان والنبوّة والإمامة والمعاد من علم الكلام، ومعرفة ما يكتسب به الأدلّة، من النحو والتصريف واللغة من العربيّة، وشرائط الحدّ والبرهان من علم المنطق، ومعرفة أُصول الفقه، وما يتعلّق بالأحكام الشرعيّة من آيات القرآن، ومعرفة الحديث المتعلّق بها، وعلومه متناً وسنداً»[٢]

هذا وقد جاء وصف «متكلّم» في الأُصول الرجاليّة لأكثر من أربعين شخصاً ممّن ذكروا فيها، منهم زرارة بن أعين، والفضل بن شاذان، ومحمد بن علي بن النعمان الأحول، والشيخ المفيد رحمهم الله.

قال النجاشي يصف علي بن منصور الكوفي «متكلّم، من أصحاب هشام»[٣]

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٤٨ رقم ٦٥٠

٢ ـ منية المريد ص ٢٨٩

٣ ـ رجال النجاشي ص ٢٥٠

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[١]

وذكر النجاشي أيضاً محمد بن القاسم وكنّاه أبا بكر وأضاف «بغدادي، متكلّم، عاصر ابن همام، له كتاب في الغيبة، كلام»[٢]

وذكره شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «محمد بن أبي القاسم[٣] أبو بكر البغدادي ممدوح»[٤]

وقال النجاشي بشأن محمد بن الخليل البغدادي المعروف بالسكاك

«صاحب هشام بن الحكم وتلميذه أخذ عنه، له كتب منها كتاب في الإمامة، وكتاب سمّاه التوحيد، وهو تشبيه، وقد نُقض عليه»[٥]

ووصفه الطوسي قائلاً: «صاحب هشام بن الحكم، كان متكلّماً، وخالف هشام في أشياء، إلّا في أصل الإمامة»[٦]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٧]

وقال النجاشي في المظفّر بن محمد البلخي: «متكلم، مشهور الأمر، سمع الحديث فأكثر»[٨]

---

١ ـ الوجيزة ص ٧٥

٢ ـ رجال النجاشي ص ٣٨١

٣ ـ هكذا جاء في المصدر، وهو الموافق لمجمع الرجال ج ٥ ص ١٢٣

٤ ـ الوجيزة ص ٨٧.

٥ ـ رجال النجاشي ص ٣٢٨

٦ ـ الفهرست ص ١٣٢

٧ ـ الوجيزة ص ٩٥

٨ ـ رجال النجاشي ص ٤٢٢.

وقال الطوسي «متكلّم، له كتب في الإمامة، وكان عارفاً بالأخبار»[١]
ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٢]

محمود

قال الطوسي في المهدي مولى عثمان «كان محموداً، وهو الذي بايع أمير المؤمنين عليه السلام على البراءة من الأوّلين»[٣]
ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٤]

مستقيم

روى الكشي بإسناده إلى الحسن بن علي بن يقطين قال «حدّثني المشايخ أنّ حمران وزرارة وعبد الملك وبكيراً وعبد الرحمن بني أعين كانوا مستقيمين، ومات منهم أربعة في زمان أبي عبد الله عليه السلام.
وكانوا من أصحاب أبي جعفر عليه السلام وبقي زرارة إلى عهد أبي الحسن، فلقي ما لقي»[٥]
ووصف شيخنا المجلسي ﷺ حمران بن أعين وعبد الملك بن أعين وبكير بن أعين وعبد الرحمن بن أعين بقوله: «ممدوح»[٦] ووثّق زرارة بن أعين[٧] بناء على توثيق

---

١ ـ الفهرست ص ١٦٩
٢ ـ الوجيزة ص ١٠٩
٣ ـ رجال الطوسي ص ٦٠، وجاء نحوه في اختيار رجال الكشي ص ١٠٤ رقم ١٦٩
٤ ـ الوجيزة ص ١١٣
٥ ـ اختيار رجال الكشي ص ١٦١ رقم ٢٧٠
٦ ـ الوجيزة ص ٤٠ و ٦٥ و ٢١ و ٥٩.
٧ ـ الوجيزة ص ٤٧.

النجاشي والطوسي له.

وروى الكشي بإسناده إلى هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنّ سعيد بن جبير كان يأتمّ بعلي بن الحسين عليه السلام، وكان علي عليه السلام يثني عليه، وما كان بسبب قتل الحجاج له إلّا على هذا الأمر، وكان مستقيماً ـ الحديث ـ»[١]

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله «ممدوح»[٢]

وعرّف الطوسي يحيى بن الجرّار مولى بجيلة قائلاً «هو الذي روى أنّ عثمان قتل بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، وروى عنه الأعمش وغيره، وكان مستقيماً»[٣]

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله يحيى هذا بقوله: «ممدوح»[٤]

ونقل الطوسي في ترجمة عبيد بن نضلة الخزاعي عن الأعمش أنّه قال: «قرء يحيى بن وثّاب على عبيد بن نضلة، كان يقرء كل يوم آية، ففرغ من القرآن في سبع وأربعين سنة، ويحيى بن وثّاب كان مستقيماً، وذكر الأعمش أنّه كان إذا صلّى كأنّه يخاطب أحداً»[٥]

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله يحيى بن وثّاب هذا بقوله: «ممدوح»[٦]

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ١١٩ رقم ١٩٠

٢ ـ الوجيزة ص ٥٠.

٣ ـ رجال الطوسي ص ٦٢، علماً بأنّ ابن حجر العسقلاني ذكر يحيي بن الجزّار ـ بالزاي ثم الراء ـ ووصفه بـ«العرني الكوفي» وأضاف: «لقبه زبّان» تهذيب التهذيب ج ٦ ص ١٢٣

٤ ـ الوجيزة ص ١١٨

٥ ـ رجال الطوسي ص ٤٨.

٦ ـ الوجيزة ص ١١٩

مستقيم الطريقة

قال النجاشي يصف نصر بن مزاحم المنقري «مستقيم الطريقة، صالح الأمر، غير أنّه يروي عن الضعفاء»[١]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٢]

مشهور

قال النجاشي في الحكم بن هشام بن الحكم «كان مشهوراً بالكلام، وكلّم الناس، وحكي عنه مجالس كثيرة، ذكر بعض أصحابنا رحمهم الله أنّه رأى له كتاباً في الإمامة»[٣]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٤]

وقال النجاشي بشأن دعبل بن علي الخزاعي: «مشهور في أصحابنا»[٥]

وذكر الكشي قصّة وفوده على أبي الحسن الرضا عليه السلام بخراسان وإنشاده قصيدته التائية المعروفة[٦]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله «ممدوح»[٧]

وقال النجاشي في عبد الله بن أحمد بن حرب العبدي الشاعر «مشهور في

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٤٢٧.

٢ ـ الوجيزة ص ١١٤

٣ ـ رجال النجاشي ص ١٣٦

٤ ـ الوجيزة ص ٣٩.

٥ ـ رجال النجاشي ص ١٦١

٦ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥٠٤ رقم ٩٧٠

٧ ـ الوجيزة ص ٤٥.

أصحابنا ، وله شعر في المذهب »[١]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[٢]

من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام

ذكر البرقي في باب أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ، ذكر أولاً جماعة منهم تحت عنوان « من الأصفياء من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام » ، ثم ذكر ثانياً جماعة من شرطة الخميس، بعضهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وبعضهم من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ، ثم ذكر ثالثاً جماعة تحت عنوان « من الأولياء » ثم ذكر رابعاً جماعة تحت عنوان « من خواصّ أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، من مضر ثم عطف عليهم بالواو قائلاً : « وأصحابه من ربيعة » ثم « وأصحابه من اليمن » ، وضمّ هذه القائمة بذكر المجهولين من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام[٣] ، وقد بلغ عددهم أكثر من ثمانين شخصاً » .

وقد أورد العلّامة الحلّي هذه القائمة في آخر القسم الأول من الخلاصة، بعد أن أورد أسماء المعروفين من الذين ذكروا فيها في أبواب الكتاب هذا حسب أسمائهم[٤]

وذكر شيخنا المجلسي ﷺ جماعة من المشاهير الذين ذكروا في هذه القائمة ـ وهم نحو عشرين شخصاً ـ معتمداً في تعديلهم أو مدحهم على غير طريق البرقي ، وذكر أيضاً عدّة من غير المشهورين منهم معتمداً على تصريح العلّامة وابن داود بمدحهم معاً وهم

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٢١٨

٢ ـ الوجيزة ص ٦١

٣ ـ راجع رجال البرقي ص ٣ ـ ٧

٤ ـ الخلاصة ص ١٩١ ـ ١٩٥

١ ـ سُويد بن غَفلة الجعفي ، وقال عنه : « ممدوح »[١] ، وقد ذكره العلّامة في القسم الأول من الخلاصة ، وأضاف « قال البرقي إنّه من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام[٢] ، وذكره ابن داود في هذا القسم أيضاً وقال « من الأولياء »[٣]

٢ ـ شتيرة ، ذكره في حرف الشين وأضاف « ممدوح »[٤] وقد ذكره العلّامة في قائمة البرقي بعنوان « ستير » وقال في ضبطه « بضم السين المهملة والتاء المنقّطة فوقها نقطتين والياء المنقطة تحتها نقطتين والراء »، وضرّح بأنّ البرقي قال عنه إنّه من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام من الأصفياء[٥]

وذكره ابن داود في حرف الشين من القسم الأول من رجاله بعنوان « شتير » وقال في ضبطه « بضم الشين وفتح التاء المثناة فوق والياء المثنّاة تحت ساكنة ، ويقال شمير » ثم قال « وبعض المصنّفين أثبت « ستير » بالسين المهمة وهو وهم ، وقد أثبته الشيخ أبو جعفر في باب الشين المعجمة ، وأمره ظاهر »[٦]

علماً بأنّ الطوسي ذكره في حرف الشين من باب أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام مع إخوته قائلاً « شرحبيل وهبيرة وكريب ويزيد وسمير ويقال شتير ، هؤلاء إخوة بنو شريح ، قتلوا بصفين ، كلّ واحد يأخذ لواءه بعد الآخر حتى قتلوا »[٧]

---

١ ـ الوجيزة ص ٥٣.

٢ ـ الخلاصة ص ٨٤.

٣ ـ رجال ابن داود ص ١٠٧

٤ ـ الوجيزة ص ٥٤.

٥ ـ الخلاصة ص ١٩١ ـ ١٩٢

٦ ـ رجال ابن داود ص ١٠٩

٧ ـ رجال الطوسي ص ٤٥. وللمزيد راجع وقعة صفين ص ٢٥٢

هذا وقد عدّ الكشي شتيرة من السبعة الذين عرفوا حق أمير المؤمنين ،عليه السلام[١]

٣ ـ مسعود بن خراش العبسي ، وقال عنه «ممدوح»[٢] ، وقد ذكره العلامة في قائمة البرقي مع أخيه ربعي قائلاً «ربعي ومسعود ابنا خراش ـ بالخاء المعجمة والراء والشين المعجمة ـ العبسيان ـ بالباء المنقطة تحتها نقطة واحدة ـ»[٣]

وذكر ابن داود «مسعود هذا في القسم الأول من رجاله وأضاف «من خواصّ أمير المؤمنين عليه السلام»[٤] وذكر أيضاً «ربعي» أخاه في هذا القسم ولم يذكر بشأنه شيئاً»[٥]

٤ ـ أبو سنان الأنصاري ، ذكره في باب الكنى وقال عنه «ممدوح»[٦]

وعدّه البرقي من الأصفياء من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام[٧]

ومن المحتمل قوياً اتّحاده مع «أبي ساسان» المذكور في خبر الكشي[٨] ، وإسمه : الحصين بن المنذر الرقّاشي ، وقد وصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله «ممدوح»[٩]

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٧ رقم ١٤ وص ١١ رقم ٢٤

٢ ـ الوجيزة ص ١٠٨

٣ ـ الخلاصة ص ١٩٣

٤ ـ رجال ابن داود ص ١٨٨

٥ ـ رجال ابن داود ص ٩٣

٦ ـ الوجيزة ص ١٢٥

٧ ـ رجال البرقي ص ١ و ٣

٨ ـ راجع اختيار رجال الكشي ص ٨ رقم ١٧

٩ ـ الوجيزة ص ٣٨

من شرطة الخميس

روى الكشي بإسناده عن بشر بن عمر[١] الهمداني قال «مرّ بنا أمير المؤمنين عليه السلام فقال اكتتبوا في هذه الشرطة، فو الله لا تلي بعدهم إلّا شرطة النار، إلّا من عمل بمثل أعمالهم»[٢]

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله بشر بن عمر هذا بقوله «ممدوح»[٣]

وروى الكشي أيضاً عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال لعبد الله بن يحيى الحضرمي يوم الجمل ابشر يا بن يحيى فأنت وأبوك من شرطة الخميس حقاً، لقد أخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله باسمك واسم أبيك في شرطة الخميس، والله سمّاكم شرطة الخميس على لسان نبيّه»[٤]

ووصف شخينا المجلسي رحمه الله عبد الله بن يحيى الحضرمي وأباه يحيى الحضرمي بقوله «ممدوح»[٥]

من شيوخ أصحابنا

قال النجاشي يصف عبد الله بن حمّاد الأنصاري بقوله: «من شيوخ أصحابنا»[٦]

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله «ممدوح»[٧]

---

١ ـ في المصدر «عمرو».

٢ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥ رقم ٩

٣ ـ الوجيزة ص ٢٠

٤ ـ اختيار رجال الكشي ص ٦ رقم ١٠، ورواه أيضاً البرقي في رجاله ص ٣ ـ ٤.

٥ ـ الوجيزة ص ٦٤

٦ ـ رجال النجاشي ص ٢١٨

٧ ـ الوجيزة ص ٦٢

من العبّاد

وجاء سلّام بن سهم في سند حديث للصدوق موصوفاً بـ« الشيخ المتعبّد » يروي عن أبي عبد الله عليه السلام[١]

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله « ممدوح »[٢]

ووصف الطوسي علي بن ربيعة الوالبي الأسدي بقوله «كان من العبّاد »[٣]

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله : « ممدوح »[٤]

نجيب

قال الكشي : « قال نصر بن صباح وَوَلَدَ عطاءُ بن أبي رَباح ـ تلميذ ابن عباس ـ عبد الملكَ وعبد اللهَ وعريفاً ، نجباء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام »[٥]

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله عبد الله بن عطاء الكوفي ، وعبد الملك بن عطاء ، وعريف بن عطا بقوله : « ممدوح »[٦]

والظاهر أنّه رحمه الله وصف عبد الله بن عطاء بالكوفي بناء على اتّحاده مع عبد الله بن عطاء الذي وصفه النجاشي بقوله : «كوفي ، قليل الحديث »[٧] ، لكنّ الذي جاء في خبر الكشي هو من الطبقة الرابعة أو الخامسة ، والذي ذكره النجاشي هو من

---

١ ـ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٤ باب الأيمان والنذور والكفارات حديث ٣٩

٢ ـ الوجيزة ص ٥١.

٣ ـ رجال الطوسي ص ٤٧.

٤ ـ الوجيزة ص ٧٢

٥ ـ اختيار رجال الكشي ص ٢١٥ رقم ٣٨٥

٦ ـ الوجيزة ص ٦٣ و ٦٥ و ٦٧

٧ ـ رجال النجاشي ص ٢٢٨

السادسة.

وروى الكشي بإسناده إلى أحمد بن حمزة، عن عمران القمّي، عن حماد الناب أنّ الصادق عليه السلام قال بشأن عمران بن عبد الله القمّي «هذا من أهل بيت النجباء، ما أرادهم جبّار من الجبابرة إلّا قصمه الله».

وروى أيضاً بإسناده إلى أحمد بن حمزة، عن المرزبان بن عمران، عن أبان بن عثمان أنّ الصادق عليه السلام قال بشأن عمران بن عبد الله القمّي هذا «هذا نجيب قوم نجباء، ما نصب لهم جبّار إلّا قصمه الله».

قال الحسين عرضت هذين الحديثين على أحمد بن حمزة فقال «أعرفهما، ولا أحفظ من رواهما لي»[١]

وذكر العلّامة الحلّي عمران بن عبد الله القمّي هذا في القسم الأول من الخلاصة، ثم ذكر هذين الحديثين وكلام الحسين ثم قال «ولا يثبت عندي بهذين الحديثين تعديل المشار إليه»، ثم قال «بل هما من المرجّحات»[٢]

ووصفه شيخنا المجلسي رحمه الله بقوله: «ممدوح»[٣]

وجه أصحابنا البصريين في الفقه والكلام والأدب والشعر

قال النجاشي يصف إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة المزني: «وكان وجه أصحابنا البصريين في الفقه والكلام والأدب والشعر»[٤]، ونحوه قال الطوسي[٥]

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣٣٣ رقم ٦٠٨ و ٦٠٩

٢ ـ الخلاصة ص ١٢٤ ـ ١٢٥

٣ ـ الوجيزة ص ٧٩

٤ ـ رجال النجاشي ص ١٥

٥ ـ الفهرست ص ٤.

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[١]

وجه في أصحابنا

قال النجاشي أيضاً يصف بسطام بن الحصين الجعفي «كان وجهاً في أصحابنا »[٢]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[٣]

وقال النجاشي في ترجمة بسطام هذا بشأن خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي «كان وجهاً في أصحابنا »[٤]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[٥]

وجه من وجوه أصحابنا

قال النجاشي أيضاً في الحسن بن متّيل « وجه من وجوه أصحابنا ، كثير الحديث »[٦] ، ومثله قال الطوسي في الفهرست[٧]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ الحسن هذا بقوله « ممدوح » وأضاف: « وصحّح العلّامة حديثه »[٨]

---

١ ـ الوجيزة ص ٥.

٢ ـ رجال النجاشي ص ١١٠

٣ ـ الوجيزة ص ٢٠

٤ ـ رجال النجاشي ص ١١٠

٥ ـ الوجيزة ص ٤٣.

٦ ـ رجال النجاشي ص ٤٩.

٧ ـ الفهرست ص ٥٣.

٨ ـ الوجيزة ص ٣٤، وراجع خلاصة الأقوال ص ٢٧٨ ، وفيه تصحيح طريق الصدوق إلى عبد الأعلى مولى آل سام ، وقد وقع الحسن بن متيل هذا فيه ، راجع مشيخة الفقيه ص ٣٦

وقال النجاشي بشأن الحسن بن موسى الخشاب : « من وجوه أصحابنا ، مشهور، كثير العلم والحديث »[١]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله : « ممدوح »[٢]

وقال النجاشي أيضاً بشأن علي بن محمد الكرخي «كان فقيهاً، متكلّماً ، من وجوه أصحابنا »[٣]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله « ممدوح »[٤]

وقال النجاشي يصف محمد بن زكريا بن دينار «كان وجهاً من وجوه أصحابنا بالبصرة ، وكان أخبارياً ، واسع العلم »[٥]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله « ممدوح »[٦]

للمزيد راجع عنوان «وجه» من هذا الكتاب .

يعرف الحق ويقول به

روى الكشي بإسناده عن الحسن بن موسى الخشاب أنّه قال «كان الحسن بن القاسم يعرف الحق ويقول به »[٧]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ الحسن بن القاسم هذا بقوله « ممدوح »[٨]

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٤٢ .

٢ ـ الوجيزة ص ٣٤

٣ ـ رجال النجاشي ص ٢٦٨

٤ ـ الوجيزة ص ٧٤

٥ ـ رجال النجاشي ص ٣٤٦

٦ ـ الوجيزة ص ٩٥

٧ ـ اختيار رجال الكشي ص ٦١٣ رقم ١١٤٣

٨ ـ الوجيزة ص ٣٣.

وقال النجاشي بشأن الحسين بن خالويه النحوي «كان عارفاً بمذهبنا، مع علمه بعلوم العربية واللغة والشعر»[١]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٢]

وروى الكشي بإسناده عن داود بن أبي يزيد قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: ما كان مع أمير المؤمنين عليه السلام من يعرف حقّه إلّا صعصعة وأصحابه»[٣]

ووصف شيخنا المجلسي ﷺ صعصعة بن صوحان هذا بقوله: «ممدوح»[٤]

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٦٧

٢ ـ الوجيزة ص ٣٥.

٣ ـ اختيار رجال الكشي ص ٦٨ رقم ١٢٢

٤ ـ الوجيزة ص ٥٥.

أوصاف تدلّ على جرح الموصوف بها

إنّ من النصوص التي وردت في الأُصول الرجاليّة بشأن الرواة هي ما تدلّ على الجرح، منها:

فاسد المذهب

يطلق على كلّ من أنكر أصلاً من أُصول المذهب الإمامي الحقّ، كمن أنكر أصل العدل وأصل الإمامة المنصوصة، كالعامّة، أو أنكر إمامة بعض الأئمة عليهم السلام، كالزيديّة، والفطحيّة، والواقفة، وغيرهم من أصحاب المذاهب الفاسدة.

يقول الشيخ الطوسي بشأن ما يشترط في ترجيح أحد الخبرين على الآخر «وأمّا العدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر، فهو[1] أن يكون الراوي معتقداً للحقّ، مستبصراً، ثقة في دينه، متحرّجاً من الكذب، غير متّهم فيما يرويه. فأمّا إذا كان مخالفاً في الاعتقاد لأصل المذهب، وروى مع ذلك عن الأئمّة عليهم السلام نَظر فيما يرويه فإن كان هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالفه وجب اطّراح خبره، وإن لم يكن هناك ما يوجب اطّراح خبره ويكون هناك ما يوافقه وجب العمل به، وإن لم يكن هناك من الفرقة المحقّة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ولا يعرف لهم قول فيه وجب أيضاً العمل به.

لما روي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: إذا أُنزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما روي عنّا فانظروا إلى ما رووه عن علي عليه السلام فاعملوا به.

ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلوب،

---

١ - كذا ورد في عدّة نسخ.

ونوح بن دراج ، والسكوني ، وغيرهم من العامّة عن أئمّتنا عليهم السلام فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه .

وأمّا إذا كان الراوي من فرق الشيعة مثل الفطحيّة ، والواقفة ، والناووسيّة ، وغيرهم ، نُظر فيما يرويه فإن كان هناك قرينة تعضده أو خبر آخر من جهة الموثوقين بهم ، وجب العمل به ، وإن كان هناك خبر آخر يخالفه من طريق الموثوقين وجب اطّراح ما اختصّوا بروايته ، والعمل بما رواه الثقة ، وإن كان ما رووه ليس هناك ما يخالفه ، ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه وجب أيضاً العمل به ، إذا كان متحرّجاً في روايته ، موثوقاً في أمانته ، وإن كان مخطئاً في أصل الاعتقاد .

فلأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار الفطحيّة ، مثل عبد الله بن بكير وغيره ، وأخبار الواقفة ، مثل سماعة بن مهران ، وعلي بن حمزة ، وعثمان بن عيسى ، ومن بعد هؤلاء ، وبما رواه بنو فضّال ، وبنو سماعة ، والطاطريّون ، وغيرهم ، فيما لم يكن عندهم فيه خلافه »[1]

والمتحصّل من كلامه هذا أنّه لو تعارض خبر فاسد المذهب الثقة مع خبر الإمامي العدل يرجّح خبر الإمامي العدل ، وأيضاً يجب الأخذ بما رواه فاسد المذهب الثقة ، بشرط أن لا يخالفه خبر الإمامي العدل ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه .

ولا شكّ في أنّ فساد المذهب بحدّ ذاته جرح يقتضي رفض حديث من وصف به .

ويدلّ عليه ما رواه الكشي في أول رجاله « حمدويه وإبراهيم ابنا نصير ، قالا حدّثنا محمد بن إسماعيل الرازي ، قال حدّثني علي بن حبيب المدائني[2] ، عن علي بن سويد السائي ، قال كتب إليّ أبو الحسن الأوّل وهو في السجن وأمّا ما

---

١ ـ عدّة الأُصول ج ١ ص ٣٧٩ ـ ٣٨١

٢ ـ لم يذكر «علي» هذا في الأُصول الرجالية .

ذكرت يا علي ممّن تأخذ معالم دينك لا تأخذنّ معالم دينك عن غير شيعتنا، فإنّك إن تعدّيتهم أخذت دينك عن الخائنين، الذين خانوا الله ورسوله وخانوا أماناتهم، إنّهم اؤتمنوا على كتاب الله جلّ وعلا، فحرّفوه، وبدّلوه، فعليهم لعنة الله ولعنة رسوله ولعنة ملائكته ولعنة آبائي الكرام البررة ولعنتي ولعنة شيعتي إلى يوم القيامة ـ في كتاب طويل ـ»[١]

علماً بأنّنا قد ذكرنا في القسم الأول من هذا الكتاب أنّ الإيمان شرط في قبول الرواية، فعليه لا تقبل رواية فاسد المذهب.

نعم تقبل روايته إذا صرّح الإمامي العدل بتوثيقه، بشرط أن لا يعارضه خبر الإمامي العدل.

وأمّا إذا لم يصرّح بتوثيقه عدّ حديثه من قسم الضعيف، حتّى لو وصف بمثل زاهد وعابد الذي لو وصف الإمامي به لعدّ حديثه حسناً، ويتعامل مع حديث فاسد المذهب هذا بمثل ما يتعامل مع حديث الإمامي المصرَّح بضعفه.

فعليه لو تعارض خبر فاسد المذهب المسكوت عن ضعفه مع خبر الإمامي المسكوت عن ضعفه أيضاً، يقدّم خبر الإمامي، وذلك بناءً على أنّ فساد المذهب بحدّ ذاته جرح صريح، واشتراط الإيمان في قبول الخبر.

اختلّ في آخر عمره

قاله الطوسي بشأن أحمد بن محمد بن عبيدالله بن الحسن بن عيّاش[٢]، وقال النجاشي بشأنه «اضطرب في آخر عمره»[٣]

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٣ و ٤ رقم ٤.

٢ ـ الفهرست للطوسي ص ٣٣، ورجال الطوسي ص ٤٤٩

٣ ـ رجال النجاشي ص ٨٥.

ومعناه اضطرب عقله، وقد عدّ الشهيد ﷺ الخُرقَ - وفسّره بالحمق وضعف العقل - من أقسام الخلط، ثم قال «يُقبل ما روي عنه قبل الاختلاط، لاجتماع الشرائط، وارتفاع الموانع، ويردّ ما روي عنه بعده، وما شكّ فيه هل وقع قبله أو بعده؟ للشكّ في الشرط وهو العدالة عند الشكّ في التقدّم والتأخّر»[١]

فعليه يعدّ هذا النصّ وما في معناه جرحاً بشأن الموصوف به، إلّا إذا علمنا بأنّ الاختلال كان قد حدث بعد الرواية، فحينئذ يؤخذ بروايات الموصوف به قبل الاختلال، ويترك غيرها

ارتدّ بعد النبي ﷺ في ردّة أهل ياسر

قاله الطوسي بشأن «أشعث بن قيس الكندي»، وقد عدّه من أصحاب رسول الله ﷺ[٢]

وقد ذكر الطبري قصّة ارتداد الأشعث هذا في حوادث عام ١١ من الهجرة[٣]

وقال ياقوت تحت عنوان النجير - بضمّ النون وفتح الجيم - تصغير النجر: «حصن باليمن، قرب حضرموت، منيع، لجأ إليه أهل الردّة مع الأشعث بن قيس في أيام أبي بكر، فحاصره زياد بن لبيد البياضي حتّى افتتحه عنوة، وقتل من فيه، وأسر الأشعث بن قيس، وذلك في سنة ١٢ للهجرة»[٤]

علماً بأنّ التستري نبّه بوجود التصحيف في عبارة «في ردّة أهل ياسر»، وذكر أنّ

---

١ ـ الدراية ص ٧٩

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤

٣ ـ تاريخ الطبري ج ٢ ص ٣٠٠ - ٣٠٤

٤ ـ معجم البلدان ج ٥ ص ٢٧٢ وراجع أيضاً حضرموت في ج ٢ ص ٢٧٠ منه

الصحيح فيها: «في ردّة أهل النجير» أو «في ردّة أهل المحاجر»[١]

علماً بأنّ الارتداد عن الدين بحدّ ذاته جرح، بل كفر، فلا تقبل رواية المرتدّ عن دينه، لأنّ من شرائط قبول الرواية: الإسلام والإيمان.

دلَّسه

قال النجاشي في ترجمة عبّاد العصفري «كان أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله ﷺ يقول سمعت أصحابنا يقولون إنّ عبّاداً هو عبّاد بن يعقوب، وإنّما دلّسه أبو سمينة»[٢]

وأبو سمينة هو محمد بن علي بن إبراهيم القرشي، وقد قال النجاشي بشأنه: «ضعيف جدّاً، فاسد الاعتقاد، لا يعتمد في شيء»[٣]

وقال الطوسي بشأنه: «له كتب، وقيل إنّها مثل كتب الحسين بن سعيد، أخبرنا بذلك جماعة عن أبي جعفر ابن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن أبي القاسم، عنه، إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلوّ أو تدليس، أو ما ينفرد به ولا يعرف من غير طريقه»[٤]

وقال الطريحي في معنى التدليس «كتمان عيب السلعة من المشتري، يقال دلّس البائع تدليساً: كتم عيب السلعة» ثم قال «والدُلسة ـ بالضم ـ الخديعة»[٥]

وعدّ الشهيد ﷺ الحديثَ المدلَّس - بفتح اللام - من أقسام الحديث الضعيف، وذكر

---

١ ـ قاموس الرجال ج ٢ ص ١٥٤

٢ ـ رجال النجاشي ص ٢٩٣

٣ ـ رجال النجاشي ص ٣٣٢

٤ ـ الفهرست للطوسي ص ١٤٦

٥ ـ مجمع البحرين ج ٤ ص ٧١

في أقسام التدليس ما معناه:

التدليس تارة في الإسناد، وأخرى في الشيوخ على حدّ تعبيره.

وقسّم التدليس في الإسناد على قسمين:

١ - أن يقع في ابتداء السند، بأن يروي عمّن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه، على وجه يوهم أنّه سمعه منه

٢ - أن يقع في وسط السند، بأن يُسقط من بعد شيخه رجلاً ضعيفاً أو صغير السن.

وأمّا التدليس في الشيوخ، وهو أن يروي حديثاً عن شيخ سمع منه، لكن لا يحبّ أن يُعرف ذلك الشيخ، فيسميّه أو يكنيّه باسم أو بكنية غير معروف بهما، أو ينسبه إلى بلد أو قبيلة لا يُعرف بهما، أو يصفه بما لا يُعرف به

وقال ﷺ بشأن المدلِّس في ابتداء السند «وشأنه بحيث يصير مدلِّساً لا كذباً أن لا يقول حدّثنا، ولا أخبرنا وما أشبههما، لأنّه كذب، بل يقول قال فلان، أو عن فلان ونحوه كحدَّث فلان أو أخبر، حتّى يوهم أنّه أخبره، والعبارة أعمّ من ذلك، فلا يكون كاذباً»

ثم قال أيضاً بشأن القسم الأول من التدليس، أي التدليس في الإسناد بقسميه: «والقسم الأول من التدليس مذموم جدّاً، لما فيه من إيهام اتّصال السند مع كونه مقطوعاً، فيترتّب عليه أحكام غير صحيحة، حتى قال بعضهم التدليس أخو الكذب.

وقال بشأن التدليس في الشيوخ: «وأمره أي القسم الثاني من التدليس أخف ضرراً من الأول، لأنّ ذلك الشيخ مع الإعراب به إمّا أن يُعرف فيترتّب عليه ما يلزمه من ثقة أو ضعف، أو لا يُعرف فيصير الحديث مجهول السند، فيردّ، لكن فيه تضييع للمروي

عنه، وتوعير لطريق معرفة حاله، فلا ينبغي للمحدّث فعل ذلك»[١]

اتّضح من هذا التقسيم أنّ ما ذكرناه في أول هذا الفصل نقلاً عن النجاشي بشأن تدليس أبي سمينة هو من قسم التدليس في الشيوخ

حكم التدليس

إنّ الحكم بجرح أو بعدم جرح المدلِّس يتبع معنى التدليس، فمن فسّره بأنّه تمويه والتمويه ليس من أقسام الكذب، وغير قادح في العدالة، يأخذ بحديث المدلِّس إذا لم يقطع بأنّه مدلِّس

وأمّا من فسّره بأنّه كذب، والكذب قادح في العدالة، لا يأخذ بهذا الحديث، سواء قطع بالتدليس فيه أو لم يقطع به

وبناءً على هذين التفسيرين يمكننا أن نحصل على الأقوال التالية في حكم التدليس

١ - ردّ مطلق حديث المدلِّس، سواء قطع بالتدليس فيه أو لم يقطع به، لجرح المدلِّس، وهذا بناءً على التفسير بأنّ التدليس كذب

٢ - ردّ الحديث المدلَّس، وقبول ما لم يكن كذلك، لعدم جرح المدلِّس، لأنّ المفروض كونه ثقة من دون التدليس، وهذا بناءً على التفسير بأنّ التدليس تمويه وليس بكذب.

٣ - القول بالتفصيل، وقد ذهب إليه الشهيد ﷺ، وهو أنّه يقبل حديثه إذا عبّر بما يقتضي الاتّصال كأن يقول «حدّثنا»، أو «أخبرنا»، ويُردّ إذا عبّر بما يحتمل الاتّصال وعدمه، كأن يقول «عن فلان» أو «قال فلان»، أو «حدّث فلان»، أو «أخبر فلان»، وقد صرّح هو ﷺ بأنّ «مرجع هذا التفصيل إلى أنّ التدليس غير قادح

---

١ ـ الدراية ص ٥١ ـ ٥٢

في العدالة»[١]

وأرى أنّ هذا التفصيل حسن، بشرط أن نقطع بأنّ المدلِّس لا يتجاوز الحدّ، فيعبّر في غير المدلَّس بـ«حدّثنا»، أو «أخبرنا» وفي المدلَّس بما يعرف منه التدليس.

وكيف يمكننا القطع بهذا بعد ما عرفنا منه التدليس والتمويه ولو في الجملة ؟، وكيف يحرز منه عدم التدليس في التعبير ؟.

إذن لا يصحّ في قبول هذا النوع من الحديث أن يكتفى فيه بتعبير المدلِّس، بل لابدّ من قرائن أُخرى تطمئنّ إليها النفس بأنّ هذا الحديث غير مدلَّس، كي يؤخذ به، حتّى لو فرضنا بأنّ التدليس تمويه، وليس بكذب

والذي أراه أنّ التدليس كذب، وأنّ حديث المدلِّس ضعيف، يتعامل معه كما يتعامل مع سائر الأحاديث الضعيفة

علماً بأنّ التعبير بـ«عن فلان»، أو «قال فلان» في أول السند يحتمل السماع وعدمه، فإذا كان السماع ممكناً لا يحكم عليه بالتدليس

قال الشيخ حسين والد البهائي بهذا الشأن : «ولو احتمل سماعه منه لم يحكم عليه بالتدليس، حملاً للمسلم على الصحّة»[٢]

ضعيف

قال الطوسي في أبان بن أبي عياش : « تابعي ضعيف »[٣]

وضعّفه شيخنا المجلسي رحمه الله[٤]

---

١ ـ راجع الدراية ص ٥٢

٢ ـ وصول الأخيار ص ١١٤

٣ ـ رجال الطوسي ص ١٠٦

٤ ـ الوجيزة ص ٤.

وقال الطوسي في أحمد بن بشير البرقي «ضعيف»[١]
وضعّفه شيخنا المجلسي رحمه الله[٢]

وأرى أنّ هذا الوصف وحده لا يكفي في تضعيف الموصوف به، لما ذكرنا في القسم الأول من هذا الكتاب أنّ الأعلام قد شرطوا في تضعيف الراوي ذكر السبب.

ضعيف في الحديث

وصف النجاشي أحمد بن محمد بن سيّار الكاتب بقوله «ضعيف الحديث»[٣]، ومثله الطوسي[٤]، ووصف الطوسي أيضاً الحارث بن عمر البصري[٥] وعمرو بن جميع الأزدي[٦] بهذا الوصف.

وقال النجاشي بشأن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري «كان ضعيفاً في الحديث»[٧]، وقال أيضاً بشأن سلمة بن الخطاب البراوستاني «كان ضعيفاً في حديثه»[٨]، وقال أيضاً بشأن سهل بن زياد الآدمي: «كان ضعيفاً في الحديث»[٩]، ومثله قال بشأن «محمد بن خالد بن عبد الرحمن البرقي»[١٠]، وقال بشأن إبراهيم بن

---

١ ـ رجال الطوسي ص ٤٤٧.
٢ ـ الوجيزة ص ٨.
٣ ـ رجال النجاشي ص ٨٠.
٤ ـ الفهرست ص ٢٣
٥ ـ رجال الطوسي ص ١٧٨
٦ ـ رجال الطوسي ٢٤٩
٧ ـ رجال النجاشي ص ١٢٢
٨ ـ رجال النجاشي ص ١٨٧
٩ ـ رجال النجاشي ص ١٨٥
١٠ ـ رجال النجاشي ص ٣٣٥.

إسحاق الأحمري النهاوندي «كان ضعيفاً في حديثه متهوماً»[١]

هذا ما عثرنا عليه بشأن الضعف في الحديث في كلمات الطوسي والنجاشي رحمهما الله

ويظهر من العلّامة الحلّي أنّه عدّ نصّ «ضعيف في الحديث» من عبارات الجرح، لأنّه ﷺ قد ذكر سلمة بن الخطاب في القسم الثاني من الخلاصة معتمداً على نصّ النجاشي هذا بشأنه، مضافاً إلى تضعيف ابن الغضائري له[٢]

لكنّه ذكر محمد بن خالد البرقي في القسم الأول، وقال ـ بعد أن ذكر توثيق الطوسي للبرقي هذا وتضعيف ابن الغضائري والنجاشي له ـ: «والاعتماد عندي على قول الشخ أبي جعفر الطوسي ﷺ من تعديله»[٣]، وهذا خلاف ما صرّح به في المبادىء قائلاً «ومع التعارض يقدّم قول الجارح، إلّا إذا نفى المعدّل ما أثبته الجارح قطعاً فيتعارضان»[٤]

وقال الشهيد الثاني في نكاح المتعة ـ بعد أن ذكر توثيق الشيخ الطوسي لمحمد بن خالد البرقي هذا ـ «لكن النجاشي ضعّف محمداً، وقال ابن الغضائري حديثه يعرف وينكر ويروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل، وإذا تعارض الجرح والتعديل فالجرح مقدّم، وظاهر حال النجاشي أنّه أضبط الجماعة وأعرفهم بحال الرجال»[٥]

---

١ ـ رجال النجاشي ص ١٩

٢ ـ خلاصة الأقوال ص ٢٢٧

٣ ـ خلاصة الأقوال ص ١٣٩

٤ ـ مبادىء الوصول إلى علم الأُصول ص ٢١١

٥ ـ المسالك ج ٧ ص ٤٦٧.

ويبدو من الماحوزي أنّه ﷺ قد عدّ هذا النصّ من عبارات الجرح ، لأنّه لم يذكر محمد بن خالد البرقي هذا في كتابه بلغة المحدّثين الذي أهمل فيه ذكر من اختلف فيه كما أهمل فيه ذكر الضعفاء والمجاهيل[١]

وقد عدّ جماعة من الأعلام هذا النصّ من عبارات الجرح، منهم العلّامة المجلسي ﷺ حيث عدّ في الوجيزة حديث سلمة بن الخطاب هذا ضعيفاً[٢]، ومنهم : الكاظمي فإنّه قد وصف سلمة هذا بقوله : « الضعيف الحديث »[٣]، ومنهم الجزائري حيث عدّ سلمة هذا في قسم الضعفاء[٤]

هذا وقد اعتمد السيد الخوئي ﷺ في تضعيف سلمة هذا على تضعيف النجاشي إياه[٥]، واقتصر في ترجمة الحارث بن عمر البصري على قول الطوسي فيه « ضعيف الحديث »[٦]

وقال المجلسي الأول : « اعلم أنّ الغالب في إطلاقهم أنّه « ضعيف في الحديث » أي يروي عن كلّ أحد »[٧]

وقال الوحيد البهبهاني « اعلم أنّه فرق بيّن ظاهر بين قولهم « ضعيف » وقولهم « ضعيف في الحديث » فالحكم بالقدح منه أضعف » ثم ذكر كلام جدّه المجلسي

---

١ ـ راجع بلغة المحدّثين ص ٤٠٧.

٢ ـ الوجيزة ص ٥١.

٣ ـ هداية المحدّثين ص ٧٥

٤ ـ حاوي الأقوال ج ٣ ص ٤٩٦.

٥ ـ معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٢٠٤

٦ ـ معجم رجال الحديث ج ٤ ص ١٩٨

٧ ـ ترجمة محمد بن خالد من شرح مشيخة الفقيه ـ ملحق بروضة المتقين ج ١٤، ص ٥٥ ـ.

الأول هذا[١]

وقال الأعرجي «فأما قولهم ضعيف في الحديث فربّما ظهر من تخصيص الضعف بالحديث عدم القدح بالمحدّث، لكنّهم ربما فعلوا ذلك في المقدوح»[٢]

وقال الشيخ حسين والد البهائي بشأن من وصف بهذا الوصف: «مثل هذا يكتب حديثه أيضاً للنظر والاعتبار، وربما يصلح شاهداً ومقوّياً»[٣]

وعدّ المامقاني «ضعيف الحديث» من ألفاظ الذم، وأضاف: «وظاهر تقييد الضعف ونحوه بالحديث هو عدمه في نفسه»[٤]

وأرى أنّ وصف «ضعيف في الحديث» جرح، ويعدّ حديث الموصوف به ضعيفاً.

مجهول

لقد وصف أصحاب الجرح والتعديل في الأُصول الرجالية نحو خمسين شخصاً بوصف «مجهول»، ووصفوا آخرين بوصف «لا يعرف» أو بـ «لا نعرفه» أو بـ «لم ينتسب» أو بعبارة «من المجهولين»

ووصف علماء هذا الفنّ ممّن تأخّر عصره عن عصر أصحاب الجرح والتعديل مَن ذكر في الأُصول الرجاليّة ولم يذكر بشأنه شيء بـ «مجهول»، ووصفوا مَن لم يذكر فيها أصلاً بـ «مهمل»

وقال أبو علي الحائري: «إنّ علماء الفنّ ـ شكر الله سعيهم ـ قد اصطلحوا لمن ذُكر في الرجال من غير جرح أو تعديل: مهملاً، ولمن لم يُذكر أصلاً: مجهولاً، وربّما قيل

---

١ ـ تعليقة منهج المقال ص ٨.

٢ ـ عدة الرجال ج ١ ص ١٥٤

٣ ـ وصول الأخيار ص ١٩٢ ـ ١٩٣

٤ ـ مقباس الهداية ج ٢ ص ٣٠٠

بالعكس، ولمّا لم نر ثمرة في الفرق كان إطلاق كلّ على الآخر جائزاً»[١]

وأرى أنّ إطلاق وصف «مجهول» ـ سواء أريد منه معناه اللغوي أو معناه الاصطلاحي ـ على كلّ مسكوت عنه غير صحيح، لأنّ الشيخ الطوسي قد ذكر طائفة كبيرة منهم في أبواب مختلفة من رجاله، يعرف منه طبقاتهم وعصرهم وعمّن رووا، كما ذكر أيضاً مجموعة منهم في كتابه الفهرست، وذكر أنّهم أصحاب أُصول وكتب، وعلى الأغلب ذكر طرقه إليها، ومثله ذكر النجاشي في رجاله

فلو وصفنا من ذكر في الأُصول الرجاليّة ولم يذكر بشأنه شيء بهذا الوصف لم تظهر فائدة لهذا الوصف بشأن هؤلاء الذين وصفوا بهذ الوصف

فعليه هؤلاء ليسوا مجاهيل بالمعنى اللغوي، ولا يعدّوا مجاهيل بالمعنى الاصطلاحي عند من يذهب إلى اعتبار أصحاب الأُصول

على أنّ توصيف هؤلاء بوصف مجهول قد يشعر بأنّ ما عداهم ليسوا بمجاهيل

وأرى أنّ من وصفه أصحاب الجرح والتعديل بـ«مجهول» هو ضعيف، وأمّا مَن ذكر في الأُصول الرجاليّة ولم يذكر بجرح أو تعديل فليس بضعيف

---

١ ـ منتهى المقال ج ١ ص ٦

أوصاف لا تدلّ لا على الجرح ولا على التعديل

في هذه القائمة نذكر نصوصاً لا دلالة لها على شيء من الجرج أو التعديل

إمامي

يطلق الإمامي على من يعتقد بإمامة الأئمّة الاثنى عشر بعد رسول الله صلوات الله عليهم أجمعين، وفقاً لما جاء فى النصوص المتواترة من أنّهم عليهم السلام أُمناء الله في أرضه، اختارهم الله واصطفاهم على الخلق، وعصمهم من الزلل والرجس.

وقد وصف النجاشي «بُندار بن محمد» بقوله: «إمامي، متقدّم»[١]، ووصفه الطوسي بقوله: «إمامي»[٢]

وعدّ المجلسي رحمه الله «بُندار بن محمد» هذا من الممدوحين[٣]، ومثله الماحوزي[٤]، ولعلّ هذا كان بسبب وصفه بـ«إمامي، متقدّم»، لا وصف «إمامي» وحده.

وقد عدّ الجزائري حديث «بندار بن محمد» هذا في القسم الضعيف[٥]، ممّا يكشف عن أنّه رحمه الله لا يرى هذا الوصف مدحاً بشأنه.

وقال العلّامة رحمه الله بشأن الخليل بن أحمد العروضي: «كان أفضل الناس في الأدب، وقوله حجّة فيه، واخترع علم العروض، وفضله أشهر من أن يذكر، وكان إمامي

---

١ ـ رجال النجاشي ص ١١٤

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٥٧.

٣ ـ راجع الوجيزة ص ٢١

٤ ـ راجع بلغة المحدّثين ص ٢٣٧

٥ ـ راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ٣٣٣

المذهب»[١]

وقد عدّ المجلسي «الخليل» هذا في الممدوحين[٢]، ومثله الماحوزي[٣]، وعدّ الجزائري حديثه في القسم الحسن[٤]

لعلّ ذلك كان بسبب قول العلّامة بشأنه: «فضله أشهر من أن يذكر»، لا لقوله: «إمامي المذهب» وحده، فإنّ هذا الوصف وحده لا يكفي في عدّ حديث الموصوف به في القسم الحسن.

أديب

قال النجاشي في محمد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد بن سليمان الزراري: «كان أديباً وسمع»[٥]

ووصفه شيخنا المجلسي ﷺ بقوله: «ممدوح»[٦]

وقال الوحيد البهبهاني «المدح منه ما له دخل في قوّة السند وصدق القول، مثل صالح، وخيّر، ومنه ما لا دخل له في السند، بل في المتن، مثل فهم، وحافظ، ومنه ما لا دخل له فيهما مثل شاعر، قارىء.

ومنشأ صيرورة الحديث حسناً أو قويّاً هو الأوّل.

وأمّا الثاني: فمعتبر في مقام الترجيح والتقوية بعدما صار الحديث صحيحاً، أو حسناً،

---

١ ـ خلاصة الأقوال ص ٦٧

٢ ـ راجع الوجيزة ص ٤٣.

٣ ـ راجع بلغة المحدّثين ص ٣٥٧

٤ ـ راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ١٠٢

٥ ـ رجال النجاشي ص ٣٩٨.

٦ ـ الوجيزة ص ٩٩

أو قويّاً.

وأمّا الثالث: فلا اعتبار له لأجل الحديث، نعم ربّما يضمّ إلى التوثيق وذكر أسباب الحسن والقوّة، إظهاراً لزيادة الكمال، فهو من المكمّلات، وقس على المدح حال الذمّ.

هذا وقولهم: أديب، أو عارف باللغة والنحو، وأمثالهما هل هو من الأوّل أو الثاني أو الثالث ؟ الظاهر أنّه لا يقتصر عن الثاني، مع احتمال كونه من الأوّل، ولعلّ مثل القارىء أيضاً كذلك، فتأمّل»[١]

والظاهر أنّه لا وجه لاحتمال كون أديباً له دخل في قوة السند أو له دخل في صدق القول، فعليه لا يعدّ مدحاً، ومثله «كثير الأدب»، و«من أهل الأدب».

أديب فاضل

ذكر الطوسي أحمد بن محمد بن عيسى القسري في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله وكنّاه بأبي الحسن وقال: «روي عن أبي جعفر محمد بن العلاء بشيراز ـ وكان أديباً فاضلاً ـ بالتوقيع الذي خرج في سنة إحدى وثمانين ومائتين في الصلاة على النبي محمد وآله»[٢]

ووصف شيخنا المجلسي رحمه الله أحمد بن محمد بن عيسى القسري بقوله «ممدوح»[٣]

علماً بأنّه رحمه الله قد عدّ عبارة «كان أديباً فاضلاً» وصفاً لأحمد بن محمد بن عيسى القسري لا لمحمد بن العلاء، وعلى هذا الأساس عدّ حديثه في قسم الحسن.

---

١ ـ تعليقة منهج المقال ص ٦

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٤٩.

٣ ـ الوجيزة ص ١٢ ـ ١٣

وقد عدّ العلّامة حديث أحمد بن محمد بن عيسى هذا في قسم الأول من الخلاصة ذاكراً كلام الطوسي هذا بعد أن وصفه بالنسوي وضبطه : « بالنون المفتوحة والسين غير المعجمة المفتوحة »[١]، وهذا يدلّ على أنّه ﷺ قد عدّ هذه العبارة وصفاً لأحمد بن محمد لا لمحمد بن العلاء .

وقد ردّ عليه التستري قائلاً « ثم الظاهر أنّ قوله « وكان أديباً فاضلاً » راجع إلى محمد بن العلاء الذي روى هذا عنه ، وحينئذ فعنوان الخلاصة له[٢] في غير محلّه »[٣]

هذا وقد أورد السيد الخوئي ﷺ هذه العبارة في ترجمة محمد بن العلاء ، ولم يحدّد مفادها[٤]

وقد أورد شيخنا المجلسي ﷺ نسخة التوقيع هذا في باب الصلوات الكبيرة نقلاً عن جمال الأُسبوع للسيد ابن طاوس[٥] ، وأوردها أيضاً في باب ذكر من رأى القائم عليه السلام نقلاً عن الغيبة للطوسي وعن دلائل الإمامة للطبري[٦]

تابعي

جاء هذا وصفاً لجماعة ذكرهم الشيخ الطوسي في أبواب مختلفة من رجاله

---

١ ـ الخلاصة ص ١٨

٢ ـ أي لأحمد بن محمد بن عيسى

٣ ـ قاموس الرجال ج ١ ص ٦٤١

٤ ـ معجم رجال الحديث ج ١٦ ص ٢٨٦

٥ ـ بحار الأنوار ج ٩٤ ص ٧٨ ـ ٨٣ نقلاً عن جمال الأُسبوع ص ٣٠١ ـ ٣٠٦.

٦ ـ راجع بحار الأنوار ج ٥٢ ص ١٧ ـ ٢٢ نقلاً عن الغيبة للطوسي ص ٢٧٣ ـ ٣٨٠، ودلائل الطبري ص ٥٤٥.

ويطلق على من روى عن أصحاب رسول الله ﷺ، أو أدركهم ولم يرو عنهم، كما يطلق عنوان «تابعي التابعين» على من روى عن التابعين أو أدركهم ولم يرو عنهم وليس لهذين الوصفين دلالة على مدح الموصوفين بهما

صحابي

يطلق وصف «صحابي» على كلّ من أدرك رسول الله ﷺ، وصحبه، أو روى عنه.

وفي أُصولنا الرجاليّة جاء هذا وصفاً لجماعة قليلة، منهم جابر بن عبد الله الأنصاري، وقد ذكره الطوسي في أصحاب الباقر عليه السلام من رجاله ووصفه بـ«صحابي»[١]، وذكره أيضاً في أصحاب علي بن الحسين عليهما السلام ووصفه بـ«صاحب رسول الله ﷺ»[٢]

وقال النجاشي: «قيس بن قهد صحابي»، وذلك في ترجمة حفيده: «عبد المؤمن بن القاسم بن قيس بن قيس بن قهد الأنصاري»[٣]

وقال الطوسي: «أبو أمامة له صحبة، وكان معاوية وضع عليه الحرس لئلّا يهرب إلى علي عليه السلام»[٤]

وقد عدّ أكثر المخالفين هذا الوصف مدحاً بشأن الموصوف به، وبعضهم قد بالغ في دلالة هذا الوصف وعدّه تعديلاً.

لكن ما جرى بعد رسول الله ﷺ من الاختلاف بين أصحابه، في قضايا مثل الخلافة، دليل واضح على أنّ هذا الوصف بحدّ ذاته لا يدلّ على اعتبار كلّ من وُصِفَ به، لأنّه لا يمكن الالتزام بحجّيّة قول كلّ صحابي، مع وجود هذا الاختلاف الكبير بينهم.

---

١ ـ رجال الطوسي ص ١١١

٢ ـ رجال الطوسي ص ٨٥.

٣ ـ رجال النجاشي ص ٢٤٩

٤ ـ رجال الطوسي ص ٦٥

فعليه لا دلالة لهذا الوصف على شيء.

غال

قال الكشي في أحكم بن بشّار المروزي «غال لا شيء»[١]

وضعّفه شيخنا المجلسي ﷺ[٢]

ونقل النجاشي بشأن أحمد بن الحسين بن سعيد عن أصحابنا القميين أنّهم ضعّفوه وقالوا «هو غال، وحديثه يُعرف ويُنكر»[٣]

وقال الطوسي فيه «ضعيف، ذكر ذلك ابن بابويه»[٤]

وضعّفه شيخنا المجلسي ﷺ[٥]

الغلوّ

لا شكّ أنّ الحديث عن الغلوّ وتحديد معناه بالضبط ليس سهلاً، حتى يُعرف من خلاله مصداق الغالي بالضبط، لأنّ كلمات أكثر العلماء في هذه المسألة لم تكن واضحة وصريحة، وكلّ ما ذكروه في معنى الغلوّ لم يكن شافياً وافياً

وفي هذا الفصل أذكر ما توصّلت إليه من موارد أُطلق عليها عنوان «الغلوّ»:

١ ـ من يتّخذ من المعصومين عليهم السلام آلهة، لهم الخلق والأمر، يتصرّفون في كل شيء، هذا يعدّ عند فقهائنا غالياً، وقد حكموا بكفره، ومن شروط قبول الحديث الإيمان، فلا تقبل رواية هؤلاء الغلاة.

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥٦٩، رقم ١٠٧٧

٢ ـ الوجيزة ص ٧

٣ ـ رجال النجاشي ص ٧

٤ ـ رجال الطوسي ص ٤٤٧.

٥ ـ الوجيزة ص ٩

٢ ـ من يعتقد أنّ الله قد فوّض إلى المعصومين عليهم السلام بعض الأُمور كالتشريع في بعض الأحكام ، وهذا الاعتقاد لو أدّى إلى الخروج من سلطان الله عزّ وجل فهو أيضاً كفر ، فلا تقبل روايات هذه الطائفة .

٣ ـ من يعتقد أنّ الله قد أذن لأنبيائه وأوليائه أن يظهروا آيات ومعجزات لتثبت بها حقّانيّتهم ، ويعرف الناس بها صدقهم ، مثل إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص ، وتسبيح الحصى ، وحنين الجزع ، وطي الأرض ، وتكلّم الحيوانات ، والعلم بمنطق الطير ، وتسخير الرياح والجنّ ، وقلب العصا الجامدة إلى ثعبان تسعى ، وجعل النار برداً وسلاماً ، وغير ذلك

ولا شكّ أنّ هذا الاعتقاد ليس غلوّاً ، بل الذي ينكر هذه الآيات لو انتهى إنكاره إلى تكذيب الأنبياء فهو كافر

٤ ـ من يعتقد بأن المعصومين عليهم السلام قد عصمهم الله من الزلل ، وطهّرهم من كل دنس ، فهم لا يذنبون ، ولا يسهون ، ولا يخطؤون ، لا في تلقّي العلوم ولا في عطائهم للناس ، وهذه الطائفة لا تعدّ من الغلاة .

٥ ـ من يعتقد أنّ حياة المعصومين عليهم السلام لم تقتصر بفترة ولادتهم حتى مماتهم ، بل يعتقد أنّ الله خلقهم أنواراً ، فجعلهم بعرشه محدقين ، حتى اقتضت مصلحته أن ينزلوا إلى هذا العالم المادّي ، ليكونوا هداة وساسة ، ويعتقد أنّ حياتهم ومماتهم سواء ، هذا لا يعدّ غالياً

وأرى أنّ التهريج بقضية الغلوّ كان من المؤامرات التي دبّرها أعداء أهل البيت عليهم السلام ، ليمنعوا المحدّثين من أن يرووا فضائلهم عليهم السلام

فعليه لا يعبأ باتّهام كلّ من وجّهت إليه هذه التهمة ، لاحتمال أن يكون ذلك قد نشأ من مؤامرة أعداء أهل البيت عليهم السلام ، أو نشأ نتيجة للجهل بمقامهم الرفيع عند الله

عزّ وجلّ، ولا يعرف الرامي أنّهم عليهم السلام أعزّ الخلق على الله، وأقربهم إليه، فهو جلّ وعلا أحبّهم، وفضّلهم على البريّة، فأعطاهم ما لم يعط أحداً من خلقه

وبعد هذا يبقى علينا أن نبحث عن قبول حديث من اتّهم بالغلوّ أو رفضه

هل نقبل أحاديثه كلّها، سواء كانت في الاعتقادات أو في غيرها؟

أو نرفض ما رواه في الاعتقادات، ونقبل ما رواه في الفقه ؟

وهل رفض حديث واحد من أحاديث شخص يستلزم رفض جميع مروياته ؟.

هذه أسئلة يجب على الباحث في هذا الفن أن يحصل على الجواب عنها، حتى يعرف صحّة أو عدم صحّة ما نسب إلى بعض الرواة من الغلوّ

قال السيد البروجردي: «إنّ كثيراً ممّن نسب إليهم الغلوّ كان لهم عقائد صحيحة ومتقنة، غاية الأمر أنّ بعض الشيعة كانوا لقصورهم في بعض العقائد ربّما يعدّون بعض العقائد الكاملة الصحيحة غلوّاً وإفراطاً، فلا يلتفت إلى كثير ممّا ينسب إلى الأصحاب من الغلوّ والإفراط»[١]

كثير الرواية

عبّر الرجاليّون عن الإكثار من الرواية والحديث والأخبار بتعابير مختلفة ، منها :كثير الرواية ،كثير الحديث ،كثير الأخبار ، واسع الرواية ، واسع الحديث ، واسع الأخبار ، روى وأكثر الرواية ، يروي عن خلق كثير .

وقد جاءت هذه النصوص أوصافاً لجماعة أكثرهم ثقات ، فلا حاجة في تعديلهم إلى التمسّك بهذه النصوص .

وجاءت أيضاً وصفاً لجماعة لم يوثّقوا وهم

---

١ ـ البدر الزاهر ص ٢٢٩

١ ـ أحمد بن علي بن محمد العقيقي ، قال النجاشي بشأنه «كان مقيماً بمكّة ، وسمع أصحابنا الكوفيين وأكثر منهم »[١]

وقد عدّه المجلسي ﷺ من الممدوحين ، وظاهر هذا أنّه يعدّ السماع من أصحابنا الكوفيين والإكثار منهم مدحاً

علماً بأنّ الإكثار من الرواية وحده من دون ذكر خصوصيّة أُخرى لا يعدّ مدحاً .

ولم نعثر على العقيقي هذا في البلغة ولا في الحاوي .

٢ ـ أحمد بن محمد بن عبيد الله الجوهري ، قال النجاشي بشأنه «كان سمع الحديث وأكثر واضطرب في آخر عمره » ثم قال : « ورأيت هذا الشيخ وكان صديقاً لوالدي ، وسمعت منه شيئاً كثيراً ، ورأيت شيوخنا يضعّفونه ، فلم أرو عنه وتجنّبته ، وكان من أهل العلم والأدب القوي ، وطيب الشعر ، وحسن الخطّ ﷺ وسامحه »[٢] ، وقال الطوسي أيضاً «كثير الرواية ، إلّا إنّه اختلّ في آخر عمره »[٣] ، وقال أيضاً «كان سمع الحديث وأكثر ، واختلّ في آخر عمره »[٤] ، وذكره العلّامة في القسم الثاني من الخلاصة[٥] ، وذكره العلّامة المجلسي في الوجيزة قائلاً « ضعيف، وفيه مدح »[٦] ، وعدّه الشيخ عبد النبي في القسم الضعيف[٧]

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٨١.

٢ ـ رجال النجاشي ص ٨٥.

٣ ـ رجال الطوسي ص ٤٤٩.

٤ ـ الفهرست ص ٣٣

٥ ـ خلاصة الأقوال ص ٢٠٤

٦ ـ الوجيزة ص ١٢

٧ ـ الحاوي ج ٣ ص ٢٩٣

هذا ولم نعثر عليه في البلغة.

علماً بأنّه لا ثمرة للبحث عن مفاد «كثير الرواية» بشأن المترجم له هذا بعد جرحه الصريح، وذلك بناءً على تقديم قول الجارح على المعدّل فيما إذا اطمئنّت النفس إليه

٣ـ جبرئيل بن أحمد الفاريابي، قال الطوسي بشأنه: «كان مقيماً بكش، كثير الرواية عن العلماء بالعراق وقم وخراسان»[١]، وعدّه المجلسي من الممدوحين[٢]، ومثله الماحوزي[٣]

علماً بأنّه لم نعثر عليه في حرف الجيم من القسم الحسن من الحاوي، وظاهر هذا أنّ مؤلّف الحاوي هذا لم يعدّ كثرة الرواية من العلماء بالعراق وقم وخراسان مدحاً، وهو الصحيح، لأنّه لم يصرّح بشأن هؤلاء العلماء أنّهم كانوا من أصحابنا، كما صرّح بشأن من روى عنهم أحمد بن علي بن محمد العقيقي، وقد ذكرناه في بداية هذه القائمة.

٤ـ الحسن بن خرّزاذ القمّي، قال النجاشي بشأنه «كثير الحديث، له كتاب أسماء رسول الله ﷺ، وكتاب المتعة، وقيل إنّه غلا في آخر عمره»[٤]، وذكره العلّامة في القسم الثاني من الخلاصة[٥]، وذكره العلّامة المجلسي قائلاً: «فيه مدح وذمّ»[٦]،

١ـ رجال الطوسي ص ٤٥٨.

٢ـ الوجيزة ص ٢٣

٣ـ بلغة المحدّثين ص ٣٣٩.

٤ـ رجال النجاشي ص ٤٤.

٥ـ الخلاصة ص ٢١٤

٦ـ الوجيزة ص ٣٠.

ومثله الماحوزي[١]

يظهر من كلام العلّامة المجلسي هذا أنّ «كثير الحديث» مدح، وأنّ عبارة «غلا في آخر عمره» ذمّ.

هذا ولم نعثر عليه في الحاوي، وهذا يدلّ على أنّ مؤلّف الحاوي هذا لم يعدّ شيئاً ممّا قاله النجاشي بشأن الحسن هذا مدحاً ولا ذمّاً، وهو الصحيح، لأنّ الغلوّ في آخر العمر لا يضرّ بما رواه قبل هذا، مضافاً إلى أنّ هذا الجرح لم يعرف قائله فلا يعبأ به. علماً بأنّ الإكثار من الحديث لا يعدّ مدحاً.

٥ ـ علي بن محمد بن فيروزان القمّي، قال الطوسي بشأنه: «كثير الرواية»[٢]، وعدّه المجلسي ﷺ من الممدوحين[٣]، وهذا أيضاً يدلّ على أنّه يعدّ «كثير الرواية» مدحاً.

علماً بأنّنا لم نعثر على هذا لا في البلغة ولا في الحاوي.

٦ ـ فارس بن سليمان الأرجاني، قال النجاشي بشأنه «شيخ من أصحابنا، كثير الأدب والحديث»[٤] وعدّه العلّامة المجلسي من الممدوحين[٥] ومثله الماحوزي[٦]

ولسنا بحاجة إلى التمسّك بوصف «كثير الحديث» في عدّ حديثه من الحسن بعد

---

١ ـ بلغة المحدّثين ص ٣٤٥.

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٧٨.

٣ ـ الوجيزة ص ٧٤

٤ ـ رجال الطوسي ص ٣١٠

٥ ـ الوجيزة ص ٨١.

٦ ـ بلغة المحدّثين ص ٣٩٣.

وصفه بـ« شيخ من أصحابنا » ، فإنّ هذا الوصف مدح صريح علماً بأنّ الشيخ عبد النبي عدّه في القسم الضعيف[١] ، ولم أعرف وجه ذلك .

٧ ـ محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني ، قال النجاشي بشأنه : « شيخ من أصحابنا ، عظيم القدر ، شريف المنزلة ، صحيح العقيدة ، كثير الحديث »[٢] ، وذكره العلّامة في القسم الأول من الخلاصة[٣] ، وذكره العلّامة المجلسي في الوجيزة ورمز له بـ« ح كصح »[٤] أي أنّ حديثه حسن كالصحيح ، وذكره الماحوزي قائلاً « ممدوح ، جليل ، من مشايخ الإجازة »[٥] ، وعدّه الشيخ عبد النبي في القسم الحسن[٦] علماً بأنّنا لسنا بحاجة في عدّ حديثه من القسم الحسن إلى التمسك بوصف «كثير الحديث » بعد ما وصفه النجاشي بـ« شيخ من أصحابنا » وغيره .

٨ ـ محمد بن أحمد النعيمي أبو المظفر ، قال النجاشي بشأنه « من أصحابنا ، أخباري ، سمع الحديث والأخبار وأكثر »[٧] ، وذكره العلّامة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة[٨] ، وعدّه الماحوزي من الممدوحين[٩]

ولم نعثر عليه في الوجيزة ، ولا في الحاوي ، وظاهر هذا أنّ مؤلّفيهما لم يعثرا بشأنه

---

١ ـ الحاوي ج ٤ ص ١٩٠

٢ ـ رجال النجاشي ص ٣٨٣

٣ ـ خلاصة الأقوال ص ١٦٢

٤ ـ الوجيزة ص ٨٧.

٥ ـ بلغة المحدّثين ص ٤٠٠.

٦ ـ الحاوي ج ٣ ص ١٣٣

٧ ـ رجال النجاشي ص ٣٩٥

٨ ـ خلاصة الأقوال ص ١٦٣

٩ ـ بلغة المحدّثين ص ٤٠٣.

على شيء من المدح الصريح وهو الصحيح

٩ ـ محمد بن عبد الله بن محمد الشيباني أبو المفضّل ، قال النجاشي بشأنه «كان في أوّل أمره ثبتاً ، ثم خلّط ، ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه »، ثم قال :« رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً ، ثم توقّفت عن الرواية عنه إلّا بواسطة بيني وبينه »[١] ، وقال الطوسي بشأنه أيضاً «كثير الرواية ، حسن الحفظ ، غير أنّه ضعّفه جماعة من أصحابنا »[٢] ، وذكره العلّامة في القسم الثاني من الخلاصة مرّتين ، في الأُولى نقلاً عن الطوسي وابن الغضائري ، وفي الثانية نقلاً عن النجاشي [٣]، وذكره العلّامة المجلسي ورمز له بـ«ض ر مخ »[٤] أي ضعيف على المشهور، مختلف فيه .

ويظهر أنّ غمز وتضعيف جماعة من الأصحاب للشيباني هذا كان بسبب تخليطه وهذا لا يتنافى مع قبول ما رواه قبل التخليط ، فلا يحكم بضعف هذا الرجل مطلقاً ، كما لا يعتنى بجرح ابن الغضائري له .

علماً بأنّ كثرة الرواية لا تعدّ مدحاً .

١٠ ـ محمد بن يحيى أبو الحسن الفارسي ، قال الطوسي بشأنه « يروي عن خلق كثير ، وطاف الدنيا ، وجمع كثيراً من الأخبار »[٥]

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٣٩٦

٢ ـ الفهرست ص ١٤٠

٣ ـ خلاصة الأقوال ص ٢٥ و ٢٥٦

٤ ـ الوجيزة ص ٩٨

٥ ـ رجال الطوسي ص ٤٩٥ .

وعدّه المجلسي من الممدوحين[١]، ومثله الماحوزي[٢]، وظاهرهما أنّهما عدّا ما قاله النجاشي بشأنه مدحاً، لكن لم نعثر عليه في الحاوي، وهذا يدلّ على أنّ مؤلّفه لم يعد شيئاً ممّا قاله الطوسي بشأنه مدحاً، وهو الصحيح

الأقوال في دلالة كثير الرواية

اختلف العلماء في دلالة هذا النصّ على أقوال هي

١ ـ أنّه يدلّ على التوثيق، ذهب العلّامة المجلسي ﷺ إلى هذا القول كما صرّح به مؤلّف الطرائف قائلاً «وعن المجلسي في ترجمة إبراهيم بن هاشم أنّه من الوثاقة»[٣]

٢ ـ أنّه يدّل على المدح، وقد ذهب إلى هذا القول جمع منهم العلّامة ﷺ في ترجمة إبراهيم بن هاشم حيث قال بشأن إبراهيم هذا «ولم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدح فيه، ولا على تعديله بالتنصيص، والروايات عنه كثيرة، والأرجح قبول قوله»[٤]، ومنهم الشهيد ﷺ، قال الوحيد البهبهاني «قال جدّي ﷺ قال الشهيد ﷺ لمّا كان ـ أي الحكم بن مسكين ـ كثير الرواية، ولم يرد فيه طعن فأنا أعمل على روايته»[٥]

٣ ـ أنّه يدلّ على الجرح، لم أعثر على اسم من صرّح بهذا، غير ما ذكره العلّامة المامقاني بشأن دلالة الإكثار من الرواية قائلاً: «إنّ الأظهر أنّ الإكثار من الرواية لا تدلّ

---

١ ـ الوجيزة ص ١٠٥

٢ ـ بلغة المحدّثين ص ٤١٦.

٣ ـ طرائف المقال ج ٢ ص ٢٦١

٤ ـ خلاصة الأقوال ص ٤.

٥ ـ التعليقة ص ١٢٣

على عدم ضبط الراوي ، كما صرّح به جماعة ، منهم العلّامة في النهاية »[١]

٤ ـ أنّه لا يدلّ على شيء ، ذهب إلى هذا القول السيد الخوئي ، فإنّه ﷺ قال في مقدّمة معجمه : « استدلّ على اعتبار شخص بكثرة روايته عن المعصوم عليه السلام بواسطة أو بلا واسطة بثلاث روايات » ، ثم ذكرها بتمامها وناقش فيها سنداً ومتناً[٢]

والذي أراه أنّ : « كثير الرواية » وما في معناه لا يدلّ بحدّ ذاته على شيء من الجرح أو التعديل إلّا إذا قرن بخصوصيّة في المرويّين عنهم ، كما جاء في ترجمة أحمد بن علي بن محمد العقيقي ـ فيما مرّ ـ وقد قال النجاشي بشأنه « سمع أصحابنا الكوفيين وأكثر منهم »[٣] فالسماع من أصحابنا الكوفيين والرواية عنهم يعدّ مدحاً للراوي .

وأقول ردّاً على من قال بأنّ هذا الوصف جرح ، بحجّة أنّ كثرة الرواية تخلّ بالضبط أنّ الضبط في الراوي حالة نفسيّة لا علاقة لها بكثرة الرواية ولا بقلّتها ، لأنّ الراوي لرواية واحدة فقط قد لا يضبطها ، وأنّ كثير الرواية بسبب تضلّعه في فنّ الرواية وسعة اطّلاعه فيه قد يضبط الكثير ممّا يرويه ، لكن ليس من السهل إحراز هذا المعنى في كّل الرواة ، إذن لا يصح الحكم بمدح « كثير الرواية » مطلقاً ، كما لا يصحّ الحكم بضعف أو قوّة « قليل الرواية » مطلقاً .

ومثل « كثير الرواية » في الحكم « كثير الأُصول » و « روى جميع الأُصول » .

له أصل

لا دلالة لهذا النصّ على المدح فضلاً عن التعديل ، وقد فصّلنا الكلام عنه لاحقاً في

---

١ ـ مقباس الهداية ج ٢ ص ٤٨ .

٢ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ٧٨

٣ ـ رجال النجاشي ص ٨١ .

مبحث «التوثيقات العامّة» من هذا الكتاب.

حديثه يُعرف ويُنكر

قال النجاشي بشأن أحمد بن الحسين بن سعيد الأهوازي «روى عن جميع شيوخ أبيه إلّا حماد بن عيسى فيما زعمه أصحابنا القمّيّون، وضعّفوه، وقالوا هو غال، وحديثه يعرف وينكر»[١]، وقريب منه قال الطوسي[٢]، وقال أيضاً «ضعيف، ذكر ذلك ابن بابويه»[٣]

ومعنى حديثه يعرف وينكر -كما قال السيد الخوئي في ترجمة سعد بن طريف -: «أنّه قد يروي ما لا تقبله العقول العاديّة المتعارفة»[٤]

فعليه لا يعدّ هذا الوصف جرحاً بشأن الرجل، نعم يكفي في تضعيف أحمد هذا ما نقله النجاشي -كما مرّ- عن القميين، وأيضاً يكفي ما ذكره الطوسي -كما مرّ- نقلاً عن ابن بابويه من أنّه ضعيف

وقال النجاشي بشأن أحمد بن هلال العبرتائي «صالح الرواية، يعرف منها وينكر، وقد روي فيه ذموم عن سيّدنا أبي محمد العسكري عليه السلام»[٥]، وقال الطوسي «كان غالياً، متّهماً في دينه»[٦]، فيكون تضعيف ابن هلال هذا بسبب رواية الذموم فيه،

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٧٧

٢ ـ الفهرست للطوسي ص ٢٢

٣ ـ رجال الطوسي ص ٤٤٧.

٤ ـ معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٦٩

٥ ـ رجال النجاشي ص ٨٣.

٦ ـ الفهرست للطوسي ص ٣٦

وأيضاً بسبب قول الطوسي فيه : «كان غالياً، متهماً في دينه» لا بسبب جملة «يعرف منها وينكر»

وقال الطوسي بشأن إسماعيل بن علي الخزاعي : «كان مقامه بواسط، وولي الحسبة بها، وكان مختلط الأمر في الحديث يعرف منه وينكر»[١]، فيكون سبب تضعيفه توليته للحسبة بواسط مع وجود الاختلاط في حديثه، لا جملة «يعرف منه وينكر».

وقال النجاشي بشأن صالح بن أبي حماد الرازي «كان أمره ملتبساً، يعرف وينكر»[٢]، وليست هذه الجملة جرحاً بشأن الرجل، لأنّ الالتباس في الأمر غير الاختلاط في الحديث، فيكون «يعرف وينكر» تفسيراً لقوله «كان أمره ملتبساً» علماً بأنّ الكشي روى بشأن صالح هذا أنّ أبا محمد الفضل كان يرتضيه ويمدحه[٣]، فعليه يكون حديث صالح هذا حسناً، ويؤيّده أنّ الجزائري ذكر صالحاً هذا في قسم الحسن والضعيف معاً، وصرّح بأنّ كلام النجاشي هذا غير صريح في الطعن[٤] ويظهر من تضعيف المجلسي لصالح هذا أنّه عدّ هذا الوصف جرحاً[٥]، بينما وثّقه السيد الخوئي ﷺ[٦]، كما استظهر وثاقة سعد بن طريف، مع العلم بأنّ النجاشي قال بشأنه «يعرف وينكر»[٧]

---

١ ـ الفهرست للطوسي ص ١٣، وقريب منه في رجال النجاشي ص ٣٢

٢ ـ رجال النجاشي ص ١٩٨

٣ ـ اختيار رجال الكشي ص ٥٦٦ رقم ١٠٦٨

٤ ـ راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ١١١ وأيضاً ج ٤ ص ٧

٥ ـ راجع الوجيزة ص ٥٤.

٦ ـ معجم رجال الحديث ج ٩ ص ٥٤.

٧ ـ معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٦٩، وراجع النصّ في رجال النجاشي ص ١٧٨

وقال النجاشي بشأن عبد الرحمن بن أحمد بن نهيك «لم يكن في الحديث بذاك، يعرف منه وينكر، ذكر ذلك أحمد بن علي السيرافي»[١]، ويكون تضعيف عبد الرحمن هذا بسبب قول النجاشي: «لم يكن في الحديث بذاك»، لا بسبب قوله: «يعرف منه وينكر»

وقال أيضاً بشأن عمر بن توبة «في حديثه بعض الشيء، يعرف منه وينكر»[٢]، وصرّح السيد الخوئي ﷺ بأنّ كلام النجاشي هذا لا دلالة فيه على التضعيف[٣]

فعليه لا يعدّ حديث ابن توبة هذا من القسم الضعيف، ومثله حديث محمد بن حسان الرازي الزينبي الذي قال بشأنه النجاشي «يعرف وينكر بين بين، يروي عن الضعفاء كثيراً»[٤]، وقد صرّح السيد الخوئي ﷺ بأنّ عبارة النجاشي هذه لا تدلّ على ضعف محمد في نفسه[٥]

ومن هذا المنطلق نقول إنّ أحاديث ابن توبة هذا وابن حسان وأمثالهما من الذين ترجم لهم في الأُصول الرجاليّة ولم يرد بشأنهم شيء من الجرح أو التعديل لا تعدّ ضعافاً، لوجود الفارق بين من نصّ على تضعيفه وبين من لم يكن كذلك

وعلى هذا الأساس قد اتّخذنا في كتابنا «المعجم الموحَّد» منهجاً خاصّاً بشأن هذه

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٢٣٦

٢ ـ رجال النجاشي ص ٢٨٤

٣ ـ راجع رجال الحديث ج ١٣ ص ٢٣

٤ ـ رجال النجاشي ص ٣٣٨

٥ ـ راجع معجم رجال الحديث ج ١٥ ص ١٩١

الطائفة من الرواة[١]، وهو أن تركنا أسماءهم من غير علامة، أي لم نعلّمها بعلامة «ضعيف»، ليظهر الفرق بينها وبين من نصّ على تضعيفهم، وتكون أحاديث هذه الطائفة قسماً خامساً لأقسام الحديث.

١ ـ وضعنا في هذا الكتاب أربع علائم للتقسيم الرباعي للحديث، وذلك وفقاً للنصوص التي وردت بشأن المذكورين فيه، وتركنا من لم يرد بشأنهم شيء من غير علامة، راجع منهج الكتاب في مقدمة المعجم الموحَّد ج ١ ص ٤٤.

التوثيقات العامّة[١]

لم يشترط في التوثيق أن يشهد الثقة بوثاقة شخص معيّن بخصوصه، بل يكفي أن يشهد بوثاقته في ضمن جماعة، مثل أن يذكر جماعة بأسمائهم، ويصفهم بأنّهم ثقات، أويجمع طائفة من الروايات في كتاب ويصرّح بأنّ كلّ من روى في هذا الكتاب فهو ثقة، أويصف شخصاً بما يدلّ على توثيقه

وأيضاً يكفي في إحراز التوثيق أن يدّعي أحد من الأقدمين الأخيار الإجماع على وثاقة شخص.

قال السيد الخوئي: «ومن جملة ما تثبت به الوثاقة أو الحسن هو أن يدّعي أحد من الأقدمين الأخيار الإجماع على وثاقة أحد، فإنّ ذلك وإن كان إجماعاً منقولاً، إلّا أنّه لا يقصر عن توثيق مدّعي الإجماع نفسه، منضمّاً إلى دعوى توثيقات أشخاص آخرين، بل إنّ دعوى الإجماع على الوثاقة يعتمد عليها حتى إذا كانت الدعوى من المتأخّرين، كما اتّفق ذلك في إبراهيم بن هاشم، فقد ادّعى ابن طاوس الاتّفاق على وثاقته[٢]، فإنّ هذه الدعوى تكشف عن توثيق بعض القدماء لا محالة، وهو يكفي في إثبات الوثاقة»[٣]

---

١ - عبارة «التوثيقات العامّة» هي بصيغة الصفة والموصوف، وليس البحث هنا عن «توثيقات العامّة» بصيغة المضاف والمضاف إليه، فإنّ الحديث عن توثيقات العامّة مرّ تحت عنوان «فاسد المذهب».

٢ ـ راجع فلاح السائل ١٥٨

٣ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ٤٦

أصحاب الإجماع

لقد اعتمد جماعة من الأعلام في تصحيح أحاديث جماعة من الرواة على التوثيق العام عوضاً عن التوثيق الخاص، وعدّوه من أمارات التوثيق، وذهبوا إلى تعديل كلّ من عدّ من أصحاب الإجماع.

ما يدلّ على توثيق أصحاب الإجماع

جاء فيما اختاره الطوسي من رجال الكشي هذا تحت عنوان «في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام

قال الكشّي اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام، وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا أفقه الأوّلين ستة: زرارة، ومعروف بن خرّبوذ، وبريد، وأبوبصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأفقه الستة زرارة، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي: أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البختري»[1]

وقال أيضاً تحت عنوان: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام:

«أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء، وتصديقهم لما يقولون، وأقروّا لهم بالفقه، من دون اولئك الستّة الذين عدّدنا وسمّيناهم ستّة نفر جميل بن درّاج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحمّاد بن عيسى، وحمّاد بن عثمان، وأبان بن عثمان، قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه يعني ثعلبة بن ميمون: إنّ أفقه هؤلاء جميل بن درّاج، وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام»[2]

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٢٣٨ رقم ٤٣١

٢ ـ اختيار رجال الكشّي ص ٣٧٥ رقم ٧٠٥

وقال ثالثة تحت عنوان «تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام»:

«أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم، وهم ستّة نفر آخر دون الستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، منهم يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيىّ بيّاع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب الحسن بن علي بن فضال، وفضالة بن أيّوب، وقال بعضهم مكان ابن فضّال عثمان بن عيسى، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى»[١]

هذه جميع النصوص التي ذكرها الكشي بشأن أصحاب الإجماع، علماً بأنّنا لم نعثر على هذه النصوص لا في رجال الطوسي، ولا في فهرسته ولا في رجال النجاشي

وقد استدلّ كثير من الأعلام بهذه النصوص على تعديل أصحاب الإجماع هؤلاء، منهم ابن طاوس[٢]، والعلّامة الحلّي[٣]، والحرّ العاملي[٤]، والمحقق ميرداماد[٥]، والعلّامة المجلسي[٦]، والشيخ سليمان الماحوزي[٧]، وغيرهم

---

١ ـ اختيار رجال الكشّي ص ٥٥٦ رقم ١٠٥٠

٢ ـ راجع التحرير الطاوسي ص ٤٩ ترجمة أبان بن عثمان .

٣ ـ الخلاصة ص ٢١ ترجمة أبان بن عثمان .

٤ ـ وسائل الشيعة ج ٢٠ ص ٧٩

٥ ـ الراشحة الثالثة من الرواشح السماوية ص ٤٥ - ٤٨ .

٦ ـ الوجيزة ص ٤ و ١٠٩

٧ ـ بلغة المحدّثين ص ٣٢٠ و ٤٢١ .

ثمرة البحث عن تعديل أصحاب الإجماع:

أرى أنّ البحث في إثبات تعديل أصحاب الإجماع لا ثمرة له إلّا بشأن تعديل جماعة لم يرد فيهم نصّ خاصّ على التعديل، وهم خمسة: أبـان بـن عـثمان، وبـريد بـن معاوية، وعثمان بن عيسى، ومعروف بن خرّبوذ، وأبو بصير وهو ليث بن البختري.

أمّا أبان بن عثمان فهو من مشايخ الإجازة، يعرف هذا من ترجمة الحسن بن علي الوشاء، وفيها أنّ أحمد بن محمد بن عيسى استجاز الحسنَ بن علي الوشاء روايةَ كتاب أبان بن عثمان هذا[١]، ولازمه اعتماده عليه، ومن ثمّة توثيقه.

وأمّا بريد بن معاوية فقد قال عنه النجاشي: «وجه من وجوه أصحابنا، وفقيه أيضاً، له محلّ عند الأئمّة عليهم السلام»[٢]، فقوله: «وجه من وجوه أصحابنا» تعديل صريح

وأمّا عثمان بن عيسى فقد قال عنه النجاشي: «كان شيخ الوافقة ووجـهها، وأحـد الوكلاء المستبدّين بمال موسى بن جعفر عليه السلام، روى عن أبي الحسن عليه السلام، ذكره الكشّي في رجاله، ذكر نصر بن الصباح قال: كان له في يده مال - يعني الرضا عليه السلام - فمنعه، فسخط عليه، قال: ثمّ تاب وبعث إليه بالمال، وكان يروي عن أبي حمزة»[٣]، وعدّه الطوسي من الواقفة[٤]

إذن لا فائدة لهذا التوثيق العام بعد هذا الجرح الصريح.

وأمّا أبو بصير المرادي ليث بن البختري فقد ذكره النجاشي قائلاً: «ليث بن البختري المرادي أبو محمد، وقيل: أبو بصير الأصغر، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام،

---

١ - راجع رجال النجاشي ص ٣٩ رقم ٨٠.

٢ ـ رجال النجاشي ص ١١٢

٣ ـ رجال النجاشي ص ٣٠٠

٤ ـ راجع الفهرست ص ١٢٠، ورجال الطوسي ص ٣٥٥

له كتاب يرويه جماعة، منهم: أبو جميلة المفضّل بن صالح»، ثمّ ذكر طريقه إليه[١]، وقال الطوسي: «ليث المرادي، يكنى أبا بصير، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، له كتاب»[٢]

وذكره الكشّي في عداد حواري محمد بن علي وجعفر بن محمد عليهما السلام[٣]

وهذا مدح في حقّه، وبه يكون حديثه حسناً.

وأمّا معروف بن خرّبوذ لم يذكره النجاشي في رجاله، ولا الطوسي في الفهرست، لكن عدّه في رجاله من أصحاب السجّاد والباقر والصادق عليهم السلام[٤]

فيكون من المسكوت عنهم، فعلى المبنى المختار يؤخذ بحديثه إذا لم يعارضه حديث آخر.

من روايات أبان بن عثمان

١ ـ «علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن أبان بن عثمان، عن إسماعيل الجعفي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الأذان والإقامة خمسة وثلاثون حرفاً، فعدّ ذلك بيده واحداً واحداً، الأذان: ثمانية عشر حرفاً، والإقامة: سبعة عشر حرفاً»[٥]

أمّا إسماعيل الجعفي فقد ذكر السيد الخوئي أنّه مردّد بين ابن جابر وابن عبد الرحمن

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٣٢١

٢ ـ الفهرست ص ١٣٠

٣ ـ راجع اختيار رجال الكشّي رقم ٢٠

٤ ـ رجال الطوسي ص ١٠١ و ١٣٥ و ٣٢٠

٥ ـ الكافي ج ٣ ص ٣٠٢ كتاب الصلاة باب بدء الأذان والإقامة وفضلهما وثوابهما حديث ٣ وعنه في الوسائل ج ٥ ص ٤١٣ رقم ٦٩٦٢ والبحار ج ٨١ ص ١١٠

وابن عبد الخالق وقال:

«ولم يعلم المراد منهم في المقام بعد أن كان الراوي عنه أبان بن عثمان الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام، نعم لو صدرت الرواية بعد زمانه عليه السلام لتعيّن إرادة الأول لموت الأخيرين في زمانه عليه السلام، ولكنّها وردت عن الباقر عليه السلام، فلا معيّن في البين، غير أنّ من المطمأنّ به أنّ المراد به هو الأول، لما ذكره النجاشي من أنّه هو الذي روى حديث الأذان»[١]

والذي يؤكّد اتّحاده مع إسماعيل بن جابر الجعفي الثقة هو أنّ أبان بن عثمان المتوفّى حدود عام ٢٠٠ روى عنه.

وأنّ ابن حجر ترجم لأبان هذا وأرّخ وفاته على رأس المائتين[٢]

وممّا يؤكّد صحّة هذا التاريخ أنّ العباس بن عامر المتوفّى حدود عام ٢٤٠ قد روى عن أبان[٣]

وهذا يقتضي أن يكون أبان قد عاش ـ على أقلّ تقدير ـ حتى عام ٢٠٠

وجاء أيضاً في الكافي قوله: «أبان بن عثمان قال دعاني جعفر عليه السلام فقال: باع فلان أرضه ؟ فقلت نعم»[٤]

وهذا ممّا يؤكّد أنّه ولد ـ على أقلّ تقدير ـ حدود عام ١٢٥

وقال صاحب المعالم: «وحكى والدي رحمه الله في فوائده على الخلاصة عن فخر المحقّقين إنّه قال: سالت والدي رحمه الله عن أبان بن عثمان فقال: الأقرب عندي

---

١ - شرح العروة الوثقى ج ١٣ ص ٢٥٤

٢ - راجع لسان الميزان ج ١ ص ١١٨

٣ - راجع الكافي ج ١ ص ١٨ حديث ٣ من باب دعائم الإسلام من كتاب الإيمان والكفر

٤ - الكافي ج ٥ ص ٩١ حديث ٣ من باب شراء العقارات وبيعها من كتاب المعيشة.

عدم قبول روايته، لقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ﴾[١] ـ الآية ـ ولا فسق أعظم من عدم الإيمان، وأشار بذلك إلى ما رواه الكشي من أنّ أباناً كان من الناووسيّة»[٢] علماً بأنّ الكشي روى وصف الناووسيّة عن علي بن الحسن بن فضّال[٣]، وعلّق الشيخ حسن ابن الشهيد هذا على هذا الجرح قائلاً: «وعلي بن الحسن بن فضّال فطحي لا يقبل جرحه لأبان، على أنّا لو قبلناه باعتبار توثيق الأصحاب له كان أبان أحقّ بقبول الخبر، لما علم من نقل الإجماع على تصديقه، فاللازم قبول خبر أبان على كلّ حال»[٤]

ويمكن أن يستدلّ على براءته من الناووسية بروايته عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام بواسطة يحيى الأزرق[٥]، وأيضاً عنه عليه السلام بواسطة محمد بن حكيم[٦] قال السيد البروجردي: «رواية أبان عن أبي الحسن عليه السلام ولو بتوسّط يحيى تدلّ على

---

١ – سورة الحجرات آية ٦

٢ – معالم الأُصول ص ٢٠٠

٣ – قال الكشي: «محمد بن مسعود قال: حدّثني علي بن الحسن قال: كان أبان من أهل البصرة، وكان مولى بجيلة، وكان يسكن الكوفة، وكان من الناووسيّة» اختيار رجال الكشي ص ٣٥٢ رقم ٦٦٠ وعنه في البحار ج ٨٠ ص ٣٣٨

وقال أيضاً: «قال حمدويه: عنبسة بن مصعب ناووسي واقفي على أبي عبد الله عليه السلام، وإنّما سمّيت الناووسيّة برئيس كان لهم يقال له فلان بن فلان الناووس»، اختيار رجال الكشي ص ٣٦٥ ص ٦٧٦

٤ – منتقى الجمان ج ١ ص ١٥

٥ – تجدها في التهذيب ج ٣ ص ٢٤٢ رقم ٦٥٤

٦ – تجدها في التهذيب ج ٨ ص ١٧٣ رقم ٦٠٢

عدم كونه ناووسيّاً، وله عنه رواية أُخرى بتوسّط محمد بن حكيم»[١]

هذا وقد عبّر عن هذه الرواية بـ«صحيحة» كلّ من صاحب المدارك[٢] والمحقّق السبزواري[٣] والمحقّق البحراني[٤] وصاحب الغنائم[٥] والنراقي[٦] وصاحب الجواهر[٧] والسيد الحكيم[٨] والسيد الخوئي[٩]

وعبّر عنها السيد علي صاحب الرياض بـ«ظاهر الموثّق كالصحيح»[١٠]

الناووسيّة

قال الكشي: «حدّثني محمد بن مسعود قال: حدّثني عبد الله بن محمد قال: حدّثني الوشاء، عن محمد بن الفضيل، عن شهاب، قال قال أبو عبد الله عليه السلام: يا شهاب كيف أنت إذا نعاني إليك محمد بن سليمان ؟

فمكثت ما شاء الله، ثم إنّ محمد بن سليمان لقيني فقال: يا شهاب عظّم الله أجرك في أبي عبد الله عليه السلام.

---

١ - تنقيح أسانيد التهذيب ص ٩٣

٢ - راجع مدارك الأحكام ج ٣ ص ٢٢٢

٣ - راجع ذخيرة المعاد ج ٢ ص ٢٤٣

٤ - راجع الحدائق الناضرة ج ٧ ص ١٧٩

٥ - غنائم الأيّام ج ٢ ص ٢١٦

٦ - راجع مستند الشيعة ج ٤ ص ٤١٤.

٧ - راجع جواهر الكلام ج ٤ ص ٥٤٥.

٨ - راجع مستمسك العروة الوثقى ج ٥ ص ٤٨٢.

٩ - راجع موسوعة السيد الخوئي ج ١٣ ص ١٢٤

١٠ - راجع رياض المسائل ج ٣ ص ١٦

فكان سبب إقامة الناووسيّة على أبي عبد الله عليه السلام بهذا الحديث»[١]

من روايات بُريد بن معاوية:

١ ـ «محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن أسلم، عن هارون بن مسلم، عن بريد بن معاوية قال قال أبو عبد الله عليه السلام لعبيد بن زياد: إظهار النعمة أحبّ إلى الله من صيانتها، فإيّاك أن تتزيّن إلّا في أحسن زي قومك قال: فما رئي عبيد إلّا في أحسن زي قومه حتى مات»[٢]

أمّا محمد بن الحسين فهو محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ويؤكّده كثرة روايات محمد بن يحيى العطار عنه[٣]

وأمّا محمد بن أسلم فهو محمد بن أسلم الجبلي

قال عنه النجاشي: «محمد بن أسلم الطبري الجبلي أبو جعفر، أصله كوفي، كان يتّجر إلى طبرستان، يقال: إنّه كان غالياً، فاسد الحديث، روى عن الرضا عليه السلام»، ثمّ ذكر طريقه إلى كتابه[٤]

ولمّا لم يعرف الجارح فلم يعبأ بجرحه.

وقال الطوسي في أصحاب الباقر عليه السلام: «محمد بن أسلم الجبلي»، وقال في أصحاب الرضا عليه السلام: «محمد بن أسلم الجبلي الطبري، أصله كوفي»، وقال في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: «محمد بن أسلم الجبلي، روى عنه محمد بن الحسين بن

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٤١٤ رقم ٧٨٢ وعنه في البحار ج ٤٧ ص ١٥٠

٢ ـ الكافي ج ٦ ص ٤٤٠ كتاب الزي والتجمّل باب التجمّل وإظهار النعمة حديث ١٥ وعنه في الوسائل رقم ٥٧٤٧.

٣ ـ راجع أسانيد كتاب الكافي ج ٥ ص ٤٠٢ ـ ٤٩٠.

٤ ـ راجع رجال النجاشي ص ٣٦٨ رقم ٩٩٩

أبي الخطاب»[١]

من هذا يعرف اتّحادهما

وأمّا هارون بن مسلم، فقد قال السيد البروجردي: «يشبه أن يكون هارون تصحيفاً، وصوابه: مروان بن مسلم»[٢]

أقول: لقد قطع السيد البروجردي في حرف الهاء من طبقات الرجال بوقوع هذا التصحيف حيث علّق على «هارون بن مسلم» قائلاً: «هذا وهم، وصوابه: مروان بن مسلم، وهو من الخامسة»، وممّا يؤكّده أنّ هارون بن مسلم كان حياً عام ٢٤٠ ـ جاء ما يدلّ على هذا في تاريخ بغداد ج ١٤ ص ٢٣ ـ فكيف يروي عن بريد بن معاوية الذي مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام؟ أو مات عام ١٥٠ كما في رجال النجاشي ص ١١٢ ويؤكّده أيضاً أنّ مروان بن مسلم روى عن بريد بن معاوية العجلي وروى عنه الحسن بن علي بن فضّال كما في مختصر بصائر الدجات ص ١٧٧

وجاء في التهذيب ج ١ ص ٤٤٦ حديث برقم ١٥٢٥ وفي سنده: «عن أحمد بن عمر، عن مروان بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: إنّ أخي ببغداد وأخاف أن يموت فيها».

وقال عنه النجاشي: «مروان بن مسلم، كوفي، ثقة، له كتاب يرويه جماعة»، ثمّ ذكر طريقه إليه[٣]

---

١ - رجال الطوسي ص ١٣٦ و ٣٨٧ و ٥١٠.

٢ - أسانيد كتاب الكافي ج ٥ ص ٤٤٩.

٣ - راجع رجال النجاشي ص ٤١٩ رقم ١١٢٠

أصحاب الأُصول

اختلف العلماء في معنى «الأصل» في جملة «له أصل» عند ما تأتي وصفاً لأحدٍ من رجال الحديث، كما اختلفوا أيضاً في دلالتها على مدح الموصوف بها وعدمه.

وقبل بيان ما اخترناه بهذا الشأن نورد ما عثرنا عليه من أقوال العلماء في معنى الأصل والأُصول

١ - صرّح الطوسي ﵀ في مقدّمة الفهرست بأنّ «جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرست كتب أصحابنا وما صنفوه من التصايف ورووه من الأُصول، ولم أجد أحداً استوفى ذلك، ولا ذكر أكثره، بل كلّ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختصّ بروايته وأحاطت به خزانته من الكتب»

ثمّ ذكر أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري وقال عنه: «عمل كتابين، أحدهما: ذكر فيه المصنفات، والآخر: ذكر فيه الأُصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجده، وقدر عليه، غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واخترم هو ﵀، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب، على ما حكى بعضهم عنه»

ثمّ قال: «عمدت إلى كتاب يشتمل على ذكر المصنفات والأُصول، ولم أفرد أحدهما عن الآخر، لئلاّ يطول الكتابان، لأنّ في المصنفين من له أصل، فيحتاج أن يعاد ذكره في كلّ واحد من الكتابين فيطول»

ثم قال: «فإذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين وأصحاب الأُصول، فلا بدّ من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعوّل على روايته أو لا ؟، وأُبيّن عن اعتقاده، وهل هو موافق للحقّ أو هو مخالف له ؟، لأنّ كثيراً من مصنّفي أصحابنا

وأصحاب الأُصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة»، ثمّ قال: «ولم أضمن أنّي أستوفي ذلك إلى آخره، فإنّ تصانيف أصحابنا وأُصولهم لا تكاد تضبط، لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض»[١]

يظهر من هذه المقدّمة

أوّلاً: الفرق بين الأُصول والتصانيف، وأنّ الأُصول مرويّة، والتصانيف لم تكن كذلك.

ثانياً قد يكون في المصنفين من له أصل، فلا تنحصر الأُصول في غير المصنّفين.

ثالثاً فساد مذهب بعض أصحاب الأُصول، فلا دخل لصاحب الأصل في اعتبار أصله

رابعاً: عدم ضبط وتحديد الأُصول في عدد معيّن، فدعوى حصرها في أربع مائة ممّا لم يذكره ﷺ في هذه المقدّمة، ولا في سائر مصنّفاته

٢ – قال ابن شهر آشوب: «قال الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان البغدادي رضي الله عنه وقدّس روحه: صنف الإماميّة من عهد أمير المؤمنين علي عليه السلام إلى عهد أبي محمد الحسن العسكري صلوات الله عليه أربع مائة كتاب، تسمّى «الأُصول»، وهذا معنى قولهم أصل»[٢]

والذي يبدو من تصفح رجال النجاشي والفهرست للطوسي فقط أنّ هذا العدد لم يكن جميع ما صنّفته الإمامية في عصر الأئمة عليهم السلام، فإنّ ذلك يزيد على الألفين

نعم يمكن حمله على أنّ ابن شهر آشوب هذا كان يرى أنّ المسمّى بالأصل من مجموع الألفين قد بلغ أربعمائة كتاباً، وهذا ما سنبحث عنه في هذا الفصل

٣ – قال الطبرسي – بعد أن صرّح بأنّه روى عن الصادق عليه السلام من مشهوري أهل العلم

---

١ ـ الفهرست ص ١ – ٣

٢ ـ معالم العلماء ص ٣

أربعة آلاف - : «صنف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب، وهي معروفة بكتب الأُصول، رواها أصحابه وأصحاب أبيه من قبله وأصحاب ابنه أبي الحسن موسى عليه السلام»(١)

ويعرف ممّا ذكره رحمه الله - في هذا الكتاب قبل هذا - أنّ فترة حياة الباقر والصادق عليهما السلام، وكذا فترة حياة الكاظم عليه السلام إلى أن حبسه الرشيد لم تكن فترة يتّقي فيها الأئمة عليهم السلام من الأعداء، فلهذا تمكّنوا من إظهار العلوم المختلفة

ويعرف أيضاً أنّ «الأُصول» تطلق على ماارواه أصحابهم عليهم السلام، وصنّفوه في هذه الفترة.

٤ - ذكر المحقّق الحلّي رحمه الله في مقدّمة كتابه «المعتبر» يصف علم الإمام الصادق عليه السلام قائلاً: «وروى عنه من الرجال ما يقارب أربعة آلاف رجل، وبرز بتعليمه من الفقهاء الأفاضل جمّ غفير»، ثم ذكر أسماء بعضهم، وقال: «كتب من أجوبة مسائله أربعمائة مصنف سمّوها أُصولاً»(٢)

يظهر من هذا أنّ الأُصول عبارة عمّاكتبه أصحاب الصادق عليه السلام من أجوبة مسائله عليه السلام.

٥ - قال الشهيد الثاني رحمه الله «وكان قد استقرّ أمر المتقدّمين على أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف، سمّوها «الأُصول»، فكان عليها اعتمادهم، ثم تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك، ولخّصها جماعة في كتب خاصّة تقريباً على المتناول.

وأحسن ما جمع منهاكتاب «الكافي» لمحمّد بن يعقوب الكليني و«التهذيب» للشيخ أبي جعفر الطوسي، ولايستغنى بأحدهما عن الآخر، لأنّ الأوّل أجمع لفنون الأحاديث، والثاني أجمع للأحاديث المختصّة بالأحكام الشرعيّة، وأمّا «الاستبصار»

---

١ ـ إعلام الورى ص ٤١٠

٢ ـ المعتبر ج ١ ص ٢٦

فإنّه أخصّ من التهذيب غالباً، فيمكن الغنى به عنه، وإن اختصّ بالبحث عن الجمع بين الأخبار المختلفة، فإنّ ذلك أمر خارج عن أصل الحديث، وكتاب «من لا يحضره الفقيه» حسن أيضاً، إلّا أنّه لا يخرج عن الكتابين غالباً

وكيف كان فأخبارنا ليست منحصرة فيها، إلّا أنّ ما خرجت عنها صارت الآن غير مضبوطة، ولا يكلّف الفقيه بالبحث عنها»[١]

يظهر من هذا

أولا أنّ المتقدّمين قد قرّروا الاعتماد على هذه الأُصول الأربعمائة

ثانياً أنّ الكليني والطوسي رحمهما الله قد جمعا هذه الأُصول الأربعمائة في كتابيهما: «الكافي» و«التهذيب»

وهذا ما اشتهر بين الأعلام، لكن لم نعثر في مقدّمتي هذين الكتابين لهذه الدعوى على أثر، مع العلم بأنّهما قدّس الله روحيهما أولى بذكرها من غيرهما

٦ – قال السيد بحر العلوم «الأصل في اصطلاح المحدّثين من أصحابنا بمعنى الكتاب المعتمد الذي لم ينتزع من كتاب آخر، وليس بمعنى مطلق الكتاب، فإنّه قد يجعل مقابلاً له فيقال: له كتاب، وله أصل»[٢]

وأرى أنّ هذا التعريف لا يخلو من مناقشة، لأنّ الطوسي ﷺ قال بشأن إسحاق بن عمّار الساباطي «كان فطحيّاً إلّا أنّه ثقة، وأصله معتمد عليه»[٣]، فلو كان الأصل بمعنى الكتاب المعتمد عليه لما صحّ وصفه بـ«معتمد عليه»، ولكان هذا الوصف لغواً

---

١ ـ الدراية ص ١٧

٢ ـ رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٣٦٧

٣ ـ الفهرست للطوسي ص ١٥

٧ - قال الوحيد البهبهاني : «أقول ويقرب من نظري أنّ الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنّفه الأحاديث التي رواها عن المعصوم أو عن الراوي، والكتاب والمصنَّف لو كان فيهما حديث معتمد معتبر لكان مأخوذاً من الأصل غالباً

وإنّما قيّدنا بالغالب لأنّه ربّما كان بعض الروايات وقليلها يصل معنعناً، ولا يؤخذ من أصل، وبوجود مثل هذا فيه لايصير أصلاً، فتدبّر»[١]

٨ - وقال أيضاً حكاية عن البعض «وقيل إنّ الأصل ما كان مجرد كلام المعصوم عليه السلام، والكتاب ما فيه من كلام مصنفه أيضاً، وايّد ذلك بما ذكره الشيخ رحمه الله في زكريا بن يحيى الواسطي : له كتاب الفضائل، وله أصل»[٢]، وفي التأييد نظر، إلّا أنّ ما ذكره لا يخلو عن قرب وظهور»[٣]

وأرى أنّ ما استدلّ به من كلام الطوسي «له كتاب الفضائل، وله أصل» لا يثبت به أكثر من وجود الفرق بين الكتاب والأصل، وهذا ما يظهر من كلام الطوسي في مقدّمة الفهرست، كما مرّ في أول هذا البحث، ولم أعثر على من ناقش فى ذلك، وإنّما البحث عمّا يميّز الأصل عن الكتاب

٩ - وقال أيضاً :« وقيل في وجه الفرق إنّ الكتاب ما كان مبوّباً ومفصّلاً، والأصل مجمع أخبار وآثار، وقد ردّ بأنّ كثيراً من الأُصول مبوّبة»[٤]

١٠ ـ ذكر الكاظمي الفرق بين المصنَّف والكتاب والأصل قائلاً: «أنّ الأولين كتبا بعد

---

١ ـ التعليقة على منهج المقال ص ٧

٢ ـ راجع الفهرست للطوسي ص ٧٥، وفيه «زكار» بدل «زكريا»

٣ ـ التعليقة على منهج المقال ص ٧

٤ ـ التعليقة على منهج المقال ص ٧

انقضاء زمن الأئمّة عليهم السلام، بخلاف الثالث، فإنّه كتب في زمنهم عليهم السلام»[١]

١١ - ذكر العلاّمة المامقاني في جملة الأقوال في معنى الأُصول «إنّ الأُصول هي التي أخذت من المعصوم عليه السلام مشافهة، ودوّنت من غير واسطة راو، وغيرها أخذ منها، فهي أصل باعتبار أنّ غيرها أخذ منها»[٢]

١٢ ـ قال العلاّمة الطهراني: «الأصل من كتب الحديث هو ما كان المكتوب فيه مسموعاً لمؤلّفه عن المعصوم، أو عمّن سمع منه، لا منقولاً عن مكتوب، فإنّه فرع منه»، ثمّ قال «من الواضح أنّ احتمال الخطأ والغلط والسهو والنسيان وغيرها في الأصل المسموع شفاهاً عن الإمام أو عمّن سمع منه أقلّ منها في الكتاب المنقول عن كتاب آخر، لتطرّق احتمالات زائدة في النقل من الكتاب، فالاطمئنان بصدور عين الألفاظ المندرجة في الأُصول أكثر، والوثوق به آكد»[٣]

خلاصة القول في الأُصول الأربعمائة

بعد ملاحظة جميع ما ذكرناه من كلمات الأعلام بشأن الأصل والأُصول الأربعمائة نحصل على النتائج التالية

١ - إنّ علماء الحديث قد اصطلحوا «الأصل»، وأطلقوه على مجموعة من الأحاديث، قد كتبها الراوي لنفسه، ولم نعلم بالضبط ما هو السبب في ذلك، ولم نعثر على المعيار الدقيق في هذا المصطلح، وكلّ ما قيل بهذا الشأن لا يغني

٢ - لا شكّ أنّ دعوى الاعتماد على هذه الأُصول وحدها، مع وجود الاختلاف الكبير في ضبطها وتحديدها، ورفض غيرها من التصانيف، دعوى فارغة،

---

١ ـ هداية المحدّثين ص ٣٠٧، هامش رقم ٥

٢ ـ مقباس الهداية ج ٣ ص ٢٦

٣ ـ الذريعة ج ٢ ص ١٢٦

لا دليل عليها

٣ - إنّ تحديد هذه الأُصول في أربعمائة لا أثر له في كلمات المتقدّمين، فإنّ الكليني والصدوق والطوسي الذين صنفوا هذه المجامع الحديثيّة كانوا أولى من غيرهم بالتصريح أو الإشارة بهذا الأمر

٤ - إنّ دعوى صحّة كلّ ما جاء في الكتب الحديثيّة الأربعة ـ كما يزعمه الأخباريّون ـ بحجّة أنّها جمعت من هذه الأُصول، وهي معتمدة عند الكلّ، ممّا لا دليل عليها إذن يتعامل مع هذه الكتب في وجوب الفحص عن أسانيدها كما يتعامل مع سائر الكتب الحديثيّة بلا فرق

نعم تمتاز الكتب الأربعة على غيرها في الاستغناء عن غيرها ـ غالباً ـ وذلك بسبب شمولها أوّلاً، وفي التبويب الذي له دور كبير في فهم الحديث ثانياً

فجزى الله مصنفيها عن الإسلام وأهله خير الجزاء

٥ - وبناء على ما ذكرناه، إنّ جملة «له أصل» التي جاءت في كلمات الطوسي والنجاشي وغيرهما وصفاً لجماعة من المحدّثين، لا دلالة لها على المدح فضلاً عن التعديل، ولابدّ من الفحص عن أحوال صاحب الأصل، وكذا عن أحوال الراوي للأصل أو الأُصول، كما يفحص عن أحوال غيرهم

هذا وقد عدّ العلّامة المجلسي ﷺ حديث «الحسن بن أيّوب» من قسم الحسن، لأنّ النجاشي قال بشأنه: «له كتابُ أصل»[١]، وأضاف: «وكون كتابه أصلاً عندي مدح عظيم»[٢]

وقال العلّامة الطهراني: «فإن كان مؤلّف الأصل من الرجال المعتمد عليه الواجدين

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٥١

٢ ـ بحار الأنوار ج ٧٣ ص ١٥١ ذيل الحديث ٤ من باب حبّ الرئاسة

لشرائط القبول يكون حديثه حجّة لا محالة، وموصوفاً بالصحّة، كما عليه بناء القدماء»[١]

وقال السيد الخوئي: «قيل إنّ كون شخص ذا كتاب أو أصل أمارة على حسنه، ومن أسباب مدحه، والجواب عنه ظاهر، إذ ربّ مؤلّف كذّاب وضّاع، وقد ذكر النجاشي والشيخ جماعة منهم»[٢]

نسبة الأُصول إلى أصحابها

يستفاد ممّا جاء في الأُصول الرجاليّة وغيرها أنّ جماعة من الرواة هم أصحاب الأُصول

وقد ذكر الطوسي في الفهرست لخمسة وستّين شخصاً: «له أصل»[٣]، وعبّر عن كتاب أحمد بن الحسين بن سعيد القرشي بقوله: «وفي أصحابنا من عدّه من جملة الأُصول»، وعدّ أربعة كتب لحريز بن عبد الله السجستاني وقال: «تعدّ كلّها في الأُصول»، وقال بشأن الحسين بن أبي العلاء: «له كتاب يعدّ في الأُصول»، وقال بشأن حميد بن زياد: «له كتب كثيرة على عدد الأُصول»، ولو أضفنا ما جاء في رجاله بشأن إبراهيم بن نعيم الكناني: «له أصل»، لبلغ المجموع سبعون شخصاً

وأمّا النجاشي فقد ذكر لستّة أشخاص: «له أصل»، وهم غير من ذكرهم الطوسي في الفهرست ورجاله، وقال بشأن الحسن بن أيوب: «له كتاب أصل»، وقال بشأن إبراهيم بن مسلم الضرير: «ذكره شيوخنا في أصحاب الأُصول»، وقال بشأن مروك بن عبيد: «قال أصحابنا القميون نوادره أصل»، وجاء في طريق النجاشي هذا إلى كتاب

---

١ ـ الذريعة ج ٢ ص ١٢٦

٢ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ٧٨

٣ ـ ستأتي مواضعها من الفهرست عند ذكر أسمائهم، وكذا الموارد التالية

جميل بن درّاج ومحمد بن حمران أنّ أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي حدّث «من كتابه وأصله»، فالمجموع عشرة أشخاص، وهم غير من ذكرهم الطوسي

وذكر ابن شهر آشوب في معالم العلماء رفاعة بن موسى وقال: «له أصل»، ومثله قال بشأن وهب بن عبد ربّه

ونقل ابن طاوس حديثاً جاء في سنده: «عن أبي الفرج أبان بن محمد المعروف بالسندي نقلناه من أصله»[1]، ونقل حديثاً آخر وفي سنده: «ورويت من كتاب أصل أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الثقة، وعلى الأصل أنّه كان لمحمد بن داود القمّي»، وقال أيضاً: «روى أبو محمد عبد الله بن حماد الأنصاري في كتاب أصله».

وعدّ الشيخ الحرّ العاملي كتاب زياد بن مروان القندي وأيضاً كتاب مسعدة بن زياد من الأُصول

فبلغ المجموع سبعة وثمانين شخصاً، منهم حريز بن عبد الله السجستاني الذي ذُكر له أربعة من الأُصول، فيكون المجموع تسعين أصلاً.

وأمّا الأُصول الستة عشر، فلم أجد في رجال النجاشي نسبة هذه الأُصول إلى أصحابها، وأمّا الطوسي فقد ذكر في الفهرست من هذه الستة عشر: أصل زيد الزراد، وأصل زيد النرسي، وأصل علي بن أسباط، وقد ذكرناهم ضمن المجموعة الأولى، وأمّا الثلاثة عشر البقيّة فلم يذكر في الأُصول الرجاليّة انتساب الأصل إليهم، وهم: أبو سعيد عباد العصفري، عاصم بن حميد الحناط مولى كوفي، جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي، محمد بن مثنى بن القاسم الحضرمي الكوفي، عبد الملك بن حكيم الخثعمي الكوفي، مثنى بن الوليد الحناط مولى كوفي، خلّاد السندي البزّاز

---

١ ـ سيأتي موضعه من كتاب ابن طاوس، وكذا الموارد التالية

الكوفي، الحسين بن عثمان بن شريك العامري الوحيدي، عبد الله بن يحيى الكاهلي، سلام بن أبي عمرة الخراساني الكوفي، ظريف بن ناصح، علاء بن رزين القلّا المولى الثقفي، درست بن أبي منصور الواسطي

فبلغ المجموع مائة وثلاثة أصلاً

وعدّ العلّامة الطهراني سبعة عشر شخصاً، غير من ذكرناهم في القائمة الأولى والثانية، وذلك تحت عنوان «أصل» من كتابه الذريعة، وهم: إبراهيم بن صالح، أحمد بن عمر الحلّال، أحمد بن محمد بن عمار أبو علي الكوفي، إسماعيل بن أبان، إسماعيل بن جابر، إسماعيل بن عمار، بعض القدماء، بندار بن محمد بن عبد الله، ثابت بن أبي صفيّة دينار أبو حمزة الثمالي، الحسن بن السري، خالد بن عبد الله بن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفى، سليم بن قيس الهلالي، علي بن أحمد أبو القاسم الكوفي، علي بن إسماعيل الميثمي، علي بن عبد الواحد النهدي، محمد بن جعفر الرزّاز القرشي، محمد بن قيس الأسدي

فبلغ المجموع مائة وعشرين أصلاً.

وذكر ابن طاوس أربعة أشخاص، وذكر ما يدلّ على أنّهم من أصحاب الأُصول، وهم الحسين بن سيف[١]، عبد الله بن القاسم الحضرمي[٢]، محمد بن أبي عمير[٣]، معاوية بن حكيم[٤]

فيكون المجموع مائة وأربعة وعشرين أصلاً.

---

١ ـ راجع فلاح السائل ص ١٠٠

٢ ـ راجع فرج المهموم ٩٣

٣ ـ راجع فرج المهموم ٨٧.

٤ ـ راجع فرج المهموم ٩١

وقد أوردنا في كتابنا نصوص الجرح والتعديل أسماء من قالوا عنهم في الأُصول الرجاليّة وغيرها: «ذكره شيوخنا في أصحاب الأُصول»، أو «عدّ كتابه من جملة الأُصول»، أو «له أصل»، أو «له كتاب يعدّ في الأُصول»، أو «له كتب تعدّ كلّها في الأُصول»، أو «نوادره أصل»، أو «له كتب كثيرة على عدد كتب الأُصول»[1]

١ ـ راجع نصوص الجرح والتعديل ج ١ ص ١٩٤ ـ ٢٣١

توثيق مشايخ الإجازة

وقبل أن نبحث عن توثيق مشايخ الإجازة نورد بعض ما عثرنا عليه في معنى الإجازة وأنواعها.

معنى الإجازة وأنواعها

عدّ الشهيد ﷺ الإجازة من أنواع طرق تحمّل الحديث، وقال:

«وهي في الأصل مصدر أجاز، وأصلها «إجوازة»، تحرّكت الواو، فتوهّم انفتاح ما قبلها، فانقلبت ألفاً، وبقيت الألف الزائدة التي بعدها، فحذفت لالتقاء الساكنين، فصارت إجازة».

وأضاف «وهي مأخوذة من جواز الماء الذى يسقاه المال من الماشية والحرث، ومنه قولهم استجزته فأجازني، إذا سقاك ماءً لماشيتك أو أرضك، فالطالب للحديث يستجيز العالم علمه» أي يطلب إعطاءه له على وجه يحصل به الإصلاح لنفسه كما يحصل للأرض والماشية الإصلاح بالماء»

ثم قال: «وقيل هي - أي الإجازة -: إذن وتسويغ، وهو المعروف، وعلى هذا فتقول: أجزت له رواية كذا، كما تقول أذنت له وسوّغت له»

وقال بشأن العمل بالإجازة:

«اعلم أنّ المشهور بين العلماء المحدّثين والأُصوليين أنّه يجوز العمل بها، بل ادّعى جماعة الإجماع عليه، نظراً إلى شذوذ المخالف».

ثم ذكر للإجازة أنواعاً أربعة نذكرها كما يلي:

١ - الإجازة بأمر معيّن لشخص معيّن، كأجزتك الكتاب الفلاني أو الفهرست الفلاني

٢ - الإجازة بأمر غير معيّن لشخص معيّن، كأجزتك مسموعاتي أو مرويّاتي

٣ - الإجازة بأمر معيّن لشخص غير معيّن، كأجزت جميع المسلمين أو من أدرك زماني رواية الكتاب الفلاني

٤ - الإجازة بأمر غير معيّن لشخص غير معيّن، كأجزت المسلمين جميع مسموعاتي أو مرويّاتي[١]

وتصدّى العلّامة المامقاني للبحث في الإجازة بالتفصيل، وذكر عشرين قسماً لها، استنتجها من خمسة فروض هي:

١ - الإجازة بالقول الصريح

٢ - بالقول الظاهر

٣ - بالقول المقدّر.

٤ - بالإشارة

٥ - بالكتابة

وذكر لكلّ واحدة من هذه الخمسة فرضين هما:

١ - أن يكون المجاز حاضراً

٢ - أن يكون غائباً

كما فرض لكلّ واحدة من هذه الفروض العشرة الحاصلة فرضين هما:

١ - أن يكون المجاز معيّناً

٢ - أن يكون غير معيّن[٢]

---

١ ـ راجع الدراية ص ٩٣ - ١٠٠

٢ ـ راجع مقباس الهداية ج ٣ ص ١١٤ ـ ١١٥

توثيق مشايخ الإجازة

اختلفت آراء العلماء في توثيق مشايخ الإجازة، بين من وثّقهم، وبين من رأى أنّ كون الرجل من مشايخ الإجازة مدح له، وبين من ذهب إلى القول بأنّ شيخوخة الإجازة لا دخل لها في التعديل، ولا يستفاد منها المدح

وفي هذا الفصل نذكر بعض ما قيل بهذا الشأن

قال المولى محمد الاسترآبادي بشأن الحسن بن على بن زياد الوشاء: «وربّما استفيد توثيقه من استجازة أحمد بن محمد بن عيسى[١]، ولاريب في كونه عيناً من عيون هذه الطائفة ووجهاً من وجوهها أولى بذلك»

وقال المحقق البحراني في ترجمة أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر:

«أقول وهذا الشيخ لم يذكره أحد من علماء الرجال بالتوثيق، إلّا أنّه لمّا كان من مشايخ الإجازة فالظاهر أنّه لا توقّف في عدّ حديثه من الصحيح، بناءً على الاصطلاح غير الصحيح»[٢]

وقال الوحيد البهبهاني تحت عنوان أمارات الوثاقة والمدح والقوّة: «منها: كون الرجل من مشايخ الإجازة، والمتعارف عدّه من أسباب الحسن، وربّما يظهر من جدّي ﷺ دلالته على الوثاقة، وكذا من المصنف[٣] في ترجمة الحسن بن علي بن زياد، وقال المحقق البحراني: مشايخ الإجازة في أعلى درجات الوثاقة والجلالة، وما ذكروه لا يخلو عن القرب، إلّا أنّ قولهم «في أعلى درجاتها» غير ظاهر، وقال المحقّق الشيخ

---

١ ـ سنذكر قصة هذه الاستجازة في ما بعد نقلاً عن رجال النجاشي ص ٣٩

٢ ـ لؤلؤة البحرين ص ٤١٩

٣ ـ وهو المولى محمد بن علي الاسترآبادي مصنف منهج المقال

محمد: عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ»[١]

وعدّ العلّامة المامقاني «مشايخ الإجازة» و«شيخ الإجازة» من ألفاظ المدح وقال: «ولا ريب في إفادته المدح المعتدّ به»[٢]

وقال العلّامة التستري: «شيخ الإجازة لا أثر له في نفسه أصلاً»[٣]

وقال السيد الخوئي ﵀: «إنّ شيخوخة الإجازة لا تكشف عن وثاقة الشيخ، كما لا تكشف عن حسنه»[٤]

وعدّ مؤلّف الطرائف مشايخ الإجازة من جملة ما ذكره تحت عنوان أسباب التوثيق والمدح قائلاً: «ومنها مشايخ الإجازة، قيل: إنّهم لا يحتاجون إلى التنصيص على التزكية، وقيل: إنّهم في أعلى درجات الوثاقة، وقيل: لا يدلّ على التوثيق، ولعلّ كونه دالاً على التوثيق، نظراً إلى أنّ دأب العلماء عدم الاستجازة من غير أهل الوثوق في الغالب، قوي»[٥]

هذا بعض ما عثرنا عليه بهذا الشأن، ثمّ نقول: لا شكّ في صدور الإذن عن المعصومين ﵈ للناس بالرواية، ويدلّ عليه ماورد عنهم ﵈ في وجوب طلب العلم، وتفضيل العلماء، والحث على حفظ الحديث وثواب روايته

كما يُعرف من خلال النصوص الواردة بهذا الشأن أنّ للرواية ونشر الحديث شروطاً يجب على الراوي أن يراعيها

---

١ ـ تعليقة منهج المقال ص ٩

٢ ـ مقباس الهداية ج ٢ ص ٢١٨

٣ ـ قاموس الرجال ج ١ ص ٧٧

٤ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ٧٧

٥ ـ طرائف المقال ج ٢ ص ٢٦٠

والإجازة - بمعنى الإذن والتسويغ - هي اعتراف من المجيز بأهليّة المجاز، وتأييد منه له بتحقق الشروط اللازمة فيه، لتطمئنّ النفس إلى ما يرويه.

وبها يكسب المجاز شرفاً بقدر شرف المجيز، وإنّما قلنا بقدر شرف المجيز لأنّه فرعه، والفرع لا يزيد على الأصل

وعلى هذا نقول: إنّ الإجازة بما هي إجازة لا دلالة لها على شيء، وإنّما تعتبر باعتبار المجيز أو المجاز .

ومن هذا المنطلق يتيسّر لنا البحث عن اعتبار أو عدم اعتبار مشايخ الإجازة، ومن ثمّة اختيار القول بالتفصيل، فلا نقول بتوثيق كلّ من أجاز، ولا بمدح مطلق مشايخ الإجازة، كما لا نقول بعدم اعتبارهم مطلقاً

بل نقول: لو أحرزنا أنّ المجيز كان ممّن لا يجيز إلّا لمن يعتمد عليه، لا شكّ أنّ هذه الإجازة تدلّ ـ على الأقلّ ـ على اعتبار المجيز والمجاز معاً

تعارض الإجازة مع السماع والقراءة

لقد صرّح الشيخ الطوسي ﷺ بترجيح السماع والقراءة على الإجازة فيما إذا كان المستجيز يروي أصلاً معروفاً أو مصنَّفاً مشهوراً

قال ﷺ: «وإذا كان أحد الراويين يروي سماعاً وقراءة والآخر يرويه إجازة، فينبغي أن يقدّم رواية السماع على رواية المستجيز، اللهم إلّا أن يروي المستجيز بإجازته أصلاً معروفاً أو مصنَّفاً مشهوراً، فيسقط حينئذ الترجيح»[1]

ومعناه أنّ رواية المستجيز لأصل أو مصنف معروف يتعادل مع رواية من يروي سماعاً وقراءة

---

١ ـ عدّة الأُصول ج ١ ص ٣٨٥

وأوردنا طائفة من إجازات علمائنا المتقدّمين في كتابنا نصوص الجرح والتعديل ليقف الباحث من خلال دراستها على النصوص التى كان يُعبّر بها عن الإجازة، كما يقف أيضاً على بعض أنواعها التي كانت متداولة عندهم آنذاك[١]

١ ـ راجع نصوص الجرح والتعديل ج ١ ص ٢٣٧ ـ ٢٤٣

توثيق مشايخ النجاشي

ومن التوثيقات العامّة توثيق مشايخ أحمد بن علي النجاشي المتوفى عام ٤٥٠ هجريّة، وقد ذكرناه في فصل «أصحاب الجرح والتعديل» من هذا الكتاب

وفي هذا الفصل نذكر ما يمكن أن يستدلّ به على توثيق من روى عنه النجاشي هذا في رجاله، عند ذكر طرقه للأُصول والكتب

ما استدلّ به على توثيق مشايخ النجاشي

استدلّ علماؤنا على توثيق مشايخ النجاشي بأدلّة متعدّدة نذكر أهمّها:

الدليل الأول: ما صرّح به النجاشي ﵀ في ترجمة «أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عيّاش» بقوله: «كان سمع الحديث وأكثر، واضطرب في آخر عمره، وكان جدّه وأبوه من وجوه أهل بغداد أيّام آل حمّاد والقاضي أبي عمر»، ثم ذكر بعض كتبه وقال: «رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً ورأيت شيوخنا يضعّفونه، فلم أرو عنه شيئاً، وتجنّبته، وكان من أهل العلم والأدب القويّ، وطيّب الشعر، وحسن الخطّ ﵀ وسامحه، ومات سنة إحدى وأربعمائة»[١]

ووجه الاستدلال به واضح، لأنّه ترك الرواية عنه مباشرة، مع كثرة سماعه منه، لمّا رأى شيوخه يضعّفونه

وهذا لا يتنافى مع ما نقله عنه في بعض الموارد بقوله: «قال ابن عيّاش»، لاحتمال أن يكون قد نقل ذلك من بعض كتبه، مثل «كتاب الإشتمال على معرفة الرجال ومَن روى عن إمامٍ إمام»، أو من «كتاب أخبار وكلاء الأئمة الأربعة»، وقد عدّهما ﵀ في

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٨٥ ـ ٨٦.

عداد تصانيفه[١]

الدليل الثاني: ما صرّح به في ترجمة «جعفر بن محمدبن مالك» قائلاً: «كان ضعيفاً في الحديث، قال أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل، وسمعت من قال: كان أيضاً فاسد المذهب والرواية، ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبوعلي بن همّام، وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري رحمهما الله؟ وليس هذا موضع ذكره[٢]»

فاستغرابه من رواية هذين الشيخين الجليلين عن جعفر هذا مع حالته هذه، دليل واضح على أنّه ﷺ ما كان يروي إلّا عن الثقات

الدليل الثالث: ما ذكره في ترجمة أبي المفضّل محمد بن عبد الله الشيباني بقوله: «كان سافر في طلب الحديث عمره، أصله كوفي، وكان في أول أمره ثبتاً، ثمّ خلّط، ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه»، ثمّ ذكر من كتبه وقال: «رأيت هذا الشيخ، وسمعت عنه كثيراً، ثمّ توقّفت عن الرواية عنه إلّا بواسطة بيني وبينه»[٣]

علماً بأنّنا قد عثرنا على موارد في رجال النجاشي توهم أنّ النجاشي قد روى فيها عن أبي المفضّل هذا مباشرة، من المحتمل قويّاً أن يكون قد حكاها عن بعض كتبه، أو أنّه رواها عنه قبل تخليطه، راجع رجال النجاشي أرقام ٦٦٥ و ١٠٣٧ و ١١٨٢ و ١٢٦٨

الدليل الرابع: توصيفه ﷺ لبعض الطرق بالاضطراب أوالغرابة أوالظلمة[٤] ممّا

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٨٦.

٢ ـ رجال النجاشي ص ١٢٢

٣ ـ رجال النجاشي ص ٣٩٦

٤ ـ كما جاء في أرقام ١٣٧ و١٣٨ و ٨٠٩ و ٨٩٩.

يكشف عن سلامة سائر طرقه منها، ومن ثمّة يستدلّ على توثيق مشايخه

هذه أهمّ الأدلّة التي يمكن أن يُستدلّ بها على دعوى توثيق كلّ من روى عنه من مشايخه، وهي أدلّة واضحة، لكن يجب البحث عن شمولها

شمول أدلّة التوثيق

إنّ غاية ما يستفاد من هذه الأدلّة توثيق مشايخه ﷺ الذين روى عنهم بقوله «أخبرنا» أو «حدّثنا» لا غيرهم، لأنّ الحدّ الوسط في هذه الأدلّة التي ذكرت هو الرواية والطريق، وهو القدر المتيقّن في شمولها، وما سواه مشكوك فيه، لأنّ البرهان لا يثبت به إلّا الحدّ الوسط .

إذن دعوى توثيق مطلق مشايخه حتّى اولئك الذين تعلّم عليهم الفقه أو الأنساب مثلاً أو الذين لم يصرّح في النقل عنهم بقوله «أخبرنا» أو «حدّثنا» دعوى أعمّ من هذه الأدلّة، فلا يثبت توثيقهم بها، لأنّه لا يصحّ أن تكون الدعوى أعمّ من الدليل

وبعبارة أُخرى: اجتنابه ﷺ من الرواية عن ابن عياش، واستغرابه من أبي علي ابن همام وأبي غالب الزراري، لِمَا رَوَياه عن جعفر الفزاري، وتوقّفه عن الرواية عن أبي المفضل إلّا بالواسطة، وتصريحه بضعف وجهالة بعض الطرق، كلّها تدور مدار الرواية لا غير، ومنه نعرف توثيق مشايخه في الرواية فقط، وهم الذين روى عنهم مباشرة، لا توثيق كلّ من جاء في طريقه بعد هؤلاء المشايخ

وأمّا توثيق مشايخه في الإجازة، فقد ذكر العلماء أن كلّ من عدّ من مشايخ الإجازة فهو غنيّ عن التوثيق، وهذا أمر لا يختصّ بمشايخه ﷺ، حتّى نحتاج إلى البحث عنه هنا

وتتّضح الحاجة إلى هذا البحث بعد العلم بأنّ النجاشي ﷺ لم يترجم لجميع مشايخه، بل ترجم لسبعة منهم، ولم يوثّق منهم إلّا أربعة

فعليه لا يصحّ الاعتماد على هذا التوثيق العام في تعديل سائر مشايخه

عدد مشايخ النجاشي

وبناءً على القول بتوثيق من روى عنهم النجاشي ﵀ بقوله «أخبرنا» أو «حدّثنا» والالتزام به، تبدو أهمّية تحديد عددهم وفرز أسماءهم

وهو أمر ليس باليسير، لأنّه ﵀ أوجز كثيراً منها، أوعبّر عنها بعبارات مختلفة يعسر التوحيد بينها، ويشكل تحديد المقصود منها بالضبط، من دون الاستعانة بالطرق الأخرى، أو الشواهد الخارجيّة

وهذا من جملة الأسباب في تضارب الأقوال فيهم، بين من عدّهم أكثر من أربعين شخصاً، وبين من عدّهم أقلّ من ثلاثين[١]

ويبدو أنّ السيد بحر العلوم كان أوّل من تصدّى لجمعهم، قال ﵀: «لم أجد أحداً تصدّى لجمعهم، وهو مهمّ»، فعدّهم ثلاثين رجلاً، ذكرهم بالترتيب التالي

من اسمه «محمد» ستة، «أحمد» سبعة، «علي» أربعة، «الحسن» اثنان، «الحسين» ثلاثة، ومن لا اشتراك بينهم في الاسم ثمانية شخصاً

فعدّ منهم: «أباعبد الله الجعفي القاضي»، و«أحمد بن محمد بن هارون»، و«هارون بن موسى التلعكبري»[٢]، وسيأتي الكلام عنهم في ما بعد

وعدّهم أيضاً المحدّث النوري واحداً وثلاثين رجلاً.

فعدّ منهم: «عثمان بن حاتم بن المنتاب التغلبي»، و«محمد بن هارون بن موسى التَلْعُكْبَري»، ولم يذكر «أحمدَ بن محمد بن هارون» الذي عدّه السيد بحر العلوم من

---

١ ـ والسبب الثاني في هذا التضارب هو رأيهم في دائرة شمول الأدلّة، فالذي يقول بشمولها مطلق مشايخه يوثّقهم جميعاً، فيحصل على عدد أكثر

٢ ـ رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ٥٠ – ٨٣.

مشايخ النجاشي[١]، وسيأتي الكلام عنهم فيما بعد

وعدّهم أيضاً السيد الخوئي أكثر من أربعين رجلاً، ذكر أربعاً وستّين عنواناً، رتّبها حسب حروف المعجم، أشار في سبعة وثلاثين منها إلى اتّحاد بعضها مع بعض، فحصل أربعة عشر عنواناً، وذكر أيضاً سبعة وعشرين عنواناً، لم يذكر اتّحادها مع غيرها، فحصل من المجموع واحداً وأربعين عنواناً[٢]

وأما نحن فقد استقصينا أسماءهم من خلال تتبّع موارد رواية النجاشي ﷺ عنهم بقوله: «أخبرنا» أو «حدّثنا»، ووحّدنا العناوين المكررة منها، فحصل ثمانية وعشرون اسماً.

---

١ ـ مستدرك الوسائل ـ الطبعة الحجريّة ـ ج ٣ ص ٥٠٣

٢ ـ راجع ترجمة أحمد بن علي النجاشي من معجم رجال الحديث ج ٢ ص ١٥٧ ـ ١٦٤

توثيق مشايخ ابن قولويه في كامل الزيارات

قال ابن قولويه بشأن كتابه كامل الزيارات هذا

« أخرجته وجمعته عن الأئمة صلوات الله عليهم أجمعين من أحاديثهم ، ولم أُخرّج فيه حديثاً روي عن غيرهم ، إذا كان في ما روينا عنهم من حديثهم صلوات الله عليهم كفاية عن حديث غيرهم ، وقد علمنا أنّا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره ، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته ، ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشذاذ من الرجال ، يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم »[١]

وقال الشيخ الحرّ العاملي في الفائدة السادسة من خاتمة الوسائل « وقد شهد علي بن إبراهيم أيضاً بثبوت أحاديث تفسيره ، وأنّها مرويّة عن الثقات عن الأئمة عليهم السلام ، وكذلك جعفر بن محمد بن قولويه ، فإنّه صرّح بما هو أبلغ من ذلك في أول مزاره »[٢]

وكان السيد الخوئي رحمه الله ممّن حكم بوثاقة جميع من وقع في إسناد كامل الزيارات[٣] ، وذلك اعتماداً على ما قاله جعفر ابن قولويه ، في مقدمة كتابه كامل الزيارات هذا ، لكن جاء في مقدمة الطبعة الخامسة من معجم رجال الحديث تحت عنوان حول مستحدثات الكتاب ومستجدّاته «جرت تعديلات أساسية على الكتاب في بعض المباني الرجالية والأُصول العامّة المتّخذة في مقدمة المعجم ،

---

١ ـ كامل الزيارات ص ٤.

٢ ـ الوسائل ج ٣٠، ص ٢٠٢

٣ ـ راجع معجم رجال الحديث ج ١ ص ٥٠.

أدّت إلى تغييرات جذرية على مواقع بعض رجال الحديث واعتباراتهم من حيث التوثيق والتضعيف، وعلى بعض طرق الرواية من حيث الصحّة والضعف، شملت جميع أجزاء الكتاب، إستناداً إلى رجوع الإمام المؤلّف عن توثيق رواة كتاب[١] «كامل الزيارات» لابن قولويه ﷺ، وقد استدرك الإمام المؤلّف ذلك بقوله «فلا مناص من العدول عمّا بنينا عليه سابقاً، والالتزام باختصاص التوثيق بمشايخه بلا واسطة»[٢]

لقد روى جعفر بن محمد ابن قوله في كامل الزيارات عن ثمانية وعشرين شخصاً من مشايخه، ورد في الأُصول الرجالية نصّ خاصّ في توثيق تسعة منهم، وورد مدح فيها بشأن شخصين منهم، والباقون بين من ذكر في الأُصول الرجالية ولم يذكر بشأنه شيء وبين من لم يذكر فيها.

أحمد بن عبد الله بن علي الناقد أبو الحسين

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو روى عن جعفر بن سليمان[٣]، وعن عبد الرحمن البلخي[٤]، وروى بإسناده أيضاً[٥]

وقال ابن قولويه هذا: «وحدّثني أبو الحسين محمد بن عبد الله بن علي الناقد قال

---

١ ـ هكذا جاء في المصدر، وصوابه «توثيق الرواة في كتاب»، لأنّ الحكم كان بوثاقة من وقع في إسناد كامل الزيارات، لا بوثاقة من روى هذا الكتاب.

٢ ـ معجم رجال الحديث ـ الطبعة الخامسة ـ ج ١ ص ٢٣

٣ ـ كامل الزيارات ص ٦١ باب ١٧ حديث ٨.

٤ ـ كامل الزيارات ص ٧٦ باب ٢٤ حديث ٢

٥ ـ كامل الزيارات ص ٧٧ باب ٢٤ حديث ٣

حدّثني أبو هارون العبسي »[١]

وقال أيضاً « حدّثني أبو الحسين محمد بن عبد الله بن علي الناقد قال حدّثني عبد الرحمن الأسلمي »[٢]

يعرف من هذا اتّحاد « أحمد بن عبد الله بن علي الناقد » مع « محمد بن عبد الله بن علي الناقد » ، ويؤكّده الاتّحاد في الكنية .

ولم يذكر في الأُصول الرجالية لا بعنوان « أحمد » ولا بعنوان « محمد » .

هذا وجاء في ترجمة « بشر بن غياث بن أبي كريمة » من تاريخ بغداد بعنوان « أحمد بن عبد الله بن علي بن إسحاق الناقد أبي الحسين » يروي عن عمارة بن معاوية[٣]

وجاء في ترجمة « عبدوس بن ديرويه » من تاريخ مدينة دمشق أنّ أبا الحسين أحمد بن عبد الله بن علي الناقد المصري يروي عنه[٤]

وجاء في مسند الشهاب لمحمد بن سلامة أنّ أبا محمد عبد الرحمن بن عمر الصفار روى عن أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن علي بن إسحاق الناقد عن أبي بكر أحمد بن محمد الحاطبي[٥] ، وجاء فيه أيضاً بعنوان « أحمد بن علي بن إسحاق الناقد يروي عن أحمد بن محمد بن سلام البغدادي »[٦]

---

١ ـ كامل الزيارات ص ٦٧ باب ٢١ حديث ٢

٢ ـ كامل الزيارات ص ٧٣ باب ٢٣ حديث ١

٣ ـ راجع تاريخ بغداد ج ٧ ص ٥٧ .

٤ ـ تاريخ مدينة دمشق ج ٣٧ ، ص ٣٧٣ .

٥ ـ مسند الشهاب ج ١ ص ٢٣٥ و ٣٠٤ .

٦ ـ مسند الشهاب ج ٢ ص ١٦٠

أحمد بن علي بن مهدي أبو علي

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن أبيه علي بن مهدي بن صدقة الرقي[١]

وجاء في طريق النجاشي إلى أبيه علي بن مهدي قوله «أخبرنا محمد بن عثمان قال حدّثنا أبو علي أحمد بن علي بن مهدي بالرملة قراءة عليه قال حدّثنا أبي»[٢]

وذكره الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام قائلاً «أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة بن هشام بن غالب بن محمد بن علي الرقي الأنصاري ، يكنّى أبا علي سمع منه التلعكبري بمصر سنة أربعين وثلاثمائة ، عن أبيه ، عن الرضا عليه السلام ، وله منه إجازة»[٣]

وجاء في الأمالي للطوسي «أخبرنا جماعة ، عن أبي المفضل قال حدّثني أبو علي أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة الرقي أملاه عليّ إملاء من كتابه قال حدّثنا أبي»[٤]

وجاء في فرحة الغري : «أخبرنا علي بن بلال المهلبي قال : حدّثنا أحمد بن علي بن مهدي الرقي بمصر قال حدّثنا أبي»[٥]

---

١ ـ كامل الزيارات ص ٣٩ باب ١١ حديث ١

٢ ـ رجال النجاشي ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨

٣ ـ رجال الطوسي ص ٤٤٣.

٤ ـ الأمالي للطوسي ص ٥٦٨ ، مجلس ٢٢ حديث ١

٥ ـ فرحة الغري ص ٧٢

جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد الله بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي الحسيني الموسوي المصري أبو القاسم

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات قائلاً « حدّثني جعفر بن محمد بن إبراهيم بن عبيد الله بن موسى بن جعفر، عن عبيد الله[١] بن أحمد بن نهيك »[٢]، وقد سقطت من نسختنا عبارة « بن محمد » بعد « بن إبراهيم »، ويؤكّده ما يلي:

قال الفخر الرازي « وأما عبيد الله بن موسى الكاظم عليه السلام فله من الأبناء المعقبين ثلاثة : القاسم شاشة، وجعفر أبو القاسم القرّة بالمراغة، ومحمد اليماني بمكة »، ثم قال

« وأما محمد اليماني ابن عبيد الله بن موسى الكاظم عليه السلام فعقبه من رجل واحد، وهو إبراهيم الأكبر، كان بمكة » ثم ذكر لإبراهيم بن محمد اليماني ولدين هما أحمد الشعراني قتيل القرامطة في طريق مكة، ومحمد أبو جعفر الأكبر.

ثم ذكر لمحمد هذا أربعة بنين، أولهم « جعفر »، وقال بشأنه « جعفر أبو القاسم الجمّال بمكة، وكان محدّثاً، تولّى النقابة بمكة، ويلقب « أحمر عينه »، أُمّه من ولد أنس بن مالك، وله عقب كثير بمكة، يعرفون « بني الجمّال »[٣]

وجاء في طريق النجاشي إلى عبيد الله بن أحمد بن نهيك: «أخبرنا القاضي أبو الحسين محمد بن عثمان بن الحسن قال اشتملت إجازة أبي القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم الموسوي ـ وأراناها ـ على سائر ما رواه عبيد الله بن أحمد بن

---

١ ـ في المصدر « عبد الله »، وصوابه ما أثبتناه.

٢ ـ كامل الزيارات ص ١٥٨ باب ٦٥ حديث ١

٣ ـ الشجرة المباركة ص ٩٠ ـ ٩٢

نهيك ، وقال[١] : كان[٢] بالكوفة ، وخرج إلى مكة »[٣]

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله قائلاً : « جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد[٤] بن عبيد الله بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي الحسيني الموسوي المصري ، روى عنه التلعكبري ، وكان سماعه منه سنة أربعين وثلاثمائة بمصر ، وله منه إجازة »[٥]

وجاء في مقدمة أصل عاصم بن حميد « هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري ، عن أبي علي محمد بن همام بن سهيل الكاتب وأبي القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد الله بن موسى بن جعفر بن محمد العلوي الموسوي »[٦]

وجاء في تاريخ مدينة دمشق « أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن النحاس بمصر أنبأنا أبو القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد الله بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة »[٧]

وجاء موصوفاً بالشريف الصالح ، وذلك في طريق النجاشي إلى الحسن بن علي ابن

---

١ ـ أي قال : أبو الحسين محمد بن عثمان .

٢ ـ أي كان جعفر بن محمد بن إبراهيم هذا .

٣ ـ رجال النجاشي ص ٢٣٢

٤ ـ هكذا جاء في نسختنا المعتمدة من رجال الطوسي، علماً بأنّه سقطت عبارة « بن محمد » بعد « بن إبراهيم » من بعض النسخ من رجال الطوسي ، والصواب « جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد » .

٥ ـ رجال الطوسي ص ٤٦٠ .

٦ ـ الأُصول الستّة عشر ص ٢١

٧ ـ تاريخ مدينة دمشق ج ١٠ ، ص ٤٥٣ .

أبي المغيرة[١]

وروايته عن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الكسائي الرازي[٢] المتوفى عام ٢٧٧ تقتضي أن يكون قد ولد حدود عام ٢٥٥

الحسن بن الزبرقان الطبري[٣]

روى عنه ابن قولويه قائلاً : « حدّثني الحسن بن الزبرقان الطبري بإسناد له يرفعه إلى الصادق عليه السلام »[٤]

وهو غير « الحسن بن الزبرقان » المكنّى بأبي الخزرج من مشايخ أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، المذكور في رجال النجاشي[٥]

ولم يذكر في الأُصول الرجالية .

الحسن بن عبد الله بن محمد بن عيسى

روى عنه ابن قولويه قائلاً « حدّثني الحسن بن عبد الله بن محمد بن عيسى ، عن أبيه ، عن جدّه محمد بن عيسى بن عبد الله »[٦]

فعليه هو ابن عبد الله بن محمد بن عيسى الأشعري الملقب ببنان ، ويؤكّده أنّه جاء في الاختصاص « حدّثنا جعفر بن محمد بن قولويه ، عن الحسن بن بنان ، عن

---

١ ـ راجع رجال النجاشي ص ٤٩ ـ ٥٠ .

٢ ـ كما في طريق النجاشي إلى عبد الله بن أبي أويس ، راجع رجال النجاشي ص ٢٢٤

٣ ـ جاء في الوسائل ج ١٤ ، ص ٤٨٩ « الحسن بن زبرقان الطبرسي » ، وجاء في البحار ج ٨ ص ١٤٥ « الحسن بن زبرقان الطبري » .

٤ ـ كامل الزيارات ص ١٨٨ باب ٧٦ حديث ٦

٥ ـ راجع رجال النجاشي ص ٥٠ .

٦ ـ كامل الزيارات ص ٢٠٨ باب ٧٩ حديث ٦

محمد بن عيسى ، عن أبيه »[١] ، وصوابه « عن الحسن بن بنان بن محمد بن عيسى ، عن أبيه » .

ولم يذكر في الأُصول الرجالية .

الحسين بن علي الزعفراني

روى عنه ابن قولوية في كامل الزيارات قائلاً : « حدّثني الحسين بن علي الزعفراني بالري قال حدّثنا يحيى بن سليمان »[٢]

وقال أيضاً : « حدّثني أبي ، عن الحسين بن علي الزعفراني قال حدّثني محمد بن عمرو الأسلمي »[٣]

وقال أيضاً « حدّثني الحسين بن علي الزعفراني بالري قال حدّثنا محمد بن عمر النصيبي »[٤]، وكنّاه بأبي عبد الله الزعفراني حيث ذكر حديثاً ثم قال : « مثل حديث أبي عبد الله الزعفراني »[٥]

هذا ولم يذكر في الأُصول الرجالية .

علماً بأنّه جاء في الأمالي للصدوق « الحسين بن علي بن الحكم الزعفراني» لما يروي عن إسماعيل بن إبراهيم العبدي ، ويروي عنه أبو جعفر محمد بن عمار القطان »[٦]

---

١ ـ الاختصاص ص ٨٧.

٢ ـ كامل الزيارات ص ٥٢ باب ١٤ حديث ١١

٣ ـ كامل الزيارات ص ٦١ باب ١٧ حديث ٧

٤ ـ كامل الزيارات ص ٦٧ باب ٢١ حديث ٣

٥ ـ كامل الزيارات ص ٦٢ باب ١٧ ذيل حديث ٩

٦ ـ راجع الأمالي للصدوق ص ٣٨٩ حديث ٥٠٣.

الحسين بن محمد بن عامر

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن أحمد بن إسحاق بن سعد[١]، وروى عنه أيضاً في أبواب أُخرى من الكامل هذا.

وهو الحسين بن محمد بن عامر بن عمران الأشعري، وقد وثّقه النجاشي[٢]، وهو من مشايخ محمد بن يعقوب الكليني

فعليه لا حاجة في توثيقه إلى هذا التوثيق العام بعد أنّ نصّ النجاشي هذا على توثيقه.

حكيم بن داود بن حكيم السرّاج

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، يروي عن سلمة بن الخطاب[٣]، ويروي أيضاً عن محمد بن موسى الهمداني[٤]

وترحّم عليه ابن قولويه في كامل الزيارات هذا[٥]

وجاء في طريق النجاشي إلى عاصم الكوزي، يروي عن سلمة بن الخطاب، ويروي عنه ابن قولويه هذا[٦]

وجاء أيضاً في التهذيب، يروي عن سلمة بن الخطاب، ويروي عنه ابن قولويه[٧]،

---

١ ـ كامل الزيارات ص ١١٩ باب ٣١ حديث ٥.

٢ ـ رجال النجاشي ص ٦٦

٣ ـ كامل الزيارات ص ١٢٦ باب ٤٥ حديث ٣.

٤ ـ كامل الزيارات ص ١٧٤ باب ٧١ حديث ٨ وعنه في البحار ج ٩٨، ص ٢٩٠

٥ ـ كامل الزيارات ص ٢٧٢ باب ٨٩ حديث ٣.

٦ ـ رجال النجاشي ص ٣٠١

٧ ـ تهذيب الأحكام ج ٦ ص ٧١ باب حدّ حرم الحسين عليه السلام حديث ١

ومثله في المزار للمفيد[١]، وجاء في الأمالي للطوسي «وعنه قال أخبرنا أبو الحسن[٢] قال حدّثني الخال أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه قال حدّثني حكيم بن داود ا[٣]لقياف قال حدّثني سلمة بن الخطاب»[٤]

وأبو الحسن في هذا السند هو محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان الفامي القمّي أبو الحسن كان حيّاً عام ٤١٢، وهو من مشايخ النجاشي[٥] والطوسي، ويكون ابن أُخت جعفر بن محمد بن قولويه هذا، ويؤكّده أنّه جاء في الأمالي هذا بعد هذا الحديث بثلاثة أحاديث وفي سنده «وعنه قال أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن شاذان».

وأما وصف «السراج» الذي جاء في العنوان هذا نقلاً عن كامل الزيارات فهو وصف لجدّ حكيم بن داود هذا، ويؤكّده أنّه جاء في باب بيع السلاح منهم[٦] من كتاب المعيشة من الكافي، برقم ١

«عن أبي بكر الحضرمي قال: دخلنا على أبي عبد الله عليه السلام فقال له حكم السرّاج: ما ترى فيمن يحمل السروج إلى الشام وأداتها؟ فقال لا بأس، أنتم اليوم بمنزلة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، إنّكم في هدنة، فإذا كانت المباينة حرم عليكم أن تحملوا

---

١ ـ المزار ص ٦١

٢ ـ سيأتي بعد قليل

٣ ـ هكذا في المصدر، ولعلّ صوابه: القتّات.

٤ ـ الأمالي للطوسي ص ٦٥٢ حديث ١٤٥٢

٥ ـ ترجمت له بالتفصيل في كتاب مشيخة النجاشي ص ١٦٣ ـ ١٦٤

٦ ـ أي من الأعداء.

إليهم السروج والسلاح »[١]

هذا وقد عدّ الطوسي « الحكم السراج الكوفي » من أصحاب الصادق عليه السلام[٢]

عبيد الله بن الفضل بن محمد بن هلال النبهاني

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن محمد بن عميرة الأسلمي وجعفر بن سليمان[٣]

ترجم له النجاشي قائلاً

« عبيد الله بن الفضل بن محمد بن هلال النبهاني أبو عيسى ، أصله كوفي ، انتقل إلى مصر وسكنها ، له كتب ، منها زهر الرياض ، كتاب حسن كثير الفوائد ، أخبرني أبو الفرج الكاتب[٤] قال حدّثنا هارون بن موسى قال حدّثنا أبو عيسى بكتابه » .

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام قائلاً « عبيد الله بن محمد بن الفضل[٥] بن هلال ، يكنّى أبا عيسى المصري ، خاصّي ، روى عنه التلعكبري وقال « سمعت منه بمصر سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة ، وله منه إجازة ، وقال :كان يروي كتاب الحلبي ، النسخة الكبيرة »[٦]

وجاء في فضائل الأشهر الثلاثة : « أبو عيسى عبيد الله بن الفضل بن هلال ، وكان أهل

---

١ ـ الكافي ج ٥ ص ١١٢

٢ ـ راجع رجال الطوسي ص ١٧١

٣ ـ كامل الزيارات ص ٦٢ باب ١٧ ، ذيل حديث ٩

٤ ـ هو محمد بن علي بن يعقوب بن إسحاق بن أبي قرّة القنائي الكاتب أبو الفرج ، ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي ص ١٨٠ ـ ١٨١

٥ ـ صوابه « عبيد الله بن الفضل بن محمد » ، كما في رجال النجاشي هنا ، وأيضاً في تهذيب الأحكام ج ٦ ص ٢٦٥ حديث ٧١٠

٦ ـ رجال الطوسي ص ٤٨١ .

مصر يسمّونه « شيطان الطاق » لإيمانه ﷺ »[١]

وجاء في طرق النجاشي إلى عدة كتب ، ذكرنا هذه الطرق في كتابنا مشيخة النجاشي[٢]

هذا وقد فصّلنا الكلام في دلالة وصف « خاصّي » في حرف الخاء من نصوص الجرح والتعديل

علي بن حاتم القزويني

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن محمد بن أبي عبد الله الأسدي[٣]

وهو علي بن أبي سهل حاتم بن أبي حاتم القزويني أبو الحسن ، كان حياً عام ٣٥٠، وقد وثّقه النجاشي[٤] والطوسي[٥] ، فلا حاجة في توثيقه إلى هذا التوثيق العام .

علي بن الحسين السعد آبادي

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي[٦]

وذكره النجاشي في طريقه إلى كتب أحمد بن محمد بن خالد البرقي قائلاً : « أخبرنا

---

١ ـ فضائل الأشهر الثلاثة ص ٣٢.

٢ ـ راجع مشيخة النجاشي ص ٣٣١ ـ ٣٣٢

٣ ـ كامل الزيارات ص ٢٥٠ باب ٨٢ حديث ٧

٤ ـ رجال النجاشي ص ٢٦٣

٥ ـ رجال الطوسي ص ٤٨٢.

٦ ـ كامل الزيارات ص ١٠٩ باب ٣٦ حديث ٧

بجميع كتبه الحسين بن عبيد الله قال حدّثنا أحمد بن محمد أبو غالب الزراري قال حدّثنا مؤدّبي علي بن الحسين السعد آبادي أبو الحسن القمّي قال حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله بها »[١]

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام قائلاً « علي بن الحسين السعد آبادي ، روى عنه الكليني ، وروى عنه الزراري ، وكان معلّمه »[٢]

وهو أحد العدّة الذين يروون عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، ويروي عنهم الكليني في الكافي

وقد جاء تفصيل هذه العدّة في الخلاصة للعلّامة الحلّي[٣] ، وقد ذكره بعنوان « علي بن الحسن ، وصوابه: « علي بن الحسين » ، وهو السعد آبادي هذا ، علماً بأنّ السيد البروجردي قد أورد كلام العلّامة هذا في مقدمته لكتابه ، « ترتيب أسانيد كتاب الكافي » ، وقال « إنّ « علي بن الحسن » فيها وهم ، وصوابه « علي بن الحسين » ـ بالتصغير ـ وهو السعد آبادي المؤدّب »[٤]

وجاء في روضة الكافي بعنوان « علي بن الحسن المؤدّب »[٥] ، وصوابه : « علي بن الحسين المؤدّب » ، وجاء أيضاً في الروضة بعنوان « علي بن الحسين » من غير وصف[٦] ، يروي في الموردين عن أحمد بن محمد بن خالد .

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٧٧

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٨٤.

٣ ـ خلاصة الأقوال ص ٢٧٢

٤ ـ ترتيب أسانيد الكافي ص ١٢٣

٥ ـ روضة الكافي ص ٣٥٢ حديث ٥٥٠.

٦ ـ روضة الكافي ص ٣٦٠ حديث ٥٥١.

علي بن الحسين بن موسى بن بابويه

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن سعد بن عبد الله[١] وهو ثقة عند الجميع[٢] ، فلا يحتاج في توثيقه إلى هذا التوثيق العام .

علي بن محمد بن قولويه

روى عنه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن أحمد بن إدريس[٣]

ترجم له النجاشي قائلاً : « علي بن محمد بن جعفر بن موسى بن سرور أبو الحسين ، يلقب أبوه مملة ، روى الحديث ، ومات حديث السن ، لم يُسمع منه ، له كتاب فضل العلم وآدابه ، أخبرنا محمد والحسين[٤] بن هدية قالا حدّثنا جعفر بن محمد بن قولويه قال حدّثنا أخي »[٥]

ونقل النجاشي في ترجمة سعد بن عبد الله عن الحسين بن عبيد الله الغضائري أنه قال «جئت بالمنتخبات[٦] إلى أبي القاسم بن قولويه ﷺ أقرؤها عليه ، فقلت « حدّثك سعد ؟ فقال لا ، بل حدّثني أبي وأخي عنه ، وأنا لم أسمع من سعد إلّا حديثين »[٧]

وروى عن محمد بن يحيى العطار ، كما في طريق النجاشي إلى سالم بن أبي سلمة

---

١ ـ راجع كامل الزيارات ص ٢١ باب ٤ حديث ٣

٢ ـ راجع رجال النجاشي ص ٢٦١ ، والفهرست للطوسي ص ٩٣ ، ورجال الطوسي ص ٤٨٢ ،

٣ ـ كامل الزيارات ص ٢٩ باب ٨ حديث ١٠

٤ ـ في المصدر « الحسن » ، والصواب ما أثبتناه . راجع مشيخة النجاشي ص ١٣٢

٥ ـ رجال النجاشي ص ٢٦٢

٦ ـ هو من مؤلفات سعد بن عبد الله القمّي

٧ ـ رجال النجاشي ص ١٧٨

الكندي[١]

علي بن محمد بن يعقوب الكسائي

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن علي بن الحسن بن فضّال . وذكره[٢] الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام قائلاً « علي بن محمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمار الصيرفي الكسائي الكوفي العجلي ، روى عنه التلعكبري ، وسمع منه سنة خمس وعشرين وثلاثمائة ، وله منه إجازة ، مات سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة »[٣]

وجاء في طرق النجاشي إلى إبراهيم بن محمد الثقفي وإلى أحمد بن رزق الغمشاني وإلى مقاتل بن مقاتل اليلخي[٤]

وجاء حديثه في التهذيب يرويه عن علي بن الحسن بن فضّال[٥]

القاسم بن محمد بن علي بن إبراهيم الهمداني

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن أبيه عن جدّه[٦] ذكره النجاشي ضمن ترجمة أبيه محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد الهمداني ، ووصفه بقوله « وكيل الناحية » ثم قال « وكان في وقت القاسم بهمدان معه أبو علي بسطام بن علي والعُزَير بن زهير ، وهو أحد بني كشمرد ، ثلاثتهم وكلاء ، في موضع

---

١ ـ رجال النجاشي ص ١٩١

٢ ـ كامل الزيارات ص ٢٤٧ باب ٨١ حديث ٣

٣ ـ رجال الطوسي ص ٤٨١.

٤ ـ راجع رجال النجاشي ص ١٧ و ٩٨ و ٤٤٢.

٥ ـ راجع تهذيب الأحكام ج ٤ ص ١٦٣ حديث ٤٦١.

٦ ـ كامل الزيارات ص ١١٢ باب ٣٨، ذيل حديث ٤.

واحد بهمدان ، وكانوا يرجعون في هذا إلى أبي محمد الحسن بن هارون بن عمران الهمداني ، وعن رأيه يصدرون » ثم ذكر طريقه إلى والده محمد قائلاً : « ولمحمد بن علي نوادر كبيرة ، أخبرنا محمد بن محمد بن النعمان ، عن جعفر بن محمد ، عن القاسم بن محمد بن علي ، عن أبيه »[١]

وذكره العلّامة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة ، ووصفه بقوله « وكيل الناحية »[٢]

وأرى أنّ وصف « وكيل الناحية » مدح بشأن الموصوف به ، لا تعديل له ، فعليه نحن بحاجة في تعديل القاسم هذا إلى التمسّك بهذا التوثيق العام .

وجاء في طريق النجاشي إلى إبراهيم بن إسحاق الأحمر قوله « قال أبو عبد الله ابن شاذان[٣]

حدّثنا علي بن حاتم قال أطلق لي أبو أحمد القاسم بن محمد الهمداني عن إبراهيم بن إسحاق ، وسمع منه سنة تسع وستّين ومائتين »[٤]

محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان أبو الفضل الجعفي الكوفي المعروف بالصابوني

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات قائلاً «حدّثني أبو الفضل محمد بن

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٣٤٤

٢ ـ خلاصة الأقوال ص ١٣٤

٣ ـ هو محمد بن علي بن شاذان القزويني أبو عبد الله ، كان حيّاً عام ٤٠٠، ترجمنا له في كتابنا مشيخة النجاشي ص ١٧٨ ـ ١٧٩

٤ ـ رجال النجاشي ص ١٩

أحمد بن سليمان» ، وهو يروي عن موسى بن محمد بن موسى[١]

ترجم له النجاشي كما عنونّاه وقال : «سكن مصر ،كان زيدياً ، ثم عاد إلينا ، وكانت له منزله بمصر » ثم ذكر من كتبه « الفاخر »[٢] ، وقال : « أخبرنا أحمد بن علي بن نوح ، عن جعفر بن محمد قال حدّثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم ببعض كتبه[٣]» .

وذكر الشيخ أسد الله التستري بشأن كتاب « الفاخر » هذا بأنّ الجعفي هذا ذكر في خطبته لكتاب الفاخر أنّه ما روى فيه أو ما ذكر فيه إلّا ما أجمع عليه وصحّ من قول الأئمة عليهم السلام عنده[٤] ، ونحوه ذكر صاحب الجواهر[٥]

وذكر العلّامة الحلّي أبا الفضل الصابوني هذا في القسم الأول من الخلاصة بمثل ما ذكره النجاشي[٦]

محمد بن أحمد بن الحسين العسكري أبو عبد الرحمن

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن الحسن بن علي بن مهزيار .

وقال أ[٧]يضاً « حدّثني أبو عبد الرحمن محمد بن أحمد بن الحسين العسكري بعسكر مُكْرَم ، عن الحسن بن علي بن مهزيار »[٨]

ذكره الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام قائلاً

---

١ ـ كامل الزيارات ص ١٤ باب ٢ حديث ١٧

٢ ـ سيأتي الحديث عنه بعد قليل

٣ ـ رجال النجاشي ص ٣٧٤

٤ ـ كشف القناع ص ٢٤٥

٥ ـ جواهر الكلام ج ١٣ ، ص ٣٤

٦ ـ خلاصة الأقوال ص ١٦٠

٧ ـ كامل الزيارات ص ٣١ باب ٨ حديث ١٤

٨ ـ كامل الزيارات ص ٢٥٣ باب ٨٤ حديث ٢ ، وسيأتي الحديث عن عسكر مُكْرَم .

« محمد بن أحمد بن الحسين الزعفراني العسكري ، يكنى أبا عبد الرحمن المصري ، نزيل بغداد ، روى عنه التلعكبري ، سمع منه سنة خمس وعشرين وثلاثمائة ، وله منه إجازة »[١]

قال ياقوت الحموي « عسكر مُكْرَم ـ بضم الميم وسكون الكاف وفتح الراء ، وهو مفعل من الكرامة ـ : وهو بلد مشهور من نواحي خوزستان ، منسوب إلى مُكْرَم بن مغراء الحارث »[٢]

محمد بن أحمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمّار أبو عبد الله

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن عِلِي بن الحسن بن علي بن فضّال[٣]

وهو ابن عمّ « علي بن محمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمّار الصيرفي » ، وقد ذكرناه في عداد مشايخه في هذا الفصل

وجاء محمد بن أحمد هذا في طريق النجاشي إلى حنان بن سدير ، يروي عن علي بن الحسن بن فضال[٤]

وذكره ابن قولويه أيضاً قائلاً : « حدّثني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يعقوب ، عن علي بن الحسن بن علي بن فضّال ، عن أبيه[٥] عن بعض أصحابنا ، عن

---

١ ـ رجال الطوسي ص ٥٠٢.

٢ ـ معجم البلدان ج ٤ ص ١٢٣

٣ ـ كامل الزيارات ص ١٨١ باب ٧٢ حديث ١٠

٤ ـ راجع رجال النجاشي ص ١٤٦

٥ ـ سيأتي الحديث عن رواية علي بن الحسن بن علي بن فضّال عن أبيه

أحدهما عليهما السلام »[١] وجاء هذا السند أيضاً في التهذيب في باب حدّ حرم الحسين عليه السلام[٢]

علماً بأنّ النجاشي قال بشأن رواية علي بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه : « ولم يرو عن أبيه شيئاً ، وقال «كنت أُقابله ـ وسني ثمان عشرة سنة ـ بكتبه ، ولا أفهم إذ ذاك الروايات ، ولا استحلّ أن أرويها عنه » ، وروى عن أخويه ، عن أبيهما »[٣]

ومن المحتمل قوياً أنّ روايته هذه عن أبيه كانت بالوجادة ، ويدلّ عليه أنّه جاء في المجالس للمفيد « علي بن الحسن التيملي قال وجدت في كتاب أبي حدّثنا محمد بن مسلم الأشجعي »[٤]

وذكره ابن قولويه أيضاً قائلاً « حدّثني محمد بن أحمد بن علي بن يعقوب ، عن علي بن الحسن بن فضال ، عن أبيه »[٥]

وعبارة « بن علي » في هذا السند إما زائدة ، أو أنّها تصحيف « أبي علي » ، فعليه تكون كنية لأحمد بن يعقوب ، والد المترجم له .

محمد بن جعفر القرشي الرزاز الكوفي

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن خاله محمد بن الحسين بن

---

١ ـ كامل الزيارات ص ٢٨٥ باب ٩٥ حديث ٣

٢ ـ تهذيب الأحكام ج ٦ ص ٧٤ حديث ١٤٢

٣ ـ رجال النجاشي ص ٢٥٨

٤ ـ مجالس المفيد ص ٢٦ ، مجلس ٣ حديث ٩

٥ ـ كامل الزيارات ص ٣٥ باب ٩ حديث ٨ وعنه في البحار ج ٩٧ ، ص ٢٤٢ ، وفرحة الغري ص ١٠٢

أبي الخطاب[١]

ذكره أبو غالب الزراري في رسالته إلى ابن ابنه قائلاً «أبو العباس محمد بن جعفر الرزاز، وهو أحد رواة الحديث ومشايخ الشيعة» ثم قال «وكان مولد محمد بن جعفر سنة ستّ وثلاثين ومائتين، ومات سنة عشرة وثلاثمائة، وسنّه ثمانون سنة، وكان من محلّه في الشيعة أنّه كان الوافد عنهم إلى المدينة، عند وقوع الغيبة سنة ستين ومائتين، وأقام بها سنة، وعاد، وقد ظهر له من أمر الصاحب عليه السلام ما احتاج إليه»[٢]

وقد علّق السيد البروجردي على هذا الكلام قائلاً «وما حكاه من أنّه كان وافد الشيعة إلى المدينة لا يخلو من بعد، من وجوه منها: إنّه كان حينئذ ابن ثلاث أو أربع وعشرين سنة، فتدبّر»[٣]

هو من مشايخ محمد بن يعقوب الكليني، فقد روى عنه في الكافي أكثر من أربعين حديثاً، يرويها الرزّاز هذا عن أيوب بن نوح، ومحمد بن خالد الطيالسي، ومحمد بن عبد الحميد، ومحمد بن عيسى بن عبيد.

هذا وجاء ذيل الحديث ١ من باب ما يقال عند قبر أمير المؤمنين عليه السلام من كتاب الحج من الكافي «محمد بن جعفر الرزاي»[٤]، وهو تصحيف، وصوابه «محمد بن جعفر الرزّاز».

---

١ ـ كامل الزيارات ص ٦٦ باب ٢٠ حديث ١

٢ ـ رسالة أبي غالب الزراري ص ١٤٠ ـ ١٤١ رقم ٨.

٣ ـ ترتيب أسانيد كتاب الكافي ص ١٢١

٤ ـ الكافي ج ٤ ص ٥٦٩.

وجاء في عدة طرق للنجاشي ذكرناها في كتابنا مشيخة النجاشي[١]

وهو ابن أُخت علي بن محمد بن عيسى بن زياد القيسي النستري ، ويعبّر في كثير من أسانيده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب بـ« خالي » ، وقد ذكر السيد البروجردي وجه الجمع قائلاً « ويمكن الجمع بأنّ ابن أبي الخطاب كان أخا أُمّه لأُمّها لا لأبيها ، أو كان خالاً لأبيه أو لأُمّه »[٢]

وتفصيل ذلك إنّ جعفر بن محمد الرزّاز ـ والد المترجم له ـ تزوّج بنت محمد بن عيسى بن زياد القيسي النستري ، وهي أنجبت محمد بن جعفر الرزّاز ـ المترجم له ـ وأخته فاطمة[٣]

فيكون علي بن محمد بن عيسى بن زياد خال محمد بن جعفر الرزاز .

ومحمد بن سليمان جدّ أبي غالب الزراري تزوّج فاطمة[٤] بنت جعفر بن محمد الرزاز ـ أُخت المترجم له ـ ، وهي أنجبت محمد بن محمد بن سليمان والد أبي غالب الزراري .

فيكون محمد بن جعفر الرزاز خال والد أبي غالب الزراري .

وتكون فاطمة بنت جعفر بن محمد الرزّاز جدّة أبي غالب الزراري ، أُمّ أُمّه .

ومحمد بن محمد بن سليمان والد أبي غالب الزراري تزوّج بنت عيسى بن علي بن

---

١ ـ راجع مشيخة النجاشي ص ٣٩٥.

٢ ـ ترتيب أسانيد كتاب الكافي ص ١٢١

٣ ـ ذكرها أبو غالب في رسالته ص ١٤١ بقوله : « وأُمّه وأُمّ أُخته فاطمة جدّتي بنت محمد بن عيسى القيسي النستري » .

٤ ـ ذكرها أبو غالب في رسالته ص ١٤٠ بقوله : «جدّتي أُمّ أبي: فاطمة بنت جعفر بن محمد بن الحسن القرشي الرزّاز مولى لبني مخزوم » .

محمد بن عيسى بن زياد القيسي ، وهي أنجبت أبا غالب الزراري .

فيكون علي بن محمد بن عيسى بن زياد جدّ أُمّ أبي غالب الزراري[١]

والحسين بن أبي الخطاب تزوّج جدّة محمد بن جعفر الرزّاز ، أي أُمّ محمد بن جعفر ، فأنجبت محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، فيكون محمد هذا أيضاً خال محمد بن جعفر الرزّاز .

محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه، والده

روى عنه ابنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، يروي عن سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري[٢]

ذكره النجاشي ضمن ترجمة ابنه جعفر بن محمد بن قولويه هذا قائلاً « وكان أبوه يلقّب مملة[٣] ، من خيار أصحاب سعد »[٤]

وذكره الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام قائلاً « محمد بن قولويه الجمّال ، والد أبي القاسم جعفر بن محمد ، يروي عن سعد بن عبد الله وغيره »[٥]

وذكره العلّامة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة[٦]

وجاء في طرق النجاشي يروي عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، كما في ترجمة

---

١ ـ ذكر أبو غالب الزراري في رسالته ص ١٤٦ « وابنه علي بن محمد بن عيسى جدّ أُمّي وخال أبي العباس الرزّاز » .

٢ ـ كامل الزيارات ص ١٠ باب ١ حديث ١

٣ ـ في المصدر « مسلمة » ، وأثبتناه وفقاً لترجمة ابنه علي بن محمد بن جعفر من رجال النجاشي ص ٢٦٢

٤ ـ رجال النجاشي ص ١٢٣

٥ ـ رجال الطوسي ص ٤٩٤ .

٦ ـ خلاصة الأقوال ص ١٦٤

أصرم بن حوشب[١]، ويروي أيضاً عن علي بن إبراهيم بن هاشم، كما في ترجمة زيد الزرّاد[٢]، ويروي عن محمد بن يحيى العطار، كما في ترجمة سالم بن أبي سلمة الكندي[٣]

محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن محمد بن الحسن الصفار[٤] وقد وثّقه الجميع[٥]، فلا حاجة في تعديله إلى هذا التوثيق العام.

محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن أبيه الحسن بن علي بن مهزيار[٦]

جاء في طريق النجاشي إلى علي بن مهزيار[٧]، وفي طريقه إلى فضالة بن أيوب[٨]، يروي عن أبيه الحسن.

هو من شيوخ إجازة أبي غالب الزراري، وممّن سمع منه.

قال أبو غالب في رسالته «وسمعت من أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن

---

١ ـ رجال النجاشي ص ١٠٧

٢ ـ رجال النجاشي ص ١٧٥

٣ ـ رجال النجاشي ص ١٩١

٤ ـ كامل الزيارات ص ١٢ باب ٢ حديث ٧

٥ ـ راجع رجال النجاشي ص ٣٨٣، والفهرست للطوسي ص ١٥٦، ورجال الطوسي ص ٤٩٥، وخلاصة الأقوال للعلّامة ص ١٤٧

٦ ـ كامل الزيارات ص ١١ باب ١ حديث ٥.

٧ ـ رجال النجاشي ص ٢٥٣

٨ ـ رجال النجاشي ص ٣١١.

مهزيار الأهوازي »[١]

وقال أيضاً في هذه الرسالة في عدّه للكتب « جزء ـ بخطّي ـ فيه أخبار من كتاب حماد بن عيسى ، حدّثني بها أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار قال حدّثني أبي قال حدّثني عمّي داود بن مهزيار قال حدّثني حماد بن عيسى ، وأجاز لي رواية جميع ما رواه عنه الموصليّان[٢] ، وقد أجزت لك جميع ما أجاز لي روايته »[٣]

والموصليّان كما ذكرهما السيد محمد رضا الجلالي في هامش هذا النصّ هما الذين ذكرهما الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله تباعاً .

قال رحمه الله : « عبد العزيز بن عبد الله بن يونس الموصلي الأكبر ، يكنّى أبا الحسن ، روى عنه التلعكبري ، وسمع منه سنة ست وعشرين وثلاثمائة ، وأجاز له ، وذكر إنّه كان فاضلاً ثقة ، عبد الواحد بن عبد العزيز بن يونس الموصلي ، أخو عبد العزيز ، يكنّى أبا القاسم ، سمع منه أيضاً[٤] سنة ست وعشرين وثلاثمائة ، وذكر إنّه كان ثقة »[٥]

وهما من مشايخ محمد بن إبراهيم النعماني صاحب كتاب الغيبة ، فقد روى عنهما قائلاً « عبد العزيز وعبد الواحد ابنا عبد الله بن يونس الموصلي »[٦]

ونقل ابن طاوس من أحاديث أبي القاسم عبد الواحد بن عبد الله بن يونس

---

١ ـ رسالة أبي غالب ص ١٥٠

٢ ـ سيأتي الحديث عنهما .

٣ ـ رسالة أبي غالب ص ١٧٨

٤ ـ أي سمع منه التلعكبري .

٥ ـ رجال الطوسي ص ٤٨١ .

٦ ـ الغيبة ص ٦٨

الموصلي ، وذلك في سعد السعود[١]

محمد بن الحسين بن مت الجوهري

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات قائلاً

« حدّثني محمد بن الحسين بن مت الجوهري ، عن محمد بن أحمد بن عمران بن يحيى الأشعري »[٢]

وروى عنه أيضاً في مورد واحد من الكامل هذا بعنوان « محمد بن الحسن بن مت الجوهري»[٣]، بتبديل «الحسين» بـ«الحسن» .

ولم يذكر في الأُصول الرجالية، لا بعنوان محمد بن الحسين ولا بعنوان محمد بن الحسن .

محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن أبيه عبد الله بن جعفر[٤]

ولا حاجة في تعديل الحميري المعنون بهذا التوثيق العام بعد أن قال بشأنه النجاشي «كان ثقة ، وجهاً ، كاتَبَ صاحب الأمر عليه السلام ، وسأله مسائل في أبواب الشريعة »[٥]

محمد بن عبد المؤمن

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات مترحّماً عليه ، وهو يروي عن محمد بن

---

١ ـ سعد السعود ص ٢٣٦

٢ ـ كامل الزيارات ص ١٦٥ باب ٦٨ حديث ١

٣ ـ كامل الزيارات ص ٢٣٠ باب ١٠٥ حديث ٤.

٤ ـ كامل الزيارات ص ١٢ باب ٢ حديث ٥.

٥ ـ رجال النجاشي ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

يحيى العطار[١]

وقد ترجم له النجاشي قائلاً

« محمد بن عبد المؤمن المؤدّب ، قمي ، ثقة ، له كتاب جمعه سمّاه النوادر ، فيه سبعمائة حديث ، أخبرنا الحسين بن أحمد بن موسى قال حدّثنا جعفر بن محمد عنه به »[٢]

وممّا يؤكّد اتّحاد من جاء في المتن مع من جاء في رجال النجاشي هذا: أنّ جعفر بن محمد هذا وهو ابن قولويه يروي عنه كتابه .

فعليه لا حاجة في تعديله بهذا التوثيق العام ، بعد هذا التوثيق الخاص .

محمد بن همام بن سهيل

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات ، وهو يروي عن جعفر بن محمد بن مالك[٣]، وهو الفزاري .

وهو محمد بن أبي بكر همّام بن سهيل الكاتب الإسكافي أبو علي ، وهو ثقة بنصّ الطوسي والنجاشي[٤]

ومن روايته عن جعفر بن محمد هذا قد استغرب النجاشي حيث قال في ترجمة جعفر هذا « ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي ابن همام ، وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري ـ رحمهما الله ـ وليس هذا

---

١ ـ كامل الزيارات ص ١٧٢ باب ٧٠ حديث ١٠

٢ ـ رجال النجاشي ص ٣٧٨

٣ ـ كامل الزيارات ص ١٢٧ باب ٤٦ ذيل حديث ١

٤ ـ راجع رجال الطوسي ص ٤٩٤ ، والفهرست للطوسي ص ١٤١ ، ورجال النجاشي ص ٣٧٩

موضع ذكره »[١]

ولا حاجة في تعديله إلى هذا التوثيق العام بعد هذه النصوص.

محمد بن يعقوب الكليني

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو روى عن عدة من أصحابنا[٢]

هو محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني صاحب كتاب الكافي، ثقة[٣]، فعليه لا حاجه في تعديله إلى هذا التوثيق العام.

هارون بن موسى التلعكبري أبو محمد

روى عنه ابن قولويه في كامل الزيارات، وهو يروي عن أبي علي محمد بن همام بن سهيل[٤]

وهو ثقة[٥]، لا حاجة في تعديله إلى هذا التوثيق العام.

هذا ما عثرت عليه من أسماء مشايخ ابن قولويه الذين روى عنهم في كامل الزيارات.

وقد يتخيّل أنّ « أحمد بن إدريس بن أحمد بن الأشعري »، من مشايخه، لأنّه جاء في كامل الزيارات قوله في بداية الحديث : « حدّثني أحمد بن إدريس قال : حدّثني

---

١ ـ رجال النجاشي ص ١٢٢

٢ ـ كامل الزيارات ص ١٨ باب ٣ حديث ٦

٣ ـ راجع رجال النجاشي ص ٣٧٧، والفهرست للطوسي ص ١٣٥، ورجال الطوسي ص ٤٩٥، والخلاصة للعلّامة ص ١٤٥

٤ ـ كامل الزيارات ص ١٨٥ باب ٧٥ حديث ٥.

٥ ـ راجع رجال النجاشي ص ٤٣٩، ورجال الطوسي ص ٥١٦، والخلاصة ص ١٨٠

أحمد بن أبي زاهر »[١]

وكان المحدّث النوري ممّن عدّ « أحمد بن إدريس » هذا من مشايخ ابن قولويه[٢] مع العلم أنّه ﷺ نقل حديث أحمد بن إدريس عن أحمد بن أبي زاهر هذا في المستدرك ، وبدايته : « وعن الحسين بن أحمد بن المغيرة ، عن أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن أبي زاهر »[٣]

وجاء هذا الحديث في البحار وبدايته « ومنه بالإسناد عن أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن أبي زاهر »[٤]

ومنه يعرف أنّ هذا الحديث من زيادات تلميذ ابن قولويه ، وهو الحسين بن أحمد بن المغيرة ، وكان قد أدخلها في الكامل هذا ، وهو القائل في أول السند « حدّثني » ، ، ويؤكّده أنّه جاء قبله أي برقم ٩ : « ومن زيادات الحسين بن أحمد بن المغيرة ما في حديث أحمد بن إدريس بن أحمد بن زكريا القمّي قال » ، ثم بعده برقم ١٠ : « حدّثني أحمد بن إدريس »[٥]

والغريب أنّ المحدّث النوري هذا قد أورد تمام عبارة هذا التلميذ ، وهو الحسين بن أحمد بن المغيرة ، قبل ذكر مشايخ ابن قولويه ، وقد جاء فيها « إنّي ما قرأته على شيخنا ﷺ ، ولا قرأه علي »[٦]

---

١ ـ كامل الزيارات ص ٢٥٠ باب ٨٢، الحديث ١

٢ ـ راجع خاتمة المستدرك ـ الطبعة الحجرية ـ ص ٥٢٣، والطبعة المحققّة ج ٢ ص ٢٥٥

٣ ـ مستدرك الوسائل ج ٦ ص ٥٤٥ حديث ٧٤٧٧

٤ ـ بحار الأنوار ج ٨٦، ص ٧٨

٥ ـ كامل الزيارات ص ٢٥٠ باب ٨٢ حديث ٩ و ١٠

٦ ـ خاتمة المستدرك ـ الطبعة الحجرية ـ ص ٥٢٢، والمحققه ج ٢ ص ٢٤٩

فعليه « أحمد بن إدريس » ليس من مشايخه ، ويؤكّده أنّ ابن قولويه توفي عام ٣٦٨ وأحمد بن إدريس توفي عام ٣٠٦، والفاصلة الزمنية بينهما اثنان وستّون عاماً.

وقد تخيّل أيضاً أنّ « محمد بن الحسن الصفّار » أيضاً من مشايخه ، وذلك لأنّه جاء في بداية الحديث « حدّثني محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد »[١]، وقد سقط « محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد » من النسخ ، ويؤكّده أنّ هذا الحديث جاء في البحار وبدايته هكذا : « ابن الوليد ، عن الصفار »[٢]

١ ـ كامل الزيارات ص ٢٨ باب ٨ حديث ٢

٢ ـ بحار الأنوار ج ٩٧، ص ٣٩٩

توثيق كلّ من وقع في تفسير علي بن إبراهيم

قال علي بن إبراهيم في مقدّمة تفسيره «فرض الله عزّوجل على نبيّه ﷺ أن يبيّن للناس ما في القرآن من الأحكام والقوانين والفرائض والسنن، وفرض على الناس التفقّه والتعليم، والعمل بما فيه، حتى لا يسع أحداً جهله، ولا يعذر في تركه، ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم، وأوجب ولايتهم، ولا يقبل عمل إلّا بهم»(١)

وقال السيد الخوئي بعد أن ذكر كلام علي بن إبراهيم هذا: «إنّ في هذا الكلام دلالة ظاهرة على أنّه لا يروي في كتابه هذا إلّا عن ثقة»(٢)

وقال الشيخ الحرّ العاملي بشأن توثيق كلّ من وقع في أسانيد الروايات المذكورة في تفسير علي بن إبراهيم هذا «وقد شهد علي بن إبراهيم ـ أيضاً ـ بثبوت أحاديث تفسيره، وأنّها مروية عن الثقات عن الأئمة عليهم السلام»(٣)

وقال السيد الخوئي بعد أن ذكر كلام صاحب الوسائل هذا «إنّ ما استفاده قدس سره في محلّه، فإنّ علي بن إبراهيم يريد بما ذكره إثبات صحّة تفسيره، وأنّ رواياته ثابتة، وصادرة من المعصومين عليهم السلام، وأنّها انتهت إليه بوساطة المشايخ والثقات من الشيعة، وعلى ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه الذين يروي عنهم علي بن إبراهيم بلا واسطة، كما زعمه بعضهم»(٤)

---

١ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ١ ص ٤.

٢ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ٤٩.

٣ ـ الوسائل ج ٣٠ ص ٢٠٢، الفائدة السادسة من الخاتمة.

٤ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ٤٩.

هذا وقد فسّر العلّامة المامقاني كلام علي بن إبراهيم هذا بأنّه يشمل مشايخه الذين روى عنهم مباشرة[١]

ووصف الوحيد البهبهاني «إبراهيم بن هاشم» بـ«صحيح الحديث»، وذلك بلحاظ رواية علي ابنه عنه[٢]، ولعلّ مستنده أنّه روى عنه في تفسيره.

واستدلّ السيد بحر العلوم على وثاقة إبراهيم بن هاشم بوجوه، ثم قال في أول الوجوه «ما ذكره ولده الثقة الثبت المعتمد في خطبة تفسيره المعروف»، ثم ذكر كلامه، ثم قال: «وعطف الثقات على المشايخ من باب تعاطف الأوصاف مع اتّحاد الموصوف، والمعنى «مشايخنا الثقات»، وليس المراد به المشايخ غير الثقات، والثقات غير المشايخ، كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام»[٣]

وأرى أنّ كلام علي بن إبراهيم هذا واضح الدلالة على أنّ من وقع في طرق رواياته التي أوردها في تفسيره هذا ثقة بهذا التوثيق العام، بشرط أن لا يعارضه جرح يعتدّ به، فلو عارضه يقدّم قول الجارح، وهذا لا يتنافى مع القول بتوثيق غير المجروح منهم، كما إذا ورد تعديل من شخص بحق شخص ثم ورد جرح بحقه من شخص آخر.

اخترنا في هذا الفصل أسماء جماعة ممّن جاءت أسماؤهم في تفسير علي بن إبراهيم، ولم يرد بحقّهم توثيق خاص، ولا جرح يعتدّ به.

علماً بأنّنا لم نذكرهم جميعاً، لأنّ ذلك يتطلّب أوّلاً الحصول على نسخة صحيحة من هذا التفسير، ثم توحيد ما جاء فيه من الأسماء، ثم البحث عنها في كتب

---

١ ـ راجع تنقيح المقال ج ٣ ص ٤.

٢ ـ راجع التعليقة على منهج المقال ص ٢٩

٣ ـ الفوائد الرجالية ج ١ ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

الرجال ، كي يعرف الذين لم يرد بحقّهم تعديل أو جرح يعتدّ به

وممّا اخترناهم في هذا الفصل:

إبراهيم بن عبد الأعلى

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير آية ﴿**يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ**﴾[١] ، وقد جاء في نسختنا « إبراهيم بن العلي » ، روى عن سويد بن غفلة ، وروى عنه[٢] جابر.

لم يذكر في الأُصول الرجالية ، وترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب بعنوان «إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي مولاهم الكوفي»، وذكر أنّه روى عن سويد بن غفلة[٣] ، وترجم لسويد بن غفلة في التهذيب هذا ، وذكر أنّ إبراهيم بن عبد الأعلى روى عنه[٤]

إبراهيم بن المستنير

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير آية ﴿**وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً**﴾[٥] ، روى عن معاوية بن عمار ، وروى عنه عمر بن عبد العزيز[٦] ، علماً بأنّ هذا الحديث قد جاء في مختصر بصائر الدرجات ، وفيه

---

١ ـ سورة إبراهيم آية ٢٦

٢ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ١ ص ٣٦٩

٣ ـ تهذيب التهذيب ج ١ ص ٩٠

٤ ـ تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٥٩.

٥ ـ سورة طه آية ١٢٤

٦ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٦٥

« عن عمر بن عبد العزيز ، عن رجل ، عن إبراهيم بن المستنير »[١]

هذا وقد جاء « إبراهيم بن المستنير » هذا في الغيبة للنعماني ، روى عن المفضل بن عمر ، وروى عنه عبد الله بن جبلة[٢] لكن جاء حديث الغيبة للنعماني هذا في الغيبة للطوسي ، وفيه « عبد الله بن المستنير » بدل « إبراهيم المستنير »[٣]

وجاء « عبد الله بن المستنير » في المستدرك نقلاً عن كتاب الغيبة للفضل بن شاذان، يروي عن المفضل بن عمر ، ويروي عنه عبد الله بن جبلة[٤]

وجاء « إبراهيم بن محمد بن المستنير » يروي عن عبد الرحمن بن القاسم ، ويروي عنه أحمد بن محمد بن خالد ، وذلك في الغيبة للنعماني[٥]

أحمد بن الحسن القزّاز

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير آية ﴿**فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾[٦] مقروناً بالحسن بن محمد بن سماعة ، يرويان عن صالح بن خالد ، ويروي عنهما محمد بن أحمد بن ثابت[٧]

وترجم له النجاشي ووصفه بـ« البصري » ، وقال « له كتاب الصفة في مذهب الواقفة » أخبرنا أحمد بن عبد الواحد قال « حدثنا علي بن

---

١ ـ مختصر بصائر الدرجات ص ١٨

٢ ـ الغيبة للنعماني ص ١٧١

٣ ـ الغيبة للطوسي ص ١٦١

٤ ـ مستدرك الوسائل ج ١٠ ، ص ٢٧٦ وج ١٠ ص ٣٣٥

٥ ـ الغيبة للنعماني ص ٢٤٨

٦ ـ سورة الواقعة آية ٧٥

٧ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٣٤٩

حبشي أبو القاسم الكاتب قال حدّثنا حميد بن زياد قال حدّثنا أحمد بن الحسن به »[١]

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام بعنوان « أحمد بن الحسين البصري القزاز » وقال

« روى عنه حميد كتاب عاصم بن حميد وغيره ، مات سنة إحدى وستين ومائتين »[٢]

وجاء في طريق النجاشي إلى إسحاق بن جندب ، وذلك بعنوان « أبو جعفر أحمد بن الحسن بن علي البصري » ، يروي عن عبيس بن هشام الناشري ، ويروي عنه حميد بن زياد[٣]

وروى أيضاً عن إسماعيل بن مهران وعبد الله بن جبلة وصالح بن خالد المحاملي[٤]

أحمد بن رشيد

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ**﴾[٥] ، روى عن مروان بن مسلم ، وروى عنه عبيد الله بن موسى[٦]

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٧٨

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٤١.

٣ ـ رجال النجاشي ص ٧٣

٤ ـ راجع رجال النجاشي ترجمة رقم ٤٩ و ٤٠٤ و ٤٣٨ و ٤٥٢ و ٥٦٣ و ٥٨١.

٥ ـ سورة الحجرات آية ٦

٦ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٣١٩

وذكره العلّامة في القسم الثاني من الخلاصة ، وضعّفه استناداً على ما قاله ابن الغضائري[١]

وتضعيفات ابن الغضائري لا يعبأ بها ، فيبقى هذا التوثيق العام بلا معارض .

واختلف في ضبط اسم أبيه ، فقيل « رشيد » ، وقيل « رشد » ، وقيل « راشد » .

قال ابن الغضائري

« أحمد بن رشد بن خيثم العامري الهلالي ، زيدي ، يدخل حديثه في حديث أصحابنا ، ضعيف ، فاسد »[٢]

وقال ابن ناصر الدين في ضبط رشد « ورشد بفتح أوله وثانيه معاً أحمد بن رشد بن خيثم الكوفي ، حدّث عن أبي معاوية الضرير[٣] ، وعن عمّه سعيد بن خيثم ، نقله ابن نقطة عن خطّ أبي الفضل ابن ناصر ، وضبطه »[٤]

وقال ابن أبي حاتم الرازي « أحمد بن رشد بن خيثم الهلالي ، ابن أخي سعيد بن خيثم ، روى عن عمّه سعيد بن خيثم ، روى عنه أبي ، وسمع منه أيام عبيد الله بن موسى أحاديث أربعة »[٥]

أحمد بن محمد الشيباني

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿**وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ**

---

١ ـ خلاصة الأقوال ص ٢٠٥

٢ ـ رجال ابن الغضائري ص ٣٧.

٣ ـ هو محمد بن خازم التميمي السعدي أبو معاوية الضرير ولد عام ١١٣ وتوفي عام ١٩٥، له ترجمة في تاريخ بغداد ج ٥ ص ٢٤٢

٤ ـ توضيح المشتبه ج ٤ ص ١٩١

٥ ـ الجرح والتعديل ج ٢ ص ٥١.

مَـقَامٌ مَـعْلُومٌ»[١] ،روى عـن مـحمد بـن أحـمد بـن بـويه ، وروى عـنه عـلي بـن إبراهيم هذا[٢]

وهو أحمد بن محمد بن لاحق بن سابق بن قرين الشيباني أبـو جـعفر ، روى عـنه أبو غالب الزراري حيث قال : « حدّثني أبو جعفر أحمد بن محمد بن لاحق الشيباني عن مشايخه »[٣]

وروى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال المتوفى عام ٢٦٠، كما فـي طـريق النجاشي إلى كتاب عقبة بن خالد الأسدي[٤]

وروى أيضاً عن علي بن الحسن بن علي بن فضّال كما في طريق النجاشي إلى كتاب فضل سورة « إنّا أنزلناه » لعبد الرحمن بن كثير[٥]

وروى أيضاً عن يحيى بن زكريا اللؤلؤي ، كما في طريق النجاشي إلى ريّان بن شبيب وإلى صباح بن نصر الهندي[٦]

وجاء في الاستنصار للكراجكي « أبو جعفر بن محمد بن لاحق بن سابق بن قرين الأنباري قال حدّثني جدّي أبو النضر سابق[٧] بن قرين في سـنة ثـمان وسـبعين ومائتين بالأنبار في دارنا »[٨]

---

١ ـ سورة الصافات آية ١٦٤

٢ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٢٢٨

٣ ـ رسالة أبي غالب الزراري ص ١٢٧

٤ ـ رجال النجاشي ص ٢٩٩

٥ ـ رجال النجاشي ص ٢٣٥

٦ ـ رجال النجاشي ص ١٦٥ و ٢٠٢

٧ ـ هو جدّ أبيه .

٨ ـ الاستنصار ص ٣٤.

أحمد بن محمد بن موسى

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿**إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِراً كَفَّاراً**﴾[١]، يروي عن محمد بن حماد، ويروي عنه علي بن إبراهيم هذا[٢]

هو أحمد بن محمد بن موسى بن الحارث بن عون بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم أبو محمد.

ذكره النجاشي وقال «له كتاب نوادر، كبير»[٣]

وروى بعنوان «أحمد بن محمد بن موسى النوفلي، عن عيسى بن مهران»، وذلك في تأويل الآيات الظاهرة في تأويل قوله تعالى ﴿**فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ**﴾

وروى كتب عيسى بن مهران هذا[٤]، كما في طريق النجاشي إلى عيسى هذا[٥]، وروى أيضاً عن أحمد بن هلال المتوفّى عام ٢٦٧، كما في طريق النجاشي إلى علي بن أسباط[٦]

وجاء في سعد السعود «أبو محمد النوفلي أحمد بن محمد بن موسى قال لنا

---

١ ـ سورة نوح آية ٢٧

٢ ـ راجع تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٢٨٨

٣ ـ رجال النجاشي ص ٨٩.

٤ ـ تأويل الآيات الظاهرة ص ٥٤٣، والآية من سورة الزخرف: ٤١.

٥ ـ رجال النجاشي ص ٢٩٧

٦ ـ رجال النجاشي ص ٢٥٣

عيسى بن مهران »[١]

أسباط بياع الزطي

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿ثُلَّةٌ مِنْ الْأَوَّلِينَ * وَثُلَّةٌ مِنْ الْآخِرِينَ﴾[٢] ، يروي عن أبي سعيد المدائني ، ويروي عنه علي ابنه[٣]

ترجم له الطوسي في الفهرست ، وقال : « أسباط بن سالم بيّاع الزطي ، له أصل » ثم ذكر طريقين إليه ، ينتهي الأول منهما إلى محمد بن أبي عمير[٤]

وترجم له النجاشي وقال « روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام ، ذكره أبو العباس وغيره في الرجال ، له كتاب » ، ثم ذكر طريقه إليه[٥]

وعدّه الطوسي من أصحاب الصادق عليه السلام[٦]

إسحاق بن حسّان

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾[٧] ، يروي عن الهيثم بن راقد ، ويروى عنه بسطام بن مرّة[٨]

هو من مشايخ الحسين بن بسطام ، وعبد الله بن بسطام ، فقد رويا عنه في كتابهما

---

١ ـ سعد السعود ص ١٠٩ وعنه في البحار ج ٦٥ ، ص ٢٧٣

٢ ـ سورة الواقعة آية ٣٩ و ٤٠ .

٣ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٣٤٨.

٤ ـ الفهرست ص ٣٨

٥ ـ رجال النجاشي ص ١٠٦

٦ ـ رجال الطوسي ص ١٥٣

٧ ـ سورة الأعلى آية ١٨

٨ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٤١٧.

طب الأئمة عليهم السلام بعنوان «إسحاق بن حسان العلاف العارف[١]، وروى هو عن عيسى بن بشير الواسطي، وروى عنه إبراهيم بن عبد الرحمن[٢] ولم يذكر في الأُصول الرجالية.

وقد أورد الكليني سند علي بن إبراهيم هذا في الكافي[٣]

إسحاق بن عبد العزيز

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿**فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ**﴾[٤]، يروي عن أبي بصير، ويروى عنه محمد بن أبي عمير[٥]

ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام، ووصفه بالكوفي[٦]

وذكره أيضاً في أصحابه عليه السلام قائلاً: «إبراهيم أبو السفاتج، يكنّى أبا إسحاق، وقيل إنّه يكنّى أبا يعقوب، ومن قال هذا قال اسمه إسحاق بن عبد العزيز»[٧]. وذكره العلّامة الحلّي في القسم الثاني من الخلاصة قائلاً «إسحاق بن عبد العزيز البزاز، كوفي، يكنّى أبا السفاتج، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، قال ابن الغضائري يعرف حديثه تارة وينكر أُخرى، ويجوز أن يخرج شاهداً»[٨]

---

١ ـ طب الأئمة ص ٩١

٢ ـ طب الأئمّة ص ٥٥.

٣ ـ راجع الكافي ج ١ ص ٢١٧ و ٤٢٨ و ج ٦ ص ٥٤٣.

٤ ـ سورة الواقعة آية ٨٨ و ٨٩.

٥ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٣٥٠

٦ ـ رجال الطوسي ص ١٤٩

٧ ـ رجال الطوسي ص ١٥٤

٨ ـ خلاصة الأقوال ص ٢٠١، وراجع أيضاً رجال ابن الغضائري ص ٣٧.

ولما كان مستنده في تضعيفه له ابن الغضائري ، لا يعبأ بهذا التضعيف ، فيبقى هذا التوثيق العام بلا معارض .

إسماعيل بن أبان

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿**قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ**﴾ ، يروى عن عمر [١] بن عبد الله الثقفي ، ويروي عنه إبراهيم بن هاشم »[٢]

ترجم له النجاشي قائلاً : « إسماعيل بن أبان ، أخبرني أبو العباس أحمد بن علي بن نوح ، قال : حدّثنا محمد بن علي بن هشام ، قال : حدّثنا علي بن محمد ماجيلويه ، عن أحمد بن محمد البرقي ، عن إسماعيل بكتابه ، وبأخبار علي بن النعمان، وبكتاب موت المؤمن والكافر »[٣]

وقال الطوسي : « إسماعيل بن أبان ، له كتاب ، أخبرنا به ابن أبي جيد ، عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الصيرفي ، عنه »[٤]

وجاء في طريق النجاشي إلى كتاب غياث بن إبراهيم التميمي بعنوان « إسماعيل بن أبان بن إسحاق الورّاق » ، يروي عنه جعفر بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب[٥]

---

١ ـ سورة آل عمران آية ١٥

٢ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ١ ص ٩٨

٣ ـ رجال النجاشي ص ٣٢

٤ ـ الفهرست ص ١٤

٥ ـ راجع رجال النجاشي ص ٣٠٥

هو من مشايخ إبراهيم بن محمد الثقفي ، فقد روى عنه في الغارات بعنوان « إسماعيل بن أبان الأزدي »[١] وترجم له ابن حجر ، وأرّخ وفاته عام ٢١٦ ، ثم نقل عن البزار قوله فيه « وإنّما كان عيبه شدّة تشيّعه »[٢]

الحسن بن علي اللؤلؤي

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿**هَذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ**﴾[٣] ، يروي عن الحسن بن أيوب ، ويروي عنه جعفر بن محمد بن مالك الفزاري[٤]

ترجم له الشيخ الطوسي وقال « الحسن بن علي اللؤلؤي ، له كتاب ، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عنه »[٥]

وجاء في طريق الطوسي إلى كتابي محمد بن فضيل ومحمد بن زائد الخزاز ، بعنوان « الحسن بن علي اللؤلؤي الشعيري ، يروى عنهما ، ويروي عنه حميد بن زياد »[٦]

وجاء أيضاً في طريق النجاشي إلى موسى بن سابق ، يروي عنه حميد بن زياد[٧]

---

١ ـ الغارات ج ١ ص ٤٢.

٢ ـ تهذيب التهذيب ج ١ ص ١٧٢

٣ ـ سورة الجاثية آية ٢٩

٤ ـ راجع تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٢٩٥

٥ ـ الفهرست ص ٥١.

٦ ـ الفهرست ص ١٥٣

٧ ـ رجال النجاشي ص ٤٠٨.

الحسن بن علي بن مهزيار

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿**قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ**﴾[١]، يروي عن أبيه علي بن مهزيار، ويروي عنه علي بن إبراهيم هذا[٢]

وجاء في طريق النجاشي إلى كتب أبيه علي بن مهزيار[٣]، وجاء أيضاً في طريقه إلى فضالة بن أيوب، وذلك بعنوان «الحسن بن مهزيار»[٤]، يروي عنه في الموردين ابنه محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار.

ولم يذكر في الأُصول الرجالية.

عبيد الله بن موسى

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿**قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللهِ**﴾[٥]، يروي عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني، ويروي عنه محمد بن العباس[٦]

وجاء بعنوان «عبيد الله بن موسى الروياني أبو تراب»، وذلك في طريق النجاشي

---

١ ـ سورة هود آية ٨٠.

٢ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ١ ص ٣٣٥.

٣ ـ رجال النجاشي ص ٢٥٣

٤ ـ راجع رجال النجاشي ص ٣١١

٥ ـ سورة الجاثية آية ١٤

٦ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٢٩٤

إلى عبد العظيم بن عبد الله الحسني ، يروي عنه علي بن الفضل[١]

وترجم له ابن حجر قائلاً «عبيد الله بن موسى الرؤياني يكنّى أبا تراب ، روى عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني عن أبي جعفر الباقر ، روى عنه علي بن أحمد بن نصر البندنيجي خبراً واحداً ذكره الخطيب»[٢]

والصواب في هذه الترجمة «عن أبي جعفر الجواد عليه السلام» ، لأنّ عبد العظيم هذا توفي عام ٢٥٢ ولم يدرك أبا جعفر الباقر عليه السلام .

وهذا غير عبيد الله بن موسى العلوي العباسي الذي روى عن علي بن إبراهيم بن هاشم هذا ، كما في الغيبة للنعماني[٣] ، فهذا من تلامذته ، والمترجم له من مشايخه .

القاسم بن الربيع

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿**فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ**﴾[٤] ، يروى عن محمد بن سنان ، ويروي عنه جعفر بن[٥] محمد بن مالك .

ترجم له النجاشي وقال «القاسم بن الربيع ، أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي بن نوح فيما وصّى إليّ به من كتبه قال حدّثنا محمد بن علي بن شاذان قال حدّثنا

---

١ ـ راجع رجال النجاشي ص ٢٤٨

٢ ـ تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٧

٣ ـ راجع الغيبة للنعماني ص ١٩٩ و ٢٥١

٤ ـ سورة النور آية ٣٦.

٥ ـ راجع تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ١٠٣ ـ ١٠٤

أحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم[١] ، عن أبيه ، عنه بكتابه .

قال[٢] : وأخبرنا الحسين بن علي بن سفيان ، عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي بها ، قال حدّثنا القاسم بن الربيع ابن بنت زيد الشحام »[٣]

وذكره العلّامة الحلّي في القسم الثاني من الخلاصة وقال « القاسم بن الربيع الصحاف ، كوفي ، ضعيف في حديثه ، غال في مذهبه ، لا يُلْتَفَتُ إليه ، ولا ارتفاع به »[٤]

علماً بأنّ القهپائي أورد ما ذكره العلّامة هذا نقلاً عن ابن الغضائري[٥] ، فعليه لا يعتدّ به ، ويبقى هذا التوثيق العام بلا معارض .

وجاء بعنوان « القاسم بن الربيع الصحّاف » ، وذلك في طريق النجاشي إلى جابر بن يزيد الجعفي ، يروي عن محمد بن سنان ، ويروى عنه جعفر بن محمد بن مالك[٦] ، وجاء أيضاً في طريقه إلى مياح المدائني ، يروي عن محمد بن سنان ، ويروي عنه محمد بن جعفر الرزاز[٧]

محمد بن أحمد بن ثابت

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿**أُوْلَئِكَ الَّذِينَ**

---

١ ـ في المصدر « هشام » ، وصوابه ما أثبتناه .

٢ ـ بقية كلام النجاشي ، و « قال » أي قال أبو العباس أحمد بن علي بن نوح .

٣ ـ رجال النجاشي ص ٣١٦

٤ ـ خلاصة الأقوال ص ٢٤٨

٥ ـ مجمع الرجال ج ٥ ص ٤٥ .

٦ ـ راجع رجال النجاشي ص ١٢٩

٧ ـ راجع رجال النجاشي ص ٤٢٥ .

﴿طَبَعَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾[١] ، يروي عن الحسن بن محمد بن سماعة ، ويروي عنه علي بن إبراهيم هذا[٢]

وجاء في طريق النجاشي إلى عبد الرحمن بن عمرو العائذي بعنوان : « محمد بن أحمد بن ثابت أبو عبد الله الكلابي » ، يروي عن أبي الحسن[٣] ابن إسحاق الكناني ، ويروي عنه أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة[٤]

وجاء في طريقة أيضاً إلى إبراهيم بن نعيم العبدي بعنوان « محمد بن أحمد بن ثابت القيسي » ، يروي عن محمد بن بكر والحسن بن محمد بن سماعة ، ويروى عنه علي بن حاتم[٥]

وجاء أيضاً في طرق أُخرى للنجاشي ، ذكرناها في القسم الثاني من كتابنا مشيخة النجاشي[٦]

يحيى بن زكريا اللؤلؤي

جاء في سند حديث أورده علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[٧] ، يروي عن علي بن حسان ، ويروي عنه محمد بن جعفر الرزاز[٨]

---

١ ـ سورة محمد آية ١٦

٢ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٣٠٣

٣ ـ هو علي بن إسحاق بن عمارة ، كما في تهذيب الأحكام ج ٣ ص ٩٦ حديث ٢٥٨

٤ ـ راجع رجال النجاشي ص ٢٣٨

٥ ـ راجع رجال النجاشي ص ٢٠

٦ ـ راجع مشيخة النجاشي ص ٣٨٠.

٧ ـ سورة الحجرات آية ٧

٨ ـ تفسير علي بن إبراهيم ج ٢ ص ٣١٩.

ترجم له الشيخ الطوسي وقال : « يحيى بن زكريا اللؤلؤي ، له كتاب .
أخبرنا أحمد بن عبدون والحسين بن عبيد الله ومحمد بن محمد بن النعمان ، عن أبي غالب أحمد بن محمد الزراري ، عن خاله أبي العباس محمد بن جعفر الرزاز ، عنه »[١]

وجاء في طريق النجاشي إلى بشر بن سلام بعنوان « يحيى بن زكريا أبي محمد اللؤلؤي ، يروى عن بشر هذا ، ويروي عنه محمد بن جعفر الرزّاز[٢]
وجاء أيضاً في طرق أُخرى للنجاشي ، ذكرناها في القسم الثاني من كتابنا مشيخة النجاشي »[٣]

---

١ ـ الفهرست ص ١٧٩
٢ ـ راجع رجال النجاشي ص ١١٢
٣ ـ راجع مشيخة النجاشي ص ٤٥٣ ـ ٤٥٥ .

توثيق من لم يستثنه ابن الوليد من روايات محمد بن أحمد بن يحيى

لقد صرّح النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى بأنّ محمد بن الحسن بن الوليد كان يستثني من رواية محمد بن أحمد هذا ما رواه عن جماعة ذكر أسماءهم في قائمة بلغت أربعة وعشرين اسماً[١]، وأضاف

«قال أبوالعباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كلّه، وتبعه أبو جعفر بن بابويه ﷺ على ذلك، إلّا في محمد بن عيسى بن عبيد فلا أدري ما رَابَهُ فيه، لأنّه كان على ظاهر العدالة والثقة»[٢]

يبدو من هذا التصريح:

أولاً: إنّ من استثناه ابن الوليد هذا كان ضعيفاً عنده، وكذلك ضعيفاً عند الشيخ الصدوق وعند أبي العباس ابن نوح.

ثانياً: يستفاد من استغراب ابن نوح هذا إنّه كان يعتمد مراسيل محمد بن عيسى بن عبيد، لأنّ ابن الوليد استثناه قائلاً: «ومحمد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع»[٣]

ثالثاً: اعتبار مشايخ محمد بن أحمد بن يحيى هذا عند ابن الوليد والصدوق وابن نوح فيما إذا لم يكن ممّن استثني

---

١ ـ ذكر الطوسي هذه الأسماء في قائمة أوردها في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى، وفيها إضافة «الهيثم بن عبيد»، راجع الفهرست ص ١٤٥

٢ ـ رجال النجاشي ص ٣٤٨

٣ ـ رجال النجاشي ص ٣٤٨

وأرى أنّ هذا الاستثناء وما يلزم منه من اعتبار من لم يستثن لا يمكن الاعتماد عليه، حيث لم تتوفر فيه شروط الجرح والتعديل كما ينبغي

قال السيد الخوئي ﷺ:

«ذهب بعضهم إلى اعتبار كلّ من يروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى، ولم يكن ممّن استثناه ابن الوليد من روايات محمد بن أحمد بن يحيى عنه، وذلك فإنّ اقتصار ابن الوليد على ما ذكره من موارد الاستثناء يكشف عن اعتماده على جميع روايات محمد بن أحمد بن يحيى، غير الموارد المذكورة، ولكنّ الظاهر عدم صحّة ذلك، فإنّ اعتماد ابن الوليد على رواية شخص لا يكشف عن حسنه فضلاً عن وثاقته.

إذ لعلّه كان يبني على إصالة العدالة، ويعمل برواية كلّ شيعي لم يظهر منه الفسق، فاعتماده على رواية شخص لم يعلم أنّه توثيق له»[١]

وعلى هذا الأساس لم يحكم السيد الخوئي ﷺ بوثاقة الحسن بن الحسين اللؤلؤي، لأنّ تضعيف ابن الوليد والصدوق وأبي العباس ابن نوح قد عارض توثيق النجاشي للحسن هذا[٢]

وفي هذا الفصل نذكر بعض الأحاديث التي يمكن تصحيحها على القول بتعديل من لم يستثنه ابن الوليد، وهي:

حديث عباد بن سليمان

قال الطوسي: «أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن عباد بن سليمان، عن

---

١ ـ معجم رجال الحديث ج ١٥ ص ٤٧

٢ ـ راجع معجم رجال الحديث ج ٤ ص ٣١٠

سعد بن سعد، عن محمد بن القاسم[١]، عن أبي الحسن عليه السلام[٢] في البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة أذرع وأقلّ وأكثر يتوضّأ منها ؟ قال: ليس يكره من قرب ولا بعد يتوضّأ منها ويغتسل ما لم يتغيّر الماء»[٣]

أمّا محمد بن أحمد هو محمد بن أحمد بن يحيى، ويؤكّده كثرة روايات أحمد بن إدريس هذا عنه، تجدها في أسانيد كتاب الكافي[٤]

وأمّا عباد بن سليمان فقد ذكره النجاشي قائلاً:

«عباد بن سليمان» ولم يذكر بشأنه شيئاً، وإنّما ذكر طريقه إلى كتابه[٥]، ويمكن تصحيح حديثه على مبنى من يقول بتعديل كلّ من لم يستثنه ابن الوليد من رواية محمد بن أحمد بن يحيى[٦]

وأمّا محمد بن القاسم هو محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، وإنّما وحّدنا بينهما لأنّه جاء في الكافي: «عن سعد بن سعد، عن محمد بن القاسم بن فضيل، عن

---

١ ـ هو محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، وإنّما وحّدنا بينهما لأنّه جاء هذا السند في التهذيب ج ١ ص ٢٠٥ حديث ٥٩٦، وفيه: «محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، عن الحسن بن الجهم قال: سألته ـ يعني أبا الحسن عليه السلام ـ»، وجاء في الكافي ج ٥ ص ٤١٣ كتاب النكاح باب الرجل يتزوّج بالمرأة على أنّها بكر حديث ١: «عن سعد بن سعد، عن محمد بن القاسم بن فضيل، عن أبي الحسن عليه السلام».

٢ ـ تجده في الاستبصار ج ١ ص٤٦ ح ٤ ب ٢٥

٣ ـ تهذيب الأحكام ج ١ ص ٤١١ الزيادات من باب المياه وأحكامها حديث ١٣ وعنه في الوسائل رقم ٤٢٥.

٤ ـ أسانيد كتاب الكافي ج ١ ص ١١٩ ـ ١٢٧

٥ ـ راجع رجال النجاشي ص ٢٩٣ رقم ٧٩٢

٦ ـ للمزيد راجع رجال النجاشي ص ٣٤٨ رقم ٩٣٩

أبي الحسن عليه السلام»[١]

حديث علي بن أبي الصقر

«حدثني محمد بن علي بن ماجيلويه[٢]، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن أبي الصقر، عن أبي قتادة، عن الرضا عليه السلام قال: تجديد الوضوء لصلاة العشاء يمحو لا والله وبلى والله»[٣]

أمّا ماجيلويه فقد ذكره العلّامة المجلسي في الوجيزة قائلاً: «محمد بن علي ماجيلويه القمّي، كثيراً ما يقول الصدوق: رضي الله عنه، وحكم العلّامة بصحّة حديث هو فيه»[٤]

علماً بأنّ ماجيلويه هذا جاء في طريق الصدوق إلى إبراهيم بن أبي محمود الخراساني[٥]

وأمّا علي بن أبي الصقر لم يذكر في الأُصول الرجاليّة، ويمكن تصحيح حديثه بناء على توثيق من لم يستثنه ابن الوليد من روايات محمد بن أحمد بن يحيى

وأمّا أبو قتادة فهو علي بن محمد بن حفص قال عنه النجاشي:

---

١ - الكافي ج ٥ ص ٤١٣ كتاب النكاح باب الرجل يتزوّج بالمرأة على أنّها بكر حديث ١

٢ - صوابه: «محمد بن علي ماجيلويه».

٣ - ثواب الأعمال ص ٤٠ رقم ١ وعنه في الوسائل رقم ٩٩٥ وفي البحار ج ٧٧ ص ٣٠٣

٤ - الوجيزة ص ١٠٠

٥ - راجع مشيخة الفقيه ص ١٤

«علي بن محمد بن حفص[١] بن عبيد بن حميد مولى السائب بن مالك الأشعري[٢] أبو قتادة القمّي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام[٣] وعمّر[٤] وكان ثقة وابنه الحسن بن أبي قتادة الشاعر[٥]، وأحمد بن أبي قتادة أعقب[٦]، له كتاب.

أخبرنا أحمد بن محمد قال: حدّثنا محمد بن همام قال: حدّثنا علي بن الحسين الهمذاني قال: حدّثنا محمد بن خالد البرقي عن أبي قتادة بكتابه»[٧]

---

١ - يعرف من روايته عن الصادق عليه السلام أنّه ولد حدود عام ١٢٥ ولو فرضنا أنّه عاش خمساً وتسعين سنة ـ لأنّ المصنّف قال عنه «عمّر» ـ فيكون قد توفي حدود عام ٢٢٠

٢ - جاء في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري برقم ١٩٨: «وكان السائب بن مالك وفد إلى النبي صلى الله عليه وآله، وأسلم، وهاجر إلى الكوفة وأقام بها».

٣ - جاء في ترجمة ابنه الحسن بن أبي قتادة برقم ٧٤ قوله: «وروى أبو قتادة عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام».

٤ - لقد جاءت رواية أبي قتادة ـ وهو علي بن محمد بن حفص ـ عن الرضا عليه السلام، وذلك في ثواب الأعمال ص ٤٠ رقم ١ وعنه في الوسائل رقم ٩٩٥ وفي البحار ج ٧٧ ص ٣٠٣

٥ - ترجم له برقم ٧٤

٦ - يأتي محمد بن أحمد بن أبي قتادة برقم ٩٠٢

٧ - رجال النجاشي ص ٢٧٢ رقم ٧١٣

وجاءت عدّة روايات لأبي قتادة القمّي هذا في الأمالي للطوسي ص ٣٠٠ ـ ٣٠٤ بأرقام ٤١ ـ ٥٧ من مجلس ١١، روى أربع عشرة منها عن الصادق عليه السلام واثنتين منها عن داود بن سرحان وواحدة عن صفوان الجمال، وسند الطوسي إليها هكذا: «أخبرنا الشيخ أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري، عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري قال: حدّثنا محمد بن همام قال حدّثنا علي بن الحسين الهمداني قال: حدّثنا أبو عبد الله محمد بن خالد البرقي، عن أبي قتادة القمّي».

من بيت جليل

المشهور أنّ لفظة «جليل» تفيد المدح، ومثله «جليل القدر»، فلا يدلاّن على التعديل، وهو الصحيح

وقوّى الشهيد ﷺ هذا القول، وصرّح بعدم الاكتفاء بهذا الوصف في التعديل واستدلّ بأنّها أعمّ من المطلوب فلا تدلّ على التعديل[١]

وذكر العلاّمة المامقاني نقلاً عن الشهيد في البداية أنّه يفيد المدح المعتدّ به دون التوثيق، لأنّه قد يكون غير الثقة جليلاً ومثله جليل القدر»[٢]

ويظهر من ترجمة «علي بن أحمد بن علي الخزاز» و«محمد بن أحمد بن عبد الله المفجَّع» و«محمد بن أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة» و«محمد بن الحسن بن علي المحاربي» و«محمد بن خلف الرازي» و«محمد بن سلمة بن أرتبيل» و«محمد بن عبد الله بن مملك الإصفهاني» وغيرهم أنّ المجلسي ﷺ عدّ هذا النصّ من ألفاظ المدح[٣]، ومثله الماحوزي[٤]، وتبعهما الشيخ عبد النبي الجزائري[٥]

وقال السيد الخوئي بشأن حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي: «لا إشكال في حسن الرجل وجلالته، ويكفي في ذلك قول الشيخ أنّه «فاضل جليل القدر»[٦]، وقوله

---

١ ـ راجع الدراية ص ٧٧

٢ ـ راجع مقباس الهداية ج ٢ ص ٢٤٤

٣ ـ راجع الوجيزة ص ٦٩ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٩ و ١٠٠

٤ ـ راجع بلغة المحدّثين ص ٣٨٠ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٦ و ٤٠٨ و ٤٠٩.

٥ ـ راجع حاوي الأقوال ج ٣ ص ١٣٤ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩

٦ ـ الفهرست للطوسي ص ٦٤

«عالم جليل»[١]، وأما توثيقه فلم نعثر عليه في من تقدّم على العلاّمة، وتبعه على ذلك ابن داود، ولعلّهما استفادا ذلك من قول الشيخ «جليل القدر»[٢]، وهي غير بعيدة»[٣]

فكأنّه ﷺ مال إلى القول بأنّ جملة «جليل القدر» تدلّ على التوثيق، ويؤيّده ما قاله ﷺ في ترجمة «محمد بن علي بن عبدك» «إنّ قول النجاشي «جليل القدر من أصحابنا»[٤] لايقصر عن التوثيق»[٥]

لكن قد مرّ في أول هذا الفصل أنّ هذا الوصف لا يدلّ على أكثر من المدح، ومثله قولهم «من أجلاّء هذه الطائفة» وقولهم «له جلالة في هذه الطائفة» وقولهم : «من بيت جليل بالكوفة» وقولهم «من بيت جليل».

---

١ ـ رجال الطوسي ص ٤٦٣.

٢ ـ الفهرست للطوسي ص ٦٤

٣ ـ معجم رجال الحديث ج ٦ ص ٣١٦.

٤ ـ رجال النجاشي ص ٣٨٢.

٥ ـ معجم رجال الحديث ج ١٦ ص ٣٣١.

عملت الطائفة بما رواه

قال الشيخ الطوسي في مبحث ما يترجّح به من الأخبار بعضها على بعض من كتابه عدّة الأُصول: «عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلّوب، ونوح بن درّاج، والسكوني وغيرهم من العامّة عن أئمتنا عليهم السلام، فيما لم ينكروه، ولم يكن عندهم خلافه»، ثم قال: «عملت الطائفة بأخبار الفطحية، مثل عبد الله بن بكير وغيره، وأخبار الواقفة مثل سماعة بن مهران، وعلي بن أبي حمزة، وعثمان بن عيسى، ومن بعد هؤلاء بما رواه بنو فضّال وبنو سماعة والطاطريون وغيرهم، فيما لم يكن عندهم خلاف فيه»، ثم قال:

«وأما ما ترويه الغلاة والمتّهمون والمضعّفون وغير هؤلاء، فما يختصّ الغلاة بروايته، فإن كانوا ممّن عُرف لهم حال استقامة وحال غلوّ، عمل بما رووه في حال استقامته، وترك ما رووه في حال خطائهم[1]، ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطاب محمد ابن أبي زينب في حال استقامته، وتركوا ما رواه في حال تخليطه، وكذلك القول في أحمد بن هلال العبرتائي، وابن أبي عذاقر، وغير هؤلاء»[2]

وقد احتجّ جماعة من الأعلام بهذا النصّ في العمل بروايات جماعة ممّن ذكرهم الطوسي في هذا النصّ:

منهم هو رحمه الله، حيث روى في باب ميراث المجوس من التهذيب بقوله: «محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن محمد، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن

---

١ ـ هكذا في نسختنا المعتمدة، وفي نسخة أُخرى: «تخليطهم وخطاءهم»

٢ ـ العدّة في أصول الفقه ج ١ ص ٣٨٠.

جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام أنّه كان يورّث المجوسي إذا تزوّج بأُمّه وابنته من وجهين ، من وجه أنّها أُمّه ، ووجه أنّها زوجته » .

ثم ذكر ما اختلف أصحابنا في هذه المسألة وقال : « والصحيح عندي أنّه يورث المجوسي من جهة النسب والسبب معاً ، سواء كانا ممّا يجوز في شريعة الإسلام ، أو لا يجوز ، والذي يدلّ على ذلك الخبر الذي قدّمناه عن السكوني ، وما ذكره أصحابنا من خلاف ذلك ليس به أثر عن الصادقين عليهما السلام ، ولا عليه دليل من ظاهر القرآن ، بل إنّما قالوه لضرب من الاعتبار ، وذلك عندنا مطرح بالإجماع »[١]

وقال أيضاً في النهاية : « إنّهم يورثون من الجهتين معاً ، سواء كان ممّا يجوز في شريعة الإسلام ، أو لا يجوز ، هذا القول عندي هو المعتمد عليه » ، ثم قال : « قد رويت الرواية الصريحة ، وقد أوردناها في كتاب تهذيب الأحكام ، بأنّهم يورثون من الجهتين جميعاً »[٢]

وهذا صريح في احتجاجه برواية السكوني هذه .

علماً بأنّ « بنان بن محمد » في سند التهذيب هذا هو « عبد الله بن محمد بن عيسى » ولم يستثنه ابن الوليد من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ، و« ابن المغيرة » هو « عبد الله بن المغيرة » من أصحاب الإجماع .

وممّن اعتمد على هذا النصّ المحقق الحلّي ، حيث أورد ما رواه الكليني قائلاً : « حدّثني علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الماء يُطَهِّر ولا يُطَهَّر »[٣]

---

١ ـ تهذيب الأحكام ج ٩ ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥ حديث ١٢٩٩ وذيله .

٢ ـ النهاية ص ٦٨٣ ـ ٦٨٤

٣ ـ الكافي ج ٣ ص ١ حديث ١ باب طهور الماء من كتاب الطهارة .

وأجاب على من قدح في سند هذا الحديث بأنّ « السكوني » عامي قائلاً: « قلنا: هو وإن كان عاميّاً فهو من ثقات الرواة » ثم ذكر كلام الطوسي في العدّة هذا وقال: « وَكُتُبُ جماعتنا مملوّة من الفتاوى المستندة إلى نقله، فلتكن هذه كذلك »[١]

وأشار أيضاً إلى ما رواه الشيخ الطوسي بقوله: « محمد بن الحسن الصفّار، عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام أنّه قال: يطلب الماء في السفر إن كانت الحزونة فغلوة سهم، وإن كان سهولة فغلوتين، لا يطلب أكثر عن ذلك »[٢]

ثم قال: « والتقدير بالغلوة والغلوتين رواية السكوني، وهو ضعيف، غير أنّ الجماعة عملوا بها »[٣]

ومنهم السيد ميرداماد حيث قال في الراشحة التاسعة من رواشحه « لقد ملأ الأفواه والأسماع، وبلغ الأرباع والأصقاع أنّ السكوني ـ بفتح السين، نسبة إلى حيّ من اليمن ـ الشعيري الكوفي ـ وهو إسماعيل بن أبي زياد، واسم أبي زياد مسلم ـ ضعيف، والحديث من جهته مطروح، غير مقبول، لأنّه كان عامياً، حتى صار في المثل السائر في المحاورات: « الرواية سكونية »، وذلك غلط من مشهورات الأغاليط، والصحيح أنّ الرجل ثقة، والرواية من جهته موثّقة »، ثم ذكر كلام الشيخ الطوسي في العدة هذا، ثم قال: « وبالجملة لم يبلغني من أئمة التوثيق والتوهين في الرجال رمي السكوني بالضعف، وقد نقلوا إجماع الإمامية على تصديق ثقته، والعمل بروايته، فإذن مروياته ليست ضعافاً، بل هي من الموثقات، المعمول بها،

---

١ ـ المسائل العزية ضمن الرسائل التسع ص ٦٤ ـ ٦٥

٢ ـ التهذيب ج ١ ص ٢٠٢ حديث ٥٨٦.

٣ ـ المعتبر ج ١ ص ٣٩٣

والطعن فيها بالضعف من ضعف التمهّر ، وقصور التتبّع »[١]

ومنهم الشيخ الحرّ العاملي في الفائدة السابعة من خاتمة الوسائل ، حيث أورد كلام الطوسي هذا بالتفصيل[٢]

ومنهم الوحيد البهبهاني في الفائدة الثالثة من مقدّمته على منهج المقال تحت عنوان أمارات الوثاقة والمدح والقوّة ، حيث قال : « ومنها أن يكون الراوي ممّن ادّعي اتّفاق الشيعة على العمل بروايته ، مثل السكوني ، وحفص بن غياث ، وغياث بن كلّوب ، ونوح بن درّاج ، ومن ماثلهم من العامّة ، مثل طلحة بن زيد[٣] وغيره ، وكذا مثل عبد الله بن بكير ، وسماعة بن مهران ، وبني فضّال ، والطاطريون ، وعمّار الساباطي ، وعلي بن أبي حمزة ، وعثمان بن عيسى من غير العامّة ، فإنّ جميع هؤلاء نقل الشيخ عمل الطائفة بما رووه ، وربّما ادّعى بعض بثبوت الموثقية من نقل الشيخ هذا ، ولذا حكموا بكون علي بن أبي حمزة موثّقاً[٤] ، وكذا السكوني ومن ماثله ، وربّما جعل ذلك عن الشيخ شهادة منه » ، ثم قال :

« الظنّ الحاصل من عمل الطائفة أقوى من الموثّقيّة بمراتب شتّى ، ولا أقلّ من التساوي ، وكون العمل برواية الموثّق من جهة عدالته محلّ تأمّل »[٥]

ومنهم أبو علي الحائري حيث قال في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني : « من

---

١ ـ الرواشح السماوية ص ٥٦ ـ ٥٨ .

٢ ـ الوسائل ج ٣٠ ص ٢٣٠ ـ ٢٣٢

٣ ـ طلحة بن زيد لم يذكره الطوسي في نصّه هذا .

٤ ـ كلمة « موثّقاً » ساقطة من نسختنا المعتمدة ، وأثبتناها من النسخة المحققة المطبوعة مع رجال الخاقاني ص ٥٥ .

٥ ـ مقدمة تعليقة منهج المقال ص ١١

المشهورات التي لا أصل لها تضعيف السكوني » ثم قال : « فقد رأيت دعوى إجماع الطائفة على العمل بروايته ، فالتضعيف من أين ؟ »[١]

وممّن اعتمد على هذا النصّ السيد بحر العلوم حيث قال في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني « وقد نقل الشيخ في العدّة اتّفاق الطائفة على العمل برواية السكوني ، في ما لم ينكروه ، ولم يكن عندهم خلافه » ثم أورد كلمات الأعلام بهذا الشأن وقال : « وبما ذكرناه ظهر أنّ ما اشتهر ـ الآن ـ من ضعف السكوني فهو من المشهورات التي لا أصل لها »[٢]

وكان الصدوق ﷺ من الذين رفضوا الاحتجاج برواية السكوني التي قدمناها نقلاً عن التهذيب في باب ميراث المجوس قائلاً : « ولا أفتي بما ينفرد السكوني بروايته »[٣]

ومن الذين رفضوا التمسّك بهذا النصّ ابن إدريس حيث ردّ على شيخ الطائفة لاعتماده على رواية السكوني في ميراث المجوس ، ثم قال : « إنّ راوي الرواية التي اعتمدها ﷺ وهو إسماعيل بن أبي زياد السكوني ما حصلت فيه الطريق التي راعاها شيخنا ، ولا الصفة التي اعتبرها ، بل هو عامي المذهب ، ليس من جملة الطائفة ، وهو غير عدل عنده ، بل كافر ، فكيف اعتمد على روايته ، وهو لا يقول بذلك » ، ثم أورد كلام سديد الدين الحمصي نقلاً عن كتابه « المصادر » حيث ردّ فيه على شيخ الطائفة في هذه المسألة مستحسناً إياه[٤]

---

١ ـ منتهى المقال ج ١ ص ٤٤ ـ ٤٥.

٢ ـ رجال السيد بحر العلوم ج ٢ ص ١٢٣ ـ ١٢٥

٣ ـ الفقيه ج ٤ ص ٢٤٩ ذيل حديث ٨٠٤.

٤ ـ السرائر ج ٣ ص ٢٨٨ ـ ٢٩٣

ومنهم الفاضل الآبي حيث ردّ على قول شيخ الطائفة في مسألة ميراث المجوس، وقال: «إنّ السكوني عامي المذهب، لا يعتمد على ما ينفرد بـه»، ثـم أشـار إلى الروايتين اللتين أوردهما شيخ الطائفة في التهذيب بعد رواية السكوني[١]، وقال: «إنّهما مرسلتان، على أنّهما غير دالّتين على محلّ النزاع»[٢]

١ ـ راجع التهذيب ج ٩ ص ٣٦٥ حديث ١٣٠٠ و ١٣٠١

٢ ـ كشف الرموز ج ٢ ص ٤٨٥.

روى عنه ابن أبي عمير

قال النجاشي بشأن محمد بن أبي عمير بعد أن ذكر قصّة هلاك كتبه: « وقيل إنّ أخته دفنت كتبه في حال استتارها، وكونه في الحبس أربع سنين، فهلكت الكتب، وقيل: بل تركها في غرفة فسال عليها المطر، فهلكت، فحدّث من حفظه وممّا كان سلف له في أيدي الناس، فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله »[١]

تبيّن من هذا أنّ سكون أصحابنا إلى المراسيل خصوصيّة امتازت بها مراسيل ابن أبي عمير دون غيره.

لأنّ كتبه قد هلكت، فأخذ يحدّث من حفظه وممّا كان سلف له في أيدي الناس، اعتماداً منه عليها بأنّ رواتها كانوا معتمدين، وإن كان قد نسي أسمائهم، أو تردّد في تعيينها، فهذا العلم الإجمالي كاف في الاعتماد على هذه المراسيل والسكون إليها علماً بأنّ البعض قد صرّح بأنّ سبب هذا السكون هو أنّ ابن أبي عمير كان من أصحاب الإجماع، وصرّح الآخر بأنّ سبب ذلك هو أنّ ابن أبي عمير كان ممّن لا يروي إلّا عن ثقة.

وأرى أنّ التمسّك بهذه الأسباب في تعليل هذا السكون ممّا لا حاجة إليه بعد تصريح النجاشي بالسبب كما مرّ.

مضافاً إلى ما يمكن أن يقال في عدم اعتبار مستند تعديل أصحاب الإجماع.

ومضافاً إلى ما يمكن أن يقال في عدم إمكان حصول العلم بقضية «كان ممّن لا يروي إلّا عن ثقة»، فكيف يمكن الاستناد إليهما في تعديل هذا السكون ؟.

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٣٢٦

علماً بأنّ الشهيد الثاني ﷺ قد تنظّر في حصول العلم بكون المرسِل لا يروي إلّا عن الثقة ، واستدلّ قائلاً :« لأنّ مستند هذا العلم إن كان هو الاستقراء لمراسيله بحيث يجدون المحذوف ثقة ، فهذا في معنى الاسناد ، ولا بحث لنا فيه ، وإن كان لحسن الظنّ به في أنّه لا يرسل إلّا عن ثقة فهو غير كاف شرعاً في الاعتماد عليه ، ومع ذلك غير مختصّ بما يخصّونه[١] ، وإن كان استناده إلى إخباره بأنّه لا يرسل إلّا عن الثقة فمرجعه إلى شهادته بعدالة الراوي المجهول »[٢]

وقال الشهيد الأول ﷺ إن مراسيل ابن أبي عمير في قوّة المسانيد[٣]

علماً بأنّنا قد ذكرنا في المقدمة اشتراط النصّ الصريح في التعديل مع تحديد المعدَّل بشخصه ، وهذا النصّ ليس كذلك .

إذن لا دلالة لهذا النصّ على تعديل أو مدح من أرسل عنه ابن أبي عمير .

وقال الوحيد البهبهاني في ترجمة إسماعيل بن محمد المنقري: «روى عنه ابن أبي عمير، وفيه إشعار بوثاقته»[٤]

وجاءت رواية ابن أبي عمير عن إسماعيل بن محمد المنقري هذا في سند الحديث السابع من باب الحث على الطلب والتعرّض للرزق من كتاب المعيشة من فروع الكافي[٥]

وقال الوحيد أيضاً في ترجمة عبد الحميد بن أبي الديلم : «وفي رواية ابن أبي عمير

---

١ ـ أي لا تختصّ بمراسيل ابن أبي عمير .

٢ ـ الدراية ص ٤٨

٣ ـ ذكرى الشيعة ص ٢٢٦

٤ ـ التعليقة على منهج المقال ص ١٣١

٥ ـ الكافي ج ٥ ص ٧٨

عنه بواسطة حمّاد إشعار بكونه من الثقات»[١]

وقال السيد الخوئي ردّاً على كلام الوحيد هذا: «قد مرّ غير مرّة أنّ رواية ابن أبي عمير عن رجل مع الواسطة أو بدونها لا دلالة ولا إشعار فيها بالوثاقة، والرواية التي أشار إليها قد تقدّمت عن الكشي[٢] في ترجمة سليمان بن خالد»[٣]

وقال ابن طاوس ـ بعد أن أورد حديثاً أرسله محمد بن أبي عمير عن الصادق عليه السلام ـ: «ورواة الحديث ثقات بالاتّفاق، ومراسيل محمد بن أبي عمير كالمسانيد عند أهل الوفاق»[٤]

وقال الميرزا القمّي

« قانون: إذا أسند العدل الحديث إلى المعصوم عليه السلام ولم يلقه، أو ذكر الواسطة مبهمة، مثل أن يقول: « عن رجل » أو « عن بعض أصحابنا »، ويقال له المرسل، ففيه خلاف بين العامّة والخاصّة، فقيل بالقبول مطلقاً، وقيل بعدمه مطلقاً، وقيل بالقبول إن كان الراوي ممّن عرف أنّه لا يرسل إلّا مع عدالة الواسطة، كمراسيل ابن أبي عمير، والأول منقول عن محمد بن خالد البرقي من قدماء أصحابنا، ونسبه ابن الغضائري إلى إبنه أحمد أيضاً، والثاني أحد قولي العلّامة رحمه الله في التهذيب، والثالث قوله الآخر، وذهب الشيخ إلى قبوله إن كان الراوي ممّن عرف أنّه لا يروي إلّا عن ثقة مطلقاً، وإلّا فيشترط أن لا يكون له معارض من المسانيد الصحيحة.

ويظهر من المحقّق رحمه الله التوقّف، والأقوى هو القول الثالث، لا لأنّ ذلك تعديل

---

١ ـ التعليقة على منهج المقال ص ١٨٩

٢ ـ راجع اختيار رجال الكشي ص ٣٥٣ رقم ٦٦٢

٣ ـ معجم رجال الحديث ج ٩ ص ٢٧٠

٤ ـ فلاح السائل ص ١٥٨ فصل ١٩

للواسطة حتى يقال إنّه على فرض تسليمه شهادة على عدالة مجهول العين، ولا يصحّ الاعتماد عليه، لاحتمال ثبوت الجارح، كما تقدّم، بل لأنّه يفيد نوع تثبت إجمالي، إذ غايته أنّ العدل يعتمد على صدق الواسطة، ويعتقد الوثوق بخبره، وإن لم يكن من جهة العدالة عنده أيضاً، ولا ريب أنّ ذلك يفيد ظنّاً بصدق خبره، وهو لا يقصر عن الظنّ الحاصل بصدق خبر الفاسق بعد التثبت، ولذلك نعتمد على مسانيد ابن أبي عمير مثلاً، وإن كان المروي عنه المذكور ممّن لا يوثّقه علماء الرجال، فإنّ رواية ابن أبي عمير عنه يفيد الظنّ بكون المروي عنه ثقة معتمداً عليه في الحديث، لما ذكر الشيخ في عدّته أنّه لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة، ولما ذكره الكشي أنّه ممّن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، ولما ذكروا أنّ أصحابنا يسكنون إلى مراسيله، وغير ذلك، وكذلك نظرائه مثل البزنطي، وصفوان بن يحيى، والحمّادين وغيرهم»[1]

وأرى أنّ هذا النصّ لا يدلّ على تعديل كلّ من روى عنه ابن أبي عمير أو أرسل عنه.

---

١ ـ قوانين الأُصول ص ٤٧٨.

روى عنه بنو فضّال

ذهب البعض إلى اعتبار من روى عنه بنو فضّال، وذلك اعتماداً على ماروواه الشيخ الطوسي في الغيبة عن الحسن بن أحمد بن القاسم المحمدي[١]، عن محمد بن الفضل بن تمام[٢] أنّه قال: «حدّثني عبد الله الكوفي خادم الشيخ الحسين بن روح رضي الله عنه، قال سئل الشيخ - يعني أبا القاسم رضي الله عنه - عن كتب ابن أبي العزاقر بعدما ذمّ، وخرجت فيه اللعنة، فقيل له: فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملاء؟

فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي صلوات الله عليهما وقد سئل عن كتب بني فضّال، فقالوا كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منه ملاء؟ فقال صلوات الله عليه: خذوا بما رووا وذروا ما رأوا»[٣]

وقد ردّ السيد الخوئي على من تمسّك بهذه الرواية في الدعوى، أولاً ناقش فى صحة هذه الرواية، وصرّح بضعف سندها لجهالة عبد الله الكوفي هذا، وثانياً ناقش في دلالتها على الدعوى بأنّها ليست في مقام بيان أنّه يؤخذ برواية بني فضّال، حتى لو روي عن ضعيف أو مجهول[٤]

---

١ ـ ترجم له النجاشي وقال سيّد في هذه الطائفة، غير أنّي رأيت بعض أصحابنا يغمز عليه في بعض رواياته، رجال النجاشي ص ٦٥

٢ ـ ترجم له النجاشي بعنوان، «محمد بن على بن الفضل بن تمام وقال «كان ثقة عيناً، صحيح الاعتقاد، جيّد التصنيف»، ورجال النجاشي ص ٣٨٥

٣ ـ الغيبة للطوسي ص ٣٨٩

٤ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ٧١

وقال أيضاً في ترجمة إبراهيم بن مسلم الحلواني - وقد قال الوحيد البهبهاني بشأنه روى ابن فضّال عنه، وفيه إيماء إلى اعتدادمّا به فتأمّل[١] - :

«أقول لعلّه أشار بأمره التأمّل إلى أنّ الأمر بأخذ ما رواه بنو فضال معناه : أنّ رجوعهم عن طريق الحق وفساد عقيدتهم لا يضرّ بصحة رواياتهم، لأنّهم ثقات، فمعنى الأخذ برواياتهم : تصديقهم فيما يروونه، لا تصديق من يروون عنه، وإن كان مجهول الحال، أوضعيفاً، هذا مضافاً إلى أنّ الرواية الآمرة بأخذ كتب بني فضال في نفسها ضعيفة»[٢]

وقال أيضاً بشأن هذه الرواية الآمرة بالأخذ بكتب بني فضّال «وأرسل شيخنا الأنصاري هذا إرسال المسلّمات، فذكر في أوّل صلاته حينما تعرّض لرواية داود بن فرقد عن بعض أصحابنا، قال «وهذه الرواية وإن كانت مرسلة إلّا أنّ سندها إلى الحسن بن فضّال صحيح، وبنو فضال ممّن أُمرنا بالأخذ بكتبهم ورواياتهم»[٣]

ويبدو من هذا أن الشيخ الأنصاري ﷺ كان يقول بتعديل كلّ من روى عنه بنو فضّال حتّى مع الواسطة، تمسّكاً بالاطلاق.

لكن لو لا حظنا الرواية مع غضّ النظر عمّا ناقش به السيد الخوئي من ضعف سندها نراها قاصرة عن إثبات هذه الدعوى، لأنّ السؤال كان بشأن كتب بني فضّال التي ملأت البيوت آنذاك لا بشأن كلّ ما رووه، لاحتمال أن يكون الكثير من هذه الروايات ممّا لم ترد في كتبهم تلك، وإنّما رواها المشايخ سماعاً لا وجادة . وبعبارة أُخرى هذا الدليل أخصّ من المدّعى، فلا يثبت به إلّا بمقدار الحدّ الوسط .

---

١ ـ التعليقة على منهج المقال ص ٢٧

٢ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ٢٩٧

٣ ـ معجم رجال الحديث ج ١ ص ٧٠

وهذا الاحتمال وحده يكفي في إثبات قصور هذه الرواية عن إثبات دعوى أنّ كلّ من روى عنه بنو فضّال ثقة أو ممدوح.

روى عن الثقات ورووا عنه

قاله النجاشي بشأن محمد بن إسماعيل بن ميمون الزعفراني وجعفر بن بشير البجلي بعد أن وثّقهما جميعاً[١]

اختلف العلماء في دلالة هذا الوصف.

صرّح الوحيد البهبهاني بأنّ هذا الوصف أمارة لتوثيق من رويا عنه محمد وجعفر هذان، وأيضاً أمارة لتوثيق من روى عنهما.

قال ﷺ: «ومنها رواية محمد بن إسماعيل بن ميمون أو جعفربن بشير عنه، أو روايته عنهما، فإنّ كلاً منهما أمارة التوثيق، لما ذكر في ترجمتهما»[٢]

وصرّح أيضاً بأنّ الموصوف بوصف «يروي عن الثقات» بالذات ممدوح، قال ﷺ: «ومنها كونه ممّن يروي عن الثقات، فإنّه مدح وأمارة للاعتماد، كما هو ظاهر، ويظهر من ترجمتهما وغيرها»[٣]

وردّ العلّامة المامقاني على أُولى عبارة الوحيد البهبهاني قائلاً:

«وأنت خبير بعدم دلالة ذلك على ما رامه ﷺ، لأنّ روايته عن الثقات ورواية الثقات عنه لا ينافي روايته عن الصعفاء، ورواية الضعفاء عنه، وإنّما كان يدلّ على التوثيق لو كانت العبارة أنّه «لم يرو إلّا عن الثقات ولم يرو عنه إلّا الثقات»، وليس كذلك، فلا تذهل»[٤]

---

١ ـ راجع رجال النجاشي ص ٣٤٥ و ١١٩

٢ ـ التعليقة على منهج المقال ص ١٠

٣ ـ التعليقة على منهج المقال ص ١٠

٤ ـ مقباس الهداية ج ٢ ص ٢٦٥

وردّ أيضاً على عبارته الثانية التي هي بشأن الموصوف بوصف «يروي عن الثقات» بقريب ممّا ذكره في ردّه على العبارة الأُولى

قال ﷺ: «وأنت خبير بأنّ الرواية عن الثقات لا دلالة فيها على ما رامه، نعم لو قيل في حقّه «لا يروي إلّا عن الثقات» دلّ على المدح»[١]

وقال السيد الخوئي ﷺ في ترجمة أحمد بن يوسف بن يعقوب بن حمزه الجعفي ـ وقد روى عن محمد بن إسماعيل الزعفراني هذا كتابَ زياد بن مروان القندي[٢] ـ: «لا دلالة لهذا الكلام على أنّ كلّ من روى عنه محمد بن إسماعيل ثقة، كما هو الظاهر»[٣]

وأرى أنّه لا دلالة لهذه العبارة على تعديل أو مدح الموصوف بها، ولا على تعديل أو مدح من روى هو عنهم، أو من رووا عنه، حتى على فرض تضمّنها الحصر، بأن تكون بصورة «لم يرو إلّا عن الثقات، ولم يرو عنه إلّا الثقات، ولا يروي إلّا عن الثقات» وغيرها، لاشتراط النصّ الصريح في التعديل، مضافاً إلى اشتراط تحديد شخص المعدَّل، وهذه العبارة وأمثالها ليست كذلك.

علماً بأنّ كثيراً من الرواة لا تعرف طبقتهم إلّا من خلال طرقهم وأسانيدهم المذكورة في كتب الحديث، وهذه الطرق والأسانيد لم تنقّح بعد، فلا يمكن معرفة المشايخ والرواة بالضبط، حتى يحكم بتعديلهم أو مدحهم، لاحتمال وقوع السقط والإرسال في هذه الطرق والأسانيد.

إذن لا فائدة للبحث عن دلالة هذا الوصف بعد عدم إمكان إحراز ما ذكرناه من

---

١ ـ مقباس الهداية ج ٢ ص ٢٦٥

٢ ـ راجع ترجمة زياد هذا في رجال النجاشي ص ١٧١

٣ ـ معجم رجال الحديث ج ٢ ص ٣٦٦

الشرط.

ومثله قولهم: «لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة».

لا يروي إلّا عن ثقة

قال الشيخ الطوسي « وإذا كان أحد الروايين مسنداً والآخر مرسلاً، نظر في حال المرسِل، فإن كان ممّن يعلم أنّه لا يرسِل إلّا عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر وغيرهم من الثقات ـ الذين عُرفوا بأنّهم لا يروون ولا يرسِلون إلّا عمّن وُثِق به ـ وبين ما أسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم، إذا تفرّدوا عن رواية غيرهم »[١]

وقد استفاد جمع من الأعلام من كلام الطوسي هذا توثيق عدّة رواة لم يصرّح بتوثيقهم.

منهم الوحيد البهبهاني حيث استفاد توثيق زيد النرسي، وذلك ممّا ذكرناه هنا نقلاً عن العدّة وممّا ذكره في الفهرست بشأن زيد النرسي وزيد الزرّاد حيث قال: « لهما أصلان، لم يروهما محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، وقال في فهرسته: لم يروهما محمد بن الحسن بن الوليد، وكان يقول: وضع هذه الأُصول محمدُ بن موسى الهمداني، وكتاب زيد النرسي رواه ابن أبي عمير عنه »[٢]

وعلّق الوحيد هذا على كلام الطوسي هذا قائلاً: « وفيه ـ بعد التخطئة[٣] وإظهار الاعتماد ـ إشارة منه إلى توثيق زيد، لأنّه ذكر في « عدّته » أنّ ابن أبي عمير لا يروي

---

١ ـ عدّة الأُصول ج ١ ص ٣٨٦

٢ ـ الفهرست ص ٧١

٣ ـ أي تخطئة من يقول بأنّ أصل زيد النرسي موضوع

إلّا عن ثقة »[١]

ومنهم السيد محمد جواد صاحب مفتاح الكرامة حيث استفاد منه توثيق « إسماعيل بن رباح » ، وهنا نذكر أولاً ما رواه الكليني ثم نذكر كلامه ﷺ .

روى الكليني في باب وقت الصلاة في يوم الغيم والريح ومن صلّى لغير القبلة ، برقم ١١ « محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن إسماعيل بن رباح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا صلّيت وأنت ترى أنّك في وقت ، ولم يدخل الوقت ، فدخل الوقت ، وأنت في الصلاة فقد أجزأت عنك »[٢] ، قال السيد محمد جواد الحسيني العاملي هذا بشأن هذه الرواية : « الرواية رواها المحمّدون الثلاثة بطرق صحيحة إلى ابن أبي عمير[٣] الذي لا يروي إلّا عن ثقة ، كما صرّح به الشيخ في العدّة[٤] مع أنّ جماعة من المتأخّرين يقولون : إذا صحّ الخبر إلى ابن أبي عمير فقد صحّ إلى المعصوم ، ثم أنّ الشهرة تجبر ما هناك من ضعف »[٥]

ومنهم صاحب الرياض حيث عبّر عن مرسَل ابن أبي عمير بـ« الخبر كالصحيح » ، وهنا نورد الخبر أولاً ، ثم نذكر كلامه ﷺ .

روى الكليني في باب قطع تلبية المحرم وما عليه من العمل ، برقم ٨: « علي بن

---

١ ـ حاشية مجمع الفائدة والبرهان ص ٧٠١

٢ ـ الكافي ج ٣ ص ٢٨٦ وعنه في الوسائل ج ٤ ص ٢٠٧ ذيل الحديث ١ من باب ٢٥ من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة .

٣ ـ الفقيه ج ١ ص ١٤٣ حديث ٦٦٦ ، والتهذيب ج ٢ ص ٣٥ حديث ١١٠

٤ ـ راجع عدّة الأُصول ج ١ ص ٣٨٦.

٥ ـ مفتاح الكرامة ج ٥ ص ١٤٨

إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا ، عن إسماعيل بن رباح ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن مفرد العمرة : عليه طواف النساء ؟ قال : نعم »[١]

وقد وصف رحمه الله هذا الخبر قائلاً : « الخبر كالصحيح بابن أبي عمير الذي لا يروي إلّا عن ثقة ، فلا يضرّ جهالة مَن بعده »[٢]

ومنهم صاحب الجواهر حيث عدّ حديث يوسف بن إبراهيم الذي روى عنه صفوان بن يحيى معتبراً، وهنا نذكر أولاً ما رواه الطوسي ، ثم نذكر كلامه رحمه الله

روى الطوسي في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان ، برقم ٢٥ « الحسين بن سعيد[٣] ، عن صفوان بن يحيى ، عن يوسف بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بالثوب أن يكون سداه وزِرّه وعَلَمه حريراً ، وإنّما كره الحرير البهم للرجال »[٤]

وقال صاحب الجواهر : « يوسف بن إبراهيم لا يقدح جهله بعد أن كان الراوي عنه

---

١ ـ الكافي ج ٤ ص ٥٣٨ وعنه في الوسائل ج ١٣ ص ٤٤٥ ذيل حديث ٨ من باب ٨٢ من أبواب الطواف من كتاب الحج .

٢ ـ رياض المسائل ج ٧ ص ٨٤.

٣ ـ قال الطوسي « وما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسين بن سعيد فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون كلّهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد ، وأخبرني به أيضاً أبو الحسين بن أبي جيّد القمّي ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد » ، مشيخة التهذيب ص ٦٥ ـ ٦٦

٤ ـ تهذيب الأحكام ج ٢ ص ٢٠٨ حديث ٨١٧ وعنه في الوسائل ج ٤ ص ٣٧٥ حديث ٦ من باب ١٣ من أبواب لباس المصلّي من كتاب الصلاة .

صفوان بن يحيى ، الذي أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه ، وأنّه لا يروي إلّا عن ثقة ، على أنّ الخبر رواه المحمّدون الثلاثة[١] ، وفيهم الصدوق الذي أخذ على نفسه أن لا يروي فيه إلّا ما هو حجّة بينه وبين ربّه ، بل قيل إنّ يوسف هذا ملقّب بالطاطري[٢] ، ونقل الشيخ في العدّة[٣] إجماع الشيعة على العمل بما رواه الطاطريون »[٤]

واعتبر صاحب الجواهر هذا مرسل ابن أبي عمير أيضاً محتجّاً بنصّ الطوسي هذا، وهنا نورد أولاً المرسل ، ثم نذكر كلامه ﷺ .

روى الكليني في باب صفة الغسل والوضوء قبله وبعده ، برقم ١٣ « محمد بن يحيى وغيره ، عن محمد بن أحمد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كلّ غسل قبله وضوء إلّا غسل الجنابة »[٥]

وقال صاحب الجواهر بشأن ابن أبي عمير هذا : « وهو مع قبول مراسيله عند الأصحاب ، وأنّه ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه ، وأنّه لا يروي إلّا

---

١ ـ راجع التهذيب ج ٢ ص ٢٠٨ حديث ٨١٧ والفقيه ج ١ ص ١٧١ حديث ٨٠٨ وفيه : « يوسف بن محمد بن إبراهيم » بدل « يوسف بن إبراهيم » ، وراجع الكافي ج ٦ ص ٤٥٣ باب لبس الحرير والديباج ، وفيه أربعة عشر حديثاً بهذا المضمون ، كلّها عن غير يوسف هذا .

٢ ـ ذكره الصدوق في مشيخة الفقيه ص ١١٨ بعنوان « يوسف الطاطري » .

٣ ـ عدّة الأُصول ج ١ ص ٣٨١.

٤ ـ جواهر الكلام ج ٨ ص ١٣١

٥ ـ الكافي ج ٣ ص ٤٥ وعنه الوسائل ج ٢ ص ٢٤٨ حديث ١ من باب ٣٥ من أبواب الجنابة من كتاب الطهارة .

عن ثقة »[١]

١ ـ جواهر الكلام ج ٣ ص ٢٤٢

التعبير عن المعصومين عليهم السلام في الأسانيد

جاء التعبير في بعض الأسانيد عن المعصومين عليهم السلام مشتركاً، موارد منها:

أبو جعفر عليه السلام[١]

قال الكليني: «محمد بن جعفر أبو العباس عن محمد بن عيسى عن صالح بن سعيد عن إبراهيم بن محمد بن هارون[٢]، أنّه كتب إلى أبي جعفر عليه السلام».

وقال السيد البروجردي: «المراد به أبو جعفر الثاني عليه السلام»[٣]

أبو جعفر عليه السلام[٤]

قال الكليني: «عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن موسى بن القاسم البجلي، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام».

وقال السيد البروجردي: «الظاهر أنّ المراد به أبو جعفر الثاني عليه السلام[٥]، فإنّ موسى بن القاسم من كبار السابعة، وروايته عن الباقر عليه السلام مرسلة»[٦]

---

١ ـ الكافي ج ٢ ص ٥٧٢ كتاب الدعاء باب الحرز والعوذة حديث ١٠

٢ ـ لم يذكر في الأُصول الرجالية

٣ – أسانيد كتاب الكافي ج ٤ ص ١١٠

٤ ـ الكافي ج ٤ ص ٣١٤ كتاب الحج باب الطواف والحج عن الأئمّة حديث ١

٥ ـ بل المتعيّن أنّ المقصود هو عليه السلام لأنّ الطوسي عدّ موسى بن القاسم هذا من أصحاب الرضا والجواد عليهما السلام، راجع رجال الطوسي ص ٣٨٩ و ٤٠٥

٦ – أسانيد كتاب الكافي ج ٦ ص ٢١٩

أبو جعفر عليه السلام[١]

قال الطوسي: «الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد «بن أبي نصر»، عنه* قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام».

وقال السيد البروجردي: «الظاهر أنّ الضمير يرجع إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام، والمراد بأبي جعفر هو الباقر عليه السلام، ولفظة «لي» زيادة من النساخ»[٢]

أبو جعفر عليه السلام[٣]

قال الطوسي: «محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن علي بن مهزيار، عن أبي علي «الحسن» بن راشد قال: قلت لأبي جعفر* عليه السلام».

وقال السيد البروجردي: «المراد هو أبو جعفر الثاني عليه السلام»[٤]

---

١ - التهذيب ج ٢ ص ١٦١ كتاب الصلاة باب تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة من المفروض... حديث ٩٢ وصا ج ١ ص ٣٤٥ ح ٧ ب ١٩٧: ما رواه الحيسن بن سعيد، عن أحمد بن محمد عنه قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام.

٢ - التنقيح ص ١٥٣، لكن المحقّق الداماد قد علّق على هذا الحديث وميّز «أحمد بن محمد» هذا قائلاً: «يعني أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال أحمد بن محمد قال لي أبو جعفر الجواد عليه السلام: «في القنوت في الفجر إن شئت فاقنت، وإن شئت فلا تقنت»، وقال هو أي أبو الحسن الرضا عليه السلام: «إذا كانت تقية فلا تقنت»، ثم قال أحمد بن محمد: «وأنا أتقلّد هذا» أي ما قاله أبو الحسن الرضا عليه السلام»، اثنتا عشر رسالة ج ٧ ص ٦٧

٣ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢٨ كتاب العتق والتدبير والمكاتبة باب العتق وأحكامه حديث ٥٦.

٤ -التنقيح ص٥٤٦.

أبو جعفر عن أبيه عليهما السلام(١)

قال الطوسي: «أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبي البختري «وهب بن وهب»، عن أبي* جعفر، عن أبيه عليهما السلام».

وقال السيد البروجردي: «صوابه: «عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام»(٢)

أبو الحسن عليه السلام(٣)

قال الطوسي: «أحمد بن محمد بن عيسى»، عن علي بن أحمد بن أشيم قال: قلت لأبي الحسن* عليه السلام».

وقال السيد البروجردي: «الظاهر أنّه أبو الحسن الثالث عليه السلام، والشيخ حمله على الثاني عليه السلام، وكأنّه لذا ذكر علي بن أحمد بن أشيم فيمن روى عن الرضا عليه السلام»(٤)

أبو الحسن عليه السلام(٥)

قال الطوسي: ««محمد بن أحمد بن يحيى»، عن «أحمد بن محمد» السياري، عن أبي الحسن* عليه السلام».

وقال السيد البروجردي: «الظاهر أنّ المراد بأبي الحسن هو علي بن أسباط، وجملة

---

١ - التهذيب ج ٧ ص ٤٣١ كتاب النكاح باب التدليس في النكاح حديث ٣٠ وصا ج ٣ ص ٢٤٩ ح ٤ ب ١٥٢ أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبي البختري، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام

٢ - التنقيح ص ٦٤، ويؤكّده سند الاستبصار.

٣ - التهذيب ج ٨ ص ١٤١ كتاب الطلاق باب عِدد النساء حديث ٩٠

٤ - التنقيح ص ٥٢، علماً بأنّه ذكر الشيخ الطوسي علي بن أحمد بن أشيم في أصحاب الرضا عليه السلام، رجال الطوسي ص ٣٨٢ و ٣٨٤.

٥ - التهذيب ج ٦ ص ٢٩٥ كتاب القضايا والأحكام باب الزيادات حديث ٢٨

«عليه السلام» من زيادات الأقلام»[١]

أبو عبد الله عليه السلام[٢]

قال الطوسي: «محمد بن أحمد «بن يحيى»، عن عباس الناقد قال: تفرّق ما كان في يدي وتفرّق عنّي حرفائي فشكوت ذلك إلى أبي عبد الله* عليه السلام فقال لي».

وقال السيد البروجردي: «هذا السند فيه إرسال واضح، فإنّ محمد بن أحمد الذي هو من الثامنة لا يمكن أن يروي بواسطة واحدة عن أبي عبد الله عليه السلام، لكن في الكافي[٣] بدل «أبي عبد الله»: أبي محمد عليه السلام[٤]، وحينئذ يرتفع الإشكال»[٥]

الشيخ قال: إنّ أبا جعفر عليه السلام[٦]

قال الطوسي: ««الحسين بن سعيد»، عن القاسم «بن محمد الجوهري»، عن أبان «بن عثمان»، عن محمد بن مروان، عن الشيخ* قال: إنّ أبا جعفر عليه السلام».

وقال السيد البروجردي: «في الفقيه[٧]: «عن الشيخ يعني موسى بن جعفر عن أبيه عليهما السلام»[٨]

---

١ -التنقيح ص ٤٢٨.

٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٣ كتاب الصلاة باب الزيادات من المواقيت حديث ٨٦.

٣ - الكافي ج ٣ ص ٢٨٧ حديث ٦ من باب الجمع بين الصلاتين.

٤ - الكافي ج ٣ ص ٢٨٧ حديث ٦ من باب الجمع بين الصلاتين.

٥ - التنقيح ص ٤٥٣.

٦ - التهذيب ج ٦ ص ٢٤٠ كتاب القضايا والأحكام باب البيّنتين يتقابلان حديث ٢٢

٧ - الفقيه ج ٤ ص ١٥٩ حديث ١٣ من باب الوصية بالعتق.

٨ - التنقيح ص ٢٠٢

الصادق عليه السلام[١]

قال الطوسي: «أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي الصهبان قال: كتبت إلى الصادق* عليه السلام».

وقال السيد البروجردي: «مراده بـ«الصادق» عليه السلام هو أبو محمد عليه السلام»[٢]

العبد الصالح عليه السلام[٣]

قال الطوسي: ««سعد بن عبد الله»، عن علي بن إسماعيل، عن حمّاد بن عيسى قال: كتب الحسن بن علي بن يقطين* إلى العبد الصالح».

وقال السيد البروجردي: «إدراك الحسن بن علي بن يقطين لأبي الحسن عليه السلام بعيد، وإن وجدت له عنه عليه السلام رواية نادرة، ولعلّ المراد بالعبد الصالح هنا غيره عليه السلام»[٤]

---

١ - التهذيب ج ٤ ص ٦٣ كتاب الزكاة باب ما يجب أن يخرج من الصدقة حديث ٣ وصا ج ٢ ص ٣٨ ح ٣ ب ١٩ فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي الصهبان قال: كتبت إلى الصادق عليه السلام.

٢ - التنقيح ص ٨٦، علماً بأنّ مضمون هذا الحديث جاء في الفقيه ج ٢ ص ١٠ حديث ٣ من باب الأصناف التي تجب عليها الزكاة وسنده هكذا: «روى محمد بن عبد الجبار أنّ بعض أصحابنا كتب على يدي أحمد بن إسحاق إلى علي بن محمد العسكري عليهما السلام»، هذا وذكر العلّامة المجلسي أولاً حديث المتن ثم ذكر ما جاء في الفقيه هذا ثم قال: «وربما أفادت هذه الرواية كون المكتوب إليه في تلك: أبو الحسن عليه السلام»، ملاذ الأخيار ج ٦ ص ١٦٥

٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٥ كتاب الصلاة باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان حديث ٥٢ وصا ج ١ ص ٣٨٨ ح ٦ ب ٢٢٨ عنه، عن علي بن إسماعيل، عن حماد بن عيسى قال: كتب الحسن بن علي بن يقطين إلى العبد الصالح عليه السلام.

٤ - التنقيح ص ٢٦٩.

علي بن محمد عليه السلام[١]

جاء في رجال النجاشي: «ومات علي بن محمد عليه السلام سنة أربع وأربعين ومائتين[٢]، ومات الحسن عليه السلام سنة ستين ومائتين يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من المحرم».

العسكري عليه السلام[٣]

قال الكليني: «محمد بن جعفر الرزاز عن محمد بن عيسى ومحمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى بن عبيد عن الحسن بن راشد قال: سألت العسكري* عليه السلام بالمدينة».

وقال السيد البروجردي: «المراد به أبو الحسن الثالث عليه السلام لا أبو محمد»[٤]

أحدهما عليهما السلام[٥]

قال الكليني: «الحسن[٦] بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن علي بن أبي حمزة، عن أحدهما عليهما السلام».

وقال السيد البروجردي: «الظاهر أنّ المراد بـ«أحدهما»: أبو عبد الله أو أبو الحسن

---

١ - رجال النجاشي ص ١٠٠ رقم ٢٥٠

٢ - قال السيد البروجردي: «قوله: «ومات علي بن محمد عليه السلام سنة أربع وأربعين ومائتين»، **هذا خطأ، فلعلّه قال: سنة أربع وخمسين ومائتين**»، الحاشية على رجال النجاشي ـ مخطوط ـ ص ٦٨

٣ ـ الكافي ج ٧ ص ١٥ كتاب الوصايا باب بعد باب انفاذ الوصيّة على جهتها حديث ٢

٤ ـ أسانيد كتاب الكافي ج ٤ ص ١١٤، ويؤكّده أنّ هذا الحديث جاء في معاني الأخبار ص ١٦٧ وفيه: «عن الحسن بن راشد قال: سألت أبا الحسن العسكري عليه السلام بالمدينة».

٥ ـ الكافي ج ٢ ص ٣٦٠ كتاب الإيمان والكفر باب السباب حديث ٦

٦ ـ هكذا في نسختنا من الكافي، وهو سهو، وصوابه: «الحسين بن محمد».

عليهما السلام، ح ط»[١]

أحدهما عليه السلام[٢]

قال الطوسي: «الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد «بن أبي نصر»[٣]، عن علي*، عن أحدهما عليهما السلام».

وقال السيد البروجردي: «الظاهر اتّحاده مع «علي بن أبي حمزة»، فـ«أحدهما» ترديد بين أبي عبد الله وأبي إبراهيم عليهما السلام»[٤]

أحدهما عليه السلام[٥]

قال الطوسي: «الحسين بن سعيد»، عن صفوان وفضالة «بن أيوب»، عن العلاء، عن أحدهما* عليهما السلام».

وقال السيد البروجردي: «لعلّ المراد من أحدهما الصادق والكاظم عليهما السلام، فإنّ العلا - من الخامسة - لا يروي عن أبي جعفر عليه السلام»[٦]

---

١ ـ أسانيد كتاب الكافي ج ٨ ص ٩

٢ - التهذيب ج ٥ ص ٢٨٢ كتاب الحج باب الوداع حديث ٤.

٣ - إنّما وحّدنا بينهما لأنّ هذا الحديث جاء في التهذيب ج ٥ ص ٤٩١ حديث ٤٠٧ من باب الزيادات في فقه الحج وسنده هكذا: «أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن علي، عن أحدهما عليهما السلام».

٤ - التنقيح ص ١٥٤

٥ - التهذيب ج ٦ ص ٢٦٩ كتاب القضايا والأحكام باب البينات حديث ١٣٠ وصا ج ٣ ص ٣٠ ح ٢٩ ب ١٧ عنه، عن صفوان وفضالة، عن العلاء، عن أحدهما عليهما السلام

٦ - التنقيح ص ١٩٦

أحدهما عليه السلام[١]

قال الطوسي: «محمد بن علي بن محبوب»، عن محمد بن سنان، عن العلاء*، عن فضيل، عن أحدهما عليهما السلام».

وقال السيد البروجردي: «صوابه: العلاء بن الفضيل، كما في نسخة[٢]، ولعلّ المراد بـ «أحدهما» أحد الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام»[٣]

١ - التهذيب ج ٨ حديث ٨٧ كتاب الطلاق باب أحكام الطلاق حديث ٢١٧ وصا ج ٣ ص ٣١٢ ح ٦ ب ١٨١ عنه، عن محمد بن سنان، عن العلاء بن فضيل، عن أحدهما عليهما السلام

٢ - ويؤكّده سند الاستبصار.

٣ - التنقيح ص ٥٨٤.

العنعنة وموارد استعمالها

وصلتنا روايات عبّر رواتها في أسانيدهم بكيفيّة أخذهم للرواية، وذلك بتعبيرات مختلفة، منها: «حدّثني» و«أخبرني» و«سمعت» وما يفيد هذا المعنى، ووصلتنا أيضاً روايات معنعنة.

والمعنعن اسم مفعول من العنعنة: مصدر جعلي كـ«الحمدله» و«البسملة».

والحديث المعنعن هو ما يقال في سنده: فلان عن فلان بدون ذكر للتحديث والإخبار والسماع

وتستعمل العنعنة في الإجازة والقراءة والسماع، والاتّصال في كلّ هذه الطرق واضح، فالذي أخذ الحديث بالسماع من الشيخ أو بالقراءة عليه أو بالإجازة منه يصحّ أن يقول: «عن فلان».

فعليه يجب القول بأنّ الأصل في العنعنة اللقاء، إلّا إذا ثبت عدم اللقاء.

ويدلّ عليه:

١ ـ وجود عشرات الآلاف من الأحاديث المعنعنة، وهذا ممّا لا يفسح المجال للقول في أنّ كلّ هذه الأسانيد ركّبها المدلّسون والكذّابون، أو أنّ الرواة وجدوها في الكتب لكنّهم موّهوا فعبّروا عنها بطريقة توهم اللقاء.

٢ ـ عدم اعتماد الأعلام على المراسيل، وحجّتهم في ذلك هي أنّ المرسَل ينقصه الاتّصال واللقاء، وهذا يقوّي احتمال أن تكون الواسطة المحذوفة ممّن لا يعتمد على حديثه.

٣ ـ إنّ الوجادة يحتمل فيها اللقاء ويحتمل فيها عدم اللقاء، فلو احتملنا في العنعنة أنّها قد تكون بالوجادة فهذا يستلزم أن نقول بأنّ كلّ من روي عنه يجب أن يكون له

مصنف، حتى المعصومين عليهم السلام، وأنّ الراوي قد وجد الرواية في كتبهم، ودعوى أنّ كلّ الرواة كان لهم مصنف لم يصرّح بها الأعلام في فهارسهم.

٤ ـ إنّ الكثير من الرواة قد لقوا المعصومين عليهم السلام وحظوا بالسماع منهم، وعدّوهم من الرواة عنهم، فلو قلنا بأنّ العنعنة أعم من اللقاء وعدمه، لبطل كلّ ما وصل إلينا من هذه المعلومات.

٥ ـ تصريح الأعلام بعدم اللقاء، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ أنّ الأصل في العنعنة اللقاء والاتّصال، والتصريح بعدم اللقاء ينفع في سدّ باب الوضع والتدليس.

وقد وجدنا لهم رضوان الله عليهم تصريحات كثيرة بهذا الشأن.

منها: قال النجاشي بشأن علي بن الحسن بن علي بن فضّال: «لم يرو عن أبيه شيئاً، وقال: «كنت أقابله وسني ثمان عشرة سنة بكتبه، ولا أفهم إذ ذاك الروايات، ولا أستحلّ أن أرويها عنه»، وروى عن أخويه عن أبيهما»[١]

أقول: لقد جاء في المجالس للمفيد: «علي بن الحسن التيملي قال: وجدت في كتاب أبي: حدّثنا محمد بن سلم الأشجعي»[٢]

فعليه يمكن القول بأنّ كلّ ما رواه عن أبيه فهو رواه بالوجادة من كتابه.

ومنها: قال النجاشي في ترجمة فضالة بن أيوب: «قال لي أبو الحسن البغدادي السورائي البزّاز[٣]: قال لنا الحسين بن يزيد السورائي: كلّ شيء تراه الحسين بن سعيد عن فضالة، فهو غلط، إنّما هو الحسين عن أخيه الحسن عن فضالة، وكان يقول:

---

١ ـ رجال النجاشي ص

٢ ـ المجالس للمفيد ص ٢٦ مجلس ٣ حديث ٩

٣ ـ لقد ذكر المولى القهپائي أبا الحسن هذا مصرّحاً باتّحاده مع «هارون بن يحيى» وعلّق في الهامش قائلاً: «البغدادي السورائي» راجع مجمع الرجال ج ٧ ص ٢٣

إنّ الحسين بن سعيد لم يلق فضالة، وإنّ أخاه الحسن تفرّد بفضالة دون الحسين، ورأيت الجماعة تروي بأسانيد مختلفة الطرق: الحسين بن سعيد عن فضالة، والله أعلم»[١]

علماً بأنّ السيد الخوئي ذكر في ترجمة الحسين بن سعيد أنّه روى عن فضالة ٦٧٨ مورداً، وعن فضالة بن أيوب ٢٤٤ مورداً»[٢]

وأرى أنّ رواية الجماعة تكفي في سلامة السند، فلا يعبأ بما قاله أبو الحسن السورائي هذا.

ومنها: قال الصدوق: «إبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان، وإنّما لقي حماد بن عيسى وروى عنه»[٣]

ومنها: قال الكشي: «قال نصر بن الصباح: لم يرو يونس عن عبيد الله ومحمد ابني الحلبي قطّ، ولا رءاهما، وماتا في حياة أبي عبد الله عليه السلام»[٤]

هذا وقد تعرّض السيد الخوئي رحمه الله لكلام نصر بن الصباح هذا واستنتج أنّ وفاة عبيد الله هذا كان في أواخر حياة أبي عبد الله عليه السلام»[٥]

ومنها: قال النجاشي بشأن يونس بن عبد الرحمن: «ولد في أيام هشام بن عبد الملك[٦]، ورأى جعفر بن محمد عليهما السلام بين الصفا والمروة، ولم يرو عنه، وروى

---

١ - رجال النجاشي ص ٣١١ رقم ٨٥٠.

٢ - معجم رجال الحديث ج ٥ ص ٢٤٧

٣ - مشيخة الفقيه ص ١٢٥

٤ - اختيار رجال الكشي ص ٤٨٨ رقم ٩٢٧

٥ - راجع ترجمة يونس بن عبد الرحمن من معجم رجال الحديث ج ٢٠ ص ٢١٦

٦ - كانت ولاية هشام بن عبد الملك من عام ١٠٥ حتى عام ١٢٥

عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام»[١]

ويمكننا أن نحصل على قرائن تؤكّد لنا عدم الاتّصال واللقاء.

الأولى: الاختلاف في الطبقة، بأن يكون الراوي في طبقة والمروي عنه أقدم منه في الطبقة أو يكون بعده.

علماً بأنّ الباحث لا يتمكّن من إحراز اللقاء إلّا بعد معرفة طبقات الرواة، أو معرفة عصورهم.

وأحسن من تصدّى لهذا المهم هو السيد البروجردي فقد حدّد طبقات كلّ من له رواية في الكتب الأربعة، وأيضاً حدّد طبقة كلّ من وقع في طريق النجاشي والطوسي والكشي، وأيضاً حدّد طبقات طائفة ممّن له رواية في خمسة من كتب الصدوق[٢]

وبهذه الخطوة استطاع أن يعرف الكثير من الأحاديث المرسلة.

الثانية: الاختلاف في المذهب، قد يكون هذا الاختلاف يصل إلى مرحلة شديدة يستبدل بالعدواة والبغضاء، وهذا يسبّب عدم اللقاء، كما حدث هذا للمتعصّبين من الواقفة، وأنّهم ما كانوا يلتقون بالرضا عليه السلام ليرووا عنه.

ومن فوائد إحراز المعاصرة والاتّصال واللقاء أنّ دعوى الرواية عن شيخ قد يمكن نفيها من قبل الشيخ، فهو يصرّح بنفي اللقاء وعدم السماع، وهذا بحدّ ذاته يكفي في

---

١ - رجال النجاشي ص ٤٤٦ رقم ١٢٠٨

٢ ـ لقد ألّف رحمه الله «أسانيد كتاب الكافي» و«أسانيد كتاب الفقيه» و«أسانيد كتاب التهذيب» وضمن الأخير هذا بأسانيد الاستبصار، وألّف أيضاً أسانيد الأُصول الرجاليّة وحدّد طبقات رجال هذه الأسانيد.

وقد خرجت كلّ هذه الأسانيد واستدركت عليها، وطبع «أسانيد كتاب الكافي» في ١٢ مجلّداً مصدّراً بكتاب عن حياة السيد البروجردي رحمه الله بعنوان «حياة سيد الطائفة».

جرح المدّعي

هذه التصريحات وأمثالها تؤكّد أنّ الأصل في العنعنة الاتّصال واللقاء.

قد يقال: وجود تعبير كلمة «أخبرنا» أو «حدّثنا» وما شاكل توحي أنّ المراد منها السماع، والعنعنة يراد منها اللقاء وعدم اللقاء.

الجواب: إنّ التعبير بـ«حدّثنا» و«أخبرنا» قليل جدّاً، وهذا لا يصلح أن يكون ناقضاً لما أسّسوه من أنّ الأصل في العنعنة هو الاتّصال واللقاء.

على أنّ العنعنة تلخيص لعبارة «أحدّثكم عن فلان»، وهي عبارة ثانية يعبّر عنها بدل «أخبرنا» أو «حدّثنا».

علماً بأنّ المقصود من الاتّصال واللقاء ليس هو المعاصرة واللقاء وجهاً لوجه، بل هو يعني أن يتحمّل الحديث في سنّ تحمل الحديث ويسمع منه، أو يجيزه المجيز أن يروي عنه ما يحددّه من كتب ومرويات.

ومن القرائن التي يمكن أن يستدلّ بها على تحقّق الاتّصال واللقاء: الصحبة، والزوجيّة، والخدمة، والشراكة في العمل أو التجارة، والجيرة.

ومن القرائن التي يمكن أن يستدلّ بها على عدم اللقاء هو أن يكون حجم الأحاديث أكثر من فترة الإدراك واللقاء.

توحيد الأسماء في الأُصول الرجاليّة

لا شكّ أنّ أصحاب الأُصول الرجاليّة لم يعبّرو عن الشخص الواحد بتعبير واحد، ففي بعضها يعبّر عنه باسمه فقط، أوباسمه واسم أبيه، وفي بعضها يفصّل نسبه إلى أكثر من جدّ، وأحياناً يعبّر عنه بالكنية أو اللقب.

وهذا ممّا يفرض على الباحث أن يبحث عمّا يساعده في توحيد هذه التعبيرات، على أنّ توحيد هذه التعبيرات سيقلّل عنده عدد المجهولين، وأيضاً يتسنى له معرفة الرواة بتفاصيل أكثر.

طرق توحيد الأسماء:

إنّ عمليّة توحيد الأسماء يجب أن تتمّ بطرق علميّة تطمئنّ إليها النفس لما تترتّب عليها من الآثار، كمعرفة الراوي والحكم على حديثه[١]

وتعدّ الطرق التالية مناسبة لهذه العمليّة:

الأول: الاتّحاد في الاسم والنسبة، أوكونه عربياً، أوكونه مولى، أو وحدة اللقب، أوالكنية، أو الانتساب إلى البلد، أو المهنة، أو الوصف، أو المذهب.

---

١ ـ لقد وحّدت جميع الأسماء المذكورة في الأُصول الرجاليّة الأربعة وفي كتاب الخلاصة للعلّامة الحلّي في مجلّدين بعنوان «المعجم الموحّد»، وزوّدته بما ذكروه من الجرح والتعديل بشأنهم، ووضعت علامة الدائرة بجنب اسم من حديثه صحيح، وعلامة المثلّث بجنب اسم من حديثه موثّق، وعلامة المربّع بجنب اسم من حديثه حسن، وعلامة النجمة بجنب اسم من حديثه ضعيف، ولم أضع علامة بجنب اسم من لم يذكروا بشأنه شيئاً من الجرح والتعديل، وطبع هذا الكتاب عام ١٤١٤ هجريّة.

مثال الاتّحاد في الاسم فقط:

قال الطوسي: «إبراهيم بن نصير، له كتاب، رويناه بالإسناد الأول، عن حميد بن زياد، عن القاسم بن إسماعيل، عن إبراهيم بن نصير»[١]

وقال أيضاً: «إبراهيم بن نصير الكشي، ثقة، مأمون، كثير الرواية»[٢]

فهما متّحدان، وممّا يؤكّد اتّحادهما عدم وجود شخص آخر في الأُصول الرجاليّة باسم إبراهيم بن نصير غيره.

مثال الاتّحاد في الاسم والنسبة:

قال الطوسي: «إبراهيم بن محمد المذاري، صاحب حديث وروايات، له كتاب مناسك الحجّ، أخبرنا به وبرواياته أحمد بن عبدون، عن إبراهيم بن محمد»[٣]

وقال أيضاً: «إبراهيم بن محمد المذاري، روى عنه ابن حاشر»[٤]

وأحمد بن عبدون هذا وابن حاشر هما متّحدان.

وقال النجاشي: «إبراهيم بن محمد بن معروف أبو إسحاق المذاري، شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عن أبي علي محمد بن علي بن همام، ومن كان في طبقته، له كتاب المزار، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله عنه»[٥]

فالاتّحاد في الاسم واسم الأب والانتساب يؤكّد اتّحادهما

---

١ ـ الفهرست ص ١٠

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٣٩.

هو من مشايخ أبي عمرو الكشي، روى عنه في رجاله أكثر من خمسين رواية.

٣ ـ الفهرست ص ٧

٤ ـ رجال الطوسي ص ٤٥١.

٥ ـ رجال النجاشي ص ١٩ رقم ٢٣

قال السمعاني: «المذاري ـ بفتح الميم والذال المعجمة، وفي آخرها الراء ـ هذه النسبة إلى مذار، وهي قرية بأسفل أرض البصرة، هكذا ذكر لي أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي الحافظ»[١]

مثال الاتّحاد في الكنية والنسبة:

قال الطوسي «أبو شعيب المحاملي، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، عن أبي شعيب.

وقال النجاشي: «صالح بن خالد المحاملي أبو شعيب الكناسي، مولى علي بن الحكم بن الزبير، مولى بني أسد، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، له كتاب يرويه عنه جماعة، منهم عباس بن معروف»[٢]

فالاتّحاد في الكنية والانتساب يؤكّد اتّحادهما.

مثال الاتّحاد في الراوي عنه:

قال الطوسي: «أحمد بن سليمان الحجال، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن أحمد بن سليمان»[٣]

وقال في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله: «أحمد بن سليمان الحجال، روى عنه البرقي»[٤]

وقال النجاشي: «أحمد بن سليمان الحجال، له كتاب، حدّثنا محمد بن محمد، قال:

---

١ ـ الأنساب ج ١٢ ص ١٥٩

٢ ـ رجال النجاشي ص ٢٠١ رقم ٥٣٥.

٣ ـ الفهرست ص ٣٧

٤ ـ رجال الطوسي ص ٤٥٦.

حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا محمد بن جعفر بن بطة، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن خالد، قال: حدّثنا أبي بكتابه».

فأحمد بن سليمان الحجال في هذه الكتب الثلاثة عبارة عن شخص واحد، ويؤكّده عدم وجود شخص آخر في الأُصول الرجاليّة باسم «أحمد بن سليمان» من هذه الطبقة.

والبرقي هذا ووالد أحمد بن أبي عبد الله ووالد أحمد بن محمد بن خالد عبارة عن شخص واحد، وهو محمد بن خالد البرقي

الثاني: الاتّحاد في الطبقة أو المعاصرة، ويحرز هذا من تواجدهما في عصر واحد، وأيضاً من الرواية عن المعصومين عليهم السلام، ويعرف أيضاً من الراوي والمروي عنه.

مثاله: قال الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام من رجاله: «طلحة بن زيد الجزري القرشي»[١]

وقال النجاشي: «طلحة بن زيد أبو الخزرج النهدي الشامي، ويقال الخزري، عامي، روى عن جعفر بن محمد عليه السلام، ذكره أصحاب الرجال»[٢]

فممّا يؤكّد اتّحادهما وحدة الطبقة والرواية عن الصادق عليه السلام.

الثالث: وحدة مضمون الرواية مع مضمون ما يتضمّنه الكتاب أو المصنف المنسوب إليه، بشرط أن يكون هذا الانتساب مذكوراً إمّا في الفهرست للطوسي أو رجال النجاشي

---

١ ـ رجال الطوسي ص ٢٢١

٢ ـ رجال النجاشي ص ٢٠٧ رقم ٥٥٠.

مثاله: جاءت رواية الحسن بن موسى عن غياث بن كلّوب في الكافي تخصّ بالحجّ[١]، وعدّ النجاشي من كتب الحسن بن موسى الخشاب «كتاب الحج»[٢]

وهذا ممّا يؤكّد اتّحاد الحسن بن موسى مع الحسن بن موسى الخشاب.

ومثاله الآخر: روى الطوسي حديثاً في الأمالي، وفي سنده «أحمد» ـ من غير تعيين ـ[٣]، وروى ابن عساكر نفس هذا الحديث وفي سنده «أحمد بن يحيى الصوفي» بدل «أحمد»[٤]

وهذا ممّا يؤكّد اتّحادهما.

---

١ ـ تجدها في الكافي ج ٤ ص ٥٤٣ كتاب الحج باب النوادر حديث ١٣ وعنه في الوسائل ج ١١ ص ٤٤٩ ذيل رقم ١٥٢٣٠

٢ ـ راجع رجال النجاشي ص ٤٢ رقم ٨٥.

٣ ـ الأمالي للطوسي ص ٢٦١ مجلس ١٠ حديث ١٤ وعنه في البحار ج ٢٠ ص ٢٤٤

٤ ـ ترجمة حسان بن ثابت من تاريخ مدينة دمشق ج ١٢ ص ٤٣٠ رقم ٢٦٣

المشترك وطرق تمييزه

لا شكّ أنّنا نرى في الكتب الأربعة الحديثيّة أسماء رواة تنطبق على أكثر من واحد، مثل «محمد» و«أحمد بن محمد»، و«الحسن بن علي»، ويعبّر عن هذه الأسماء بـ «المشتركة»، ويعبّر عن عمليّة معرفة هذه الأسماء المشتركة بـ«تمييز المشترك».

من المشترك ما رواه الكشي قائلاً: «حدّثني محمد بن مسعود، قال: أخبرنا علي بن الحسن، قال: حدّثني معمر بن خلاد، قال: قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: إنّ رجلاً من أصحاب علي عليه السلام يقال له: قيس، كان يصلّي، فلمّا صلّى ركعة أقبل أسود فصار في موضع السجود، فلمّا نحّى جبينه عن موضعه تطوّق الأسود في عنقه، ثم أنساب في قميصه.

وإنّي أقبلت يوماً من الفرع، فحضرت الصلاة، فنزلت فصرت إلى ثمامة، فلمّا صلّيت ركعة أقبل أفعى نحوي، فأقبلت على صلاتي، لم أخفّفها ولم ينتقص منها شيء، فدنا مني ثم رجع إلى ثمامة، فلمّا فرغت من صلاتي ولم أخفف دعائي دعوت بعضهم معي فقلت دونك الأفعى تحت الثمامة، ومن لم يخف إلّا الله كفاه.

قال أبو عمرو محمد بن عمر الكشي: في أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام أربعة نفر وأكثر يقال لكل واحد: قيس، فلا أعلم أيّهم هذا، أول الأربعة: قيس بن سعد بن عبادة، وهو أميرهم وأفضلهم، وقيس بن عباد البكري، وهو خليق أيضاً بهذا إن كان، وقيس بن قرّة بن حبيب غير خليق به، لأنّه هرب إلى معاوية، وقيس بن مهران أيضاً خليق ذلك بـه، فكـلّ هـؤلاء صـحبوا أمـير المـؤمنين عليه السلام، ولا أدري أيّـهم أراد أبـو الحسـن

الرضا عليه السلام»[١]

كتب تمييز المشترك

كانت الحاجة إلى معرفة فنّ تمييز المشتركات تظهر بوضوح عند ما كان الباحث يجد اسماً مشتركاً يطلق على عدة من الرواة، ولا يجد في الكتب الرجاليّة ما يستعين به على تمييزه وتعيينه بالضبط.

ومن هذا المنطلق قد اهتّم بعض الأعلام بالتأليف في هذا الفن، منهم المولى محمد الأسترآبادي المتوفّى عام ١٠٩٤، فإنّه ألّف «المشتركات في علم الرجال»[٢]، ومنهم فخر الدين الطريحي، فإنّه قد خصّص الباب الثاني عشر من كتابه «جامع المقال» بهذا الموضوع، ومنهم المولى محمد أمين الكاظمي، فإنّه ألّف كتابه «هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدين»، ويطلق عليه: «مشتركات الكاظمي».

وجاء من بعدهم المولى محمد بن علي الأردبيلي المتوفى عام ١١٠١، وألّف كتابه «جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والأسناد[٣]»، وإن كان هذا الكتاب يعدّ من الكتب الرجالية إلّا أنّ المؤلّف رحمه الله قد زاد فيه على ترجمة الراوي أسماء مشايخه الذين روى عنهم وأيضاً أسماء من رووا عنه، وذلك استناداً على رواياتهم في الكتب الحديثيّة.

---

١ ـ اختيار رجال الكشي ص ٩٥ رقم ١٥١

٢ ـ راجع الذريعة ج ١ ص ٤٠.

٣ ـ طبع هذا كتاب عام ١٣٣١ شمسيّة بطهران في مجلّدين، وذلك بأمر من السيد البروجردي رحمه الله وبتقديم منه للكتاب، وكان نجله السيد محمد حسن البروجردي قد كتب هذه المقدّمة.

لكن هذه الكتب هي كما وصفها السيد البروجردي: «لا تغني من غرضها شيئاً»[١]، لأنّ ما حصل عليه أصحاب هذا الفن لم يكن بحجم الحاجة ولا على مستوى المطلوب.

علماً أنّ دور كتب فنّ تمييز المشتركات هو دور الوسيط بين الكتب الحديثية وبين الكتب الرجاليّة، وقد وضعها أصحابها ليستعين الباحث بها في معرفة المقصود من الاسم الذي يطلق على أكثر من واحد، ومن ثمّة معرفة حاله في كتب الرجال.

إنّ تمييز المشترك يستلزم الاستقراء التام للأسماء والأسانيد وتصحيح المصحّف وعلاج المعلول منها

العلل الواقعة في الأسانيد

لا شك أنّ مجموعة من الأسانيد قد طرأت عليها العلل، وإذا لم ينتبه إليها الباحث أو انتبه إليها لكن لم يعرف كيف يعالجها لما تمكّن من الاطمئنان إلى سلامة السند، ومن ثمّة الحكم عليه وتحديد نوعه.

وقد ذكر أصحاب هذا الفن أنواعاً من العلل قد وقعت في مجموعة من الأسانيد. ومن هذا المنطلق قد شرط علماء الدراية في قبول الرواية أموراً، منها «الضبط»[٢]

وكان الشيخ حسن صاحب المعالم ﷺ ممّن قام بهذا المهمّ، ونبّه في كتابه «منتقى الجمان» على كثير من الأسانيد المعلولة ونقّحها، وبيّن الصواب فيها، وعلى كتابه هذا قد اعتمد المولى محمد أمين الكاظمي في تأليفه «هداية المحدّثين» وألّف شيخنا المجلسي كتابيه «مرآة العقول» و«ملاذ الأخبار» وضمّنهما فوائد كثيرة تعين الباحث في معرفة هذا المهمّ.

---

١ ـ ترتيب أسانيد الكافي ص ١٠٨

٢ ـ للمزيد راجع معارج الأُصول ص ١٥١، الدراية ص ٦٥، معالم الأُصول ص ١٥١

وهكذا عمل مَن جاء مِن بعدهم حتى اجتمعت كميّة كبيرة من المعلومات بهذا الشأن، لكن بقيت مجموعة أُخرى من الأسانيد المعلولة لم يعرف وجه الصواب فيها.

وكان السيد البروجردي ﷺ ممّن اقتفى هذا الأثر، وتابع هذا المسير، فتوصّل بمنهجه البديع في تأليف الكتاب إلى تصويبات قيّمة، هي حقّاً كما وصفها: «كالقضايا التي قياساتها معها[1]».

وفي هذا الفصل نذكر أنواعاً من هذه العلل ونبحث عن الأسباب في قوعها

التصحيف

للتصحيف أشكال مختلفة:

١ ـ التصحيف في الاسم، وهذا يقع ـ غالباً ـ في الأسماء القريبة في الرسم، مثل «أحمد، أحمر، محمد».

و«أسلم، أشيم، مسلم».

و«بحر، بكر، بكير، عمير».

و«بشر، بشار، سيار، يسار».

و«بصير، نضير».

و«جعفر، حفص».

و«جميل، حماد».

و«جهم، حكيم».

و«الحسن، الحسين، الحصين».

---

١ ـ ترتيب الأسانيد ص ١٠٩

و«حمزة، ضمرة».

و«خالد، خلف».

و«رئاب، رباط».

و«زيد، زياد، بريد، مزيد، مرثد، فرقد، يزيد».

و«سالم، سليمان».

و«سعد، سعيد».

«سويد، وشعيب»

و«صندل، مندل».

و«عبد الله، عبيد الله».

و«عبيس، عيسى».

و«عتبة، عقبة، عنبسة، عيينة».

و«عثمان، عثيم، وعيثم».

و« علي، عيسى، معلى، يحيى».

و«عمار، غياث».

و«عمر، عمرو، معمر».

و« فضل ، فضيل ، مفضل ».

و«القاسم، الهيثم».

و«قيس، ميسر».

و«كولوم، مرحوم».

و«مروان، هارون».

و«معين، نعيم».

و«المقاتل، المقبل».

و«نصر، نصير».

و«هاشم، هشام».

و«يوسف، أيوب» وما شاكل[١]

وتصحيف «الأزدي، الأسدي»، و«التيملي، السلمي» و«التيمي، الميثمي» و«التميمي، النخعي» و«الجازي، الخارقي» و«الجندي، الخالدي».

و«الطيار، العطار» و«الحناط، الخياط»، «النحاس، النخاس».

ومنها: التصحيف في الواسطة، وهذا يقع ـ غالباً ـ بتصحيف «عن» بـ«بن» و«بن» بـ«عن»، والأول يسبّب عدّ الواسطتين واسطة واحدة، والثاني يسبّب عد الواسطة الواحدة واسطتين.

ومنها: التصحيف في الطريق، وهذا يقع ـ غالباً ـ بتصحيف «و» بـ«عن» و«عن» بـ«و»، والأول يسبّب زيادة الواسطة وعدّ الطريقتين طريقاً واحداً، والثاني يسبّب نقص الواسطة وعدّ الطريق الواحد طريقين.

٢ ـ القلب، وهو تارة يقع في الاسم، وأخرى في الواسطة، والأول يقع ـ غالباً ـ في الاسم الثنائي المتكرّر في الأسانيد الكثيرة، فيسبق الذهنُ القَلَمَ، مثل قلب «أحمد بن محمد» بـ«محمد بن أحمد» و«الحسن بن علي» بـ«علي بن الحسن». والثاني ـ أي القلب في الواسطة ـ أقل وقوعاً من الأول، مثل أن يكتب اسم الراوي بعد اسم شيخه، فيوهم أنّ طبقته أقدم من طبقة شيخه.

٣ ـ الزيادة، وهي ـ غالباً ـ تقع في تكرار الاسم سهواً، فيتخيّل أنّ الاسمين عبارة عن

---

١ ـ إنّ معرفة الأسماء القريبة في الرسم تجعل الباحث يفتّش في كتب الرجال في أكثر من مورد، حتى يحصل على مطلوبه.

شخصين ، وتقع أحياناً بفصل اسم الشخص عن كنيته بـ « عن » ، فيوهم أنّ الكنية لشخص آخر

٤ ـ النقص ، وقد وقع في كثير من الأسانيد ، فعدّت هذه الأسانيد معلولة ، وقلّ من ينتبه إليها ، ومن أسباب وقوع النقص :

١ ـ سهو النسّاخ واستعجالهم ، حرصاً على الاستفادة من الوقت .

٢ ـ سهو بعض المؤلّفين من حملة الحديث .

توضيح ذلك : كان دأب بعض أصحاب الأُصول والكتب القديمة في جمع الحديث وتدوينه هو أن يذكروا تمام السند في أول حديث يكتبونه ، ثم يجملون السند في باقي الأحاديث اعتماداً على مافصّلوه في سند الحديث الأول .

وقد حصل بعض من تأخّر عنهم على بعض هذه الأُصول والكتب ، فاختار منها مجموعة من الأحاديث ، ونقلها كما وجدها ، من دون أن ينتبه أنّ أسانيدها مجملة ، فوزّعها على أبواب متعدّدة من كتابه ، فصارت مرسلة ، وذلك بسبب ما سقط منها من الوسائط التي ذكرت في سند الحديث الأول .

٣ ـ نسيان بعض أصحاب الأُصول والكتب .

إنّ بعض الأسانيد قد طرأ عليها الإرسال من يوم تأليفها ، وإنّ أصحاب الأُصول والكتب كانوا قد نسووا الواسطة ، فكتبوا السند ناقصاً ، ولم ينتبهوا إلى ذلك .

علماً بأنّ وقوع النقص بالسبب الأول والثاني أهون من وقوعه بالسبب الأخير ، لأنّ ما وقع بسببها يمكن علاجه بالبحث والتفتيش عن النظائر والقرائن والشواهد والاستعانة بها ، بينما ما وقع بالسبب الأخير ليس كذلك ، ويبقى السند معلولاً لا علاج له .

علل وجود المشترك:

وقبل البحث عن طرق تمييز المشترك يجب أن نعرف أوّلاً علل وجود المشترك في الأسماء والأسانيد، والعلل هي:

الأولى: رعاية للاختصار والاجتناب من الإطناب.

الثانية: معروفيّة الراوي عند من يُروى له الحديث.

الثالثة: حفظ الأمانة وحسن الظنّ بالأُستاذ.

الرابعة: السهو أو نسيان المميّز.

الخامسة: التدليس للترغيب في الحديث.

ولا شكّ أنّ العلّة الرابعة والخامسة إذا ثبتت بحقّ شخص يعدّ جرحاً له، فلا يقبل حديثه.

طرق تمييز المشترك:

الأول: اتّحاد مضامين رواية مع عنوان كتاب أو مصنَّف أحد المترجمين في الأُصول الرجاليّة.

توضيح ذلك: إنّ الطوسي والنجاشي ذكرا في كتابيهما أسماء كتب ومصنفات مَن ترجموا لهم، فلو توحّد موضوع كتاب المترجَم مع مضمون ما رواه راوي نطمئنّ بتوحيد هذا الرواي مع صاحب الكتاب هذا.

مثاله قال الكليني: «محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن موسى، عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن آبائه عليهم السلام أنّ علياً صلوات الله عليه كان يكره الحج والعمرة على الإبل الجلّالات»[1]

---

١ ـ الكافي ج ٤ ص ٥٤٣ كتاب الحج باب النوادر حديث ١٣ وعنه في الوسائل ج ١١ ص ٤٤٩ ذيل رقم ١٥٢٣٠

وذكر النجاشي أنّ الحسن بن موسى الخشاب له كتاب الحج[١]

فنطمئنّ أنّ الحسن بن موسى المذكور في حديث الكافي هو الحسن بن موسى الخشاب هذا

الثاني: أن يكون الراوي عنه في سند الرواية هو نفس راوية كتابه.

مثاله: قال الكليني: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام»[٢]، وقال النجاشي في ترجمة جميل بن صالح الأسدي: «وأكثر ما يرى منه نسخة رواية الحسن بن محبوب أو محمد بن أبي عمير، طريق القميين إليه ما أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، عن أحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه به»[٣]

وبهذا نطمئنّ أنّ جميل بن صالح المذكور في سند الكليني هذا هو جميل بن صالح الأسدي، لأنّ راوية[٤] كتابه هو الحسن بن محبوب.

فعليه لا يصحّ ما جاء في بصائر الدرجات بشأن سند هذا الحديث، وفيه: «جميل بن درّاج»[٥] بدل «جميل بن صالح».

الثالث: من خلال ملاحظة النظائر، بأن يذكر الراوي في أحد السندين بالاسم فقط

---

١ ـ راجع رجال النجاشي ص ٤٢ رقم ٨٥.

٢ ـ الكافي ج ١ ص ٣٥ كتاب فضل العلم باب ثواب العالم والمتعلّم حديث ٢

٣ ـ رجال النجاشي ص ١٢٧ رقم ٣٢٩.

٤ ـ قال النجاشي: «علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، عليه اعتمد أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال، أبو الحسن، صاحب الفضل بن شاذان، وراوية كتبه»، رجال النجاشي ص ٢٥٩ رقم ٦٧٨

٥ ـ بصائر الدرجات ص ٢٤ جزء ١ باب ٢ حديث ٩

وفي الثاني باسمه واسم أبيه، أويذكر الراوي في أحد السندين بالكنية وفي الآخر بالاسم.

مثال الصورة الأولى: قال الطوسي: «أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام»(١)

وقال الطوسي: «أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام»(٢)

يعرف من هذين السندين أنّ غياثاً في السند الأول متّحد مع غياث بن إبراهيم في السند الثاني

مثال الصورة الثانية: قال الطوسي: «أحمد بن محمد، عن أبي جميلة، عن أبي أسامة، عن أبي عبد الله عليه السلام»(٣)

وقال الطوسي «أحمد بن محمد، عن المفضل، عن زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام»(٤)

يعرف من هذين السندين أنّ أبا أسامة في السند الأول متّحد مع زيد الشحام في السند الثاني، وكذلك بالنسبة لأبي جميلة المذكور في السند الأول وأنّه متّحد مع

---

١ ـ التهذيب ج ٨ ص ٢٩٧ كتاب الأيمان والنذور والكفارات باب الأيمان والأقسام حديث ٩٢ وعنه في الوسائل ذيل رقم ٢٨٨٥٥

٢ ـ التهذيب ج ٧ ص ١٤٠ كتاب التجارات باب بيع الماء والمنع منه والكلأ والمراعي حديث ٥ وعنه في الوسائل ذيل رقم ٣٢٢٦١

٣ ـ التهذيب ج ١٠ ص ١٦٢ كتاب الديات باب القضايا في الديات والقصاص حديث ٢٩ وعنه في الوسائل ذيل رقم ٢٨٨٨٧

٤ ـ التهذيب ج ١٠ ص ١٨٢ كتاب الديات باب القود بين الرجال والنساء حديث ١١ وعنه في الوسائل رقم ٣٥٢١٢.

المفضل المذكور في السند الثاني، وهو المفضل بن صالح

من طرق تمييز المشترك

قال الطوسي: «الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن عبد الله بن سليمان، قال: سألته عن رجل قال: أول مملوك أملكه فهو حرّ، فلم يلبث أن ملك ستة أيّهم يعتق، قال: يقرع بينهم، ثم يعتق واحداً.

وسألته عن رجل يزوّج وليدته من رجل، وقال: أول ولد تلدينه فهو حرّ، فتوفي الرجل، وتزوّجها آخر، فولدت له أولاداً، فقال: أما من الأول فهو حرّ، وأمّا من الآخر فإن شاء استرقّهم»[١]

قال السيد الخوئي: «الظاهر أنّ عبد الله بن سليمان هذا هو عبد الله بن سليمان الصيرفي الآتي، وذلك لأنّه صاحب كتاب دون غيره من المسمّين بعبد الله بن سليمان، فلا محالة يكون المنصرف إليه عند إطلاق اللفظ، لاشتهاره ومعروفيّته، إلّا فيما كان الراوي عنه ربيع بن محمد أو مع توصيفه بالمسلي فإنّ عبد الله بن سليمان في هذه الموارد هو العامري الآتي»[٢]

عبد الله بن سليمان في الأُصول الرجاليّة:

١ ـ عبد الله بن سليمان من أصحاب الحسين والباقر عليهما السلام[٣]

٢ ـ عبد الله بن سليمان الصيرفي مولىً كوفي من أصحاب السجاد، الصادق عليهما السلام،

---

١ ـ تهذيب الأحكام ج ٨ ص ٢٢٥ كتاب العتق باب العتق وأحكامه حديث ٤٣ وعنه في الوسائل رقم ٢٦٦٩٣

٢ ـ معجم رجال الحديث ج ١٠ ص ٢٠٠

٣ ـ رجال الطوسي ص ٧٨ و ١٢٧

روى عن جعفر بن محمد عليه السلام ، له أصل[١]

٣ ـ عبد الله بن سليمان العامري كوفي من أصحاب الصادق عليه السلام[٢]

٤ ـ عبد الله بن سليمان النخعي كوفي من أصحاب الصادق عليه السلام[٣]

فعليه يتّحد عبد الله بن سليمان المذكور في السند مع عبد الله بن سليمان الصيرفي مولىً كوفي، لأنّ النجاشي قاله عنه «له أصل».

أمثلة من تمييز المشترك

قال النجاشي في ترجمة حفص بن سالم: «له كتاب يرويه الحسن بن محبوب، أخبرنا ابن نوح قال: حدّثنا الحسن بن حمزة قال: حدّثنا ابن بطة، قال: حدّثنا محمد بن الحسن قال: حدّثنا أحمد بن محمد قال: حدّثنا الحسن بن محبوب عن حفص بكتابه»[٤]

وقال في طريقه إلى محمد بن جميل بن صالح الأسدي: «أخبرنا أحمد بن علي بن نوح قال: حدّثنا الحسن بن حمزة الطبري قال: حدّثنا محمد بن جعفر بن بطة»[٥]

وبهذا يتميّز «ابن نوح» و«الحسن بن حمزة» و«ابن بطّة».

وقال في طريقه إلى كتاب حارث بن أبي جعفر محمد بن النعمان الأحول: «أخبرنا عدة من أصحابنا رحمهم الله عن الشريف أبي محمد الحسن بن حمزة الطبري قال:

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٢٢٥ ورجال الطوسي ص ٩٥ = عبد الله بن سليمان العبسي الكوفي يعرف بالصيرفي

٢ ـ رجال الطوسي ص ٢٦٥

٣ ـ رجال الطوسي ص ٢٦٥

٤ ـ رجال النجاشي ص ١٣٥ رقم ٣٤٧

٥ ـ رجال النجاشي ص ٣٦١ رقم ٩٧١

حدّثنا ابن بطة قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن الحارث بن محمد بكتابه»[١]

وبهذا يتميّز «محمد بن الحسن» و«أحمد بن محمد»، ويتميّز أيضاً «الصفّار» بالسند الآتي:

قال في ترجمة عيسى بن صبيح: «له كتاب، أخبرنا ابن نوح، عن الحسن بن حمزة، عن محمد بن جعفر بن بطة، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب عنه»[٢]

ومن أمثلة تمييز المشترك

قال النجاشي في ترجمة هشام بن سالم: «أخبرنا محمد بن عثمان قال: حدّثنا جعفر بن محمد قال: حدّثنا عبيد الله بن أحمد قال: حدّثنا ابن أبي عمير، عنه بكتابه»[٣]

وقال في ترجمة محمد بن أبي عمير: «فأمّا نوادره فهي كثيرة، لأنّ الرواة لها كثيرة، فهي تختلف باختلافهم، فأمّا التي رواها عنه عبيد الله بن أحمد بن نهيك فإنّي سمعتها من القاضي أبي الحسين محمد بن عثمان بن الحسن يقرأ عليه حدّثكم الشريف الصالح أبو القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم قراءة عليه قال: حدّثنا معلّمنا عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبي عمير بنوادره»[٤]

وبهذا السند يتميّز «محمد بن عثمان» و«جعفر بن محمد» و«عبيد الله بن أحمد».

---

١ - رجال النجاشي ص ١٤٠ رقم ٣٦٣.

٢ - رجال النجاشي ص ٢٩٦ رقم ٨٠٤.

٣ - رجال النجاشي ص ٤٣٤ رقم ١١٦٥

٤ - رجال النجاشي ص ٣٢٧ رقم ٨٨٧.

من طرق تحمّل الحديث

لتحمّل الحديث طرق عديدة، أهمّا السماع والإجازة والوجادة، وليست هذه الطرق في مستوى واحد من الاعتبار، بل السماع أفضل من الإجازة بلا سماع، وأفضل من الوجادة بلا لقاء.

١ ـ السماع من لفظ الشيخ

كان رواة الحديث يعتنون بسماع الحديث من شيوخهم، ليعرفوا أسماء الرواة، وضبط الكلمات، ولا يكتفون بما يجدونه في الكتب.

فإنّ كثيراً من الأسماء والكلمات إذا لم تكن معرّبة لا تضبط إلّا بالسماع، مثل كلمة «بَطة» و«بُطة»، وكلمة «الوَرد» و«الوِرد».

والسماع هو أن يسمع الراوي الحديث من لفظ الشيخ سواءً كان إملاءً من حفظه أم كان يقرأه عليه من كتابه.

وقد وصف الشهيد الثاني هذا الطريق بقوله: «أرفع الطرق» واستدلّ عليه قائلاً «لأنّ الشيخ أعرف بوجوه الحديث وتأديته، ولأنّه خليفة رسول الله ﷺ وسفيره إلى أُمّته، والآخذ منه كالآخذ منه، ولأنّ النبي ﷺ أخبر الناس أوّلاً وأسمعهم ما جاء به، والتقرير على ما جرى بحضرته ﷺ أولى، ولأنّ السامع أربط جأشاً وأوعى قلباً، وشغل القلب وتوزّع الفكر إلى القارئ أسرع»[١]

وقد بالغ البعض في إحراز السماع، قال محمد بن حبان البستي بشأن زائدة بن قدامة الثقفي: «كان لا يعدّ السماع حتى يسمعه ثلاث مرّات»[٢]

---

١ ـ الدراية ص ٨٤.

٢ ـ مشاهير علماء الأمصار ج ١ ص ٢٦٩ رقم ١٣٥٥

وحتى أنّ البعض طعن فيمن روى الحديث من غير سماع.

قال الكشي: «جعفر بن معروف، قال: سمعت يعقوب بن يزيد يقع في يونس ويقول: كان يروي الأحاديث من غير سماع»[١]

وتبرّأ البعض من حديثه الذي رواه من غير سماع.

قال الكشي: «ذكر حمدويه بن نصير أنّ أيوب بن نوح، دفع إليه دفتراً فيه أحاديث محمد بن سنان، فقال لنا: إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإنّي كتبت عن محمد بن سنان، ولكن لا أروي لكم أنا عنه شيئاً، فإنّه قال قبل موته: كلّما حدّثتكم به لم يكن لي سماع، ولا رواية إنّما وجدته»[٢]

قال ناسخ تفسير العياشي: «إنّي نظرت في التفسير الذي صنّفه أبو النصر محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمي بإسناده، ورغبت إلى هذا، وطلبت من عنده سماعاً من المصنف أو غيره، فلم أجد في ديارنا من كان عنده سماع أو إجازة منه، حذفت منه الأسناد، وكتبت الباقي على وجهه، ليكون أسهل على الكاتب، والناظر فيه، فإن وجدت بعد ذلك من عنده سماع أو إجازة من المصنّف أتبعت الأسانيد، وكتبتها على ما ذكره المصنف»[٣]

ولا شكّ أنّ السماع من الشيخ أفضل وأضبط من إسماع الشيخ، لأنّ في السماع من الشيخ إذا غفل المتحمّل ينبّهه الشيخ، بينما في إسماع الشيخ قد يغفل الشيخ ولا يتمكّن المتحمّل أن ينبّهه حياء منه.

☜ وزائدة بن قدامة هذا عدّه الطوسي في رجاله ص ١٢٣ من أصحاب الباقر عليه السلام.

١ ـ رقم ٩٤٥ من هذا الكتاب.

٢ ـ رقم ٩٧٧ من هذا الكتاب.

٣ ـ تفسير العياشي ص ٢

قال العلّامة المجلسي: «وممّا يستدلّ به على ترجيح السماع من الشيخ على إسماعه ما رواه الكليني بسند صحيح، «عن عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام يجيئني القوم فيسمعون منّي حديثكم فأضجر ولا أقوى؟ قال: فاقرأ عليهم من أوله حديثاًومن وسطه حديثاً ومن آخره حديثاً»[١]

فلو لا ترجيح قراءة الشيخ على قراءة الراوي لأمره بترك القراءة عند التضجّر وقراءة الراوي مع سماعه إيّاه»[٢]

٢ ـ القراءة على الشيخ

قال الشهيد الثاني «وتسمّى عند أكثر قدماء المحدّثين عَرْضاً»[٣]

وقال ابن الصلاح في وجه هذه التسمية: «وأكثر المحدّثين يسمّونها «عَرْضاً» من حيث إنّ القارىء يعرض على الشيخ ما يقرأه، كما يُعْرَضُ القرآنُ على المقرىء»[٤]

وقد فصّل الشهيد الثاني القراءة والعرض على الشيخ قائلاً «سواء كانت القراءة من حفظ الراوي أو من كتاب، وسواء كان المقروء ممّا يحفظه الشيخ، أوكان الراوي يقرأ والأصل الذي يُعارض به بيده، أي بيد الشيخ من غير أن يحفظه، أو بيد ثقة غيره» ثم قال «وهي أي هذه الطريقة رواية صحيحة اتّفاقاً من المحدّثين، وإن خالف فيه من لا يعتدّ به»[٥]، لكن وصف الشيخ حسين هذه الطريقة قائلاً «وهي رواية

---

١ - الكافي ج ١ ص ٥١ باب رواية الكتب والحديث حديث ٥.

٢ ـ بحار الأنوار ج ٢ ص ١٦٥

٣ ـ الدراية ص ٨٦.

٤ ـ علوم الحديث ص ١٣٧

٥ ـ الدراية ص ٨٦ ـ ٨٧.

صحيحة بلا خلاف »[١]

٣ـ الإجازة

الإجازة في الأصل مصدر « أجاز » ، وأصلها « إجوازة » ، نُقلت حركة عين الفعل إلى فاء الفعل ، وانقلبت العين ألفاً ، فاجتمع الألفان ، ثم حذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، وعوّض عنهما بالتاء ، فصارت إجازة .

قال ابن فارس في جوز : « يقال منه استجزت فلاناً فأجازني إذا سقاك ماء لأرضك أو ماشيتك »[٢] ، وفسّر الفيروزآبادي الإجازة بمعنى الإذن[٣]

والإجازة اصطلاحاً : أن يأذن المصنف أو الراوي للمجاز أن يروي عنه مصنفاته أو مروياته أو كليهما ، فيقول له: أجزت لك مصنّفاتي أو ما رويته .

وقد روى النجاشي طائفة من الكتب عن عدّة من مشايخه إجازة، وهم: .

١ ـ أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز المعروف بـ«ابن عبدون» وبـ«ابن الحاشر»، روى عنه عدّة كتب، منها كتاب الحسن بن صالح الأحول إجازة[٤]

٢ ـ الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري، روى عنه عدّة كتب، منها كتاب إسماعيل القصير بن إبراهيم بن بزة إجازة[٥]

٣ـ محمد بن جعفر بن محمد بن هارون النحوي المعروف بـ«ابن النجار»، روى عنه

---

١ ـ وصول الأخيار ص ١٣٢

٢ ـ مجمل اللغة ج ١ ص ٣٧١.

٣ ـ راجع القاموس المحيط ج ٢ ص ١٧٧

٤ ـ راجع رجال النجاشي ص ٥٠ رقم ١٠٧

٥ ـ راجع رجال النجاشي ص ٣٠ رقم ٦١

كتاب الحسين بن عثمان بن شريك العامري إجازة[١]

٤ ـ محمد بن علي بن شاذان القزويني أبو عبد الله، روى عنه عدّة كتب، منها كتاب الحسن بن محمد الحضرمي إجازة[٢]

٥ ـ محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام التلعكبري البغدادي، روى عنه كتاب الحسن بن ظريف بن ناصح[٣] وأيضاً كتاب أحمد بن إصفهبد إجازة[٤]

الإجازة للأطفال

قال السيد البروجردي: «ومن شدّة عنايتهم به أنّهم كانوا يريدو إبقاءه في أعقابهم، فجوّزوا الاستجازة من شيوخهم للأطفال، حتى يرووا عن مشايخهم بلا واسطة بعد بلوغهم، فمن القريب أن يكون أبو حمزة كان قد أجاز لابن محبوب روايته عنه وهو ابن سنة باستجازة أبيه محبوب بن وهب، فيصحّ إذن رواية ابن محبوب عن أبي حمزة بلا واسطة.

ويؤيّد ذلك أنّ أباه كان يعطي ابنه هذا حسناً بكلّ حديث يكتبه عن علي بن رئاب درهماً، وهذا يكشف عن شدّة عناية أبيه بروايته للأخبار، ونشره لأحاديث الأئمّة الأطهار سلام الله عليهم»[٥]

وهذا ما عليه طائفة من الأعلام، منهم الشهيد الثاني، وقد قال في الإجازة: «وتصحّ لغير مميّز من المجانين والأطفال بعد انفصالهم، بغير خلاف ينقل في ذلك من

---

١ ـ راجع رجال النجاشي ص ٥٣ رقم ١١٩

٢ ـ راجع رجال النجاشي ص ٤٩ رقم ١٠٥

٣ ـ راجع رجال النجاشي ص ٦١ رقم ١٤٠

٤ ـ راجع رجال النجاشي ص ٩٧ رقم ٢٤١

٥ ـ زبدة المقال ص ٥٦ ـ ٥٧.

الجانبين، وقد رأيت خطوط جماعة من فضلائنا بالإجازة لأبنائهم عند ولادتهم مع تاريخ ولادتهم، منهم السيد جمال الدين ابن طاوس لولده غياث الدين، وشيخنا الشهيد استجاز من أكثر مشايخه بالعراق لأولاده الذين ولدوا بالشام قريباً من ولادتهم، وعندي الآن خطوطهم لهم بالإجازة»[١]

٤ ـ الوجادة

الوجادة ـ بكسر الواو ـ قال الشهيد الثاني «هي مصدر وجد يجد، مولَّد من غير العرب، غير مسموع من العرب الموثوق بعربيتهم».

ثم قال «فلمّا رأى المولَّدون مصادر هذا الفعل مختلفة بسبب اختلاف المعاني ولَّدوا لهذا المعنى «الوجادة» للتمييز، ثم قال في تعريفها «أن يجد إنسان كتاباً أو حديثاً مرويَّ إنسان بخطّه، معاصر له أو غير معاصر، ولم يسمعه منه ـ هذا الواحد ـ ولا له منه إجازة ولا نحوها»[٢]

وقد أورد الكشي ﷺ عشرات الأحاديث بالوجادة، أي أنّه وجدها في كتب جماعة.

قال: «وجدت في كتاب جبريل بن أحمد الفاريابي بخطّه»[٣]

وقال: «وجدت في كتاب محمد بن الحسن بن بندار القمّي بخطّه»[٤]

وقال: «وجدت في كتاب محمد بن شاذان بن نعيم بخطّه»[٥]

---

١ ـ الدراية ص ٩٨

٢ ـ الدراية ص ١٠٧ ـ ١٠٨

٣ ـ الاختيار هذا رقم ٥٧٣، وراجع أيضاً أرقام ١٩٢ و ١٩٣ و ٤٢٧ و ٥٣٧ و ٥٨٩ و ٧١٣ و ٧٤١ و ٨٣١ و ٨٣٨ و ٨٤٢ و ٨٦٢ و ٩٣٣ و ٩٩١ و ٩٩٥ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٤٦

٤ ـ الاختيار هذا رقم ٢٠٦، وراجع أيضاً أرقام ٣٩٦ و ٩٥٧ و ١٠٦٦ و ١١٠٩

٥ ـ الاختيار هذا رقم ١٤١، وراجع أيضاً أرقام ٨٢ و ٣٥٧ و ٥٨٠ و ٩١٧ و ٩٨١ و ٩٨٧ و ٩٨٨

وقال: «وجدت بخطّ محمد بن عمر السمرقندي»[١]

وأورد الشيخ المفيد حديثاً بالوجادة قال في بداية سنده: «وجدت في كتاب أبي جعفر محمد بن العباس الرازي»[٢]

وقال ورام بن أبي فراس: «وجدت في مجموع لمحمد بن عبيد الله بن صدقة يروي عن والده»[٣]

وقال ابن طاوس: «وجدت في كتاب الفردوس لشهردار بن شيرويه الديلمي في المجلد الأول في أواخر النصف الأول منه»[٤]

وقال أيضاً: «وجدت في كتاب مسائل الصباح بن نضر الهندي لمولانا علي بن موسى الرضا صلوات الله عليه رواية أبي العباس بن نوح وأبي عبد الله بن محمد بن أحمد الصفواني من أصل كتاب عتيق لنا الآن ربما كان كتب في حياتهما بالإسناد المتّصل فيه عن الريان بن الصلت»[٥]

وأورد الحرّ العاملي نقلاً عن ابن طاوس قائلاً: «قال ووجدت في كتاب كنز اليواقيت تأليف أبي الفضل بن محمد الهروي»[٦]

☜ و ١٠٥٨

١ ـ الاختيار هذا رقم ١٨١

٢ ـ الإرشاد ج ١ ص ٣٧.

٣ ـ تنبيخ الخواطر ج ٢ ص ٣٠٣.

٤ ـ إقبال الأعمال ج ١ ص ٦١

٥ ـ فرج المهموم ص ٩٤

٦ ـ وسائل الشيعة ج ٨ ص ٢٠ رقم ١٠٠١٨ نقلاً عن إقبال الأعمال ـ طبعة قديمة ـ ص ١٨٦

إحراز سلامة السند من الإرسال

لا شكّ إنّ إحراز اتّصال وسائط السند أفضل شاهد على سلامة السند من الإرسال، فالأصل في كلّ سند ورد في كتاب معتبر هو اتّصال وسائطه، إلّا ما خرج بالدليل، أو بتصريح ممّن يعتمد عليه بعدم اللقاء.

واللقاء هو أن يلتقي الراوي بشيخه، ويسمع عنه الحديث، فحينئذ يصحّ أن يقول: حدّثني، أو يقول: أخبرني فلان، أو يسند إليه الحديث بقوله: «عن فلان».

وصرّح بعض الأعلام بأنّ فلاناً لم يلق فلاناً، وذلك للحفاظ على سلامة السند من الإرسال، وفي هذه القائمة نذكر من موارد عدم اللقاء.

١ ـ قال الطوسي في أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام: «لوط بن يحيى الأزدي، يكنّى أبا مخنف، هكذا ذكر الكشي، وعندي أنّ هذا غلط، لأنّ لوط بن يحيى لم يلق أمير المؤمنين عليه السلام، وكان أبوه يحيى من أصحابه عليه السلام»[١]

ويؤكّده أنّ الذهبي ذكر لوط بن يحيى هذا وأرّخ وفاته عام ١٥٧[٢]، واستشهد أمير المؤمنين عليه السلام عام ٤٠.

٢ ـ قال الكشي: «قال نصر بن الصباح: لم يلق البرقي أبا بصير، بينهما القاسم بن حمزة، ولا إسحاق بن عمار، وينبغي أن يكون صفوان قد لقيه»[٣]

ويؤكّده أنّ البرقي هذا وهو محمد بن خالد توفي حدود عام ٢٤٠ فلم يلق أبا بصير هذا وهو يحيى بن أبي القاسم المتوفى عام ١٥٠

---

١ ـ رجال الطوسي ص ٥٧.

٢ ـ راجع سير أعلام النبلاء ج ٧ ص ٣٠١ رقم ٩٤

٣ ـ أختيار رجال الكشي رقم ١٠٣٤

٣ ـ قال الكشي: «قال نصر بن الصباح: القاسم بن محمد الجوهري لم يلق أبا عبد الله عليه السلام، وهو مثل ابن أبي غراب، وقالوا: إنّه كان واقفيّاً»[١]

ويؤكّده أنّ القاسم بن محمد الجوهري توفّي حدود عام ٢٢٥ واستشهد الصادق عليه السلام عام ١٤٨، فلم يدركه القاسم بن محمد هذا في سن من يتحمّل الحديث.

٤ ـ قال الصدوق: «وما كان فيه من وصيّة أمير المؤمنين عليه السلام لابنه محمد بن الحنفيّة رضي الله عنه، فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن علي بن ابراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام، ويغلط أكثر الناس في هذا الإسناد فيجعلون مكان حماد بن عيسى حماد بن عثمان، وإبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان، وإنّما لقي حماد بن عيسى وروى عنه»[٢]

ويؤكّده أنّ النجاشي قال: «مات حماد بن عثمان بالكوفة سنة تسعين ومائة»[٣]، وتوفي إبراهيم بن هاشم حدود عام ٢٦٠[٤]، فلم يدرك حماد بن عثمان في سنّ من

---

١ ـ رقم ٨٥٣ من هذا الكتاب.

٢ ـ مشيخة الفقيه ص ١٢٥

٣ ـ رجال النجاشي ص ١٤٣ رقم ٣٧١

٤ ـ ذكره الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام قائلاً: «إبراهيم بن هاشم القمّي، تلميذ يونس بن عبد الرحمن»، رجال الطوسي ص ٣٦٩.

وجاء في الكافي ج ١ ص ٥٤٨ حديث ٢٧ من باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده من كتاب الحجة قوله: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام إذ دخل عليه صالح بن محمد بن سهل».

وقال السيد البروجردي: «يستفاد من هذا وغيره أنّ إبراهيم بن هاشم كان في أيام أبي جعفر الثاني عليه السلام رجلاً صالحاً للاستفادة، متأهّلاً للتحمّل، وفي المصباح المتهجّد يدلّ على أنّه كان حيّاً

يتحمّل الحديث، بينما توفي حماد بن عيسى عام ٢٠٨ / ٢٠٩ كما ذكر النجاشي[١]، فيكون قد أدركه إبراهيم بن هاشم.

٥ ـ لقد روى الطوسي بإسناده قائلاً: «وعنه، عن عبد الرحمن وعلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن ظبي دخل الحرم؟ قال: لا يؤخذ، ولا يمسّ، إنّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً﴾[٢]

قال الشيخ حسن صاحب المعالم: «قلت: هكذا صورة إسناد الحديث فيما يحضرني من نسخ التّهذيب، ولا ريب أنّ عطف علاء غلط، وصوابه «عن علاء»، فإنّ موسى لا يروي عنه بغير واسطة، وتوسّط عبد الرحمن بينهما متكرّر في الطرق بكثرة، فلا مجال للشكّ في الحكم بحسب الواقع، ولو لا ذلك لخرج الحديث عن وصف الصحّة، لأنّ عبد الرحمن لم يلق محمد بن مسلم، وموسى بن القاسم لم يلق العلاء»[٣]

☜ عند وفاة أبي الحسن الثالث عليه السلام، فهو قد ولد في أواخر المائة الثانية، وبقي إلى حدود ستين ومائتين، وإن لم نعلم تاريخ ولادته ووفاته تفصيلاً»، تنقيح أسانيد التهذيب ص ٣.

وجاء في فصل أعمال أيام وليالي رجب من المصباح هذا قوله: «وروى إبراهيم بن هاشم القمّي قال: توفي علي بن محمد صاحب العسكر عليه السلام يوم الاثنين لثلاث خلون من رجب سنة أربع وخمسين ومائتين»، مصباح المتهجّد ص ٧٥٣

يعرف من هذا أنّ إبراهيم بن هاشم ولد حدود عام ١٨٠ وتوفي حدود عام ٢٦٠

١ ـ راجع رجال النجاشي ص ١٤٣ رقم ٣٧٠.

٢ ـ التهذيب ج ٥ ص ٣٦٢ حديث ١٧١ من باب الكفّارة عن خطأ المحرم، والآية من سورة آل عمران: ٩٧

٣ ـ منتقى الجمان ج ٣ ص ٣٧.

انجبار ضعف السند

لقد عثر المتأخّرون من الأعلام على فتاوى هي مشهورة بين القدماء من الأصحاب، لكن لم يجدوا لها في الجوامع الفقهية أحاديث تصلح أن تكون مستندهم في هذه الفتاوى، أووجدوا لها أحاديث لكن هي ضعيفة السند عندهم.

والذي يقول باعتبار الفتاوى المشهورة يستكشف منها أنّها كانت مستندة إلى أحاديث، لكنّها لم تودع في الجوامع الفقهيّة التي بأيدينا، فيتعامل معها مثل ما يتعامل مع أي نصّ يدلّه على الفتوى.

أقسام الشهرة وتعريف الشهرة الفتوائيّة

قال الميرزا حسين النائيني: «إنّ الشهرة تارة تكون في الرواية، وأُخرى في العمل، وثالثة في الفتوى

أمّا الشهرة في الرواية فهي عبارة عن اشتهارها بين أصحاب الأئمّة عليهم السلام من حيث الرواية بأن يكون الراوي لها كثيراً.

والشهرة العملية عبارة عن اشتهار الرواية من حيث العمل، بأن يكون العامل بها كثيراً، ويعلم ذلك من استناد المفتين إليها في الفتوى، فبين الشهرتين عموم من وجه.

وأمّا الشهرة الفتوائيّة فهي عبارة عن اشتهار الفتوى بين أرباب الفتاوى من قدماء الأصحاب الذين يقرب عصرهم من عصر الأئمّة عليهم السلام سواء علم استنادهم في ذلك إلى رواية فيه أم لا، فبينها وبين الشهرة العمليّة أيضاً عموم من وجه»[1]

هذا قد صرّح أكثر من واحد من الأعلام بأنّ الشهرة الفتوائيّة جابرة لضعف السند، وفي هذا الفصل نذكر موارد من أبواب الفقه قد صرّح الأعلام فيها بانجبار ضعف

---

١ ـ أجود التقريرات ج ٢ ص ٩٩

السند بالشهرة الفتوائيّة، أوانجباره بعمل الأصحاب.

موارد من انجبار ضعف السند

١ ـ روى الطوسي في باب التيمّم وأحكامه، برقم ٦٠:

«محمد بن الحسن الصفّار، عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام أنّه قال: يطلب الماء في السفر إن كانت الحُزُونَةُ فغَلْوَةَ سهمٍ، وإن كانت سُهُولَةٌ فغَلْوَتين، لا يطلب أكثر من ذلك»[١]

قال المحقّق الحلّي: «والتقدير بالغلوة والغلوتين رواية السكوني، وهو ضعيف، غير أنّ الجماعة عملوا بها»[٢]

٢ ـ روى الطوسي في باب كيفيّة الصلاة وصفتها، برقم ٩٦:

«الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: أكون في السفر فتحضر الصلاة وأخاف الرمضاء على وجهي كيف أصنع؟ قال: تسجد على بعض ثوبك، قلت: ليس عليَّ ثوب يمكنني أن أسجد على طرفه، ولا ذيله، قال: اسجد على ظهر كفّك فإنّها إحدى المساجد»[٣]

قال المحقّق السبزواري: «ولا يقدح ضعف سند الرواية[٤] بعد اعتضادها بالشهرة،

---

١ ـ التهذيب ج ١ ص ٢٠٢ باب التيمم وأحكامه حديث ٦٠ وعنه في الوسائل رقم ٣٨١٥

٢ ـ المعتبر ج ١ ص ٣٩٣

٣ – تهذيب الأحكام ج ٢ ص ٣٠٦ الزيادات من باب كيفية الصلاة وصفتها حديث ٩٦ وعنه في الوسائل رقم ٦٧٦٥

٤ – ضعف السند بسبب «القاسم بن محمد» و«علي بن أبي حمزة».

وسلامتها عن المعارض، وموافقتها للاعتبار»[١]

٣ ـ روى الكليني في باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه وما لا تكره، برقم ١٦:

«علي بن محمد، عن عبد الله بن إسحاق، عمّن ذكره، عن مقاتل بن مقاتل قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في السمور والسنجاب والثعلب؟ فقال: لا خير في ذلك كلّه ما خلا السنجاب، فإنّه دابة لا تأكل اللحم»[٢]

قال المحقّق الكركي: «حديث مقاتل وإن ضعف به لأنّه واقفي وبالإرسال إلّا أنّ صحيحة ابن راشد[٣] وعمل جمع من كبراء الأصحاب يعضده»[٤]

٤ ـ روى الكليني في باب أكيل السبع والطير والقتيل يوجد بعض جسده، برقم ٤:

«عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أيوب بن نوح رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام

---

١ ـ ذخيرة المعاد ج ٢ ص ٢٤٢

٢ ـ الكافي ج ٣ ص ٤٠١ كتاب الصلاة باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه وما لا تكره حديث ١٦ وعنه في الوسائل رقم ٥٣٥٣.

٣ ـ الصحيحة هي: «علي بن مهزيار، عن أبي علي بن راشد قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في الفراء أي شيء يصلّى فيه؟ قال: أي الفراء؟ قلت: الفنك والسنجاب والسمّور قال: فصلّ في الفنك والسنجاب، فأمّا السمّور فلا تصلّ فيه»، التهذيب ج ٢ ص ٢١٠ كتاب الصلاة باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان حديث ٣٠.

وأبو علي بن راشد هو الحسن بن راشد وثّقه الطوسي في رجاله ص ٣٧٣

وأمّا طريق الطوسي إلى علي بن مهزيار فقوله: «وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن مهزيار: فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله والحميري ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس كلّهم، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار»، مشيخة التهذيب ص ٨٥.

٤ ـ جامع المقاصد ج ٢ ص ٧٩

قال إذا قطع من الرجل قطعة فهو ميتة، وإذا مسّه الرجل فكلّ ما كان فيه عظم فقد وجب على من مسّه الغسل، وإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه»[١]

قال المحقّق الكركي: «إنّ ضعفها تجبره الشهرة»[٢]

٥ ـ روى الكليني في باب من يصلّي على الجنازة وهو على غير وضوء، برقم ٥: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن رجل مرّت به جنازة وهو على غير وضوء كيف يصنع، قال: يضرب بيديه على حائط اللَّبِنِ فيتيمّم به»[٣]

قال المحقّق الكركي: «ويجوز التيمّم مع وجود الماء، على أصحّ القولين، وإن لم يخف الفوات، لرواية ضعيفة[٤] تعضدها الشهرة»[٥]

٦ ـ روى الكليني في باب ما يبسط في اللحد ووضع اللبن والآجر والساج، برقم ١: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن محمد القاساني قال: كتب علي بن بلال إلى أبي الحسن عليه السلام أنّه ربّما مات الميت عندنا وتكون الأرض ندية فنفرُش القبر بالساج أونُطْبِق عليه فهل يجوز ذلك؟ فكتب: ذلك جائز»[٦]

---

١ ـ الكافي ج ٣ ص ٢١٢ كتاب الجنائز باب أكيل السبع والطير والقتيل يوجد بعض جسده حديث ٤ وعنه في الوسائل ذيل رقم ٣٦٨٩.

٢ ـ جامع المقاصد ج ١ ص ٤٥٩

٣ ـ الكافي ج ٣ ص ١٧٨ كتاب الجنائز باب من يصلّي على الجنازة وهو على غير وضوء حديث ٥ وعنه في الوسائل رقم ٣١٦١.

٤ – ليست الرواية ضعيفة وفقاً للتقسيم الرباعي للحديث، بل هي موثّقة، لأنّ زرعة واقفي ثقة ومثله سماعة.

٥ ـ جامع القاصد ج ١ ص ٤١٧

٦ ـ الكافي ج ٣ ص ١٩٧ كتاب الجنائز باب ما يبسط في اللحد ووضع اللبن والآجر والساج

قال المحقّق الكركي: «يجوز فعله عند الضرورة، كنداوة الأرض، قاله الأصحاب، ولمكاتبة علي بن بلال بالجواز، وإن كانت مقطوعة[١]، لاعتضادها بفتوى من الأصحاب»[٢]

٧ـ روى الكليني في باب بدء الأذان والإقامة وفضلهما وثوابهما، برقم ١٣ «محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن بن علي، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ... سئل عن الرجل يؤذن ويقيم ليصلّي وحده، فيجيء رجل آخر فيقول له نصلّي جماعة، فهل يجوز أن يصلّيا بذلك الأذان والإقامة ؟ قال: لا ولكن يؤذن ويقيم»[٣]

قال المحقّق الكركي: «والطريق وإن كان ضعيفاً[٤] إلّا أنّ الشهرة وعمل الأصحاب يعضده»[٥]

٨ـ روى الكليني في باب التكبير ليلة الفطر ويومه، برقم ١:

☜ حديث ١ وعنه في الوسائل رقم ٣٣٦٦.

١ ـ عبّر عنها بمقطوعة لأنّها جاءت في التهذيب ج ١ ص ٤٥٦ حديث ١٤٨٨ وسندها: «محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن محمد القاساني، عن محمد بن محمد قال: كتب علي بن بلال إليه أنّه ربما»، ولم ينسبها إلى أبي الحسن عليه السلام».

ولو كان يعبّر عنها بـ «مضمرة» كان أنسب.

٢ ـ جامع المقاصد ج ١ ص ٤٤٨.

٣ ـ الكافي ج ٣ ص ٣٠٤ كتاب الصلاة باب بدء الأذان والإقامة وفضلهما وثوابهما حديث ١٣ وعنه في ال وسائل رقم ٧٠٠٨

٤ ـ بل الحديث موثّق، لأنّ أحمد بن الحسن ومصدّق بن صدقة وعمّار الساباطي كلّهم فطحيّة إلّا أنّهم ثقات.

٥ ـ جامع المقاصد ج ٢ ص ١٧٣

«علي بن محمد، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن خلف بن حماد، عن سعيد النقّاش قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لي: أما إنّ في الفطر تكبيراً ولكنّه مستور، قال: قلت: وأين هو؟ قال: في ليلة الفطر في المغرب والعشاء الآخرة، وفي صلاة الفجر، وفي صلاة العيد، ثم يقطع، قال قلت كيف أقول؟ قال: تقول الله أكبر الله أكبر لا إلّه إلّا الله والله أكبر، الله أكبر، ولله الحمد، الله أكبر على ما هدانا وهو قول الله عزّ وجلّ: «ولتكملوا العدّة» يعني الصيام و لتكبّروا الله على ما هداكم»[١]

قال المحقّق الأردبيلي: «والشهرة جبرت ضعف[٢] السند»[٣]

٩ ـ روى الطوسي في باب الكفّارة عن خطأ المحرم، برقم ٥٥:

«وعنه، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن الحلبي أنّه سأله عن محرم قلّم أظافيره؟ قال: عليه مدّ في كلّ إصبع، فإن هو قلّم أظافيره عشرتها، فإنّ عليه دم شاة»[٤]

قال المحقّق الأردبيلي: «ولا يضرّ إضمارها مع ضعف السند بمحمد بن سنان، للإجماع المنقول»[٥]

---

١ ـ الكافي ج ٤ ص ١٦٦ كتاب الصيام باب التكبير ليلة الفطر ويومه حديث ١ وعنه في الوسائل رقم ٩٨٤٧

٢ – ضعف السند بسبب سعيد النقاش، وقد عدّه البرقي من أصحاب الصادق عليه السلام ولم يذكر بشأنه شيئاً.

هذا بناء على القول بأنّ حديث المسكوت عنه ضعيف.

٣ ـ مجمع الفائدة والبرهان ج ٢ ص ٤٠٩

٤ ـ تهذيب الأحكام ج ٥ ص ٣٣٢ كتاب الحج باب الكفارة عن خطأ المحرم وتعديه الشروط حديث ٥٥ وعنه في الوسائل رقم ١٧٤٨٧

٥ ـ مجمع الفائدة والبرهان ج ٧ ص ٣٦

١٠ ـ روى الكليني في باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور، برقم ٤:

«الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي[١]، عن أبي خديجة قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام إيّاكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضائنا فاجعلوه بينكم، فإنّي قد جعلته قاضياً، فتحاكموا إليه»[٢]

قال المحقّق الأردبيلي: «ولا يضرّ ضعف السند[٣] به وبغيره، لموافقته للعقل وقبول الأصحاب إيّاه»[٤]

١١ ـ روى الكليني في باب النوادر من كتاب المعيشة، برقم ٢١:

«علي بن إبراهيم، عن أبيه[٥]، عن علي بن محمد القاساني، عن القاسم بن محمد،

---

١ ـ هكذا جاء في نسختنا من الكافي، وهو موافق لطريق النجاشي إلى أبي خديجة حيث جاء فيه: «عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي خديجة بكتابه»، رجال النجاشي ص ١٨٨

لكن جاء في طريقين للطوسي إلى أبي خديجة هذا: «عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أحمد بن عائذ عنه»، الفهرست ص ٨٠.

واستظهر السيد الخوئي صحّة طريق الطوسي، ولم يستبعد أن يكون قد سقط «عن أحمد بن عائذ» من نسخة النجاشي، راجع معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٢٤

ويؤكّده أنّ النجاشي ذكر في ترجمة أحمد بن عائذ: «كان صحب أبا خديجة سالم بن مكرم، وأخذ عنه، وعرف به»، رجال النجاشي ص ٩٨

٢ ـ الكافي ج ٧ ص ٤١٢ كتاب القضاء والأحكام باب كراهيّة الارتفاع إلى قضاة الجور حديث ٤ وعنه في الوسائل ذيل رقم ٣٣٠٨٣

٣ ـ ضعف السند بسبب معلّى بن محمد.

٤ ـ مجمع الفائدة والبرهان ج ١٢ ص ٧

٥ ـ جاءت عبارة «عن أبيه» في نسختنا من الكافي بين معقوفتين، وهي زائدة.

عن سليمان بن داود، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل من المسلمين أودعه رجل من اللصوص دراهم أومتاعاً واللص مسلم، هل يردّ عليه؟ قال: لا يردّ عليه، فإن أمكنه أن يردّ على صاحبه فعل، وإلّا كان في يده بمنزلة اللقطة يصيبها، فيعرّفها حولاً، فإن أصاب صاحبها ردّها عليه، وإلّا تصدّق بها، فإن جاء صاحبها بعد ذلك خيّره بين الأجر والغرم، فإذا اختار الأجر فله الأجر، وإن اختار الغرم غرم له، وكان الأجر له»[١]

قال المحقّق الكركي: «ولا يضرّ ضعف السند مع الشهرة»[٢]

١٢ ـ روى الطوسي في باب النحل والهبة، برقم ٣٠:

«عنه، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن حماد، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أنت بالخيار في الهبة ما دامت في يدك، فإذا خرجت إلى صاحبها فليس لك أن ترجع فيها، وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من رجع في هبته فهو كالراجع في قيئه»[٣]

قال المحقّق الكركي: «ولا يضرّ ضعف السند مع الاعتضاد بالشهرة»[٤]

١٣ ـ روى الكليني في باب النوادر من كتاب الوصايا، برقم ٧:

«عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الريّان قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن إنسان أوصى بوصيّة فلم يحفظ الوصي إلّا باباً واحداً منها،

---

١ ـ الكافي ج ٥ ص ٣٠٨ كتاب المعيشة باب النوادر حديث ٢١٢

٢ ـ جامع المقاصد ج ٦ ص ٤٦

٣ ـ تهذيب الأحكام ج ٩ ص ١٥٨ كتاب الوقوف والصدقات باب النحل والهبة حديث ٣٠ وعنه في الوسائل رقم ٢٤٤٨٦

٤ ـ جامع المقاصد ج ٩ ص ١٥٩

كيف يصنع في الباقي؟

فوقّع عليه السلام: الأبواب الباقية يجعلها في البرّ»[١]

قال السيد البروجردي: «وفي اعتبارها وإن كان تأمّل لوجود سهل بن زياد، وكون محمد بن الريّان غير معلوم الحال عندنا[٢]، إلّا أنّ المشهور قد عملوا بها، فتكون منجبرة»[٣]

يعرف من جميع ما ذكرناه أنّ المحقّق الحلّي والمحقّق السبزواري والمحقّق الكركي والمحقّق الأردبيلي والسيد البروجردي كلّهم ممّن يقول بانجبار ضعف السند بعمل الأصحاب.

والجدير بالذكر انجبار ضعف حديث بالشهرة العمليّة لا يستلزم تصحيح كلّ أحاديث راويه الضعيف.

لأنّ البرهان لا يُثبت إلّا بمقدار الحدّ الوسط.

وحدّ الوسط في هذا البرهان هو عمل الأصحاب، وهذا لم يتحقّق في سائر أحاديث الراوي الضعيف المنجبر ضعفه بعمل الأصحاب في حديث واحد.

وبعبارة أخرى هذا الدليل أخصّ من المدّعى، فلا ينفع في إثبات المدّعى

---

١ ـ الكافي ج ٧ ص ٥٨ كتاب الوصايا باب النوادر حديث ٧ وعنه في الوسائل ذيل رقم ٢٤٨٣٠

٢ ـ لقد ذكره الطوسي في أصحاب الهادي عليه السلام من رجاله ص ٤٢٣ بعنوان «محمد بن الريان بن الصلت» ووثّقه، فعليه هو معلوم الحال

٣ ـ تقريرات ثلاثة ص ٨٥.

تنويع الحديث

إنّ قضية تنويع الحديث قضيّة إلى الصحيح والموثّق والحسن والضعيف نشأت في بدايات أيّام صدور نصوص الجرح والتعديل، وذلك بعد أن بدأ الاختلاف في الأحاديث يبدو شيئاً فشيئاً، فاضطرّ المحدّثون من الفحص عمّا تطمئنّ إليه نفوسهم، ليأخذوا به، ويرفضوا ما لا يطمئنّون إليه.

وذلك وفقاً لتنويع النصوص الدالّة على التعديل أوالمدح أوالقدح.

فإنّ من النصوص الدالّة على اعتبار المنصوص عليه قد يستفاد منها تعديله، مثل أن يوصف الراوي الإمامي بـ«ثقة» وما يفيد معناه مثل «صحيح الحديث» و«عين» و«وجيه»، ومنها ما يستفاد منها حسنه فقط، «مثل «خيّر» و«ديّن» و«عابد»، كما أنّ النصوص القادحة قد لا يستفاد منها أكثر من فساد مذهبه مع التصريح بتوثيقه، ومنها ما هي صريحة في جرحه وعدم اعتباره.

ومن هذا المنطلق تنوّع الحديث عند أهل التحقيق من أصحاننا رضوان الله عليهم. ورفضها الأخباريّون تماماً، فهم يذهبون إلى القول بصحّة كلّ الأحاديث المدوّنة في كتب أصحابنا رضوان الله عليهم.

ولهم في تعارض الحديثين مسلك التخيير، اعتماداً على ما رواه الكليني في الكافي حيث قال: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى والحسن بن محبوب جميعاً، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل اختلف عليه رجلان من أهل دينه في أمر، كلاهما يرويه، أحدهما يأمر بأخذه والآخر ينهاه عنه، كيف يصنع؟ فقال: يرجئه حتى يلقى من يخبره، فهو في سعة حتى يلقاه، وفي رواية

أخرى بأيّهما أخذت من باب التسليم وسعك»[١]

ويبدو من متابعة مواقف الأخباريّين اتّجاه الأصوليّن أنّ الأخباريّين لهم منهجان في التعامل مع الحديث، منهج الإفراط ومنهج الاعتدال والوسطيّة.

وهذا ما كشف عنه المحقّق البحراني حيث قال في مقدّة كتابه الحدائق:

«وقد اتّسع خرق الخلاف بين المجتهدين من أصحابنا والأخباريّين في جمل عديدة من مسائل الأُصول التي تبنى عليها الفروع الفقهيّة، وبسط كلّ من علماء الطرفين لسان التشنيع على الآخر، والحقّ الحقيق بالاتّباع ما سلكه طائفة من متأخّري المتأخرين كشيخنا المجلسي طاب ثراه وطائفة ممّن أخذ عنه، فإنّهم سلكوا من طرق الخلاف بين ذينك الفريقين طريقاً وسطى بين القولين، ونجداً أوضح من ذينك النجدين، وخير الأمور أوسطها»[٢]

وقال ﷺ بعد أن وصف المولى محمد أمين الاسترآبادي بـ«كان أخباريّاً صلباً»:

«وهو أول من فتح باب الطعن على المجتهدين، وتقسيم الفرقة الناجية إلى أخباري ومجتهد، وأكثر في كتابه الفوائد المدنيّة من التشنيع على المجتهدين، بل ربّما نسبهم إلى تخريب الدين، وما أحسن، وما أجاد، ولا وافق الصواب والسداد، لما قد ترتّب على ذلك من عظيم الفساد»[٣]

---

١ ـ الكافي ج ١ ص ٦٦ كتاب فضل العلم باب اختلاف الحديث حديث ٧

٢ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ١٥

٣ ـ لؤلؤة البحرين ص ١١٣

أدلّة صاحب الحدائق على بطلان تنويع الحديث ومناقشتها

قال صاحب الحدائق: «لنا على بطلان هذا الاصطلاح و صحّة أخبارنا وجوه:

الأول: ما قد عرفت في المقدّمة الأولى من أنّ منشأ الاختلاف في أخبارنا إنّما هو التقيّة من ذوي الخلاف لا من دسّ الأخبار المكذوبة حتى يحتاج إلى هذا الاصطلاح

على أنّه متى كان السبب الداعي إنّما هو دسّ الأحاديث المكذوبة كما توهّموه رضوان الله عليهم ففيه أنّه لا ضرورة تلجيء إلى اصطلاحهم، لأنّهم عليهم السلام قد أمرونا بعرض ما شكّ فيه من الأخبار على الكتاب والسنّة، فيؤخذ بما وافقهما ويطرح ما خالفهما، فالواجب في تمييز الخبر الصادق من الكاذب مراعاة ذلك، وفيه غنية عمّا تكلّفوه، ولا ريب أنّ اتّباع الأئمّة عليهم السلام أولى من اتّباعهم»[1]

أقول: لا يكفي في تمييز حديث الكاذب عن حديث الصادق عرضه على الكتاب والسنّة، لأنّ الكتاب فيه المحكم والمتشابه، ولا يعرف من المتشابه إلّا ما عرّفه المعصوم عليه السلام، يعني مراجعة السنّة، والمفروض فيما نحن فيه أنّ السنّة بحاجة إلى التمييز، تمييز الصدق عن الكذب والذي صدر منه عن تقيّة أو غير تقيّة، وهذا التمييز ـ على الأغلب ـ قد يحصل بسبب معرفة الثقة وغير الثقة من الرواة حسب ما قرّره أصحاب الجرح والتعديل

وقال رحمه الله: «**الثاني**: إنّ التوثيق والجرح الذي بنوا عليه تنويع الأخبار إنّما أخذوه من كلام القدماء، وكذلك الأخبار التي رويت في أحوال الرواة من المدح والذم إنّما

---

١ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ١٥

أخذوها عنهم، فإذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك فكيف لا يعتمدون عليهم في تصحيح ما صحّحوه من الأخبار، واعتمدوه، وضمنوا صحّته كما صرّح به جملة منهم، كما لا يخفى على من لاحظ ديباجتي الكافي والفقيه وكلام الشيخ في العدّة وكتابي الأخبار.

فإن كانوا ثقاتاً عدولاً في الأخبار بما أخبروا به ففي الجميع، وإلّا فالواجب تحصيل الجرح والتعديل من غير كتبهم، وأنّى لهم به»[1]

أقول: الفرق بين ما رووه في الأحكام وبين ما رووه في الجرح والتعديل من عدّة جهات:

١ ـ إنّ الاعتماد على ما رووه رضوان الله عليهم من الجرح والتعديل يقتضي قبول طائفة من الأحاديث وعدم قبول طائفة أخرى، لأنّه لا يمكن الجمع بين قبول الجرح والتعديل وقبول كلّ الروايات، كما أنّ من قبل كلّ الروايات لا يمكنه قبول الجرح والتعديل

فالأصولي باعتماده الجرح والتعديل يكون قد اعتبر طائفة من الروايات، لا كلّ الروايات، فيكون قد قبل منهم الجهتين.

بينما الأخباري يرد عليه الإشكال، وهو لما ذا تقبل منهم شهادتهم وتؤمن بصحّة ما في كتبهم ولا تؤمن بما رووه في الجرح والتعديل ؟

٢ ـ إنّ جرح المسلم لا يتجرّأ عليه إلّا من عرف من المجروح ما لا يعرفه غيره، فكان من الواجب عليه بيان ذلك، واتّفقوا على أن يكون الجرح والتعديل مبنيّاً على الحسّ لا على الحدس، ولهذا تجد أصحاب الجرح والتعديل من القدماء عددهم قليل لم

---

١ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ١٦

يبلغوا العشرين شخصاً

بينما الرواة حتى نهاية القرن الخامس قد تجاوز عددهم ستّة آلاف، وطبيعي بأن لا يحصل الاطمئنان بصدق هذا العدد الكثير، ولا يمكن الحصول على قرائن وشواهد نثبت بها صحّة جميع ما رواه هذا العدد الكبير.

وقال ﷺ: «لا يقال إنّ إخبارهم بصحّة ما رووه في كتبهم يحتمل الحمل على الظن القوي باستفاضة أو شياع أو شهرة معتدّ بها أو قرينة أو نحو ذلك، ممّا يخرجه عن محوضة الظنّ.

لأنّا نقول فيه

أولاً: إنّ أصحاب هذا الاصطلاح مصرّحون بكون مفاد الأخبار عند المتقدّمين هو القطع واليقين وأنّهم إنّما عدلوا عنه إلى الظنّ لعدم تيسّر ذلك لهم كما صرّح به في المنتقى ومشرق الشمسين.

وأمّا ثانياً: فلما تضمّنته تلك العبارات ممّا هو صريح في صحّة الأخبار بمعنى القطع واليقين بثبوتها عن المعصومين

فإن قيل تصحيح ما حكموا بصحّته أمر اجتهادي لا يجب تقليدهم فيه، ونقلهم المدح والذمّ رواية يعتمد عليهم فيها.

قلنا فيه إنّ أخبارهم بكون الراوي ثقة أو كذّاباً أو نحو ذلك إنّما هو أمر اجتهادي استفادوه بالقرائن المطلعة على أحواله أيضاً»[1]

أقول: لقد اشترط أهل التحقيق من أصحابنا رضوان الله عليهم أن يكون الجرح والتعديل عن حسّ لا عن حدس، هم يعتمدوا النصوص التي وصلتهم من أصحاب

---

١ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ١٦

الجرح والتعديل، ولا يعتمدون توثيقات المتأخّرين بحقّ القدماء إذا لم يحصلوا لهم على طريق صحيح إلى المجروحين أو المعدّلين.

وقال ﷺ: «**الثالث**: تصريح جملة ـ من العلماء الأعلام وأساطين الإسلام ومن هم المعتمد في النقض والإبرام من متقدّمي الأصحاب ومن متأخّريهم الذين هم أصحاب هذا الاصطلاح أيضاً - بصحّة هذه الأخبار وثبوتها عن الأئمّة الأبرار، لكنّا نقتصر على ما ذكره أرباب هذا الاصطلاح في المقام، فإنّه أقوى حجّة في مقام النقض والإلزام.

فمن ذلك ما صرّح به شيخنا الشهيد نوّر الله مضجعه في الذكرى في الاستدلال على وجوب اتّباع مذهب الإماميّة حيث قال ما حاصله: إنّه كتب من أجوبة مسائل أبي عبد الله عليه السلام أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف، ودوّن من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل من أهل العراق والحجاز وخراسان والشام، وكذلك عن مولانا الباقر عليه السلام، ورجال باقي الأئمّة عليهم السلام معروفون مشهورون أولوا مصنَّفات مشتهرة، فالإنصاف يقتضي الجزم بنسبة ما نقل عنهم إليهم.

ـ إلى أن قال بعد عدّ جملة من كتب الأخبار وغيرها ممّا يطول تعداده بالأسانيد الصحيحة المتّصلة المنتقدة والحسان والقويّة ـ:

فالإنكار بعد ذلك مكابرة محضة وتعصّب صرف.

ثم قال: لا يقال: فمن أين وقع الاختلاف العظيم بين فقهاء الإماميّة إذا كان نقلهم عن المعصومين عليهم السلام وفتواهم عن المطهّرين عليهم السلام ؟

لأنّا نقول: محلّ الخلاف إمّا من المسائل المنصوصة أو ممّا فرّعه العلماء، والسبب في الثاني اختلاف الأنظار ومبادئها كما هو بين سائر علماء الأمّة، وأمّا الأول فسببه اختلاف الروايات ظاهراً، وقلّما يوجد فيها التناقض بجميع شروطه، وقد كانت

الأئمّة عليهم السلام في زمن تقيّة واستتار من مخالفيهم، فكثيراً ما يجيبون السائل على وفق معتقده أو معتقد بعض الحاضرين أو بعض من عساه يصل إليه من المناوئين، أو يكون عاماً مقصوراً على سببه أو قضيّة في واقعة مختصّة بها أو اشتباهاً على بعض النقلة عنهم أو عن الوسائط بيننا وبينهم عليهم السلام، انتهى

ولعمري إنّه كلام نفيس يستحقّ أن يكتب بالنور على وجنات الحور، ويجب أن يسطر ولو بالخناجر على الحناجر.

فانظر إلى تصريحه بل جزمه بصحّة تلك الروايات التي تضمّنتها هذه الكتب التي بأيدينا، وتخلّصه من الاختلاف الواقع بين الأخبار بوجوه تنفي احتمال تطرّق دخول الأحاديث الكاذبة في أخبارنا»[١]

أقول: لم أجد في كلام الشهيد هذا الجزم بصحّة كلّ الروايات، كيف يصحّ ذلك وهو قال في الدروس: «فلو حجّ المخالف أجزأ ما لم يخلّ بركن عندنا لا عنده، فلو استبصر لم تجب الإعادة، وقال ابن الجنيد والقاضي تجب، لرواية ضعيفة معارضة بصحيحة محمولة على الندب»[٢]

ولا شكّ أنّ رواية وجوب الإعادة ليست موافقة للتقيّة.

وقال رحمه الله: «ومن ذلك ما صرّح به شيخنا الشهيد الثاني أعلى الله تعالى رتبته في شرح الدراية حيث قال: «كان قد استقرّ أمر الإماميّة على أربعمائة مصنَّف سمّوها أصولاً، فكان عليها اعتمادهم، تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك الأُصول، ولخّصها جماعة في كتب خاصة تقريباً على المتناول. وأحسن ما جمع منها: الكافي،

---

١ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ١٧

٢ ـ الدروس الشرعيّة في فقه الإماميّة ج ١ ص ٣١٥.

والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه»[١]

فانظر إلى شهادته ﷺ بكون أحاديث كتبنا هي أحاديث تلك الأُصول بعينها، وحينئذ فالطاعن في هذه كالطاعن في تلك الأُصول»[٢]

أقول: قوله: «ذهاب معظم تلك الأُصول» وقد عبّر عنه بـ«ضياع الكتب»، وقد بحثنا عن هذا الموضوع في محلّه، وذكرنا أنّ الأُصول وكتب القدماء قد نقلت، فقد ألّف الراوي ممّا رواه له شيخه، ثمّ رواه لتلميذه، وألّف هذا التلميذ ما رواه له هذا الشيخ لتلميذه، وهكذا، وكانوا كلّ ما ألّفوا تأليفاً جديداً وأودعوا فيه كلّ ما وصلهم من الحديث استغنوا عن التأليف السابق، وهكذا، ولهذا السبب لم يبق الكثير من الكتب، فالإهمال كان استغناء لا غير.

قال ﷺ: «ثم إنّ الظاهر أنّ تخصيصه هذه الكتب الأربعة بالأحسنيّة إنّما هو من حيث اشتمالها على أبواب الفقه كمّلاً على الترتيب بخلاف غيرها من كتب الأخبار كما لا يخفى على من جاس خلال تلك الديار.

ولا يتوهّم ـ من ظاهر قوله: «تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك الأُصول ولخّصها ـ إلى آخره» ـ أنّ تلخيص تلك الجماعة لها إنّما وقع بعد ذهاب معظمها، فإنّ ذلك باطل

أمّا أولاً فلأن التلخيص وقع عطفه في كلامه بالواو دون «ثم» المفيدة للترتيب.

وأمّا ثانياً فلأنّ الظاهر ـ كما صرّح به بعض فضلائنا ـ إنّ اضمحلال تلك الأُصول إنّما وقع بسبب الاستغناء عنها بهذه الكتب التي دوّنها أصحاب الأخبار، لكونها أحسن منها جمعاً وأسهل تناولاً، وإلّا فتلك الأُصول قد بقيت إلى زمن ابن طاوس رضي الله

---

١ ـ شرح البداية ص ١٧ ملخّصاً.

٢ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ١٨

عنه، كما ذكر أنّ أكثر تلك الكتب كان عنده ونقل منها شيئاً كثيراً كما يشهد به تتبّع مصنفاته.

وبذلك يشهد كلام ابن إدريس في آخر كتاب السرائر حيث أنّه نقل ما استطرفه من جملة منها شطراً وافراً من الأخبار.

وبالجملة: فاشتهار تلك الأُصول في زمن أولئك الفحول لا ينكره إلّا معاند جهول»[١]

أقول: لا شكّ أنّ الأصحاب استغنوا عن استنساخ الكثير من كتب القدماء، وذلك بسبب ما وجدوه في الكتب الأربعة، وممّا يؤكّد ذلك أنّ أحاديث زرارة في الكافي وحده قد تجاوزت ستمائة وتسعين حديثاً، وأحاديث ابن أبي عمير في الكافي وحده قد بلغت ألف وسبعمائة حديثاً.

قال ﷺ: «ومن ذلك ما صرّح به المحقق الشيخ حسن ابن شيخنا الشهيد الثاني حيث قال في بحث الإجازة من المعالم[٢] ما صورته: «إنّ أثر الإجازة بالنسبة إلى العمل إنّما يظهر حيث لا يكون متعلّقاً معلوماً بالتواتر ونحوه ككتب أخبارنا[٣]، فإنّها متواترة إجمالاً والعلم بصحّة مضامينها تفصيلاً يستفاد من قرائن الأحوال، ولا مدخل للإجازة فيه غالباً»[٤]

أقول: لم يذكر ﷺ لا هو ولا غيره تفاصيل عن هذه القرائن التي بموجبها يحصل العلم بصحّة مضامين الأخبار، وما ذكروه رضوان الله عليهم لا يتجاوز الظنّ.

---

١ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ١٨

٢ ـ تجد كلامه في معالم الأُصول ص ٢٩١

٣ ـ في المصدر إضافة «الأربعة».

٤ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ١٩

قال ﷺ: «ومن ذلك ما صرّح به شيخنا البهائي نوّر الله مضجعه في وجيزته، حيث قال: «جميع أحاديثنا ـ إلّا ما ندر ـ ينتهي إلى أئمّتنا الاثني عشر عليهم السلام، وهم ينتهون فيها إلى النبي صلى الله عليه وآله».

إلى أن قال: «وكان قد جمع قدماء محدّثينا ما وصل إليهم من كلام أئمّتنا عليهم السلام في أربعمائة كتاب تسمّى الأُصول، ثم تصدّى جماعة من المتأخّرين شكر الله سعيهم لجمع تلك الكتب وترتيبها تقليلاً للانتشار وتسهيلاً على طالبي تلك الأخبار، فالّفوا كتباً مضبوطة مهذبة مشتملة على الأسانيد المتّصلة بأصحاب العصمة عليهم السلام، كالكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار، ومدينة العلم، والخصال، والأمالي، وعيون الأخبار، وغيرها»[1]

هذا ما حضرني من كلامهم نوّر الله تعالى مراقدهم»[2]

أقول: كلّ ما أورده ﷺ هنا لا يدلّ على أنّ هؤلاء الأعلام الذين أورد كلماتهم هنا يذهبون إلى القول بصحّة كلّ ما في الكتب الحديثيّة، فإنّ القول بصحّة الكلّ دعوى يحتاج إلى إثباتها بدليل غير ما ذكره ﷺ.

قال ﷺ: «وأمّا كلام المتقدّمين كالصدوق في الفقيه، وثقة الإسلام في الكافي، والشيخ الطوسي في جملة من مؤلّفاته، وعلم الهدى وغيرهم ممّن نقلنا كلامهم في غير هذا الكتاب فهو ظاهر البيان ساطع البرهان في هذا الشأن.

ثم العجب من هؤلاء الفضلاء الذين نقلنا كلامهم هنا أنّه إذا كان الحال على ما صرّحت به عبائرهم من صحّة هذه الأخبار عن الأئمة عليهم السلام فما الموجب لهم إلى

---

١ ـ الحبل المتين ج ١ ص ٢٨ ملخّصاً، وفيه إضافة: «والأُصول الأربعة الأول هي التي عليها المدار».

٢ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ١٩

المتابعة في هذا الاصطلاح الحادث ؟»[١]

أقول: تعجّبه ﷺ منهم رحمهم الله دليل على أنّهم لم يذهبوا إلى القول بصحّة كل ما في الكتب الحديثيّة.

قال ﷺ: «وأعجب من ذلك كلام شيخنا البهائي ﷺ في كتاب مشرق الشمسين حيث ذكر ما ملّخصه: أنّ اجتناب الشيعة لمن كان منهم ثم أنكر إمامة بعض الأئمّة عليهم السلام كان أشدّ من اجتناب المخالفين في أصل المذهب، وكانوا يتحرّزون عن مجالستهم والتكلّم معهم فضلاً عن أخذ الحديث عنهم، فإذا نقل علماؤنا رواية رواها رجل من ثقات أصحابنا عن أحد هؤلاء وعوّلوا عليها وقالوا بصحتها مع علمهم بحاله فقبولهم لها وقولهم بصحّتها لا بدّ من ابتنائه على وجه صحيح لا يتطرّق إليه القدح، ولا إلى ذلك الرجل الثقة الراوي عمّن هذا حاله، كأن يكون سماعه منه قبل عدوله عن الحق وقوله بالوقف، أو بعد توبته ورجوعه إلى الحق، أو أنّ النقل إنّما وقع من أصله الذي ألّفه واشتهر عنه قبل الوقف، أو من كتابه الذي ألّفه بعد الوقف، ولكنّه أخذ ذلك الكتاب عن شيوخ أصحابنا الذين عليهم الاعتماد ككتب علي بن الحسن الطاطري، فإنه وإن كان من أشدّ الواقفيّة عناداً للإماميّة إلّا أنّ الشيخ شهد له في الفهرست بأنّه روى كتبه عن الرجال الموثوق بهم وبروايتهم، إلى غير ذلك من المحامل الصحيحة»[٢]، إلى آخر كلامه طاب ثراه.

ولقد أجاد فيما أفاد ولكنّه ناقض نفسه فيما أورده من العذر للمتأخّرين في عدولهم إلى تجديد هذا الاصطلاح، لأنّ قوله: «كانوا يتحرّزون عن مجالستهم فضلاً عن أخذ الحديث عنهم» وقوله: «فقبولهم لها، وقولهم بصحّتها» لا بدّ من ابتنائه على وجه

---

١ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ٢٠

٢ ـ مشرق الشمسين ص ٥٨ ـ ٦٢ باختصار شديد.

صحيح يستلزم أن تكون أحاديث كتب هؤلاء الأئمّة الثلاثة الذين شهدوا بصحّة ما رووه فيها كلّها صحيحة»[١]

أقول: لا ملازمة بين تصحيح حديث أمثال علي بن الحسن الطاطري وبين القول بصحّة جميع ما في الكتب الحديثيّة، فعليه لا تناقض في كلام الشيخ البهائي هذا.

وقال ﷺ: «**الرابع**: أنّه لو تمّ ما ذكروه وصحّ ما قرّروه للزم فساد الشريعة وإبطال الدين، لأنّه متى اقتصر في العمل على هذا القسم الصحيح أو مع الحسن خاصّة أو بإضافة الموثّق أيضاً ورمي بقسم الضعيف باصطلاحهم من البين والحال أنّ جلّ الأخبار من هذا القسم كما لا يخفى على من طالع كتاب الكافي أصولاً وفروعاً، وكذا غيره من سائر كتب الأخبار وسائر الكتب الخالية من الأسانيد لزم ما ذكرنا وتوجّه ما طعن به علينا العامّة من أنّ جلّ أحاديث شريعتنا مكذوبة مزوّرة، ولذا ترى شيخنا الشهيد في الذكرى كيف تخلّص من ذلك بما قدّمنا نقله عنه دفعاً لما طعنوا به علينا ونسبوه إلينا.

ولله درّ المحقّق ﷺ في المعتبر حيث قال: أفرط الحشويّة في العمل بخبر الواحد حتى انقادوا لكلّ خبر، وما فطنوا إلى ما تحته من التناقض.

فإنّ من جملة الأخبار قول النبي ﷺ: «ستكثر بعدي القالة».

ـ إلى أن قال ـ: واقتصر بعض عن هذا الإفراط فقال: كل سليم السند يعمل به، وما علم أنّ الكاذب قد يصدق، والفاسق قد يصدق، ولم يتنبه أنّ ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب، إذ لا مصنف إلّا وهو يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر

---

١ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ٢٠

العدل ـ إلى أن قال ـ: وكلّ هذه الأقوال منحرفة عن السنن، والتوسّط أقرب، فما قبله الأصحاب أو دلّت القرائن على صحّته عمل به، وما أعرض الأصحاب عنه أو شذ يجب إطراحه»[١]، انتهى، وهو قوي متين بل جوهر ثمين»[٢]

أقول: أين هذا من دعوى أنّ جميع ما في الكتب الحديثيّة صحيح حتّى يبطل بها تنويع الحديث؟ بل تأكيده على الوسطيّة والتصريح باطّراح ما أعرض عنه الأصحاب دليل على عدم صحّة جميع ما فيها

وقال رحمه الله: «**الخامس**: إنّ ما اعتمدوه من ذلك الاصطلاح غير منضبط القواعد والبنيان، ولا مشيّد الجوانب والأركان.

أمّا أولاً فلاعتمادهم في التمييز بين أسماء الرواة المشتركة على الأوصاف والألقاب والنسب والراوي والمروي عنه ونحوها، ولم لا يجوز اشتراك هذه الأشياء؟ وذلك لأنّ الرواة عنهم عليهم السلام ليسوا محصورين في عدد مخصوص، ولا في بلدة واحدة، وقد نقل الشيخ المفيد رحمه الله في إرشاده:

إنّ الذين رووا عن الصادق عليه السلام خاصّة من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات كانوا أربعة آلاف رجل، ونحو ذلك ذكر ابن شهرآشوب في كتاب معالم العلماء، والطبرسي في كتاب إعلام الورى، و الجميع قد وصفوا هؤلاء الأربعة آلاف بالتوثيق، وهو مؤيّد لما ادّعيناه ومشيد لما أسّسناه.

فإذا كان هؤلاء الرواة عن الصادق عليه السلام خاصّة فما بالك بالرواة عن الباقر إلى العسكري عليهم السلام؟ فأين تأثير القرائن في هذه الأعداد؟ واين الوصول إلى تشخيص

---

١ ـ المعتبر في شرح المختصر ج ١ ص ٣٠

٢ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ٢١

المطلوب منها والمراد ؟ »[١]

أقول: هذا الإشكال لا يرد بعد معرفة أوصاف الكثير من الرواة وطبقاتهم وأنسابهم ومشايخهم والراوون عنهم بالضبط، وعلى أساسها هذه المعلومات وغيرها نميّز المشترك من الأسماء.

ودعوى اشتراك كلّ ما يمكن أن يُميّز به المشترك هو سدّ لباب التمييز في كلّ مشترك أسماء أو غير أسماء، وعليه كيف يمكننا أن نحكم على قضيّة مّا.

على أنّ تصديق كلّ قضيّة يتوقّف على تصوّر جميع مقدّماتها، وهل يتمكّن المستدلّ على بطلان تنويع الحديث أن يبرهن على البطلان من غير أن يعرف تفاصيل عن أنواع الحديث؟

وأمّا بالنسبة لدعوى كثرة الرواة وعدم حصرهم فنقول إنّ طرق تمييز المشترك ـ وقد فصّلناها في دروسنا السابقة ـ هي تعين الباحث على تمييز الأسماء المشتركة مهما كان عددها، واعتماداً على هذه عمل أهل التحقيق من أصحابنا.

قال ﷺ: «**وأمّا ثانياً** فلأنّ مبنى تصحيح الحديث عندهم على نقل توثيق رجاله في أحد كتب المتقدّمين، ككتاب الكشي والنجاشي والفهرست والخلاصة ونحوها، نظراً إلى أنّ نقلهم ذلك شهادة منهم بالتوثيق، حتى أنّ المحقّق الشيخ حسن في كتاب المنتقى لم يكتف في تعديل الراوي بنقل واحد من هؤلاء بل أوجب في تصحيح الحديث نقل اثنين منهم لعدالة الراوي، نظراً إلى أنّها شهادة فلا يكفي فيها الواحد.

وأنت خبير بما بين مصنّفي تلك الكتب وبين رواة الأخبار من المدّة والأزمنة المتطاولة فكيف اطّلعوا على أحوالهم الموجب للشهادة بالعدالة أو الفسق ؟

---

١ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ٢٢

والاطلاع على ذلك بنقل ناقل أو شهرة أو قرينة حال أو نحو ذلك ـ كما هو معتمد مصنّفي تلك الكتب في الواقع ـ لا يسمّى شهادة، وهم قد اعتمدوا على ذلك وسمّوه شهادة.

وهب أنّ ذلك كاف في الشهادة، لكن لا بدّ في العمل بالشهادة من السماع من الشاهد لا بمجرّد نقله في كتابه، فإنّه لا يكفي في كونه شهادة، هب إنّا سلّمنا الاكتفاء به في ذلك فما الفرق بين هذا النقل في هذه الكتب وبين نقل أولئك ـ الأجلّاء الذين هم أساطين المذهب ـ صحّة كتبهم، وأنّها مأخوذة عن الصادقين عليهم السلام ؟ فيعتمد عليهم في أحدهما دون الآخر»[1]

أقول: قد ذكرنا في تعليقنا على الدليل الثاني من هذه الأدلّة الفرقَ بين ما رووه في الأحكام وبين ما رووه في الجرح والتعديل بالتفصيل

وأمّا بالنسبة لسؤال كيف اطّلعوا على أحوالهم الموجب للشهادة بالعدالة أو الفسق ؟ فنقول: لقد ثبت حال كثير من الرواة إمّا بإخبار المعصوم عليه السلام بنقل تطمئنّ إليه النفس، أو بالشهرة بين معاصريهم أو بإخبار من تطمئنّ إليه النفس، وعلى هذا الأساس اشترط أصحاب الجرح والتعديل أن يكونا عن حسّ لا عن حدس.

وقال رحمه الله: «**وأمّا ثالثاً** فلمخالفتهم أنفسهم فيما قرّروه من ذلك الاصطلاح فحكموا بصحّة أحاديث هي باصطلاحهم ضعيفة، كمراسيل ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى وغيرهما زعماً منهم أنّ هؤلاء لا يرسلون إلّا عن ثقة.

ومثل أحاديث جملة من مشايخ الإجازة لم يذكروا في كتب الرجال بمدح و لا قدح، مثل أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار،

---

١ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ٢٢

والحسين بن الحسن بن أبان، وأبي الحسين ابن أبي جيد وأضرابهم، زعماً منهم أنّ هؤلاء مشايخ الإجازة وهم مستغنون عن التوثيق، وأمثال ذلك كثير يظهر للمتتبّع»[١]

أقول: أمّا بالنسبة لمراسيل ابن أبي عمير ومراسيل صفوان بن يحيى وحتّى مراسيل غيرهما فليس الكلّ اتّفقوا على تصحيحها.

وأمّا بالنسبة لمشايخ الإجازة فقد اشترطوا في تعديلهم أن يكون المجاز ممّن لا يستجيز إلّا عن ثقة، فعليه يستند تعديلهم لهؤلاء المشايخ إلى دليل

وقال ﷺ: «**وأمّا رابعاً** فلاضطراب كلامهم في الجرح والتعديل على وجه لا يقبل الجمع والتأويل، فترى الواحد منهم يخالف نفسه فضلاً عن غيره، فهذا يقدّم الجرح على التعديل، وهذا يقول لا يقدّم إلّا مع عدم إمكان الجمع، وهذا يقدّم النجاشي على الشيخ، وهذا ينازعه ويطالبه بالدليل

وبالجملة: فالخائض في الفن يجزم بصحّة ما ادعيناه، والبناء من أصله لمّا كان على غير أساس كثر الانتقاض فيه والالتباس»[٢]

أقول: بالنسبة للاختلاف الموجود بين أصحاب الجرح والتعديل فهذا طبيعي لا إشكال فيه، لأنّ كلّ واحد منهم يعتمد على ما تطمئنّ إليه نفسه، ويعتمد على الطريق الحسّى الذي حصل عليه، وحتّى عندما يناقض شخص واحد نفسه فيعرف أنّ سببه هو أنّه حصل على طريق آخر أقوى من الطريق الأول، ويكون قد أخذ بمفاد الطريق الثاني عن حسّ، وهو المطلوب، فيكون قوله المتأخّر ناسخاً لقوله المتقدّم.

وأمّا إذا ما استطعنا إحراز المتأخّر فيقدّم جرحه على تعديله وفقاً للمشهور حيث

---

١ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ٢٣

٢ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ٢٣

يقدّمون قول الجارح على المعدّل إذا تعارضا

وقال ﷺ: «**السادس**: إنّ أصحاب هذا الاصطلاح قد اتّفقوا على أنّ مورد التقسيم إلى الأنواع الأربعة إنّما هو خبر الواحد العاري عن القرائن، وقد عرفت ـ من كلام أولئك الفضلاء المتقدّم نقل كلامهم وبذلك صرّح غيرهم أيضاً ـ أنّ أخبار كتبنا المشهورة محفوفة بالقرائن الدالّة على صحّتها، وحينئذ يظهر عدم وجود مورد التقسيم المذكور في أخبار هذه الكتب.

وقد ذكر صاحب المنتقى[١]: أنّ أكثر أنواع الحديث المذكورة في دراية الحديث بين المتأخّرين من مستخرجات العامّة بعد وقوع معانيها في أحاديثهم وأنّه لا وجود لأكثرها في أحاديثنا.

وأنت إذا تأمّلت بعين الحق واليقين وجدت التقسيم المذكور من هذا القبيل إلى غير ذلك من الوجوه التي انهيناها في كتاب المسائل إلى اثني عشر وجهاً، وطالب الحق المنصف تكفيه الإشارة، والمكابر المتعسّف لا ينتفع ولو بألف عبارة»[٢]

أقول: في الجواب على السادس هذا ينبغي أن أذكر منهج القدماء في الجرح والتعديل بالتفصيل وبالله التوفيق.

قال الشيخ الطوسي «إنّا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، فوثّقت الثقات منهم، وضعّفت الضعفاء، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم، وذمّوا المذموم.

وقالوا فلان متّهم في حديثه، وفلان كذّاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون

---

١ ـ تجد كلامه في منتقى الجمان ج ١ ص ١٠

٢ ـ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ج ١ ص ٢٣

التي ذكروها.

وصنّفوا في ذلك الكتب، واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارستهم، حتّى أنّ واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده، وضعّفه بروايته هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه، لا تنخرم.

فلولا أنّ العمل بمن يسلم من الطعن، ويرويه من هو موثوق به جائز، لما كان بينه وبين غيره فرق، وكان يكون خبره مطروحاً مثل خبر غيره، فلا يكون فائدة لشروعهم فيما شرعوا فيه من التضعيف والتوثيق، وترجيح الأخبار بعضها على بعض، وفي ثبوت ذلك دليل على صحّة ما اخترناه»[1]

يعرف من كلامه هذا ما كان عليه القدماء في الجرح والتعديل، وبناءً على هذا النصّ نستطيع أن نقول أنّ منهج القدماء كان مبنيّاً على الأُسس التالية

١ ـ الفحص عن حال رواة الحديث، وعدم قبول روايات كلّ من روى الحديث.

٢ ـ الاعتماد على روايات الموثوق بهم من الرواة، وتلقّيها بالقبول، والاحتجاج بها في العمل والفتوى.

٣ ـ الاعتماد على رواية من سلم من الطعن، إذا لم تعارضها رواية معتمدة، محتجّين بها في العمل والفتوى.

٤ ـ اعتبار ما نصّت عليه الطائفة من الجرح والتعديل بشأن الرواة، وتلقّيها بالقبول، وعدم قبول ما ورد عن غيرهم من الطوائف الأُخرى.

وكان هذا المنهج سائداً في الأوساط العلمية حتى عصره ﷺ حسب ما ذكره بقوله «هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه، لا تنخرم».

---

١ ـ عدّة الأُصول ص ٣٦٧

وعليه يصحّ أن نقول إنّ ما نجده اليوم من الروايات في الكتب الحديثية المشهورة هي ـ على الأغلب ـ منقّحة ومتقنة ، لأنّ علمائنا رضوان الله عليهم، كانوا قد أودعوها في هذه الكتب وفقاً لهذا المنهج

ويمكن أن يقال في بيان منهج القدماء أنّهم كانوا يفحصون عن حال الشيخ الذي يأخذون منه ، ويهملون الفحص عن حال من جاء في السند بعد الشيخ ، وذلك لأُمور

منها ما رواه الكليني في باب رواية الكتب والحديث ، برقم ٧

« علي بن إبراهيم ، عن أبيه وعن أحمد بن محمد بن محمد بن خالد ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إذا حدّثتم بحديث فأسندوه إلى الذي حدّثكم ، فإن كان حقاً فلكم ، وإن كان كذباً فعليه »[١]

ومنها ما صرّح به النجاشي في ترجمة أبي المفضل محمد بن عبد الله الشيباني حيث قال : « رأيت هذا الشيخ ، وسمعت منه كثيراً ، ثم توقّفت عن الرواية عنه ، إلّا بواسطة بيني وبينه »[٢]

ومنها أنّ الفحص عن حال من جاء في السند بعد الشيخ أمر لم يتيسّر للكلّ ، فإنّ كثيراً منهم في زمن الرواية قد مات ، فلا يمكن معرفة حاله .

وفي الجواب نقول أما خبر السكوني ، فهو ظاهر في الأمر بإسناد الحديث إلى من يرويه ، سواء كانت الرواية عنه مباشرة أو بالواسطة ، ولا يثبت به شيء من هذه الدعوى .

وأما تصريح النجاشي من أنّه لا يروي عن أبي المفضل هذا إلّا بالواسطة ، هذه قضية

---

١ ـ الكافي ج ١ ص ٥٢ .

٢ ـ رجال النجاشي ص ٣٩٦ .

خاصّة به ﷺ، يستفاد منها توثيق مشايخه الذين روى عنهم مباشرة، ولا علاقة لها بمنهج القدماء.

وأما دعوى أنّ الفحص عن حال من جاء في السند بعد الشيخ أمر لم يتيسّر للكلّ، فهي وإن كانت صحيحة في الجملة، لكن لا ننسى أنّ مسألة الفحص عن حال الرواة، وقضية الجرح والتعديل كانت قضية قد بدأت منذ أن بدأ الحديث، والكبار من المحدّثين منذ الأوائل كانوا يعتنون بها بمثل ما يعتنون بالحديث، وهذا يكفي في الفحص عن حال كلّ من يقع في طريق الحديث.

تنويع الحديث عند القدماء

إنّ تنويع الحديث إلى الصحيح والموثّق والحسن والضعيف لم يكن متعارفاً عند القدماء من أصحاب الأُصول والكتب، لكنّهم كانوا يذهبون إلى التنويع الثنائي للحديث، وكانوا قد وضعوا قواعد وأسس لتمييز الحديث المقبول عن المرفوض.

واختلف العلماء في أول من أسّس هذا التقسيم، فيرى الشيخ البهائي[١] والفيض الكاشاني[٢] وغيرهما أنّ العلّامة الحلّي كان أول من سلك هذا الطريق، بينما صرّح الشيخ الحرّ العاملي في الفائدة التاسعة من خاتمة الوسائل بأنّ هذا الاصطلاح تجدّد في زمن العلّامة وشيخه أحمد بن طاوس[٣]

وقال المحقق البحراني «قد صرّح جملة من أصحابنا المتأخّرين بأنّ الأصل في تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة المشهورة هو العلّامة الحلّي أو شيخه جمال الدين ابن طاوس نوّر الله تعالى مرقديهما»[٤]

هذا وقد ردّ المولى إسماعيل الخواجوئي على الشيخ البهائي حيث ذكر أنّ العلّامة الحلّي كان أول من سلك هذا الطريق قائلاً «لا أعرف لما أفاده ﷺ هنا ـ وتبعه فيه بعض تلامذته ـ وجهاً، فإنّ الكشي والنجاشي وابن الغضائري والطوسي[٥] وغيرهم من أرباب الرجال السابقين على العلّامة ذكروا في كتبهم أنّ فلاناً ـ مثلاً ـ ضعيف، أو

---

١ ـ راجع مشرق الشمسين ص ٣١.

٢ ـ راجع الوافي ج ١ ص ٢٢

٣ ـ الوسائل ج ٣٠، ص ٢٥١

٤ ـ الحدائق الناضرة ج ١ ص ١٤

٥ ـ جاء في المصدر «كش وجش وغض وست» وهي رموز يقصد بها من ذكرناهم في

عدل ، أو ثقة ، أو حجة ، أو هو صحيح الحديث ، أو متقن ، حافظ ، ضابط ، يحتج بحديثه ، صدوق ، لا بأس بـه ، شـيخ ، جـليل ، صـالح ، مشكـور ، خـيّر ، فـاضل ، ممدوح ، زاهد ، عـالم ، مسكـون إلى روايـته ونـحو ذلك ، ولا مـعنى لكـون سـند الحديث صحيحاً أو ضعيفاً أو حسناً أو مـوثّقاً أو غـير ذلك بـاصطلاح المـتأخرين إلّا هذا » .

ثم استدلّ على دعواه بما ذكره الشـهيد الثـاني مـن اخـتلاف العـلماء فـي العـمل بالحسن ، وأنّ الشيخ الطوسي قد عمل به مطلقاً كالصحيح[١]

واستدلّ أيضاً بما قاله الطوسي في عمّار الساباطي « ضعيف ، فـاسد المـذهب ، لا يعمل على ما يختصّ بروايته »[٢] ، وما قاله في عبد الله بن بكير[٣] وبما وصف به حديث محمد بن إسماعيل بن بزيع بقوله : « هذا خبر ضعيف شاذ »[٤] ، ثم قال « بل نقول إنّ هذا الاصطلاح كان معروفاً بين قدمائنا أيضاً كما يدلّ عليه مـا فـي الكافي في باب النصّ على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام ـ في آخر حديث طويل هكذا ـ : « وحدّثني مـحمد بـن يـحيى ، عـن مـحمد بـن الحسـن الصـفار ، عـن أحـمد بـن أبي عبد الله البرقي عن أبي هاشم مثله ، قال محمد بن يحيى ، فقلت لمـحمد بـن الحسن يا أبا جفعر وددت أنّ هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله ، قال : فقال : لقد حدّثني قبل الحيرة بعشر سنين »[٥]

---

١ ـ راجع كلام الشهيد الثاني في الدراية ص ٢٦

٢ ـ الاستبصار ج ١ ص ٣٧٢ ، ذيل حديث ١٤١٣

٣ ـ راجع كلام الطوسي في عبد الله هذا في الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٦ ، ذيل حديث ٩٨٢

٤ ـ التهذيب ج ١ ص ١٨ ، ذيل حديث ٤٢ .

٥ ـ الكافي ج ١ ص ٥٢٦ حديث ٢ ، وبشأن تفاصيل عن هذه الحيرة التي وقعت بعد وفاة الإمام

وهـذا عـين مـا عـليه المـتأخّرين مـن تـنويعهم الحـديث إلى صـحيح وضـعيف وغيرهما »[١]

إنّ ما ذكره ـ طاب ثراه ـ كلام متين يدلّ بوضوح على أنّ أصحاب الجرح والتعديل قد ضعّفوا بعض الرواة ووثّقوا البعض الآخر ، وأنّ الكـتب الأربـعة قـد ضـمّت بـعض الأحاديث الضعيفة ، لكن أين هذا من تنويع الحديث إلى أنواعه الأربعة وما ذكروه في تحديد كلّ واحد منها ؟

إنّ فكرة تنويع الحديث إلى أقسامه الأربعة كانت نتيجة طبيعية للبحوث والدراسات التي تطورت شيئاً فشيئاً في مجال فهم الحديث ومعرفة رواته ، ومن خلالها تبلورت تدريجيّاً فكرة تنويع الحديث .

إنّ العلماء بعد ما حصلوا على مجموعة كبيرة من الكتب التي ألّفها أسـلافهم فـي الحديث، ووجدوا فيها أخباراً متعارضة لم يتمكّنوا من الجمع بينها ، ولا علاجها إلّا بقبول بعضها وردّ البعض الآخر ، وكان من الصعب عليهم أن يـردّوا أحـاديث قـد نسبت إلى المعصومين عليهم السلام قد ذكرها مثل الكليني والصدوق والطوسي، الذين كانوا يُعَدّون من أبرز العلماء في عصورهم، فاضطرّوا إلى دراسة جديدة على ضـوء مـا وصل إليهم من أسلافهم في معرفة رواة الحديث، وما قالوه في جرحهم أو تعديلهم ، وذكر مذاهبهم ، ومن هنا تبلورت فكرة ضرورة تنويع الحديث .

وكان السيد أحمد بن طاوس المتوفى عام ٦٧٣ أول من طبّق هذه الفكرة .

ذكر رحمه الله في مقدمة كتابه حلّ الإشكال في معرفة الرجال[٢] أنّه جمع في كتابه هذا

☜ الحسن العسكري عليه السلام لبعض الشيعة ، راجع المقالات والفرق ص ١١٥

١ ـ تعليقات مشرق الشمسين ـ طبعت مع مشرق الشمسين ـ ص ٣١ ـ ٣٣.

٢ ـ لقد حصل الشيخ حسن صاحب المعالم على نسخة من هـذا الكـتاب ، كـان أغـلبها بـخطّ

أسماء الرجال المصنّفين وغيرهم ممّن قيل فيه مدح أو قدح ، وذلك من كتب خمسة كتاب الرجال وكتاب الفهرست وكتاب اختيار الرجال من كتاب الكشي للطوسي ، وكتاب الرجال للنجاشي ، وكتاب ابن الغضائري ، ثم قال « واختصّ كتاب الاختيار من كتاب الكشي بنوعي عناء لم يحصلا في غيره ، لأنّه غير منسوق على حروف المعجم فنسّقته ، وغير ذلك من تحرير دبّرته ، ثم القصد إلى تحقيق الأسانيد المتعلّقة بالقدح في الرجال والمدح حسب ما اتّفق لي ، وما أعرف أنّ أحداً سبقني إلى هذا على مرّ الدهر وسالف العصر » ثم قال

« واعلم إنّي ذاكر قاعدة كلية في الجرح والتعديل وهي ممّا لا يستغني عنها في هذا الطلاب ، والله الموفّق للصواب فأقول

الرواة من الممدوحين والمجروحين ينقسم حالهم إلى ثلاثة أقسام فمنهم من حصل له مدح خاصّة ، ومنهم حصل له قدح خاصّة ، ومنهم من قيل فيه مدح وذمّ » ثم ذكر تفاصيل عن هذه الأقسام[١]

وكان معاصره المحقق الحلّي المتوفى عام ٦٧٦ قد ردّ على الحشوية في انقيادهم لكل خبر ، وناقش أيضاً مَن قال « كل سليم السند يعمل به » ، كما ردّ على من ردّ العمل بالخبر مطلقاً ، ثم قال « والتوسط أصوب ، فما قبله الأصحاب أو دلّت القرائن على صحّته عمل به ، وما أعرض الأصحاب عنه أو شذ يجب اطراحه »[٢]

☜ المؤلّف ، وقد أصابها التلف في أكثر المواضع ، ولم يتمكّن من استنساخه بكامله ، فانتزع منه ما يخصّ بكتاب اختيار الرجال للكشي ، وجمعه في كتاب سمّاه بـ« التحرير الطاوسي لكتاب الاختيار من كتاب أبي عمرو الكشي » .

١ ـ التحرير الطاوسي ص ٢٤ ـ ٢٧

٢ ـ المعتبر ج ١ ص ٢٩ ، الفصل الثالث من مقدمة الكتاب .

وكان العلّامة الحلّي ﷺ من الذين طبّقوا هذه الفكرة، وذلك في كتابه «خلاصة الأقوال» حيث رتّبه على قسمين، قال في مقدمة هذا الكتاب «ورتبته على قسمين وخاتمة، الأول فيمن اعتمد على روايته أو يترجح عندي قبول قوله، الثاني: فيمن تركت روايته أو توقّفت فيه»[١]

لقد ذكر ﷺ في القسم الأول من صُرّح بتعديله أو مدحه، أي ذكر فيه الصحيح والحسن، وذكر في القسم الثاني من جُرح بفساد المذهب، حتى لو كان ثقة، وأيضاً ذكر فيه من ضعّف بغير فساد المذهب، أي ذكر فيه الموثّق والضعيف.

وأهمل ذكر أسماء من لم يرد فيهم جرح أو تعديل، ولم يعدّهم من الضعفاء فكأنّه ﷺ قد طبّق فكرة تنويع الحديث إلى الأقسام الأربعة، وإن كان لم يصرّح بهذا في كتابه.

وكان شيخنا المجلسي أول من أسّس التقسيم الخماسي ليفرّق بين المسكوت عنهم وبين المجروحين فإنّه وإن ذكر في مقدّمة كتابه «الوجيزة» قائلاً: «وأترك المجاهيل لعدم الفائدة للتعرّض لها»[٢] لكنّه ذكر فيه أسماء جماعة عبّر عن أحوالهم برموز، وضحها قائلاً «ق ثقة غير إمامي، ح ممدوح، ض ضعيف، م مجهول، وقولنا ثقة أي عدل إمامي ضابط، مخ: مختلف فيه»[٣]

يتّضح من هذا أنّه ﷺ قد رتّب كتابه على أساس التقسيم الخماسي، لأنّ المختلف فيه يرجع إلى أحد هذه الأقسام الخمسة حسب ما يترجّح للباحث ممّا قيل فيه ويختاره.

---

١ ـ خلاصة الأقوال ص ٣.

٢ ـ الوجيزة ص ٣.

٣ ـ الوجيزة ص ٤.

وأما المجاهيل ـ بتعبيره ـ فلم يعدّ حديثهم في قسم الضعيف، كي لا تنتفي فائدة الجرح الذي صرّح به أصحاب الجرح والتعديل بحق المجروحين.

إنّ أصحاب الجرح والتعديل لم يتصدوا بجرح من يستحقّ الجرح ـ في رأيهم ـ إلّا ليحذروا الآخرين من حديث هذه الطائفة، وطبيعي أنّ هذا النوع من التحذير لم يقصد بالنسبة لحديث من عرفوا اسمه واسم أبيه وانتسابه، وعرفوا عمّن أخذ حديثه ولم يجرحوه بشيء.

وفي الحقيقة أنّ التعبير عن هذه الطائفة المسكوت عنهم بـ« مجاهيل » تعبير قد تسامح فيه الأعلام وتبعهم شيخنا المجلسي رضوان الله عليهم، لأنّ أكثرهم معروفون بأسمائهم وطبقاتهم، وسكوت أصحاب الجرح والتعديل عنهم هو نوع تعريف عنهم بأنّهم لم يعثروا لهم على جرح حتى يذكروه.

إنّ أصحاب الجرح والتعديل من أصحابنا كانوا يبحثون عن كلّ من كان له دور في نقل الحديث وتدوينه، ولم يغضّوا النظر حتّى عن القضايا التي لا دخل لها في صحّة الحديث أو ضعفه مثل صحابيّ، تابعيّ، شاعرٌ، شجاعٌ، فإذا ذكروا شخصاً ولم يجرحوه، فهذا اعتراف ضمني منهم ببراءته، وطبيعي أنّ البراءة وحدها لا تكفي في مدح الشخص فضلاً عن توثيقه، لكنّها تصلح أن تكون مرجّحاً مقبولاً لرواية هذه الطائفة عندما تتعارض مع روايات الذين صُرّح بجرحهم، وبهذا تحصل الفائدة في فرز المسكوت عنهم عن المجروحين وتتّضح أيضاً فائدة الجرح نفسه

وهذا هو من الدواعي التي فرضت على شيخنا المجلسي ومن تبعه أن يلتزموا بمنهج التقسيم الخماسي في تنويع الحديث، وكان ﷺ قد طبّق هذا المنهج بحذافيره في كتابيه « مرآة العقول » و« ملاذ الأخيار » أيضاً

إنّ منهج التقسيم الخماسي يمتاز بفائدة فرز المسكوت عنهم عن المجروحين، هذه

الفائدة التي ضاعت في منهج التقسيم الرباعي الذي كان الشيخ عبد النبي الجزائري المتوفى عام ١٠٢١ أول من طبّقه بعد العلاّمة الحلّي ، وذلك في كتابه « حاوي الأقوال » ، حيث رتّب كتابه هذا على ذكر رجال الصحاح والحسان والموثّقين والضعاف[١]

معايير تنويع الحديث

إنّ لتنويع الحديث معايير يجب أن تحدّد قبل عملية التنويع ، وعلى أساسها تتمّ العملية ، وإنّ عملية تحديد هذه المعايير بحاجة إلى دراسة محكمة ، واجتهاد متقن .

ومن هذه المعايير

١ ـ تعيين مداليل نصوص الجرح والتعديل ، وهذا يستلزم دراسة مفصّلة عن هذه النصوص ثم تقييمها .

٢ ـ السند يتبع أخسّ مقدّماته .

قال السيد مير داماد « نسبة الطريق إلى ما يترتّب عليه من الأقسام تشبه نسبة مقدمتي القياس الميزاني إلى النتيجة من وجه ، فكما النتيجة تتبع أخسّ المقدمتين فكذلك كل من الأقسام الأربعة بعد الصحيح الشريف على الإطلاق يتبع أخسّ من في الطريق »[٢]

توضيح ذلك:

كلّ من يقول في باب التعارض بتقديم حديث الإمامي الممدوح على حديث غير الإمامي الثقة يصف حديثهما الذي وقعا معاً في سنده بـ«الموثّق»، لأنّ غير الإمامي

---

١ ـ راجع حاوي الأقوال ج ١ ص ١١٥ ـ ١٦

٢ ـ الرواشح السماويّة ص ١١٦

الثقة في رأيه يكون أخسّ الوسائط، والواسطة مقدّمة، والسند يتبع أخسّ مقدّماته أمّا لو كان يقول بتقديم حديث غير الإمامي الثقة على حديث الإمامي الممدوح يصف حديثهما الذي وقعا معاً في سنده بـ«الحسن».

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ محمد حسين صاحب الفصول حيث قال: «ولو تركّب من القسمين الأخيرين[١] ولو بمشاركة القسم الأول[٢] ففي إلحاقه بالحسن أو الموثّق قولان، مبنيّان على الخلاف في تعيين المرجوح منهما، لأنّ رجال السند تتبع لحال أخسّ رجاله»[٣]

المناهج في تنويع الحديث

إنّ قضية تنويع الحديث قضيّة نشأت في بدايات أيّام صدور الحديث، وذلك بعد أن بدأ الاختلاف في الأحاديث يبدو شيئاً فشيئاً، فاضطرّ المحدّثون من الفحص عمّا تطمئنّ إليه نفوسهم، ليأخذوا به، ويرفضوا ما لا يطمئنّون إليه.

ومن هنا بدت الحاجة إلى تدوين معايير صحيحة، يعتمد عليها في أخذ الحديث أو رفضه، وما توصّلنا إليه من مداليل نصوص الجرح والتعديل هي من جملة تلك المعايير التي بذل علماؤنا رضوان الله عليهم الجهد في ضبطها وتدوينها.

ولم يكن تعامل علماء الرجال والحديث من الأُصوليّين مع نصوص الجرح والتعديل على نسق واحد، بل اتّخذوا في تأليف هذا الفن مناهج مختلفة تعكس ـ على الأغلب ـ آراءهم واجتهاداتهم في تفسير هذه النصوص وتحديد مداليلها.

---

١ ـ أي الحسن والموثّق.

٢ ـ أي الصحيح.

٣ ـ الفصول ص ٣٠٩

وفي هذا الفصل نذكر ما توصّلنا إليه من معرفة المناهج في تنويع الحديث، وهي كما يلي:

١ - منهج التقسيم الثنائي

يتبنى هذا المنهج مهمّة تقسيم الحديث إلى قسمين

١ - القوي ٢ - الضعيف.

وذلك بعد البحث عن النصوص التي وردت بشأن الرواة وتحديد تفسيرها، ليعرف مدى دلالتها على قبول حديث المنصوص عليه أوردّه.

وتكون حصيلة هذا المنهج درج أسماء جماعة من الرواة الذين وردت نصوص بشأنهم في قائمتين: ١ - الأقوياء ٢ - الضعفاء.

وكان العلّامة وابن داود رحمهما الله قد اتّخذا هذا المنهج في رجاليهما، حيث رتّباهما على هذين القسمين.

ويمكن عدّ الشيخ سليمان الماحوزي ﷺ من الذين اتّخذوا هذا المنهج، حيث خصّص ﷺ كتابه «بلغة المحدّثين» بذكر أسماء من اعتمد عليهم فقط، وأهمل الآخرين.

٢ - منهج التقسيم الرباعي

يتصدّى هذا المنهج لمهمّة تقسيم الحديث إلى أربعة أقسام:

١ - الصحيح ٢ - الموثّق ٣ - الحسن ٤ - الضعيف.

وذلك وفقاً لتنويع النصوص الدالة على التعديل أوالمدح أوالقدح.

فإنّ من النصوص الدالة على اعتبار المنصوص عليه قد يستفاد منها تعديله، وقد يستفاد منه حسنه فقط، كما أنّ النصوص القادحة قد لا يستفاد منها أكثر من فساد

مذهبه مع التصريح بتوثيقه، ومنها ما هي صريحة في جرحه وعدم اعتباره.

وكان العلّامة المجلسي والشيخ عبد النبي الجزائري رحمهما الله قد اتّخذا هذا المنهج، وإن كانا قد اختلفا في الترتيب.

فإنّ العلّامة المجلسي ألّف كتابه «الوجيزة» على ترتيب واحد ذكر أسماء الرجال فيه وحدّد كل قسم من هذه الأقسام برمز ذكره بعد كلّ اسم، ليحدّد به نوع الحديث الموصوف به.

وأمّا الشيخ عبد النبي الجزائري فقد رتّب كتابه على أربعة فصول، فخصّص الفصل الأول بالصحيح، والثاني بالحسن، والثالث بالموثّق، والرابع بالضعيف.

ويمكن عدّ كلّ من بحث عن نصوص الجرح والتعديل على ضوء هذه العناوين الأربعة ممّن اتّخذ هذا المنهج، وإن كان لم يحدّد أسماء الموصوفين بها على التعيين، مثل الشهيد الثاني حيث خصّص فصلاً من كتابه «البداية» بتفسير ألفاظ الجرح والتعديل

٣ ـ منهج التقسيم الخماسي وحديث المسكوت عنه

إنّ هذا المنهج يقوم على تقسيم الحديث إلى أقسام خمسة، وذلك بناء على وجود الفرق بين حديث مَن صُرّح بضعفه وبين حديث مَن لم يُصرّح بضعفه، أي مَن لم يُذكر بشأنه شيء، لا جرح ولا مدح ولا تعديل

وأظنّ أنّ الشيخ البهائي المتوفى عام ١٠٣٠ والسيد مير داماد المتوفّى عام ١٠٤١ هما أول من فصّلا هذا التقسيم.

قال الشيخ البهائي: «ثمّ سلسلة السند إمّا إماميّون، ممدوحون بالتعديل، **فصحيح**، وإن شذ أو بدونه كلّاً أو بعضاً مع تعديل البقيّة **فحسن**، أو مسكوت عن مدحهم وذمّهم كذلك **فقويّ**، وإمّا غير إماميّين كلّاً أو بعضاً مع تعديل الكلّ **فموثّق**، ويسمّى

أيضاً قويّاً، وما عدا هذه الأربعة **ضعيف**»[١]

وذكر السيد مير داماد في الراشحة الأُولى من كتابه الرواشح أنّ للحديث خمسة أقسام، ذكر عناوينها بمثل ما نقلناه عن الشيخ البهائي، ثم قال في تعريف القوي: «الرابع القوي: وهو مرويّ الإمامي في جميع الطبقات الداخل في طريقه ـ ولو في طبقة مّا ـ مَن ليس بممدوح ولا بمذموم مع سلامة عن فساد العقيدة، وربّما بل كثيراً ما يطلق القويّ على الموثّق، لكن هذا الاسم بهذا القسم أجدر، وهو به أحقّ، فلذلك آثرنا هذا الاصطلاح، وهو الذي يقتضيه مشرب الفحص والتحقيق»[٢]

يعرف من هذا أنّ حديث مَن ذُكر في الأُصول الرجاليّة ووصف بـ«إمامي» أو ما يفيد معناه، مثل وصف «من أصحابنا» داخل في قسم القويّ.

وقد يعرف أيضاً أنّ حديث من لم يُذكر في الأُصول الرجاليّة لكن عرفنا حسن عقيدته من تتبّع ما يرويه اعتقاداً به لا مكابرة أيضاً داخل في هذا القسم.

وعلى هذا التقسيم يبقى قسم آخر لم يعرف نوع حديثه، وهو الذي ذكر في الأُصول الرجاليّة ولم يعرف أنّه إمامي أو غير إمامي، أو لم يُذكر فيها أصلاً.

وسنتعرّض لهذا القسم في منهج التقسيم السداسي

هذا وقد وصف علماء هذا الفنّ مَن ذكر في الأُصول الرجاليّة ولم يذكر بشأنه شيء بـ «مجهول»، ووصفوا مَن لم يذكر فيها أصلاً بـ«مهمل».

قال أبو علي الحائري: «إنّ علماء الفن ـ شكر الله سعيهم ـ قد اصطلحوا لمن ذُكر في الرجال من غير جرح أو تعديل: مهملاً، ولمن لم يُذكر أصلاً: مجهولاً، وربّما قيل

---

١ ـ الوجيزة في الدراية ص ٨ ـ ٩

٢ ـ الرواشح السماويّة ص ٤١.

بالعكس، ولمّا لم نر ثمرة في الفرق كان إطلاق كلّ على الآخر جائزاً»[١]

وأرى أنّ إطلاق وصف «مجهول» ـ سواء أريد منه معناه اللغوي أو معناه الاصطلاحي ـ على كلّ مسكوت عنه غير صحيح، لأنّ الشيخ الطوسي قد ذكر طائفة كبيرة منهم في أبواب مختلفة من رجاله، يعرف منه طبقاتهم وعصرهم وعمّن رووا، كما ذكر أيضاً مجموعة منهم في كتابه الفهرست، وذكر أنّهم أصحاب أُصول وكتب، وعلى الأغلب ذكر طرقه إليها، ومثله ذكر النجاشي في رجاله.

فعليه هؤلاء ليسوا مجاهيل بالمعنى اللغوي، ولا يعدّوا مجاهيل بالمعنى الاصطلاحي عند من يذهب إلى اعتبار أصحاب الأُصول.

مضافاً إلى أنّ لفظة «مجهول» قد جاءت في أُصولنا الرجاليّة وصفاً لجماعة، يبلغ عددهم نحو خمسين شخصاً[٢]، فلو وصفنا من ذكر في الأُصول الرجاليّة ولم يذكر بشأنه شيء بهذا الوصف لم تظهر فائدة لهذا الوصف بشأن هؤلاء الخمسين.

على أنّ توصيف هؤلاء الخمسين بوصف مجهول قد يشعر بأنّ ما عداهم ليسوا بمجاهيل

---

١ ـ منتهى المقال ج ١ ص ٦

٢ ـ ذكرنا أسماءهم في «دليل نصوص الجرح والتعديل» تحت عنوان «مجهول».

اعتبار حديث المسكوت عنه

قبل البحث عن الموضوع ينبغي تقديم معلومات عن الأُصول الرجاليّة التي تكفّلت الجرح والتعديل بحقّ الرجال.

الأُصول الرجاليّة في نظر السيد البروجردي

الأُصول الرجاليّة هي: اختيار معرفة رجال الكشي، الرجال للطوسي، والفهرست أيضاً له، والرجال للنجاشي

جاء في نهاية التقرير: «إنّ الكتب الموضوعة في هذا الباب لا تتجاوز عدّة كتب، ككتاب رجال الشيخ ورجال الكشي وفهرست النجاشي[١]، وعدم التعرّض فيها لراو لا يوجب عدم الاعتناء بروايته»[٢]

رجال الشيخ الطوسي

جاء في نهاية التقرير: «إنّ كتاب رجال الشيخ لا يكون مشتملاً على جميع الرواة، لأنّ الظاهر إنّه كان بصورة المسودّة، وكان غرض الشيخ الرجوع إليه ثانياً لنظمه وترتيبه، وتوضيح حال بعض المذكورين فيه، كما يشهد لذلك الاقتصار في بعض الرواة على ذكر مجرد اسمه واسم أبيه من دون تعرّض لبيان حاله من حيث الوثاقة وغيرها، وكذا ذكر بعض الرواة مكرّراً كما يتّفق فيه كثيراً على ما تتبّعناه.

فهذا وأمثاله ممّا يوجب الظنّ الغالب بكون الكتاب لم يبلغ حدّ النظم والترتيب والخروج بصورة الكتاب، وذلك مستنداً إلى كثرة اشتغال الشيخ بالتأليف والتصنيف في الفنون المختلفة الإسلاميّة، من الفقه والأُصول وجمع الأحاديث والتفسير

---

١ - سيأتي ذكر الفهرست للطوسي بعد قليل.

٢ - نهاية التقرير ج ٣ ص ٢٣١

والكلام وغير ذلك من العلوم بحيث لو قسّمت مدّة حياته على تأليفاته لا يقع في مقابل كتابه هذا إلّا ساعات معيّنة محدودة[١]

فكيف كان فعدم الذكر في رجال الشيخ لا يدلّ على عدم الوثاقة»[٢]

وقد ألّف السيد البروجردي «ترتيب رجال الطوسي» واستدرك عليه جماعة ممّن لم يذكرهم الطوسي في رجاله هذا[٣]

وألّف أيضاً «ترتيب الفهرست لمنتجب الدين»، واستدرك عليه ما فاته ذكره[٤]

اختيار رجال الكشي

جاء في نهاية التقرير: «وأمّا كتاب رجال الكشي فالظاهر كما يظهر لمن راجع إليه إنّه كان غرضه منها جمع الأشخاص الذين ورد في حقّهم رواية أو روايات مدحاً أو قدحاً أو غيرهما»[٥]

علماً بأنّ هذا الكتاب لم يجمع كلّ ما روي بشأن الرواة، وقد روي بحقّهم الكثير من المدح والذم في كتب أخرى، مثل الكتب الأربعة وكتب حديثيّة أخرى كالاختصاص والغيبة للطوسي

رجال النجاشي والفهرست للطوسي

جاء في نهاية التقرير: «وأمّا رجال النجاشي فغرضه فيه إيراد المصنفين ومن برز منه

---

١ - هذه مبالغة في التقليل، لأنّ فرز أكثر من ستّة آلاف اسماً وثبتها في ثلاثة عشر باباً يستغرق من الوقت شهوراً عديدة، بل ينبغي أن نقول إنّ هذا الكتاب قد تكامل في عدّة سنوات.

٢ - نهاية التقرير ج ٣ ص ٢٣١

٣ - مخطوط له نسخة مودعة في مكتبة السيد البروجردي برقم ٢٣٩

٤ - مخطوط له نسختان مودعتان في مكتبة السيد البروجردي برقم ٣٠ و ٢٤٧

٥ - نهاية التقرير ج ٣ ص ٢٣١

تأليف أو تصنيف، وهكذا فهرست الشيخ ﷺ، فعدم تعرّضه لبعض من الرواة باعتبار عدم كونه مصنّفاً لا يدلّ على عدم كونه ثقة عنده، كما يظهر من بعض المتأخّرين في مشتركاته، حيث اعتمد في عدم وثاقة الراوي على مجرّد عدم كونه مذكوراً في تلك الكتب، مع أنّ الظاهر أنّه يمكن استكشاف وثاقة الراوي من تلاميذه الذين أخذوا الحديث عنه، فإذا كان الآخذ مثل الشيخ أو المفيد أو الصدوق أو غيرهم من الأعلام خصوصاً مع كثرة الرواية عنه لا يبقى ارتياب في وثاقته أصلاً»[١]

كتب لم يذكرها لا الطوسي ولا النجاشي

لقد عثرنا على عدّة كتب لم يذكرها لا الطوسي في فهرسته ولا النجاشي في رجاله ممّا يكشف عن أنّهما لم يحصلا على طريق إليها ليذكراها، منها:

١ ـ كتاب إبراهيم بن علي الكوفي، قال عنه الطوسي: «إبراهيم بن علي الكوفي، راو، مصنّف، زاهد، عالم، قطن سمرقند، وكان نصر بن أحمد صاحب خراسان يكرمه ومن بعده الملوك»[٢]

٢ ـ كتاب المشيخة للحسن بن محبوب السرّاد صاحب الرضا عليه السلام، نقل عنه ابن إدريس في مستطرفات السرائر[٣]

٣ ـ كتاب جعفر بن محمد بن سنان الدهقان، نقل عنه ابن إدريس في مستطرفات السرائر[٤]

٤ ـ كتاب التأديب للحسين بن روح النوبختي، قال الطوسي: «وأخبرني الحسين بن

---

١ ـ نهاية التقرير ج ٣ ص ٢٣١ ـ ٢٣٢

٢ ـ رجال الطوسي ص ٤٣٨.

٣ ـ راجع المستطرفات ص ٧٧، وراجع ومحاسبة النفس لابن طاوس ص ٥٣.

٤ ـ راجع المستطرفات ١٢٧

عبيد الله، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود القمّي قال: حدّثني سلامة بن محمد قال: أنفذ الشيخ الحسين بن روح رحمه الله كتاب التأديب إلى قم، وكتب إلى جماعة الفقهاء بها وقال لهم: انظروا في هذا الكتاب وانظروا فيه شيء يخالفكم، فكتبوا إليه أنّه كلّه صحيح، وما فيه شيء يخالف إلّا قوله في الصاع في الفطرة نصف صاع من طعام، والطعام عندنا مثل الشعير من كلّ واحد صاع»[١]

٥ ـ كتاب الوجيز في شرح آراء القرّاء الثمانية المشهورين للحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، نقل عنه ابن طاوس في سعد السعود[٢]

٦ ـ كتاب معن بن خالد، ذكره الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام وأضاف: «له كتاب، ثقة»[٣]

٧ ـ محمد بن أحمد بن قيس بن غيلان، مولى كوفي، له كتاب، ثقة»[٤]

٨ ـ كتاب الأشربة لأبي جعفر محمد بن عثمان العمري، قال الطوسي: «قال ابن نوح: أخبرني أبو نصر هبة الله ابن بنت أُمّ كلثوم بنت أبي جعفر العمري قال: كان لأبي جعفر محمد بن عثمان العمري كتب مصنفة في الفقه، ممّا سمعها من أبي محمد الحسن عليه السلام ومن الصاحب عليه السلام ومن أبيه عثمان بن سعيد عن أبي محمد وعن أبيه علي بن محمد عليهما السلام فيها كتب، ترجمتها كتب الأشربة، ذكرت الكبيرة أُمّ كلثوم بنت أبي جعفر رضي الله عنها أنّها وصلت إلى أبي القاسم الحسين بن روح رحمه الله عند الوصيّة إليه، وكانت في يده، قال أبو نصر: وأظنّها قالت: وصلت بعد ذلك إلى

---

١ - الغيبة للطوسي ص ٣٩٠ فصل ٦ رقم ٣٥٧ وعنه في البحار ج ٥١ ص ٣٥٨

٢ - راجع سعد السعود ص ٢٧٣

٣ - رجال الطوسي ص ٣٩٠ رقم ٤١.

٤ - رجال الطوسي ص ٣٩٠ رقم ٤٢.

أبي الحسن السمري رضي الله عنه وأرضاه»[١]

٩ـ كتاب محمد بن نعيم الشاذاني، قال الكشي: «وجدت بخطّ أبي عبد الله محمد بن نعيم الشاذاني قال: سمعت الفضل بن شاذان قال: سمعت الثقة يقول: سمعت الرضا عليه السلام يقول»[٢]

١٠ ـ أصل جعفر بن محمد بن شريح، ذكره الطوسي وأضاف: «له كتاب»، ولم يذكر الأصل هذا[٣]

هذه وغيرها من الكتب التي لم تذكر لا في رجال النجاشي ولا في الفهرست للطوسي، لأنّهما لم يحصلا على طرق إليها.

المعلومات عن الرجل عند الطوسي والنجاشي

لقد ذكر كلّ من الطوسي والنجاشي في كتابيهما بشأن الذين ترجما لهما ما اختصّ كلّ واحد به من معلومات، وما حصل عليه بالطريق الحسّيّة، فكانت النتيجة أنّهما اختلفا في بعض الموارد في المعلومات عن الشخص الواحد.

وممّا يؤكّد هذا المعنى أنّ الطوسي ذكر الحسن بن عطيّة الحناط وقال: «له كتاب»، ثمّ ذكر طريقه إليه[٤]، بينما النجاشي قال في ترجمته: «ما رأيت أحداً من أصحابنا ذكر له تصنيفاً»[٥]

---

١ - الغيبة للطوسي ص ٣٦٣ فصل ٦ رقم ٣٢٨ وعنه في البحار ج ٥١ ص ٣٥٠

٢ - اختيار رجال الكشي ص ٢٠٣ رقم ٣٥٧.

٣ - الفهرست للطوسي ص ٤٣.

٤ - راجع الفهرست ص ٥١.

٥ - رجال النجاشي ص ٤٦.

وذكر الطوسي داود بن القاسم الجعفري وقال: «له كتاب»، ثمّ ذكر طريقه إليه[١]، بينما النجاشي ذكره ووثّقه، ولم يذكر له كتاباً[٢]

وذكر النجاشي سليمانَ بن سفيان أبا داود المسترقّ المنشد، وأرّخ وفاته عام ٢٣١، ولم يذكر له كتاباً[٣]، بينما الطوسي ذكره في باب الكنى من الفهرست قائلاً: «أبو داود المسترقّ، له كتاب»، ثمّ ذكر إليه طريقين عن شيخيه: أحمد بن عبدون وابن أبي جيد[٤]، وكلاهما من مشايخ النجاشي[٥]

وقال النجاشي: «أبو طالب البصري، ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عنه»[٦]، ولم يزد على هذا، وهو طريق مرسل بحذف الواسطة الأولى، وقال بعد ١٣ اسماً: «أبو طالب الأزدي البصري الشعراني، له كتاب يرويه محمد بن خالد البرقي، وقال أصحابنا لا يعرف هذا الرجل إلّا من جهته، أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن الحسن بن حمزة، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه قال: حدّثنا أبو طالب الأزدي بكتابه»[٧]، وذكره الطوسي قائلاً: «أبو طالب الأزدي الملقّب بالشعراني، له كتاب»، ثمّ ذكر طريقه إليه، وطريقه ينتهي إلى «أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه»[٨]

---

١ - راجع الفهرست ص ٦٧

٢ - راجع رجال النجاشي ص ١٥٦ رقم ٤١١.

٣ - راجع رجال النجاشي ص ١٨٣ رقم ٤٨٥.

٤ - راجع الفهرست ص ١٨٤

٥ - بشأنهما راجع مشيخة النجاشي ص ١٠٢ و ١٥٦

٦ - رجال النجاشي ص ٤٥٧ رقم ١٢٤١

٧ - رجال النجاشي ص ٤٥٩ رقم ١٢٥٥

٨ - الفهرست ص ١٨٧

هذا، ويمكننا أن نستدلّ بأدلّة على أنّ توثيقات النجاشي وجرحه كان عن حسّ لا عن حدس، منها:

قال النجاشي: «إبراهيم بن نعيم العبدي أبو الصباح الكناني نزل فيهم فنسب إليهم، كان أبو عبد الله عليه السلام يسمّيه الميزان لثقته، ذكره أبو العباس في الرجال، رأى أبا جعفر، وروى عن أبي إبراهيم عليهما السلام

له كتاب يرويه عنه جماعة.

أخبرنا محمد بن علي قال: حدّثنا علي بن حاتم عن محمد بن أحمد بن ثابت القيسي قال: حدّثنا محمد بن بكر والحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان، عنه به»[١]

فترى أنّه رحمه الله قد أخذ توثيق إبراهيم هذا من شيخه: أبي العباس أحمد بن علي بن نوح السيرافي، وأخذ طريقه إلى كتابه من شيخه: محمد بن علي بن شاذان القزويني، وهكذا أخذهما منهما بالنسبة لأبي أيوب الخزاز إبراهيم بن عيسى[٢]

قال السيد البروجردي: «قوله: «وروى عن أبي إبراهيم عليه السلام».

لم يذكر روايته عن أبي عبد الله عليه السلام، مع أنّ معظم رواياته عنه عليه السلام، حتى أنّ الكليني في الكافي ذكر له الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام قريباً من ثمانين رواية، وعن أبي جعفر عليه السلام أربع روايات»[٣]

ذكر السيد رحمه الله هذا دفعاً عمّا يمكن أن يرد عليه كيف رأى أبا جعفر عليه السلام ولم يرو عنه، وكيف أدرك الصادق عليه السلام ولم يرو عنه، وروى عن أبي إبراهيم عليه السلام فقط.

---

١ - رجال النجاشي ص ١٩ رقم ٢٤

٢ - راجع رجال النجاشي ص ٢٠ رقم ٢٥

٣ - الحاشية على رجال النجاشي ـ مخطوط ـ ص ١٣

وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على أنّ معلومات النجاشي عمّن ذكرهم كانت عن سماع من شيوخه.

هذا وكنت قد كتبت نماذج أخر في هذا المعنى أعرضت عن ذكرها رعاية للاختصار.

حكم من لم يذكر في الأُصول الرجاليّة

إنّ كتب الرجال لم تذكر جميع الرواة الذين لهم رواية في الكتب الحديثيّة، وذلك بسبب عدم كونهم من المصنفين، أو بسبب عدم معرفة طبقتهم وعصرهم وغير ذلك.

مع العلم أنّه ذكروا فيها رجالاً لا رواية لهم في الكتب الحديثيّة التي بأيدينا بل وحتّى أُهمل فيها ذكر أشخاص معروفين مشهورين، رووا الكثير من الأحاديث، وعُرف عصرهم وطبقتهم، مثل محمد بن جعفر بن محمد القرشي مولى بني مخزوم أبو العباس الكوفي الرزّاز المتوفى عام ٣١٦ من مشايخ الكليني، وعلي بن أحمد بن محمد بن موسى بن عمران الدقاق، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار المتوفّى عام ٣٥٦ من مشايخ الصدوق.

قال السيد البروجردي بشأن كتب الرجال: «إهمالها ذكر كثير ممّن تضمّنته الأسانيد من الرواة»[١]

وجاء في نهاية التقرير: «وعدم التعرّض فيها لراو لا يوجب عدم الاعتناء بروايته»[٢]

المجهول

ومن القضايا التي يجب أن تدرس في كتب الرجال المتأخّرة عن الأُصول الرجاليّة

---

١ - مقدّمة ترتيب أسانيد الكافي طبع ضمن حياة سيد الطائفة ص ٢٣١

٢ - نهاية التقرير ج ٣ ص ٢٣١

هي قضيّة الخلط بين «مجهول» بالمعنى الاصطلاحي ومجهول بالمعنى اللغوي.

توضيح ذلك: لقد وصف أصحاب الجرح والتعديل في الأُصول الرجالية نحو خمسين شخصاً بوصف «مجهول»، ووصفوا آخرين بوصف «لا يعرف» أو بـ«لا نعرفه» أو بـ«لم ينتسب» أو بعبارة «من المجهولين»[1]

ووصف علماء هذا الفن ممّن تأخّر عصره عن عصر أصحاب الجرح والتعديل مَن ذُكر في الأُصول الرجاليّة ولم يذكر بشأنه شيء بـ«مجهول»، ووصفوا مَن لم يذكر فيها أصلاً بـ«مهمل».

وقال المير داماد: «المجهول الاصطلاحي وهو من حَكَمَ أئمّة الرجال عليه بالجهالة كإسماعيل بن قتيبة من أصحاب الرضا عليه السلام وبشير المستنير الجعفي من أصحاب الباقر عليه السلام، ولغوي وهو ليس بمعلوم الحال، لكونه غير مذكور في كتب الرجال، ولا هو من المعهود أمره المعروف حاله من حال من يروي عنه من دون حاجة إلى ذكره.

والأول متعيّن بأنّه يحكم ـ بحَسَبه ومن جهته ـ على الحديث بالضعف، ولا يعلّق الأمر على الاجتهاد فيه، واستبانة حاله على خلاف الأمر في الثاني

إذ ليس يصحّ ولا يجوز ـ بحَسَبه ومن جهته ـ أن يحكم على الرواية بالضعف ولا بالصحّة ولا بشيء من مقابلاتها أصلاً ما لم يستبن حاله، ولم يتّضح سبيل الاجتهاد في شأنه.

أليس الصحيح والحسن والموثّق والقويّ أقسام معيّنة لا تتصحّح إلّا بألفاظ مخصوصة معيّنة من تلقاء أئمّة الحديث والرجال في إزائها، ولا يجوز إطلاقها على الحديث إلّا بالأخذ من مآخذها والاستناد إلى مداركها، كذلك الضعيف أيضاً قسم

---

١ ـ ذكرت أسماءهم في حرف الميم من كتاب دليل نصوص الجرح والتعديل ـ طبع ملحقاً بكتاب نصوص الجرح والتعديل ـ ص ١٢٤

معيّن لا يحكم به إلّا من سبيل ألفاظ مخصوصة.

وبالجملة جهالة الرجل على معنى عدم تعرّف حاله من حيث عدم الظفر بذكره أو بمدحه وذمّه في الكتب الرجاليّة ليس ممّا يسوغ الحكم بضعف السند أو الطعن فيه، كما ليس يسوغ تصحيحه أو تحسينه أو توثيقه.

إنّما تكون الجهالة والإهمال من أسباب الطعن بمعنى حكم أئمّة الرجال على الرجل بأنّه مجهول أو مهمل»[١]

وقال أبو علي الحائري: «إنّ علماء الفن شكر الله سعيهم قد اصطلحوا لمن ذُكر في الرجال من غير جرح أو تعديل: مهملاً، ولمن لم يُذكر أصلاً: مجهولاً، وربّما قيل بالعكس، ولمّا لم نر ثمرة في الفرق كان إطلاق كلّ على الآخر جائزاً»[٢]

ويعرف من كلامهم أنّهم استسهلوا الكلام عن حديث المجهول والمهمل ولم يفرّقوا بين المجهول بالمعنى الاصطلاحي والمجهول بالمعنى اللغوي.

وأرى أنّ إطلاق وصف «مجهول» سواء أريد منه معناه اللغوي أو معناه الاصطلاحي على كلّ مسكوت عنه غير صحيح، لأنّ الشيخ الطوسي قد ذكر طائفة كبيرة منهم في أبواب مختلفة من رجاله، يعرف منه طبقاتهم وعصرهم وعمّن رووا، كما ذكر أيضاً مجموعة منهم في كتابه الفهرست، وذكر أنّهم أصحاب أُصول وكتب، وعلى الأغلب ذكر طرقه إليها، ومثله ذكر النجاشي في رجاله.

فلو وصفنا من ذكر في الأُصول الرجاليّة ولم يذكر بشأنه شيء بهذا الوصف لم تظهر فائدة لهذا الوصف بشأن هؤلاء الذين وصفوا بهذا الوصف.

فعليه هؤلاء ليسوا مجاهيل بالمعنى اللغوي، ولا يعدّوا مجاهيل بالمعنى

---

١ - الراشحة الثالثة عشر من الرواشح السماويّة ص ٦٠ ـ ٦١

٢ ـ منتهى المقال ج ١ ص ٦

الاصطلاحي عند من يذهب إلى اعتبار أصحاب الأُصول.

وأرى أنّ من وصفه أصحاب الجرح والتعديل بـ«مجهول» هو ضعيف، وأمّا مَن ذكر في الأُصول الرجاليّة ولم يذكر بجرح أو تعديل فليس بضعيف.

علماً بأنّ العلّامة المجلسي أعلى الله مقامه قد وصف الآلاف من الأحاديث في كتابيه: «مرآة العقول» و«ملاذ الأخيار» بـ«مجهول»، ولم يقصد منه المجهول الاصطلاحي، بل يقصد المجهول اللغوي، ولذلك لم يضعّفها في كتبه مثل بحار الأنوار وغيره.

المهمل

لقد عبّر المتأخرون من الرجاليّين عن الذي ذكر في الأُصول الرجاليّة ولم يذكر بشأنه شيء من الجرح أو التعديل بـ«المهمل».

أي ذكروه لكنّهم أهملوا ذكر حاله.

ظنّاً منهم أنّ الجرح والتعديل كان ميسّر لهم لاقترابهم من عصر الظهور وتوفّر الكتب لديهم، مع العلم أنّ هذا الذي ذكروه ما كان ينفعهم فيما إذا لم يحصلوا على طريق حسّي إلى ذلك، كما شرطوا هم في كتب دراية الحديث

فلو عبّرنا عن «المهمل» بالمسكوت عنه لكان أقرب إلى الواقع.

أدلّة على اعتبار حديث المسكوت عنه

فنقول: إنّ المقصود من المسكوت عنه هو الذي عنونه أصحاب الأُصول الرجاليّة فيها، وذكروا أنّ له أصل أو كتاب أو كتب، وذكروا طرقهم إليه، وربّما ذكروا عمّن روى ومن روى عنه، لتُعرف طبقته، وربّما ذكروا أيضاً أصله من أين، وسكن أين، ومتى ولد، ومتى توفّي، لكنّهم لم يذكروا ما يدلّ على جرحه أو تعديله.

ومن هنا نقول: إنّ درج المسكوت عنه في القسم المصرّح بضعفه غير صحيح، ولا

يصحّ أيضاً درجه في القسم المصرّح بتعديله أو بمدحه.

وبعد مرور خمسة وعشرين عاماً على تأليف كتابنا المعجم الموحّد، وكنّا قد صنفنا فيه ما جاء في الأُصول الرجاليّة والخلاصة للعلّامة الحلي على خمسة أصناف، وأخرجنا المسكوت عنه من قسم الضعيف[1]، وفي خلال هذه الفترة ازدادت هذه الفكرة تبلوراً يوماً بعد يوم، واليوم وصل ما يمكن أن يستدلّ به على هذه الدعوى إلى عشرة أدلّة، وهي كما يلي:

الأول: إنّ أصحاب الجرح والتعديل وصفوا طائفة من الرواة بوصف يفيد تعديل الموصوف به وصحّة حديثه، مثل: «ثقة» أو «شيخ أصحابنا» أو «شيخ الطائفة» أو «صادق» أو «صدوق» أو «صحيح» أو «صحيح الحديث» أو «صحيح السماع» أو «عدل» أو «عين» أو «لا يعدل به أحد» أو «من وجوه أصحابنا» أو «وجه» أو «وجيه».

ووصفوا أيضاً طائفة أُخرى منهم بوصف يفيد مدح الموصوف به وحسن حديثه، مثل: «أصله معتمد عليه» أو «بصير بالحديث والرواية» أو «ثبت» أو «جليل» أو «جيّد الحديث» أو «حافظ» أو «حسن الاعتقاد» أو «حسن الحفظ» أو «خيّر» أو «ديّن» أو «زاهد» أو «سليم» أو «سيد في هذه الطائفة» أو «شريف القدر» أو «صالح الرواية» أو «عابد» أو «عارف بالحديث» أو «عالم» أو «عظيم القدر» أو «فاضل» أو «فقيه» أو «لا بأس به» أو «لا يطعن عليه في شيء» أو «مأمون» أو «متكلّم» أو «مشهور» أو «ممدوح» أو «نقي الحديث» أو «واضح الرواية» أو «ورع» أو «يسكن إلى ما يرويه».

ووصفوا أيضاً طائفة أُخرى منهم بوصف يفيد ذمّ الموصوف به وضعف حديثه، مثل: «اختلّ في آخر عمره» أو «اشتهر بالكذب» أو «خبيث» أو «خارجي»

---

١ - رمزنا في هذا الكتاب للصحيح «دائرة» وللموثّق بـ «مثلّث» وللحسن بـ «مربع» وللضعيف بـ «نجمة»، وتركنا الأسماء التي لم يذكر بشأنها شيء من الجرح أوالتعديل بدون علامة.

أو «خطابي» أو «خلّط» أو «دلّس» أو «زنديق» أو «زيدي» أو «صاحب الترّهات» أو «ضعيف» أو «طعن عليه أصحابنا» أو «ظهرت منه مقالات منكرة» أو «عامي» أو «غالي» أو «غير معتمد» أو «فاسد» أو «فطحي» أو «فيه نظر» أو «كذاب» أو «لا خير فيه» أو «لا يعوّل عليه» أو «ليس من أصحابنا» أو «متّهم» أو «مرتفع القول» أو «مخلّط» أو «ملعون» أو «ناووسي» أو «واقفي»[١]

فلو عدّ المسكوت عنه من القسم المصرّح بتعديله انتفت فائدة كلّ هذه الأوصاف التي تفيد التعديل، ولو عدّ في القسم المصرّح بمدحه انتفت فائدة كلّ هذه الأوصاف الدالّة على المدح.

وأيضاً لو عدّ من القسم المصرّح بجرحه انتفت فائدة كلّ ما وصفوا به المضعّفين.

وانتفاء هذه الفوائد سدٌّ لباب العلم الذي فرض علينا طلبه.

وهذا ممّا لا يرضى به أحد، حتى من اعتمد التقسيم الرباعي

فعليه لابدّ من درج حديث المسكوت عنه في القسم الخامس، تمييزاً له عمّن سواه.

الثاني: إنّ أصحاب الجرح والتعديل قد يختلفوا في الشخص الواحد، فيوثّقه أحدهم ويسكت عنه الآخر، أو يوثّقه أحدهم ويضعّفه الآخر.

منهم: إبراهيم بن مهزم، أكّد النجاشي توثيقه في رجاله[٢]، وسكت عنه الطوسي في كتابيه: الفهرست والرجال[٣]

---

١ - لقد جمعت كلّ هذه النصوص ورتّبتها حسب حروف المعجم في كتاب نصوص الجرح والتعديل وذكرت أولاً أقوال الأعلام في مداليلها، ثمّ ذكر ما توصّلت إليه.

وطبع هذا الكتاب في مجلّدين نشره مجمع الفكر الإسلامي عام ١٤٢٥

٢ ـ راجع رجال النجاشي ص ٢٢

٣ ـ راجع الفهرست ص ٩ ورجال الطوسي ص ١٥٤ و ٣٤٢

ومنهم: أحمد بن عمر الحلاّل، وثّقه الطوسي في رجاله[١]، وسكت عنه النجاشي في رجاله[٢]

ومنهم: إسماعيل بن جابر، وثّقه الطوسي في رجاله[٣]، وسكت عنه النجاشي في رجاله[٤]

ومنهم: الحسن بن عطيّة، وثّقه النجاشي في رجاله[٥]، وسكت عنه الطوسي في كتابيه[٦]

ومنهم: الحسين بن محمد الأشعري من مشايخ الكليني، وثّقه النجاشي[٧]، وسكت عنه الطوسي[٨]

ومنهم: زكريا بن آدم القمّي، وثّقه النجاشي[٩]، وسكت عنه الطوسي في كتابيه[١٠]

ومنهم سهل بن زياد، ضعّفه النجاشي[١١]، ووثّقه الطوسي في رجاله[١٢]، وضعّفه

---

١ ـ رجال الطوسي ص ٣٦٨.

٢ ـ راجع رجال النجاشي ص ٩٩

٣ ـ راجع رجال الطوسي ص ١٠٥

٤ ـ راجع رجال النجاشي ص ٣٢.

٥ ـ راجع رجال النجاشي ص ٤٦.

٦ ـ راجع الفهرست ص ٥١ ورجال الطوسي ص ١٦٧ و ١٨٢

٧ ـ راجع رجال النجاشي ص ٦٦

٨ ـ راجع رجال الطوسي ص ٤٦٩.

٩ ـ راجع رجال النجاشي ص ١٧٤

١٠ ـ راجع الفهرست ص ٧٣ ورجال الطوسي ص ٢٠٠ و ٣٧٧ و ٤٠١.

١١ ـ راجع رجال النجاشي ص ١٨٥

١٢ ـ راجع رجال الطوسي ص ٤١٦.

في الفهرست[١]

ومنهم: عاصم بن حميد، وثّقه النجاشي[٢]، وسكت عنه الطوسي في كتابيه[٣]

ومنهم: عبد الله بن مُسكان، وثّقه النجاشي[٤]، وسكت عنه الطوسي في رجاله[٥]

ومنهم: عمرو بن شمر، ضعّفه النجاشي[٦]، وسكت عنه الطوسي في كتابيه[٧]

ومنهم: محمد بن حمزة بن اليسع، وثّقه الطوسي[٨]، وسكت عنه النجاشي[٩]

ومنهم: هشام بن سالم، أكّد النجاشي في توثيقه[١٠]، وسكت عنه الطوسي في كتابيه[١١]

فلو عُدّ المسكوت عنه مضعّفاً وعدّ حديثه ضعيفاً لانتفت فائدة تعديله، لأنّ قاعدة تقديم قول الجارح على قول المعدِّل يلزمه تقديم قول الساكت عنه على قول من وثّقه، فتنتفي فائدة توثيقه.

وهذا ما لا يقبله أحد، حتى الذي يعتمد التقسيم الثنائي

---

١ ـ راجع الفهرست ص ٨٠.

٢ ـ راجع رجال النجاشي ص ٢٠١

٣ ـ راجع الفهرست ص ١٢٠ ورجال الطوسي ص ٢٦٨

٤ ـ راجع رجال النجاشي ص ٢١٤

٥ ـ راجع رجال الطوسي ص ٢٦٤

٦ ـ راجع رجال النجاشي ص ٢٨٧

٧ ـ راجع الفهرست ص ١١٢ ورجال الطوسي ص ١٣٠ و ٢٤٩

٨ ـ راجع رجال الطوسي ص ٤٢٦.

٩ ـ راجع رجال النجاشي ص ٤٦٠.

١٠ ـ راجع رجال النجاشي ص ٤٣٤.

١١ ـ الفهرست ص ١٧٤ ورجال الطوسي ص ٣٢٩ و ٣٦٣.

فعليه لا بدّ من درج حديث المسكوت عنه في القسم الخامس، تمييزاً له عمّن سواه.

الثالث: إنّ العقلاء يفرّقون بين من عرف بالصلاح أو عرف بالفساد وبين من لا يعرفون صلاحه أو فساده، فلا يحكمون بالفساد على من لا يعرف صلاحه ولا فساده، وبنفس الوقت لا يزكّونه.

وطبيعي أنّ المسكوت عنه في سيرة العقلاء لا يعدّل ولا يجرح، لا يعدّل لأنّ التعديل يجب أن يكون عن حسّ، ولا حسّ هنا يدلّ على تعديله، ولا يجرح لأنّ التجريح يجب أن يكون عن حسّ، ولا حسّ هنا يدلّ على تجريحه.

فعليه يمكننا القول بأنّ المسكوت عنه ليس بضعيف.

وإخراج المسكوت عنه من قسم الضعيف يمهّد اعتبار حديثه ووضعه في رتبة بعد رتبة الصحيح والموثّق والحسن.

الرابع: إنّ الذي دفع المشهور إلى القول بالتقسيم الرباعي: الصحيح، الموثّق، الحسن، الضعيف، هو ما وجدوه من التفاوت في الأوصاف التي وردتهم نقلاً عن أصحاب الجرح والتعديل بشأن الرواة وبشأن الاختلاف في مذاهبهم، فوجدوا مثلاً بعض الرواة وصف بـ«ثقة»، والبعض الآخر بـ«خيّر»، وبعضهم وصف بـ«كذّاب» وبعضهم بـ«غير معتمد»، وبعضهم وصف بـ«صحيح المذهب» وبعضهم بـ«فاسد المذهب»، ولهذا صنّفوهم إلى أربعة أصناف.

وأمّا المسكوت عنه فلم يرد بشأنه شيء من هذه الأوصاف.

الخامس: أدلّة حجّية خبر الثقة ووجوب الأخذ به لا تنفي الأخذ بخبر غير الثقة، كيف وقد قال كثير من الأعلام بانجبار ضعف السند بعمل الأصحاب أو بالشهرة الفتوائيّة.

ومقتضى القول بانجبار ضعف السند هو القول بأنّ الأخذ بالحديث لا ينحصر في

الأخذ بحديث الثقة.

ولهذا أخذوا بخبر الضعيف إذا كان معمولاً به عند الأعلام من الطائفة فضلاً عن حديث المسكوت عنه.

السادس: لو كان حديث المسكوت عنه ضعيفاً لما صحّ الاعتماد على أي توثيق من التوثيقات العامّة، حتّى على توثيق من وقع في إسناد علي بن إبراهيم في تفسيره، أو توثيق من روى عنه ابن قولويه بلا واسطة، أو توثيق مشايخ النجاشي الذين روى عنهم بلا واسطة.

لأنّ تضعيف المسكوت عنه يعارض توثيقه بهذا التوثيق العام، وبناء على القول المشهور يقدّم قول الجارح على قول المعدّل إذا تعارضا، فينتفي التعديل

السابع: لقد أفتى الكثير من الفقهاء اعتماداً على حديث المسكوت عنه، إذا لم يجدوا له معارضاً، فلو كان حديث المسكوت عنه ضعيفاً لصرّحوا بانجباره عند الأخذ به.

الثامن: لقد رجّح كثير من الفقهاء حديث المسكوت عنه على حديث المصرّح بضعفه عند تعارضهما، فلو كان حديث المسكوت عنه بمستوى حديث المصرّح بضعفه للزم الترجيح بلا مرجّح، وهو قبيح عقلاً.

التاسع: لو اشترك اسم بين من صرّح بضعفه وبين من صرّح بتوثيقه يحمل على الضعيف فلا يؤخذ بحديثه، لأنّ النتيجة تتبع أخسّ المقدّمات.

أمّا لو اشترك بين شخصين مسكوت عنهما غير مصرّح بضعفهما لم يحمل على الضعيف لعدم وجوده بنهما، فلو رفضه لكان رفضه بلا دليل

العاشر: إنّ عدد الرواة المسكوت عنهم أكثر بكثير من عدد الرواة المصرّح بجرحهم أو تعديلهم، وطبيعي سيكون عدد أحاديثهم أكثر من أحاديث المجروحين

والمعدّلين.

فلو رفضنا أحاديث المسكوت عنهم لحدث فراغ كبير في الفقه، ولا شكّ أن هذا ممّا لا يتحمّله الفقيه.

مع ملاحظة هذه الأدلّة يجب أن نقول بالتقسيم الخماسي للحديث، فيكون القسم الخامس هو حديث المسكوت عنه ونصطلح عليه بـ«المعتبر».

ثمرة القول بالتقسيم الخماسي

إنّ الفرق بين القول بالتقسيم الخماسي والقول باعتبار التوثيقات العامّة يتبيّن في النتائج المترتّبة على القولين، وهي كما يلي:

الأول: إنّ القول باعتبار حديث المسكوت عنه لا يرفعه إلى مستوى الحديث الصحيح أو حتى الحديث الحسن، وذلك حفاظاً على فائدة التعديل والمدح، بينما القول باعتبار التوثيق العامّ يرفع حديث المسكوت عنه إلى مستوى الحديث الصحيح أو الحسن، وهذا يستلزم انتفاء فائدة التعديل والمدح.

الثاني: إنّ القول باعتبار التوثيق العام يصحّح طائفة من الأحاديث هي أقلّ عدداً من الأحاديث التي تمّ اعتبارها اعتماداً على اعتبار القسم الخامس.

الثالث: بناءً على اعتبار حديث المسكوت عنه عند تعارضه مع الصحيح أوالموثّق أو الحسن تقدّم هذه الأصناف الثلاثة عليه، فلا يبقى تعارض حينئذ، بينما لو تعارض الصحيح بالتوثيق الخاصّ مع الصحيح بالتوثيق العامّ يبقى التعارض قائماً فيحتاج إلى مرجّح لترجيح أحدهما على الآخر.

الرابع: أكثر التوثيقات العامّة مبنيّة على نصوص خاصّة، مثل ما جاء في مقدّمات بعض الكتب، مثل مقدّمة كتاب كامل الزيارات، أو تفسير علي بن إبراهيم، أو مبنيّة على فرضيّة قد لا تتحقّق، مثل فلان لا يروي إلّا عن الثقات، أو النصّ الذي يستدلّ به

على توثيق أصحاب الإجماع أو ما يستدلّ به على توثيق أصحاب الأُصول، وكلّها قابلة للنقاش، وعلى فرض سلامتها من النقاش لا يمكن أن يستدلّ بها إلّا على موارد معيّنة، مثل توثيق من وقع في سند كامل الزيارات، فلا تصحّح أحاديثه الأخرى التي رويت عنه في غير هذا الكتاب، ومثله ما جاء في سند تفسير علي بن إبراهيم، بينما القول باعتبار حديث المسكوت عنه يقتضي اعتبار جميع أحاديثه.

الخامس: إنّ أدلّة اعتبار حديث المسكوت عنه أكثرها أدلّة عقليّة معدودة، يتمكّن الباحث من الاستدلال بها على هذه الدعوى بسهولة، بينما أدلّة اعتبار التوثيقات العامّة أكثرها تعبّدية، وهي بعدد التوثيقات العامّة، وهي تتجاوز المائة، وقد كثر الخلاف فيها، بين من سلّم لجميعها، وبين من قبل بعضها ورفض الباقي

مذهب المسكوت عنه

لقد تعرّض بعض الأعلام للمسكوت عنهم من المذكورين في رجال النجاشي وفي الفهرست للطوسي، وذهب إلى القول بأنّهم من الشيعة الإمامية، وأنّهم ممدوحون بالمدح العام.

وهذا وإن كان يؤيّد ما أكّدنا عليه من لزوم فرز حديث المسكوت عنهم عن حديث سواهم، إلّا أنّه قد يراد منه درجهم في القسم الحسن، وهذا أيضاً يرد عليه ما أوردناه على ما إذا أدرجناهم في قسم المصرّح بتعديلهم، وهو انتفاء فائدة عبارة المدح التي تفيد حسن حديث الممدوحين بالمدح الخاصّ.

قال السيد مير داماد بشأن من ذكرهم النجاشي في رجاله ولم يذكر بشأنهم شيء: «إنّ من يذكره النجاشي من غير ذمّ ومدح يكون سليماً عنده عن الطعن في مذهبه، وعن القدح في روايته، فيكون بحسب ذلك طريق الحديث من جهته قويّاً، لا حسناً

ولا موثّقاً»[١]

وقال السيد بحر العلوم في الفائدة العاشرة من رجاله «الظاهر أنّ جميع من ذكره الشيخ في «الفهرست» من الشيعة الإماميّة، إلّا من نصّ فيه على خلاف ذلك»، ثمّ قال: «وكذا «كتاب النجاشي»، فكلّ من ذكر له ترجمة في الكتابين فهو صحيح المذهب، ممدوح بمدح عام، يقتضيه الوضع لذكر المصنّفين العلماء، والاعتناء بشأنهم وشأن كتبهم، وذكر الطريق إليهم، وذكر من روى عنهم ومن رووا عنه.

ومن هذا يعلم أنّ إطلاق الجهالة على المذكورين في «الفهرست» و«رجال النجاشي» من دون توثيق أو مدح خاصّ ليس على ما ينبغي

وكذا الكلام فيمن ذكره الشيخ الجليل ابن شهر آشوب السروي في كتاب «معالم العلماء»، ومن ذكره الشيخ الجليل علي بن عبيدالله بن بابويه في «فهرسته»، وهذا ممّا ينبغي أن يلحظ، فقد غفل أكثر الناس عنه، فتأمّل»[٢]

وأرى أنّ ما استظهره ﷺ بشأن مَن ذكرهم الطوسي في الفهرست وأيضاً مَن ذكرهم النجاشي في كتابه استظهار في محلّه، فهم ممدوحون بمدح عام، وهو السلامة من الطعن، إلّا إذا عثرنا على ما هو صريح في جرحهم، أو عثرنا على ما هو صريح في فساد مذهبهم، فعند ذلك لا يجديهم هذا المدح العام.

وأمّا بالنسبة لرجال الطوسي، فإنّ السيد ﷺ لم يتعرّض للحديث عمّن ذكروا فيه، ولم يستظهر هذا المدح بحقّهم، ولعلّ السبب في ذلك أنّه ﷺ وجد «عبد الله بن شُبرمة» و«محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى» قد ذكرهما

---

١ ـ الرواشح السماويّة ص ٦٨

٢ ـ رجال السيد بحر العلوم ج ٤ ص ١١٥ ـ ١١٦

الطوسي في رجاله هذا[١]، ولم يصرّح بفساد مذهبهم، مع العلم أنّهما كانا من فقهاء العامّة.

وقال الصدوق: «وما كان فيه عن عبد الله بن أبي يعفور فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبد الله بن أبي يعفور»[٢]

هذا وقد حكم العلّامة الحلّي بصحّة هذا الطريق[٣]، مع العلم بأنّ أحمد بن محمد بن يحيى العطار هذا مسكوت عنه[٤]

نموذج من تصحيح حديث المسكوت عنه

سند حديث عبد الله بن أبي يعفور في صفة العدل قال الصدوق: «روي عن عبد الله بن أبي يعفور قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بم تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعليهم ؟ فقال: أن تعرفوه بالستر والعفاف، وكفّ البطن والفرج واليد واللسان، وتعرف باجتناب الكبائر التي أوعد الله عزّ وجلّ عليها النار، من شرب الخمور والزنا والربا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك.

والدلالة على ذلك كلّه أن يكون ساتراً لجميع عيوبه، حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه وتفتيش ما وراء ذلك، ويجب عليهم تزكيته

---

١ ـ راجع رجال الطوسي ص ٩٧ و ٢٢٨ و ٢٩٣

٢ ـ مشيخة الفقيه ص ١٢

٣ ـ راجع الفائدة الثامنة من خاتمة خلاصة الأقوال ص ٢٧٧

٤ ـ راجع المعجم الموحّد ج ١ ص ١٠٠

وإظهار عدالته في الناس، ويكون معه التعاهد للصلوات الخمس إذا واظب عليهنّ، وحفظ مواقيتهن بحضور جماعة من المسلمين، وأن لا يتخلّف عن جماعتهم في مصلّاهم إلّا من علّة، فإذا كان كذلك لازماً لمصلّاه عند حضور الصلوات الخمس، فإذا سئل عنه في قبيلته ومحلّته قالوا: ما رأينا منه إلّا خيراً، مواظباً على الصلوات، متعاهداً لأوقاتها في مصلّاه، فإنّ ذلك يجيز شهادته وعدالته بين المسلمين.

وذلك أنّ الصلاة ستر وكفّارة للذنوب، وليس يمكن الشهادة على الرجل بأنّه يصلّي إذا كان لا يحضر مصلّاه، ويتعاهد جماعة المسلمين، وإنّما جعل الجماعة والاجتماع إلى الصلاة لكي يعرف من يصلّي ممّن لا يصلّي، ومن يحفظ مواقيت الصلوات ممّن يضيّع.

ولو لا ذلك لم يمكن أحد أن يشهد على آخر بصلاح، لأنّ من لا يصلّي لا صلاح له بين المسلمين، فإنّ رسول الله ﷺ همّ بأن يحرق قوماً في منازلهم لتركهم الحضور لجماعة المسلمين، وقد كان منهم من يصلّي في بيته فلم يقبل منه ذلك، وكيف تقبل شهادة أو عدالة بين المسلمين ممّن جرى الحكم من الله عزّ وجلّ ومن رسوله ﷺ فيه الحرق في جوف بيته بالنهار، وقد كان يقول رسول الله ﷺ: لا صلاة لمن لا يصلّي في المسجد مع المسلمين إلّا من علّة»[1]

وقال الصدوق: «وما كان فيه عن عبد الله بن أبي يعفور فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن

---

١ - الفقيه ج ٣ ص ٢٤ ـ ٢٥ حديث ١ من باب العدالة وعنه في البحار ج ٨٥ ص ٣٨

عبد الله بن أبي يعفور»[١]

لقد عبّر السيد البروجردي عن هذا الحديث بصحيحة[٢]

مع العلم أنّ أحمد بن محمد بن يحيى العطار هذا لم يذكر في الأُصول الرجاليّة.

وأبو عبد الله محمد بن خالد البرقي ضعّفه النجاشي حيث قال: «وكان محمد ضعيفاً في الحديث»[٣] ووثّقه الطوسي[٤]

وحماد بن عثمان توفي عام ١٩٠[٥]، وعبد الله بن أبي يعفور مات في أيّام أبي عبد الله عليه السلام[٦]

واستدلّ السيد البروجردي على وثاقة أحمد بن محمد بن يحيى العطار برواية الصدوق والشيخ عنه، مع كثرة رواياته، حيث إنّه كان راوية كتب أبيه بإجازة منه[٧]

وأمّا جرح النجاشي لمحمد بن خالد البرقي فلا يراه معارضاً لتعديل الطوسي له،

---

١ ـ مشيخة الفقيه ص ١٢

٢ - راجع نهاية التقرير ج ٣ ص ٢٢٨

٣ - راجع رجال النجاشي ص ٣٣٥ وفيه إضافة «وكان أديباً، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب».

٤ - راجع رجال الطوسي ص ٣٨٦.

٥ - راجع رجال النجاشي ص ١٤٢ رقم ٣٧٠.

٦ - راجع رجال النجاشي ص ٢١٣ رقم ٥٥٦.

٧ - نهاية التقرير ج ٣ ص ٢٣٢

قال الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: «أحمد بن محمد بن يحيى العطار القمّي، روى عنه التلعكبري، وأخبرنا عنه الحسين بن عبيد الله وأبو الحسين بن أبي جيد القمّي، وسمع منه سنة ست وخمسين وثلاثمائة، وله منه إجازة»، رجال الطوسي ص ٤٤٤.

فيبقى التعديل سارياً.

أو أنّه يرى أنّ وصف ضعف الحديث عنده لا يعدّ جرحاً.

وأمّا حماد بن عثمان فبين وفاته ووفاة ابن أبي يعفور فاصلة زمنيّة كبيرة، لأنّ ابن أبي يعفور مات في أيّام إمامة الصادق عليه السلام، وهي تبدأ من عام ١١٤ حتى عام ١٤٨، والنتيجة تتبع أخسّ المقدّمات، فيحتمل أن يكون توفي في أول سنة من إمامته، فتكون الفاصلة أكثر من سبعين سنة.

لكن السيد البروجردي قد حصل على قرينة تؤكّد أنّ ابن أبي يعفور توفي في أواخر أيام الصادق عليه السلام، وقد أدركه حماد بن عثمان في سن من يتحمّل الحديث، ومن هذه القرائن كثرة روايات حماد بن عثمان عنه، وقد بلغت نحو عشرين رواية في الكتب الأربعة وغيرها.

أو أنّه اعتمد قصّة شهادته عند أبي يوسف القاضي بين عام ١٦٦ وعام ١٨٢ المذكورة في الكافي[1]

---

١ - هذا جاء في الكافي ج ٧ ص ٤٠٤ حديث ٨ من باب النوادر من كتاب الشهادات: «الحسين بن محمد، عن السياري، عن محمد بن جمهور، عمّن حدّثه، عن ابن أبي يعفور قال: لزمته شهادة، فشهد بها عند أبي يوسف القاضي، فقال أبو يوسف: ما عسيت أن أقول فيك يا بن أبي يعفور وأنت جاري، ما علمتك إلّا صدوقاً طويل الليل، ولكن تلك الخصلة، قال: وما هي؟ قال ميلك إلى الترفّض، فبكى ابن أبي يعفور حتى سالت دموعه، ثم قال: يا أبا يوسف تنسبني إلى قوم أخاف أن لا أكون منهم، قال: فأجاز شهادته» ومثله في التهذيب ج ٦ ص ٢٧٨ حديث ٧٦٣

وأبو يوسف القاضي هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب صاحب أبي حنيفة، كوفي، سكن بغداد، ولد عام ١١٣ وولّي القضاء سنة ١٦٦ أيام خرج موسى بن المهدي إلى جرجان، فولّي القضاء -

نماذج من تعارض الجرح والتعديل بحقّ الشخص الواحد

لقد اختلف أصحاب الجرح والتعديل في حال بعض الرجال من الذين ترجموا لهم، فنرى أحدهم يوثّق شخصاً والآخر يجرحه.

ومن حسن الحظّ أنّ عدد المختلف فيهم ليس بكثير.

وفي هذا الفصل ذكرت بعضهم، كي يعرف الباحث كيف يتعامل مع هذا النوع من التعارض.

أبان بن عثمان[1]

قال النجاشي: «أبان بن عثمان الأحمر البجلي مولاهم، أصله كوفي، كان يسكنها تارة والبصرة تارة.

وقد أخذ عنه أهلُها أبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبد الله محمد بن سلام. وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيام.

روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام

☜ إلى أن مات ـ ست عشرة سنة، توفي عام ١٨٢، تاريخ بغداد ج ١٤ ص ٢٤٥ ـ ٢٦٣، فعليه يلزم أن يكون ابن أبي يعفور هذا حياً ـ على أقلّ تقدير ـ عام ١٦٦

لكن جاء في اختيار الكشي ص ٢٤٨ رقم ٤٦١ عهد الصادق إلى المفضل بعد موت ابن أبي يعفور، وهذا يؤكّد ما قاله النجاشي من أنّه مات في أيام الصادق عليه السلام، ويؤكّد أيضاً تزييف قصّة شهادته عند أبي يوسف هذا.

١ - إكمال الدين ج ١ ص ١٤٧ باب ٦ حديث ٢ وعنه في البحار ج ١٣ ص ٣٨.

له كتاب حسن كبير يجمع المبتدأ والمغازي والوفاة والردّة»، ثمّ ذكر طرقه إليه[١]

وعلّق السيد البروجردي على «قوله: «روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام» قائلاً: «لم أجد رواية له عن أبي الحسن موسى عليه السلام، ولعلّه وقف على ما لم أقف عليه»[٢]

وقال الطوسي: «أبان بن عثمان الأحمر البجلي أبو عبد الله مولا هم، أصله الكوفة، وكان يسكنها تارة والبصرة أُخرى، وقد أخذ عنه أهلها: أبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبد الله محمد بن سلام، وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيام، وروى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام

وما عرف من مصنفاته إلّا كتابه الذي يجمع «المبتدأ والمبعث والمغازي والوفاة والسقيفة والردّة»، ثمّ ذكر طرقه إليه[٣]

وذكره في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: «أبان بن عثمان البجلي الأحمر الكوفي»[٤]

وقال صاحب المعالم «وحكى والدي رحمه الله في فوائده على الخلاصة عن فخر المحقّقين أنّه قال: سالت عن والدي رحمه الله عن أبان بن عثمان فقال: الأقرب عندي عدم قبول روايته، لقوله تعالى: «**إِنْ جٰاءَكُمْ فٰاسِقٌ بِنَبَإٍ**» ـ الآية ـ ولا فسق أعظم من عدم الإيمان، وأشار بذلك إلى ما رواه الكشي من أن أباناً كان من الناووسيّة»[٥]

علماً بأنّ الكشي روى هذا قائلاً: «محمد بن مسعود قال: حدّثني علي بن الحسن قال:

---

١ - راجع رجال النجاشي ص ١٣

٢ - الحاشية على رجال النجاشي ـ مخطوط ـ ص ٩

٣ - راجع الفهرست ص ١٨

٤ - رجال الطوسي ص ١٥٢

٥ - معالم الأُصول ص ٢٠٠

كان أبان من أهل البصرة، وكان مولى بجيلة، وكان يسكن الكوفة، وكان من الناووسية»[١]

وعلّق عليه صاحب المعالم قائلاً: «وعلي بن الحسن بن فضّال فطحي لا يقبل جرحه لأبان، على أنّا لو قبلناه باعتبار توثيق الأصحاب له كان أبان أحقّ بقبول الخبر، لما علم من نقل الإجماع على تصديقه، فاللازم قبول خبر أبان على كلّ حال»[٢]

لكن لم يثبت توثيق أصحاب الإجماع، فعليه يعدّ حديث أبان بن عثمان هذا ضعيفاً.

وعلّق السيد البروجردي على سند جاء في التهذيب وفيه: «أبان، عن يحيى الأزرق بياع السابري قال: سألت أبا الحسن عليه السلام»[٣] قائلاً: «رواية أبان عن أبي الحسن عليه السلام ولو بتوسط يحيى لعلّها تدلّ على عدم كونه ناووسياً»[٤]

وقال النجاشي بشأن كتاب العلاء بن رزين وأبان بن عثمان: «أخبرني ابن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن سعد، عن أحمد بن محمد بن عيسى قال: «خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث، فلقيت بها الحسن بن علي الوشاء، فسألته أن يخرج لي كتاب العلاء بن رزين القلاء وأبان بن عثمان الأحمر، فأخرجهما إليّ، فقلت له: أُحبّ أن تجيزهما لي، فقال لي: يا رحمك الله وما عجلتك اذهب فاكتبهما واسمع من بعد، فقلت: لا آمن الحدثان، فقال: لو علمت أنّ هذا الحديث يكون له هذا الطلب لاستكثرت منه، فإنّي أدركت في هذا المسجد تسعمائة شيخ كلٌّ يقول:

---

١ - اختيار رجال الكشي ص ٣٥٢ رقم ٦٦٠

٢ - منتقى الجمان ج ١ ص ١٥

٣ - التهذيب ج ٣ ص ٢٤٢ حديث ٣٦ من باب العمل في ليلة الجمعة ويومها.

٤ - تنقيح أسانيد التهذيب ص ٩٣

حدّثني جعفر بن محمد»[١]

وترجم له ابن حجر وأرّخ وفاته على رأس المائتين[٢]

وترجم له ياقوت ونقل عن الفهرست للطوسي قوله: «وقد أخذ عنه من أهل البصرة أبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبد الله محمد بن المثنّى وأبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي»[٣]

وأبو عبيدة معمر بن المثنى ولد عام ١١٥ وتوفي عام ٢٠٨، وتوفي محمد بن سلام الجمحي عام ٢٣٢

إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق[٤]

هو إبراهيم بن إسحاق الأحمري.

ذكره النجاشي قائلاً: «إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمري النهاوندي.

كان ضعيفاً في حديثه متهوماً.

له كتب، منها: كتاب الصيام، كتاب المتعة، كتاب الدواجن، كتاب جواهر الأسرار، كتاب المآكل، كتاب الجنائز، كتاب النوادر، كتاب الغيبة، كتاب مقتل الحسين عليه السلام، كتاب العدد، كتاب نفي أبي ذر.

أخبرنا بها أبو القاسم علي بن شبل بن أسد قال: حدّثنا أبو منصور ظفر بن حمدون البادرائي بها قال: حدّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الأحمري بها.

---

١ - رجال النجاشي ص ٣٩

٢ - راجع لسان الميزان ج ١ ص ١١٨

٣ - معجم الأُدباء ج ١ ص ٦٨

٤ - إكمال الدين ج ٢ ص ٦٧٣ باب ٥٨ حديث ٢٦ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ٣٢٧

قال أبو عبد الله بن شاذان حدثنا علي بن حاتم قال أطلق لي أبو أحمد القاسم بن محمد الهمداني عن إبراهيم بن إسحاق، وسمع منه سنة تسع وستين ومائتين»[١]

وعلّق السيد البروجردي على: «قوله: «إبراهيم بن إسحاق الأحمري النهاوندي» قائلاً: «في بعض الأسانيد سمّي جدّه: «إبراهيم» أيضاً»[٢]

وقال الطوسي، إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق، الأحمري النهاوندي.

كان ضعيفاً في حديثه، متّهماً في دينه، وصنّف كتباً جماعة، قريبة من السداد، منها، كتاب الصيام، كتاب المتعة، كتاب الدواجن، كتاب جواهر الأسرار، كبير، كتاب النوادر، كتاب الغيبة، كتاب مقتل الحسين بن علي عليهما السلام

أخبرنا بكتبه ورواياته أبو القاسم علي بن شبل بن أسد الوكيل، قال أخبرنا بها أبو منصور ظفر بن حمدون بن شداد البادرائي، قال حدثنا إبراهيم بن إسحاق الأحمري.

وأخبرنا بها أيضاً الحسين بن عبيد الله عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري، قال حدثنا أبو سليمان أحمد بن نصر بن سعيد الباهلي المعروف بابن هراسة، قال حدثنا إبراهيم الأحمري بجميع كتبه.

وأخبرنا أبو الحسين بن أبي جيد القمّي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن إبراهيم بمقتل الحسين عليه السلام خاصة»[٣]

علماً بأنّ الصواب في طريق الطوسي هذا هو «المعروف بابن أبي هراسة».

وقال الطوسي أيضاً: «إبراهيم الأعجمي، من أهل نهاوند، له كتاب.

---

١ - رجال النجاشي ص ١٩

٢ - الحاشية على رجال النجاشي - مخطوط - ص ١٣

٣ - الفهرست ص ٧

أخبرنا به عدّة من أصحابنا عن أبي المفضل الشيباني عن ابن بطة عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن إبراهيم الأعجمي»[١]

وعلّق السيد البروجردي على هذا قائلاً: «الظاهر أنّه إبراهيم بن إسحاق النهاوندي المتقدّم ذكره، ح ط»[٢]

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله قائلاً: «إبراهيم العجمي، من أهل نهاوند، روى عنه البرقي أحمد بن أبي عبد الله»[٣]

ولا دليل على اتّحاده مع «إبراهيم بن إسحاق الأحمر النهاوندي» سوى الانتساب إلى «نهاوند»، والاتّحاد في الاسم.

علمًا بأنّ إبراهيم بن إسحاق النهاوندي هذا كان حياً عام ٢٩٥ كما في سند حديث ٥٧ من مجلس الرابع عشر من الأمالي للطوسي[٤]، وهو متأخّر عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي المتوفى عام ٢٧٤ / ٢٨٠، فمن المستبعد أن يروى البرقي هذا عنه.

هذا ومن المحتمل قوياً أن يكون «إبراهيم الأعجمي» متّحداً مع «أبي إبراهيم الأعجمي» المذكور في سند حديث ١٧ من باب المؤمن وعلاماته وصفاته من كتاب الإيمان والكفر من الكافي[٥]، وأنّه وقع التصحيف في أحدهما.

هذا وجاء في الغيبة للنعماني أنّ إبراهيم بن إسحاق النهاوندي حدّث سنة ثلاث

---

١ - الفهرست ص ٨.

٢ - حاشية الفهرست ـ مخطوط ـ ص ٥، ترجمة إبراهيم الأعجمي

٣ - رجال الطوسي ص ٤٥١.

٤ - راجع الأمالي للطوسي ص ٤٠٥.

٥ - راجع الكافي ج ٢ ص ٢٣٥

وسبعين ومائتين بنهاوند[١]

وجاء أيضاً في سند حديث ٥٧ من مجلس ١٤ من الأمالي للطوسي قوله: «حدّثنا إبراهيم بن إسحاق النهاوندي الأحمري في منزله بفارسفان من رستاق الإسفيدهان من كورة نهاوند في شهر رمضان من سنة خمس وتسعين ومائتين»[٢]

يعرف من روايته عن عبد الله بن حماد الأنصاري المتوفى عام ٢٣٠ أنّه ولد حدود عام ٢١٠ وتوفي حدود عام ٣٠٠

إبراهيم بن عثمان أبو أيوب الخزاز[٣]

قال النجاشي: «إبراهيم بن عيسى أبو أيوب الخراز.

وقيل إبراهيم بن عثمان.

روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ذكر ذلك أبو العباس في كتابه.

ثقة، كبير المنزلة.

له كتاب نوادر، كثير الرواة عنه.

أخبرنا محمد بن علي، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه به»[٤]

وذكره الطوسي قائلاً: «إبراهيم بن عثمان المكنّى بأبي أيّوب الخزّاز الكوفي، ثقة، له

---

١ - راجع الغيبة للنعماني ص ١٢٦ باب ٧ حديث ١

٢ - راجع الأمالي للطوسي ص ٤٠٥.

٣ - إكمال الدين ج ٢ ص ٦٤٩ باب ٥٧ حديث ٣ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ٢٠٢ بعنوان «أبي أيوب الخزاز».

٤ - رجال النجاشي ص ٢٠

أصل»، ثم ذكر طريقه إليه[١]

وذكره في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: «إبراهيم بن زياد أبو أيوب الخزاز الكوفي»[٢]

وقال الكشي: «قال محمد بن مسعود عن علي بن الحسن، أبو أيوب كوفي، اسمه إبراهيم بن عيسى، ثقة»[٣]

وجاء في سند حديث ٤٤ من باب الرهون من كتاب التجارات من التهذيب قوله: «الحسن بن علي بن فضّال، عن إبراهيم بن عثمان بن زياد، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٤]

وعلّق السيد البروجردي على هذا السند قائلاً: «الظاهر أنّ إبراهيم في هذا السند هو أبو أيوب الخزاز، وبه يظهر وجه الجمع بين قول من قال أنّه إبراهيم بن عثمان وقول الشيخ أنّه إبراهيم بن زياد، فالثاني نسبة إلى جدّه والأول إلى أبيه»[٥]

وجاء بعنوان «أبي أيوب» يروي عن أبان بن تغلب، وروى عنه ابن محبوب، وذلك في سند حديث ٦ من باب المدبر من كتاب العتق والتدبير والمكاتبة من الكافي[٦]

علماً بأنّ أبان بن تغلب توفّي عام ١٤١، وهذا يقتضي أن يكون إبراهيم الخزاز هذا ولد حدود عام ١٢٠، فيكون قد توفي حدود عام ٢٠٠

وجاء في سند حديث ٥٧ من باب زيادات الصلاة في السفر من التهذيب قوله:

---

١ - راجع الفهرست ص ٨.

٢ - رجال الطوسي ص ١٤٦

٣ - اختيار رجال الكشي ص ٣٦٦ رقم ٦٧٩

٤ - التهذيب ج ٧ ص ١٧٩

٥ - ترتيب أسانيد التهذيب - مخطوط - ص ٣٢، وراجع التنقيح ص ٢٩ وفيه «إبراهيم بن أبي زياد» بزيادة كلمة «أبي».

٦ - راجع الكافي ج ٦ ص ١٨٤

«علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب قال: سأل محمد بن مسلم أبا جعفر عليه السلام وأنا أسمع»[١]

وعلّق السيد البروجردي على هذا السند قائلاً: «هذا يدلّ على أنّ أبا أيوب أدرك أبا جعفر عليه السلام، وسمع منه، لكنّه غريب لا يمكننا الجزم بمجرّده»[٢]

ويؤكّده أنّ حديث التهذيب جاء في حديث ٣ من باب المسافر يقدم البلدة كم يقصر الصلاة من الكافي وفي سنده: «عن أبي أيوب قال: سأل محمد بن مسلم أبا عبد الله عليه السلام وأنا أسمع»[٣]، ومثله جاء في الوسائل نقلاً عن التهذيب هذا[٤]، فعليه إبراهيم بن عثمان لم يدرك أبا جعفر عليه السلام.

إبراهيم بن هاشم[٥]

هو: إبراهيم والد علي، كما في المفردات المشتركة.

قال النجاشي: «إبراهيم بن هاشم أبو إسحاق القمّي، أصله كوفي، انتقل إلى قم.

قال أبو عمرو الكشي: تلميذ يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الرضا عليه السلام، هذا قول الكشي

وفيه نظر، وأصحابنا يقولون أوّل من نَشَرَ حديثَ الكوفيين بقم هو»، ثمّ ذكر كتابه

---

١ - التهذيب ج ٣ ص ٢١٩

٢ - التنقيح ص ٣٢٥.

٣ - الكافي ج ٣ ص ٤٣٦.

٤ - راجع الوسائل ج ٨ ص ٥٠١ رقم ١١٢٨٦

٥ - بحار ج ١ ص ٨٣ عن الأمالي للصدوق ص ٣٦٧ مجلس ٤٨ حديث ١٥

النوادر وطريقه إليه، وفيه: «علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه»[١]

وعدّه الطوسي من أصحاب الرضا عليه السلام ووصفه بـ«تلميذ يونس بن عبد الرحمن»[٢]

وجاء في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام»[٣]

من أحاديث إبراهيم بن هاشم

لقد روى الكليني بشأن وقت المغرب قائلاً: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيت بعد ذلك وقد صلّيت فأعد الصلاة، ومضى صومك، وتكفّ عن الطعام إن كنت أصبت منه شيئاً»[٤]

وبناء على القول بتوثيق إبراهيم بن هاشم وذلك اعتماداً على ما قاله ابن طاوس في فلاح السائل[٥] يعدّ حديثه هذا صحيحاً.

هذا وقد أورد الصدوق حديث الكافي قائلاً: «وروى حماد، عن حريز، عن زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيته بعد ذلك وقد صلّيت أعدت الصلاة، ومضى صومك، وتكف عن الطعام إن كنت قد أصبت منه شيئاً»[٦]

---

١ - راجع رجال النجاشي ص ١٦ رقم ١٨

٢ - رجال الطوسي ص ٣٦٩.

٣ - الكافي ج ١ ص ٥٤٨ حديث ٢٧ من باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس من كتاب الحجة

٤ - الكافي ج ٣ ص ٢٧٩ حديث ٥ من باب وقت المغرب والعشاء الآخرة.

٥ - جاء إبراهيم بن هاشم هذا ضمن سند حديث رواه ابن طاوس بإسناده، ثمّ قال: «ورواة الحديث ثقات بالاتّفاق»، فلاح السائل ص ١٥٨

٦ - الفقيه ج ٢ ص ٧٥ حديث ٢٠ من باب ما يجب على من أفطر

وذكر هو في مشيخة الفقيه طرقه إلى حماد هذا وهو حماد بن عيسى قائلاً: «وما كان فيه عن حماد بن عيسى فقد رويته عن أبي ﷺ، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى الجهني

ورويته عن أبي رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى»[١]

هذا وقد صحّح العلّامة الحلّي طريق الصدوق إلى حماد بن عيسى[٢]

فيكون ثاني هذه الطرق طريقاً صحيحاً، وهو: «أبي، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام».

ويكون الطريق الأول وأيضاً الطريق الثالث صحيحاً بناءً على توثيق إبراهيم بن هاشم.

إسماعيل بن أبي زياد السكوني[٣]

قال النجاشي: «إسماعيل بن أبي زياد يعرف بالسكوني الشعيري، له كتاب قرأته على أبي العباس أحمد بن علي بن نوح»، ثمّ ذكر طريقه إليه[٤]

وقال الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام: «إسماعيل بن مسلم، وهو ابن أبي زياد السكوني الكوفي»[٥]

---

١ - مشيخة الفقيه ص ٥٤.

٢ - راجع خلاصة الأقوال ص ٢٧٧

٣ - بحار ج ١ ص ٩٣ عن المحاسن ج ١ ص ٣٠٩ باب العقل حديث ٦١٢

٤ - رجال النجاشي ص ٢٦ رقم ٤٧.

٥ - رجال الطوسي ص ١٤٧

وذكره العلّامة في قسم الضعفاء من الخلاصة وقال: كان عاميّاً»[١]

والظاهر أنّ العلاّمة أثبت عاميّته وفقاً لتصريح الطوسي بأنّ الطائفة عملت: «بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلّوب، ونوح بن دراج، والسكوني، وغيرهم من العامّة»[٢]

هذا وقد ردّ السيد مير داماد على ما اشتهر من أنّ إسماعيل بن أبي زياد هذا ضعيف والحديث من جهته مطروح غير مقبول لأنّه كان عاميّاً حتى صار في المثل السائر في المحاورات: الرواية سكونيّة قائلاً: «وذلك غلط من مشهورات الأغلاط والصحيح أنّ الرجل ثقة، والرواية من جهته موثّقة»[٣]

الحسن بن أحمد المالكي

ذكره الطوسي في أصحاب الحسن العسكري عليه السلام قائلاً: «الحسن بن أحمد المالكي»[٤]

وترجم له الخطيب بعنوان «الحسين» قائلاً: «الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب بن علي المالكي، من بني مالك بن حبيب، ويعرف بالأسدي» ثمّ ذكر أنّه روى عن محمد بن عبد الرحمن بن سهم الإنطاكي المتوفّى عام ٢٤٣ ومحمد بن وهب بن أبي كريمة الحراني المتوفى عام ٢٤٣ ويحيى بن أكثم القاضي المتوفى عام ٢٤٢

---

١ - خلاصة الأقوال ص ١٩٩

٢ - عدّة الأُصول ص ٣٨٠.

٣ - راجع الباقي في الراشحة التاسعة من الرواشح السماوية ص ٥٦.

٤ - رجال الطوسي ص ٤٣٠.

وحامد بن يحيى البلخي المتوفّى عام ٢٤٢ وكنّاه بـ«أبي علي»[١]

هو من مشايخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المولود عام ٢٧٤ والمتوفى عام ٣٦٩ صاحب كتاب طبقات المحدّثين بإصفهان، فقد روى عنه في هذا الكتاب معبّراً عنه بـ«الحسن بن أحمد المالكي»[٢]

وذكره السمعاني بعنوان «الحسن» قائلاً: «أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن وهب بن علي المالكي الآمدي، فهو ينسب إلى بني مالك بن حبيب، ويعرف بالآمدي»[٣]

ومنه يعرف أنّ «الأسدي» تصحيف «الآمدي»، ويعرف من كنيته أنّ اسمه الحسن، لأنّ الغالب في اسم الحسن تكنيته بأبي علي و«الحسين» بـ«أبي عبد الله».

ويؤكّده أنّه جاء في الأمالي للصدوق: «حدّثنا أبي رحمه الله قال: حدّثنا الحسن بن أحمد المالكي»[٤]

وروى الكشي قائلاً: «وجدت في كتاب محمد بن الحسن بن بندار القمّي بخطه: حدّثني الحسن بن أحمد المالكي قال: حدّثني عبد الله بن طاوس، في سنة ثمان وثلاثين ومائتين قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام وقلت له: إنّ لي ابن أخ زوّجته ابنتي وهو يشرب الشراب ويكثر ذكر الطلاق فقال»[٥]

وجاء حديث الكشي هذا في معاني الأخبار هكذا: «حدّثنا أبي رحمه الله قال: حدّثنا

---

١ - راجع تاريخ بغداد ج ٨ ص ٤.

٢ - راجع طبقات المحدّثين بإصفهان ج ٢ ص ١٤٤

٣ - الأنساب ج ٥ ص ١٧٧

٤ - الأمالي ص ٦٧٢ مجلس ٨٥ حديث ٥.

٥ - اختيار رجال الكشي ص ٦٠٤ رقم ١١٢٣

الحسين بن أحمد المالكي قال: حدّثنا عبدالله بن طاوس سنة إحدى وأربعين ومائتين قال قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام إن لي ابن أخ زوجته ابنتي وهو يشرب الشراب ويكثر ذكر الطلاق فقال»[١]

وروى عنه والد الصدوق في الإمامة والتبصرة معبّراً عنه بـ«الحسن بن أحمد المالكي»[٢]

وروى عنه أيضاً والد الصدوق في طريق الصدوق إلى إبراهيم بن أبي محمود معبّراً عنه أيضاً بـ«الحسن بن أحمد المالكي»[٣]

ومثل هذا التعبير جاء في طريق النجاشي إلى عبد الله بن سعيد بن حيان الكناني[٤]

لكن جاء في طريقه إلى مروان بن مسلم قوله: «أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب المالكي قال: حدّثنا أحمد بن هلال»[٥]

وفي طريقه إلى داود بن كثير وأيضاً في طريقه إلى محمد بن الفرج الرخجي عبّر عنه بـ«الحسين بن أحمد المالكي»[٦]

ومثل هذا التعبير جاء في سند حديث ٤٠ من باب الأغسال المفترضات والمسنونات من التهذيب[٧]

---

١ - معاني الأخبار ص ٢٦٣

٢ - راجع الإمامة والتبصرة ص ٣٥ و ٦٤

٣ - راجع مشيخة الفقيه ص ١٤

٤ - راجع رجال النجاشي ص ٢١٧

٥ - رجال النجاشي ص ٤١٩.

٦ - راجع رجال النجاشي ص ١٥٦ و ٣٧١

٧ - راجع التهذيب ج ١ ص ٢١٧

وهو من مشايخ الكليني، روى عنه في الكافي قائلاً: «الحسين بن أحمد، عن أحمد بن هلال»[١]

يعرف من مجموع ما ذكرناه أنّه ولد حدود عام ٢٢٠ وتوفي حدود عام ٣٠٠

وللمزيد بشأن المعنون راجع مقدّمة السيد البروجردي لكتاب ترتيب أسانيد كتاب الكافي»، وقد أوردناها في كتابنا حياة سيد الطائفة[٢]

الحسن بن راشد[٣]

ذكره الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: «الحسن بن راشد مولى بني العباس، كوفي»[٤]

وقال البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام: «حسن بن راشد، مولى بني العباس، وكان وزير المهدي وموسى وهارون، بغدادي»[٥]

هو جدّ القاسم بن يحيى، ويؤكّده أنّ الطبري قال في حوادث سنة ١٩٣: «وذكر على بن محمد عن عبد الله قال: أخبرني القاسم بن يحيى قال: بعث الرشيد إلى ابن أبي داود والذين يخدمون قبر الحسين بن على في الحير قال: فأتي بهم، فنظر إليه الحسن بن راشد وقال: ما لك ؟ قال: بعث إليّ هذا الرجل ـ يعنى الرشيد ـ فأحضرني

---

١ - الكافي ج ١ ص ٣٤٢ حديث ٢٩ من باب الغيبة من كتاب الحجة.

وبشأن ما رواه الكليني عن المعنون راجع أسانيد كتاب الكافي ج ١ ص ٣٥٣ ـ ٣٦٢.

٢ - حياة سيد الطائفة ص ٣٠٨ ـ ٣١١.

٣ - إكمال الدين ج ١ مقدّمة ص ٧٠ وعنه في البحار ج ٤٧ ص ٢٤٧

٤ - رجال الطوسي ص ١٦٧

٥ - رجال البرقي ص ٢٦

ولست آمنه على نفسي قال: له فإذا دخلت عليه فسألك فقل له الحسن بن راشد وضعني في ذلك الموضع، فلما دخل عليه قال هذا القول قال: ما أخلق أن يكون هذا من تخليط الحسن، احضروه، قال: فلمّا حضر قال: ما حملك على أن صيّرت هذا الرجل في الحير ؟ قال: رحم الله من صيّره في الحير، أمرتني أُمّ موسى أن أصيّره فيه، وأن أُجري عليه في كلّ شهر ثلاثين درهماً، فقال: ردّوه إلى الحير، وأجروا عليه ما أجرته أُمّ موسى»(١)

وهذا يدلّ على حسن عقيدته، ويدلّ أيضاً على أنّه قد استغلّ وزارة الظلمة للدفاع عن العقيدة والمذهب، والسعى في إبقاء آثار أهل البيت عليهم السلام، فعليه يعدّ حديثه من قسم الحسن.

هذا ويعرف من روايته عن الصادق عليه السلام أنّه ولد حدود عام ١٢٥، وتوفّي حدود عام ٢٠٠

وهو غير الحسن بن راشد الطفاوي وغير الحسن بن راشد مولى آل المهلب.

الحسن بن راشد الطفاوي

ذكره النجاشي قائلاً: «الحسن بن راشد الطفاوي، ضعيف، له كتاب نوادر، حسن، كثير العلم، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن السندي، عن الطفاوي به»(٢)

وذكره الطوسي في الفهرست قائلاً «الحسن بن راشد، له كتاب». ثمّ ذكر طريقه

---

١ - تاريخ الطبري ج ٦ ص ٥٣٦ ـ ٥٣٧.

٢ - رجال النجاشي ص ٣٨

إليه ، وفيه « علي بن السندي ، عن الحسن بن راشد »[١]

وهو كما ترى يشترك مع طريق النجاشي في «علي بن السندي» .

وجاء في الرجال لابن الغضائري: « الحسن بن أسد الطفاوي البصري أبو محمد ، يروي عن الضعفاء ، ويروون عنه ، وهو فاسد المذهب ، وما أعرف له شيئاً أصلح فيه إلّا روايته كتاب علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم ، وقد رواه عنه غيره »[٢]

واستظهر العلّامة اتّحاده مع من في المتن وأضاف: «إنّ الناسخ أسقط الراء من أول اسم أبيه »[٣]

هذا وجاءت عدّة روايات لعلي بن إسماعيل هذا قد اختلف التعبير عن اسم الراوي عنه .

فقد عبّر في أسانيدها عنه بـ «الحسن بن راشد» وبـ «الحسن بن الراشد البصري» وبـ «الحسين بن راشد» وبـ «الحسين بن راشد بن يحيى» وبـ «الحسين بن أسد الطفاوي» .

منها ما جاء في باب فيمن عرف الحق من أهل البيت ومن أنكر من كتاب الحجة من الكافي وفيه: « معلّى بن محمد ، عن الحسن بن راشد قال حدّثنا علي بن إسماعيل الميثمي »[٤]

ومنها أيضاً في حديث ٢ من باب العلة في وضع الزكاة على ما هي لم تزد ولم تنقص من كتاب الزكاة من الكافي وفيه: « سلمة بن الخطاب ، عن الحسن بن راشد ، عن

---

١ - الفهرست ص ٥٣ .

٢ - الرجال لابن الغضائري ص ٥٢ .

٣ - راجع الخلاصة ص ٢١٣

٤ - الكافي ج ١ ص ٣٧٧ .

علي بن إسماعيل الميثمي»[١]

ومنها ما جاء في باب نوادر المعاني من معاني الأخبار وفيه: «سلمة بن الخطاب، عن الحسين بن راشد بن يحيى، عن علي بن إسماعيل»[٢]

وجاء أيضاً في علل الشرائع: «محمد بن حماد الشاشي، عن الحسين بن راشد، عن علي بن إسماعيل الميثمي»[٣]

وجاء ذيل تفسير آية ٤ من سورة الزخرف من تأويل الآيات: «محمد بن حماد الشاشي، عن الحسين بن أسد الطفاوي، عن علي بن إسماعيل الميثمي»[٤]، ومثله ذيل تفسير آية ٨٠ من سورة الزخرف[٥]

وجاء في الأمالي للطوسي: «محمد بن حماد الشاشي قال: حدّثنا الحسن بن الراشد البصري قال حدّثنا علي بن الحسن الميثمي»[٦]

وصوابه: «علي بن إسماعيل الميثمي»، لأنّ حديث الأمالي هذا هو نفس حديث العلل الذي ذكرناه قبل هذا.

وجاء لغير علي بن إسماعيل هذا ما أورده ابن البطريق قائلاً: «عبد الله بن أحمد بن حنبل قال حدّثنا الحسن قال حدّثنا أبو عبد الله الحسين بن الراشد الطفاوي والصباح بن عبد الله أبو بشر ـ والخبران متقاربان في اللفظ، ويزيد أحدهما على

---

١ - الكافي ج ٣ ص ٥٠٧.

٢ - معاني الأخبار ص ٣٩٠ حديث ٣٣ من باب نوادر المعاني

٣ - علل الشرائع ج ١ ص ١٨٠ حديث ٨ من باب ١٢٢

٤ - تأويل الآيات الظاهرة ص ٥٣٨.

٥ - تأويل الآيات الظاهرة ص ٥٥٣.

٦ - الأمالي للطوسي ص ٢٢٩ مجلس ٨ حديث ٥٦.

صاحبه ـ قالا حدّثنا قيس بن الربيع قال حدّثنا سعد الخفاف »[١]

والحسن هذا هو الحسن بن علي بن زكريا العبدوي المولود عام ٢١٠ والمتوفّى عام ٣١٩، لأنّ حديث العمدة هذا جاء في الأمالي للصدوق وسنده هكذا « محمد بن إبراهيم بن إسحاق رحمه الله قال حدّثنا أبو سعيد الحسن بن علي العدوي سنة سبع عشرة وثلاثمائة وهو ابن مائة وسبع سنين قال حدّثنا الحسين بن أحمد الطفاوي قال حدّثنا قيس بن الربيع قال حدّثنا سعد الخفاف »[٢]

وأورد الخوارزمي هذا الحديث وفي سنده « أبو عبد الله الحسن بن راشد الطفاوي »[٣]

وأورده أيضاً ابن المغازلي وفي سنده: «أبو عبد الله الحسن بن راشد»[٤]

وأورد ابن طاوس حديثاً آخر وفي سنده: «الحسن بن علي بن زكريا قال: حدّثني الحسن بن الأسد قال: حدّثني عبد الله بن عبد الملك»[٥]

يعرف من مجموع ما ذكرناه أنّ المعنون في المتن هو أبو محمد الحسن بن راشد بن يحيى الذي ذكره الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام قائلاً « الحسن بن أسد البصري »[٦]

ويعرف أيضاً من رواية المعلّى بن محمد البصري المتوفى حدود عام ٢٧٥ عنه أنّه

---

١ - العمدة ص ٢٢٩ حديث ٣٥٨.

٢ - الأمالي ص ٤٠٢ مجلس ٥٢ حديث ١٤

٣ - المناقب ص ١٤٠ حديث ١٥٩

٤ - المناقب ص ٤٢ رقم ٦٥

٥ - اليقين ص ٤٠٨.

٦ - رجال الطوسي ص ٣٧٥

توفي حدود عام ٢٤٠ فتكون ولادته حدود عام ١٧٥

وهو غير «الحسن بن راشد، مولى بني العباس» جدّ القاسم بن يحيى، وغير «الحسن بن راشد يكنّى أبا علي مولى آل المهلب»، لأنّ هذين مولیان، والطفاوي عربي

وأمّا أبو عبد الله الحسين بن راشد الطفاوي فهو أخوه، وهو الذي ذكره الطوسي في أصحاب الجواد عليه السلام قائلاً: «الحسين بن أسد، ثقة، صحيح»[١]، وقال في أصحاب الهادي عليه السلام: «الحسين بن أسد البصري»[٢]

وأبوهما ذكره الطوسي في حرف الألف من أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: «أسد بن يحيى البصري»[٣]

فيكون أبوهما قد عبّر عنه بـ«أسد» وبـ«راشد».

داود بن كثير الرقي

قال النجاشي: «داود بن كثير الرقي، وأبوه كثير يُكَنّى أبا خالد، وهو يُكَنّى أبا سليمان، ضعيف جدّاً، والغلاة تروي عنه، قال أحمد بن عبد الواحد: قلّ ما رأيت له حديثاً سديداً» ثمّ ذكر بعض كتبه وطريقه إليها[٤]

وعدّ الشيخُ المفيدُ داودَ بن كثير هذا من خاصّة الإمام الرضا عليه السلام وثقاته وأهل الورع

---

١ - رجال الطوسي ص ٤٠٠.

٢ - رجال الطوسي ص ٤١٣.

٣ - رجال الطوسي ص ١٥٤

٤ - راجع رجال النجاشي ص ١٥٦ رقم ٤١٠.

والعلم والفقه من شيعته[١]

وذكره العلاّمة الحلّي في القسم الأول من الخلاصة وأضاف: «والأقوى قبول روايته، لقول الشيخ وقول الكشي أيضاً، وقال أبو جعفر بن بابويه روى عن الصادق عليه السلام أنّه قال: أنزلوا داود الرقي مني منزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله»[٢]

زياد بن مروان القندي

قال النجاشي: «زياد بن مروان أبو الفضل، وقيل: أبو عبد الله الأنباري القندي مولى بني هاشم، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ووقف في الرضا عليه السلام، له كتاب يرويه عنه جماعة»، ثمّ ذكر طريقه إليه[٣]

وذكره الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام مرّتين، وقال في أصحاب الكاظم عليه السلام: «زياد بن مروان القتدي، يكنّى أبا الفضل، له كتاب، واقفي»[٤]

واستدلّوا على توثيق زياد هذا برواية ابن أبي عمير عنه، وبأنّ الشيخ الطوسي عدّ كتابه من الأُصول، وذلك في ترجمة أحمد بن محمد بن مسلمة الرصافي من رجاله[٥]

واستدلّوا أيضاً برواية محمد بن إسماعيل الزعفراني لكتابه، وقد قال النجاشي بشأن

---

١ ـ راجع الإرشاد ج ٢ ص ٢٤٨

٢ ـ خلاصة الأقوال ص ٦٧

٣ ـ راجع رجال النجاشي ص ١٧١ رقم ٤٥٠.

٤ ـ رجال الطوسي ص ١٩٨ و ٢٠٢ و ٣٥٠.

٥ ـ راجع باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجال الطوسي رقم ٦٠١٠

محمد هذا: «روى عن الثقات، ورووا عنه»[١]

مضافاً إلى أنّ الشيخ المفيد ﷺ عدّه من خاصّة أبي الحسن موسى عليه السلام، ومن ثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته[٢]

هذا وقد روى الشيخ الطوسي بإسناده حديثاً جاء فيه إنّ أبا إبراهيم عليه السلام قال لزياد هذا: «يا زياد لا تنجب أنت وأصحابك أبداً» ، وجاء فيه أيضاً عن الحسن بن محبوب إنّه قال بشأن زياد هذا: «مات زنديقاً»[٣]

وقال بشأنه مؤلّف البلغة: «موثّق في المشهور، وفيه نظر»[٤]

وجاء أيضاً في سند حديث ٦ من باب الإشارة والنصّ علي أبي الحسن الرضا عليه السلام من الكافي إنّه كان من الواقفة[٥]

وبناءً على الرأى بتقديم قول الجارح على المعدّل إذا كان الجارح ممّن تطمئنّ النفس إلى قوله يكون حديث زياد هذا ضعيفاً.

سالم بن مكرم أبو خديجة

قال النجاشي: «سالم بن مكرم بن عبد الله أبو خديجة، ويقال: أبو سلمه الكناسي، يقال: صاحب الغنم مولى بني أسد الجمال، يقال: كنيته كانت أبا خديجة وأنّ أبا عبد الله عليه السلام كنّاه أبا سلمه، ثقة ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، له

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٣٤٥

٢ ـ راجع الإرشاد ج ٢ ص ٢٤٨

٣ ـ راجع الحديث بكامله في الغيبة ص ٦٨

٤ ـ راجع بلغة المحدّثين ص ٣٦٣

٥ ـ الكافي ج ١ ص ٣١٢.

كتاب يرويه عنه عدّة من أصحابنا»، ثمّ ذكر طريقه إليه[١]

وقال الشيخ الطوسي: «سالم بن مكرم، يكنّى أبا خديجة، ومكرم يكنّى أبا سلمة، ضعيف، له كتاب»، ثمّ ذكر طرقه إليه[٢]

ويقدّم تعديل النجاشي على تضعيف الطوسي للتأكيد الموجود في كلام النجاشي بقوله: «ثقة، ثقة»، بحيث تطمئنّ إليه النفس، مضافاً إلى العلم بعدم خفاء تضعيف الطوسي هذا على مثل النجاشي، بعد العلم بتأخّر تأليف رجال النجاشي عن تأليف فهرست الطوسي

سليمان بن داود

لقد وقع سليمان بن داود مطلقاً في عدّة أسانيد جاءت في الكتب الأربعة وغيرها، وقد اختلف الأعلام في تعيينه.

وقبل البحث عن هذه الأسانيد لابدّ من ذكر من جاء في الأُصول الرجالية بهذا الاسم، وتعيين طبقة كلّ واحد منهم، ثمّ البحث عن تمييز من جاء في بعض هذه الأسانيد بهذ الاسم.

١ ـ سليمان بن داود بن الحصين المدني:

ذكره الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «أسند عنه»[٣]

وذكره الرازي قائلاً: «سليمان بن داود بن الحصين، روى عن أبيه داود بن الحصين، روى عنه عبد الله بن محمد بن عمارة المعروف بابن القدّاح الذي روى عنه عمر بن

---

١ - راجع رجال النجاشي ص ١٨٨ رقم ٥٠١.

٢ ـ راجع الفهرست رقم ٣٣٧.

٣ - رجال الطوسي ص ٢٠٨

شبة، سمعت أبي يقول ذلك»[١]

علماً بأنّ ابن حجر ذكر والده قائلاً: «داود بن الحصين الأُموي مولاهم أبو سليمان المدني، ثقة إلّا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، من السادسة، مات سنة خمس وثلاثين»[٢]، أي سنة ١٣٥

فعليه سليمان بن داود بن الحصين هذا يستلزم أن يكون قد ولد ـ على أقلّ تقدير ـ حدود عام ١١٥ وتوفّي حدود عام ٢٠٠

٢ ـ سليمان بن داود الخفاف:

ذكره الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام[٣]

وذكره الرازي قائلاً: «سليمان بن داود أبو داود الخفاف النيسابوري، روى عن يحيى بن يحيى وإسحاق بن راهويه، صدوق»[٤]

وذكره أيضاً ابن حبان قائلاً: «سليمان بن داود الخفاف أبو داود من أهل نيسابور، يروي عن مسلم[٥]، والقعنبي[٦]، وأهل العراق، ثنا عنه أصحابنا»[٧]

يعرف من روايته عن الرضا عليه السلام أنّه ولد حدود عام ١٨٠ وتوفي حدود عام ٢٦٠، لأنّ ابن حبان المتوفى عام ٣٥٤ روى عنه بواسطة واحدة.

---

١ - الجرح والتعديل ج ٤ ص ١١١ رقم ٤٨٨.

٢ - تقريب التهذيب ج ١ ص ٢٧٨ رقم ١٧٨٥

٣ - رجال الطوسي ص ٣٧٨.

٤ - الجرح والتعديل ج ٤ ص ١١٥ رقم ٥٠٠.

٥ - هو مسلم بن الحجاج صاحب الجامع الصحيح من الصحاح الست توفي عام ٢٦١

٦ - هو عبد الله بن مسلمة القعنبي، توفّي عام ٢٢١

٧ - الثقات ج ٨ ص ٢٨٢

٣ ـ سليمان بن داود المروزي:

ذكره الطوسي في أصحاب الهادي عليه السلام[١]

علماً بأنّ التفرشي استظهر اتّحاده مع «سليمان المروزي»[٢] الذي ذكره الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام[٣]

فيكون ـ على أقلّ تقدير ـ حياً عام ٢٢٠ وهو العام الذي تولّى الإمام الهادي عليه السلام الإمامة بعد أبيه الإمام الجواد عليه السلام.

٤ ـ سليمان بن داود المنقري

ذكره النجاشي قائلاً: «سليمان بن داود المِنْقَري أبو أيوب الشاذكوني، بصري، ليس بالمتحقّق بنا[٤]، غير أنّه روى عن جماعة أصحابنا من أصحاب جعفر بن محمد عليه السلام، وكان ثقة، له كتاب.

له كتاب، أخبرناه عدّة من أصحابنا، عن محمد بن وهبان بن محمد قال: حدّثنا أبو القاسم علي بن محمد بن كثير بن حمّوية العسكري الصوفي قال: حدّثنا أبو عبد الرحمن محمد بن أحمد الزعفراني، عن القاسم بن محمد عنه به»[٥]

وقال الطوسي: «سليمان بن داود المنقري، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن علي بن محمد القاشاني، عن القاسم بن محمد، عنه

---

١ - رجال الطوسي ص ٤١٥.

٢ - راجع نقد الرجال ج ٢ ص ٣٦٠ رقم ٢٣٩٧

٣ - رجال الطوسي ص ٣٧٨.

٤ - أي لم يكن إماميّاً.

٥ - رجال النجاشي ص ١٨٤ ـ ١٨٥

وأخبرنا به جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله والحميري ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد عن القاسم بن محمد عنه»[١]

من أسانيد سليمان بن داود:

منها: روى الشيخ الطوسي في التهذيب قائلاً: «عنه[٢]، عن سليمان بن داود، عن عبد الله بن وضاح قال: كتبت إلى العبد الصالح عليه السلام: يتوارى القرص، ويقبل الليل، ثم يزيد الليل ارتفاعاً، وتستتر عنّا الشمس، وترتفع فوق الجبل حمرة، ويؤذن عندنا المؤذنون، فأُصلّي حينئذ وأفطر إن كنت صائماً أو أنتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الجبل ؟ فكتب إليّ: أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة، وتأخذ بالحائطة لدينك»[٣]

علماً بأنّ ضمير عنه يرجع إلى الحسن بن محمد بن سماعة المتوفى عام ٢٦٣ كما أرّخه النجاشي، وقد قال عنه: «من شيوخ الواقفة، كثير الحديث، فقيه، ثقة»[٤]

والمراد من سليمان بن داود هو المنقري المتوفى عام ٢٣٤ كما أرّخه الذهبي[٥]، وقد ذكرناه برقم ٤.

ويؤكّده أنّ الفيض الكاشاني قد أورد سند التهذيب في الوافي وفيه «المنقري» بدل

---

١ - الفهرست ص ٧٧ - ٧٨

٢ - ضمير عنه يرجع إلى الحسن بن محمد بن سماعة.

٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٩ حديث ٦٨ من زيادات باب المواقيت وعنه في البحار ج ٢ ص ٢٥٩ حديث ١١

٤ - راجع رجال النجاشي ص ٤٠ ـ ٤٢.

٥ - راجع سير أعلام النبلاء ج ١٠ ص ٦٨٣

«سليمان بن داود»[١]

وأيضاً صرّح السيد البروجردي باتّحاد سليمان بن داود هذا مع سليمان بن داود المنقري[٢]

وأمّا عبد الله بن وضاح فقد وثّقه النجاشي[٣]

وأمّا طريق الطوسي إلى الحسن بن محمد بن سماعة هو قوله: «وما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسن بن محمد بن سماعة:

فقد أخبرني به أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة.

وأخبرني أيضاً الشيخ أبو عبد الله والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون كلّهم، عن أبي عبد الله الحسين بن سفيان البزوفري، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة»[٤]

ووصف العلّامة الحلّي طريق الطوسي هذا إلى الحسن بن محمد بن سماعة هذا قائلاً: «قوي، إذ في طريقه حميد بن زياد، وكان ثقة إلّا أنّه واقفي، والحسن أيضاً كان واقفيّاً إلّا أنّه كان ثقة»[٥]

علماً بأنّ الحسين بن سفيان البزوفري هذا هو الحسين بن علي بن سفيان البزوفري،

---

١ - راجع الوافي ج ٧ ص ٢٤٩

٢ - راجع رجال أسانيد كتاب التهذيب ضمن الموسوعة الرجالية ج ٧ ص ٤٥٣.

٣ - راجع رجال النجاشي ص ٢١٥

٤ - مشيخة التهذيب ص ٧٥

٥ - خلاصة الأقوال ص ٢٧٦

نسب هنا إلى جدّه، وقد وثّقه النجاشي[١]

فعليه يعدّ حديث التهذيب هذا موثّقاً.

ومنها: روى الشيخ الطوسي قائلاً: «عنه[٢]، عن سليمان بن داود، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: وقت المغرب حين تغيب الشمس»[٣]

سليمان بن داود هذا هو سليمان بن داود المنقري، بقرينة رواية الحسن بن محمد بن سماعة عنه.

وعلي بن أبي حمزة هو علي بن أبي حمزة البطائني، قال عنه النجاشي: «هو من عمد الواقفة»[٤]، ولم يوثّق، وإنّما اعتمد البعض في توثيقه على ما ذكره الطوسي من أنّ الطائفة قد عملت بأخبار الواقفة فيما لم يكن عندهم فيه خلافه، وعدّ علي بن أبي حمزة هذا منهم[٥]

وهذا لا ينفع في قبول هذا الحديث، لوجود ما يخالفه، وهو الحديث الذي ذكرناه قبل هذا.

وأبو بصير هو يحيى بن أبي القاسم الأسدي، وقد قال عنه النجاشي: «ثقة، وجيه»[٦]

---

١ - راجع رجال النجاشي ص ٦٨

٢ - ضمير عنه يرجع إلى الحسن بن محمد بن سماعة.

٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٨ حديث ٦٣ من زيادات باب المواقيت.

٤ - رجال النجاشي ص ٢٤٩

٥ - راجع عدّة الأُصول ج ١ ص ٣٨١

٦ - رجال النجاشي ص ٤٤١ وفيه «يحيى بن القاسم» بدل «يحيى بن أبي القاسم».

فعليه يعدّ حديث التهذيب هذا ضعيفاً.

ومنها: ما رواه قائلاً: «عنه[١]، عن سليمان بن داود، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: ذكر أبو عبد الله عليه السلام أول الوقت وفضله فقلت: كيف أصنع بالثماني ركعات ؟ قال: خفف ما استطعت»[٢]

وهذا مثل سابقه.

ومنها: روى قائلاً: «الحسن بن محمد بن سماعة، عن سليمان بن داود، عن علي بن أبي حمزة قال: ذكر عند أبي عبد الله عليه السلام زوال الشمس قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: تأخذون عوداً طوله ثلاثة أشبار، وإن زاد فهو أبين، فيقام، فما دام ترى الظلّ ينقص فلم تزل، فإذا زاد الظلّ بعد النقصان فقد زالت»[٣]

وهذا أيضاً مثل سابقه.

ومنها: وما رواه قائلاً: «محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن محمد بن شيرة[٤]، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن واقد[٥] قال: أخبرني عبد العزيز بن محمد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من أخذ أرضاً بغير حقّها أو بنى فيها قال: يرفع بناؤه ويسلم التربة إلى صاحبها، ليس لعرق ظالم حقّ، ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أخذ أرضاً بغير حقّها كلّف أن يحمل ترابها إلى المحشر»[٦]

---

١ - ضمير عنه يرجع إلى الحسن بن محمد بن سماعة.

٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٧ حديث ٥٦ من زيادات باب المواقيت.

٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧ حديث ٢٧ من باب أوقات الصلاة.

٤ ـ هو علي بن محمد القاساني

٥ - سيأتي بعد هذا أنّ صوابه: «سليمان بن داود».

٦ - التهذيب ج ٧ ص ٢٠٦ حديث ٥٥ من باب المزارعة من كتاب التجارات.

محمد بن علي بن محبوب وثّقه النجاشي[١]

وأمّا علي بن محمد بن شيرة ذكره النجاشي قائلاً: «علي بن محمد بن شيرة القاساني أبو الحسن، كان فقيهاً، مكثراً من الحديث، فاضلاً، غمز عليه أحمد بن محمد بن عيسى، وذكر أنّه سمع منه مذاهب منكرة، وليس في كتبه ما يدلّ على ذلك»[٢]

وبناء علي تقديم جرح أحمد بن محمد بن عيسى على مدح النجاشي له يعدّ حديثه ضعيفاً، وذلك لأنّ أحمد بن محمد بن عيسى ذكر سبب الجرح وهو سماعه منه مذاهب منكرة، بينما النجاشي نفى وجود ذلك في كتبه.

والذي يرى أنّ ما سمعه أحمد بن محمد بن عيسى هو الذي كان في كتبه فيقدّم مدح النجاشي له، فيعدّ حديثه حسناً.

وأمّا بالنسبة لما قاله الطوسي بشأنه من تضعيف وتوثيق، وتقديم توثيقه على تضعيفه يعدّ حديثه صحيحاً.

هذا بعد القول بتوحيد «علي بن شيرة» مع «علي بن محمد القاساني» الذين ذكرهما الطوسي في أصحاب الهادي عليه السلام قائلاً: «علي بن شيرة، ثقة»، وبعده قال: «علي بن محمد القاساني، ضعيف، إصفهاني، من ولد زياد مولى عبد الله بن عباس، من آل خالد بن زاهر»[٣]

فيقدّم توثيق الطوسي على جرحه، لأنّه اقتصر في جرحه على وصف «ضعيف» ولم يذكر السبب.

---

١ - راجع رجال النجاشي ص ٣٤٩

٢ - رجال النجاشي ص ٢٥٥

٣ - رجال الطوسي ص ٤١٧.

وأمّا القاسم بن محمد، فهو القاسم بن محمد الإصفهاني المعروف بـ«كاسولا»[١]، وهو متّحد مع من ذكره النجاشي قائلاً: «القاسم بن محمد القمّي يعرف بـ«كاسولا»، لم يكن بالمرضي»[٢]

ويؤكّده أنّه جاء في طريق النجاشي إلى الفضيل بن عياض: «القاسم بن محمد الإصفهاني، عن سليمان بن داود، عن فضيل بكتابه»[٣]

وقد روى عنه علي بن إبراهيم بن هاشم في تفسيره بواسطة والده عدّة أحاديث.

وبناء على القول بتوثيق كلّ من وقع في إسناد تفسير علي هذا وبناء على القول بتقديم هذا التوثيق العام على قول النجاشي لم يكن مرضياً، يعدّ حديثه صحيحاً.

وأمّا سليمان بن واقد فهو سهو، وصوابه: «سليمان بن داود» وهو المنقري، لأنّ هذا الحديث جاء برقم ٢٦ وأيضاً برقم ٨٥٩ في باب من الزيادات في القضايا والأحكام وفي سنده: «القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود المنقري، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي»[٤]

وقد ذكرناه برقم ٤.

وأمّا عبد العزيز بن محمد، فهو عبد العزيز بن محمد الدراوردي المدني المتوفى عام ١٨٦، وذكره الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «أسند عنه»[٥]

فعليه يعدّ حديثه من القسم الخامس.

---

١ - هكذا عنونه الطوسي في الفهرست ص ١٢٧

٢ - رجال النجاشي ص ٣١٥

٣ - رجال النجاشي ص ٣١٠.

٤ - التهذيب ج ٦ ص ٢٩٤ وص ٣١١.

٥ - رجال الطوسي ص ٢٣٥، وفيه «الاندراوردي».

وبناء على القول بتوثيق كلّ من عدّه الطوسي من أصحاب الصادق عليه السلام يعدّ حديثه صحيحاً.

ومنها: ما رواه الصدوق قائلاً: «حدّثنا أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما قالا: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عيسى، عن سليمان بن داود، عن أبي بصير[1] قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: في صاحب هذا الأمر أربع سنن من أربعة أنبياء: سنّة من موسى، وسنّة من عيسى، وسنّة من يوسف، وسنّة من محمد صلوات الله عليهم أجمعين، فأمّا من موسى فخائف يترقّب، وأمّا من يوسف فالسجن، وأمّا من عيسى فيقال له أنّه مات ولم يمت، وأمّا من محمد صلى الله عليه وآله فالسيف»[2]

رواة هذا الحديث كلّهم ثقات إلّا سليمان بن داود.

وهو سليمان بن داود بن الحصين المدني، وقد ذكرناه برقم ١

---

١ - ورواه النعماني بسنده عن أبي بصير بتفصيل أكثر قال رحمه الله: «حدّثنا علي بن أحمد، عن عبيد الله بن موسى، عن عبد الله بن جبلة، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر الباقر عليه السلام يقول: في صاحب هذا الأمر سنن من أربعة أنبياء: سنّة من موسى، وسنّة من عيسى، وسنّة من يوسف، وسنّة من محمد صلوات الله عليهم أجمعين فقلت: ما سنّة موسى؟ قال: خائف يترقّب قلت: وما سنّة عيسى؟ فقال: يقال فيه ما قيل في عيسى قلت: فما سنّة يوسف؟ قال: السجن والغيبة قلت: وما سنّة محمد صلى الله عليه وآله؟ قال: إذا قام سار بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله إلّا أنّه يبيّن آثار محمد، ويضع السيف على عاتقه ثمانية أشهر هرجاً هرجاً حتى رضي الله قلت: فكيف يعلم رضا الله؟ قال: يلقي الله في قلبه الرحمة»، الغيبة للنعماني ص ١٦٤ باب ١٠ فصل ٣ حديث ٥ وعنه في البحار ج ٥٢ ص ٣٤٧

٢ - إكمال الدين ج ١ ص ١٥٢ باب ٦ حديث ٥ وج ١ ص ٣٢٦ باب ٣٢ حديث ٦ وعنه في البحار ج ١٤ ص ٣٣٩ و ج ٥١ ص ٢١٦

وقد يظنّ أنّه سليمان بن داود المنقري، وممّا يقوّي هذا الاحتمال هو أنّ حديث إكمال الدين هذا جاء في الغيبة للطوسي وسنده هكذا: «وروى محمد بن عبد الله الحميري، عن أبيه، عن محمد بن عيسى، عن سليمان بن داود المنقري، عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام»[١]، وهذا لا يصحّ، لأنّ المنقري هذا توفي عام ٢٣٤، وأبو بصير وهو يحيى بن أبي القاسم توفي عام ١٥٠ كما أرّخه النجاشي[٢]، وبين وفاتيهما أربع وثمانون سنة.

فعليه لم يدرك سليمان بن داود المنقري أبا بصير ليروي عنه.

فعليه يكون وصف «المنقري» في سند الغيبة للطوسي من زيادات النسّاخ.

ويتعيّن أنّ سليمان بن داود في سند الغيبة هو سليمان بن داود بن الحصين المدني المولود حدود عام ١١٥ والمتوفّى حدود عام ٢٠٠

ويكون قد أدركه محمد بن عيسى بن عبيد الذي كان حياً عام ٢٥٤، ويكون هو قد أدرك أبا بصير.

سهل بن زياد

قال النجاشي: «سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري وكان يسكنها، وقد كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام على يد محمد بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين[٣]،

---

١ - الغيبة للطوسي ص ٤٢٤ رقم ٤٠٨.

٢ - راجع رجال النجاشي ص ٤٤١.

٣ - لقد جاء في سند الحديث ١٠ من باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى من

ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين رحمهما الله.

له كتاب التوحيد، رواه أبو الحسن العباس بن أحمد بن الفضل بن محمد الهاشمي الصالحي عن أبيه عن أبي سعيد الآدمي

وله كتاب النوادر.

أخبرناه محمد بن محمد قال: حدّثنا جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب قال: حدّثنا علي بن محمد، عن سهل بن زياد، ورواه عنه جماعة»[١]

وضعّفه الطوسي في الفهرست[٢]، ووثّقه في رجاله[٣]

وهو من الذين استثناهم ابن الوليد من روايات محمد بن أحمد بن يحيى[٤]

وقال الطوسي: «أبو سعيد الآدمي وهو ضعيف جدّاً عند نقاد الأخبار، وقد استثناه أبو جعفر ابن بابويه في رجال نوادر الحكمة»[٥]

وقد بسط السيد الخوئي الكلامَ بشأن سهل هذا، وردّ على الوحيد البهبهاني الذي حاول إثبات وثاقته بما لا مزيد عليه[٦]

☜ كتاب التوحيد من الكافي ج ١ ص ١٠٣. قوله: «سهل بن زياد قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام سنة خمس وخمسين ومائتين».

١ - رجال النجاشي ص ١٨٥ رقم ٤٩٠.

٢ - الفهرست ص ٨٠.

٣ - رجال الطوسي ص ٤١٦.

٤ - رجال النجاشي ص ٣٤٨ رقم ٩٣٩

٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦١ ذيل حديث ١٣ من باب أنّه لا يصلح الظهار بيمين.

٦ - راجع معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٣٣٧ رقم ٥٦٢٨.

عمار بن موسى الساباطي

قال النجاشي: «عمار بن موسى الساباطي أبو الفضل، مولىً، وأخواه: قيس وصباح، رووا عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وكانوا ثقات في الرواية، له كتاب يرويه جماعة»، ثمّ ذكر طريقه إليه[١]

وقال الطوسي: «عمار بن موسى الساباطي، وكان فطحيّاً، له كتاب كبير جيّد معتمد»، ثمّ ذكر طريقه إليه[٢]

وقال ذيل حديث ٨ من باب السهو في صلاة المغرب من الاستبصار: «عمّار الساباطي وهو ضعيف، فاسد المذهب، لا يعمل على ما يختصّ بروايته»[٣]

محمد بن سنان

قال النجاشي: «محمد بن سنان أبو جعفر الزاهري من ولد زاهر مولى عمرو بن الحمق الخزاعي» ثمّ قال: «روى عن الرضا عليه السلام، قال وله مسائل عنه معروفة، وهو رجل ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرّد به»، ثمّ قال: «وقد ذكر أبو عمرو في رجاله قال أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان: لا أحلّ لكم أن تروووا أحاديث محمد بن سنان، وذكر أيضاً أنّه وجد بخطّ أبي عبد الله الشاذاني أنّي سمعت العاصمي يقول: إنّ عبد الله بن محمد بن عيسى الملقّب ببنان قال: كنت مع صفوان بن يحيى بالكوفة في منزل إذ دخل علينا محمد بن سنان فقال صفوان: إنّ هذا ابن سنان، لقد همّ أن يطير غير مرّة

---

١ - راجع رجال النجاشي ص ٢٩٠ رقم ٧٧٩

٢ - راجع الفهرست رقم ٥٢٧.

٣ - الاستبصار ج ١ ص ٣٧٢.

فقصصناه، حتى ثبت معنا، وهذا يدلّ على اضطراب كان وزال»، ثمّ ذكر بعض كتبه وطرقه إليها وأرّخ وفاته عام ٢٢٠[١]

وذكره الطوسي في أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام[٢]

وذكره المجلسي في الوجيزة قائلاً: «محمد بن سنان الزاهري، ضعيف على المشهور، ووثّقه المفيد في الإرشاد، وهو معتمد عليه عندي»[٣]

ويبدو من ترجيح المؤلّف لتوثيق المفيد أنّه لا يقول بتقديم قول الجارح على قول المعدّل مطلقاً.

محمد بن عيسى بن عبيد

قال النجاشي: «محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى مولى أسد بن خزيمة أبو جعفر، جليل من أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبة ومشافهة، وذكر أبو جعفر بن بابويه، عن ابن الوليد أنّه قال ما تفرّد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه، ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى، سكن بغداد» ثمّ ذكر كتبه وطرقه إليها[٤]

وعدّه الطوسي من أصحاب الرضا عليه السلام، وقال في أصحاب الجواد عليه السلام: «محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، عن يونس ضعيف» ـكان في نسختنا «بن يونس» والصواب

---

١ - راجع رجال النجاشي ص ٣٢٨ رقم ٨٨٨.

٢ - راجع رجال الطوسي ص ٣٦١ و ٣٨٦ و ٤٠٥.

٣ - الوجيزة ص ٩٦

٤ - رجال النجاشي ص ٣٣٣ رقم ٨٩٦.

ما أثبتناه ـ وعدّه أيضاً من أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام[١]

ورجّح المجلسي توثيق النجاشي على تضعيف الطوسي المستند على كلام ابن الوليد هذا، ووثّقه في الوجيزة[٢]

وهو الصحيح، لأنّ النجاشي عرف بالأضبط.

وجاء في الكافي حديث وفي سنده: «محمد بن عيسى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام»[٣] وعلّق عليه السيد البروجردي قائلاً: «رواية محمد بن عيسى عن الرضا عليه السلام مرسلة»[٤]

ويعرف من رواية سعد بن عبد الله المتوفى عام ٢٩٩ / ٣٠١ عنه كما في ترجمته من رجال النجاشي هذا، ويعرف أيضاً من أنّ الطوسي عدّه في رجاله من أصحاب العسكري عليه السلام[٥] أنّه عاش حتى عام ٢٥٤، فيكون قد ولد حدود عام ١٨٥ وتوفي حدود عام ٢٦٠

محمد بن الفضيل

قال الصدوق: «حدّثنا أبي ومحمد الحسن رضي الله عنهما قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله قال: حدّثنا محمد بن عيسى بن عبيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب،

---

١ - راجع رجال الطوسي ص ٣٩٣ و ٤٢٢ و ٤٣٥ و ٥١١.

٢ - الوجيزة ص ١٠١

٣ - الكافي ج ٦ ص ٣٦٩ كتاب الأطعمة باب السلق حديث ٤.

٤ - للمزيد راجع أسانيد كتاب الكافي ج ٥ ص ٢٨٨

٥ - راجع رجال الطوسي ص ٤٣٥.

عن محمد بن الفضيل[١]، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أ تبقى الأرض بغير إمام ؟ قال: لو بقيت الأرض بغير إمام ساعة لساخت»[٢]

رواة الحديث كلّهم ثقات إلّا محمد بن الفضيل، وهو محمد بن الفضيل بن كثير.

لأنّ النجاشي قال: «محمد بن الفضيل بن كثير الصيرفي الأزدي أبو جعفر الأزرق، روى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام

له كتاب ومسائل

أخبرنا علي بن أحمد قال: حدّثنا ابن الوليد عن الحميري قال: حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن فضيل بكتابه، وهذه النسخة يرويها جماعة»[٣]

وبهذا الطريق يعرف أنّ محمد بن الفضيل الذي يروي عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب هو محمد بن الفضيل بن كثير هذا.

وعدّه الطوسي في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: «محمد بن فضيل بن كثير الأزدي الكوفي، صيرفي»[٤]

وقال في أصحاب الكاظم عليه السلام: «محمد بن فضيل الكوفي الأزدي ضعيف»[٥]

وقال في أصحاب الرضا عليه السلام: «محمد بن الفضيل، أزدي صيرفي، يُرمى بالغلو، له

---

١ - هو محمد بن فضيل بن كثير الصيرفي، لأنّه جاء في طريق النجاشي إليه: «محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن فضيل بكتابه»، رجال النجاشي ص ٣٦٧

٢ - إكمال الدين ج ١ ص ٢٠١ باب ٢١ حديث ١ وعنه في البحار ج ٢٣ ص ٢١

٣ - رجال النجاشي ص ٣٦٧.

٤ - رجال الطوسي ص ٢٩٧

٥ - رجال الطوسي ص ٣٦٠

كتاب»[١]

أمّا قوله «ضعيف» فلا يعدّ جرحاً بناء على القول باشتراط ذكر السبب في الجرح دون التعديل[٢]

وقد علّق السيد البروجردي في مقدّمة أسانيد كتاب الكافي على قول النجاشي بشأن إسحاق بن الحسن بن بكران: «ضعيف في مذهبه»[٣] قائلاً: «وتضعيفه له في مذهبه لا يفيد قدحاً فيه، لعدم ذكره السبب[٤]، واحتمال كونه شيئاً لا نراه ضعفاً»[٥]

وأمّا قوله «يُرمى بالغلوّ» فلا يعبأ به، لأنّ الجارح لا يُعرف.

مضافاً إلى أنّ اتّهام بعض الرواة بالغلوّ كان قد نشأ من قصور الفهم بعلوّ مقام النبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام

قال السيد البروجردي: «إنّ كثيراً ممّن نسب إليهم الغلوّ كان لهم عقائد صحيحة ومتقنة، غاية الأمر أنّ بعض الشيعة كانوا لقصورهم في بعض العقائد ربّما يعدّون بعض العقائد الكاملة الصحيحة غلوّاً وإفراطاً، فلا يلتفت إلى كثير ممّا ينسب إلى الأصحاب من الغلوّ والإفراط»[٦]

وفي هذا الفصل نستعرض بعض ما رواه محمد بن الفضيل بشأن النبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام، قد يستفيد منه البعض القصّر في الفهم أنّه كان غالياً:

---

١ - رجال الطوسي ص ٣٨٩.

٢ - للمزيد راجع كتابنا نصوص الجرح والتعديل ج ١ ص ٩٤

٣ - رجال النجاشي ص ٧٤

٤ راجع مبحث اشتراط ذكر السبب في الجرح دون التعديل في هذا الكتاب.

٥ - مقدّمة أسانيد كتاب الكافي ضمن كتابنا حياة سيد الطائفة ص ٢٨٣

٦. البدر الزاهر ص ٢٢٩ وعنه في حياة سيد الطائفة ص ١٩٢

١ ـ قال محمد بن الحسن الصفار: «حدّثنا حمزة بن يعلى، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبياً قطّ إلّا بها»[١]

٢ ـ قال الكليني: «محمد[٢]، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام قال: ولاية علي مكتوب في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله نبيّاً إلّا بنبوّة محمد صلى الله عليه وآله وولاية وصيّه علي عليه السلام»[٣]

٣ ـ قال الصفار: «حدّثنا عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر[٤]، عن علي بن أسباط، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قول الله عزّ وجلّ «وَأَنَّ هٰذٰا صِرٰاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ» قال: هو والله علي الميزان والصراط»[٥]

٤ ـ قال الكليني: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن

---

١ - بصائر الدرجات ص ٩٥ حديث ٨ من باب آخر في ولاية الأئمّة عليهم السلام

٢ - هو محمد بن يحيى العطار.

٣ - الكافي ج ١ ص ٤٢٧ حديث ٦ من باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية.

ورواه الصفار قائلاً: «حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام»، بصائر الدرجات ص ٩٢ حديث ١ من باب ما خصّ الله به الأئمّة من آل محمد صلى الله عليه وآله من ولاية الأنبياء لهم في الميثاق وغيره.

٤ - هو موسى بن جعفر الكميداني، وقد قال النجاشي بشأنه: «كان مرتفعاً في القول، ضعيفاً في الحديث»، رجال النجاشي ص ٤٠٦.

ويحتمل أن يكون هذا الجرح نشأ من مروياته التي عجز القصر في العقيدة من قبولها

٥ - بصائر الدرجات ص ٩٩ حديث ٩ من باب النوادر من الأبواب في الولاية.

أبي عمير أو غيره[١]، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك إنّ الشيعة يسألونك عن تفسير هذه الآية: ﴿**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ**﴾[٢] ؟ قال: ذلك إليَّ إن شئتُ أخبرتهم، وإن شئتُ لم أخبرهم.

ثم قال: لكنّي أُخبرك بتفسيرها.

قلت: «عم يتساءلون» ؟ قال: فقال: هي في أمير المؤمنين صلوات الله عليه، كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه يقول ما لله عزّ وجلّ آية هي أكبر مني، ولا لله من نبإ أعظم مني»[٣]

هذه من أهمّ ما رواه في فضلهم عليهم السلام، وليس فيها ما يدلّ على غلوّه بالمعنى الذي ينتهي به إلى إنكار التوحيد والقول بألوهيّتهم عليهم السلام

إذن ما ذكروه لا يعدّ جرحاً بشأنه.

فيعدّ حديثه من القسم الخامس.

ويمكن تصحيح حديثه على بعض المباني، مثل القول بتوثيق كلّ من روى عنه أصحاب الإجماع، ومنهم الحسن بن محبوب، كما في الحديث الثاني، أو مثل القول بتوثيق كلّ من روى عنه محمد بن أبي عمير، كما في الحديث الرابع وفقاً لنسخة البصائر.

هذا واستدلّ المفيد بطائفة من الأحاديث على أنّ شهر رمضان يكون تسعة وعشرين

---

١ - في البصائر: «وغيره».

٢ ـ سورة النبأ آية ١ و ٢

٣ - الكافي ج ١ ص ٢٠٧ حديث ٣ من باب أنّ الآيات التي ذكرها الله عزّ وجلّ في كتابه هم الأئمّة عليهم السلام

ورواه الصفار في البصائر ص ٩٦ حديث ٣ من باب النوادر من الأبواب في الولاية.

يوماً ويكون ثلاثين يوماً، ووصف رواتها ـ ومنهم محمد بن الفضيل ـ بقوله: «الأعلام الرؤساء، المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذمّ واحد منهم، وهم أصحاب الأُصول المدوّنة، والمصنفات المشهورة، وكلّهم قد أجمعوا نقلاً وعملاً على أن شهر رمضان يكون تسعة وعشرين يوماً».

ثمّ قال: «وروى الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا رأيت الهلال فصم، وإذا رأيته فأفطر، قلت أرأيت إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً أقضي ذلك اليوم؟ قال: لا إلّا أن يشهد بينه عدول، فإن شهدوا أنّهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم»[1]

وبناء على قبول هذا النوع من التوثيق يعدّ حديثه صحيحاً.

وروايته عن الصادق عليه السلام وأيضاً عن أبي حمزة الثمالي المتوفى عام ١٥٠ ـ كما في الإكمال هذا ـ ورواية محمد بن الحسين بن أبي الخطاب المتوفّى عام ٢٦٢ عنه ـ كما في طريق النجاشي هذا ـ تقتضي أن يكون قد ولد حدود عام ١٣٠ وتوفي حدود عام ٢١٠

معلى بن محمد البصري

قال النجاشي: «معلى بن محمد البصري أبو الحسن، مضطرب الحديث والمذهب، وكتبه قريبة، له كتب»، ثمّ ذكر طائفة منها وطريقه إليها[2]

---

١ - الرد على أصحاب العدد، جوابات أهل الموصل ص ٣٢، وتجد الحديث في التهذيب ج ٤ ص ١٥٦ حديث ٦ من باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله

٢ - راجع رجال النجاشي ص ٤١٨ رقم ١١١٧

وذكره الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله وأضاف: «روى عنه الحسين بن محمد»[١]

وقال المجلسي: «معلّى بن محمد البصري ضعيف، ولعلّه لا يضرّ في السند لكونه من مشايخ الإجازة»[٢]

المفضل بن عمر

قال المفيد: «فممن روى صريح النصّ بالإمامة من أبي عبد الله الصادق عليه السلام على ابنه أبي الحسن موسى عليه السلام من شيوخ أصحاب أبي عبد الله وخاصّته وبطانته وثقاته الفقهاء الصالحين رضوان الله عليهم المفضل بن عمر الجعفي»[٣]

وعدّه الشيخ الطوسي من المحمودين[٤]

وقال النجاشي: «مفضّل بن عمر أبو عبد الله، وقيل أبو محمد، الجعفي، كوفي، فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به، وقيل إنّه كان خطّابيّاً، وقد ذكرت له مصنفات لا يُعوَّل عليها، وإنّما ذكرناه للشرط الذي قدّمناه، له كتاب ما افترض الله على الجوارح من الإيمان، وهو كتاب الإيمان والإسلام، والرواة له مضطربون الرواية له»، ثمّ ذكر طريقين إليه»[٥]

هذا وقد ناقش السيد الخوئي ما قاله النجاشي هذا ثمّ قال:

---

١ - رجال الطوسي ص ٥١٥.

٢ - الوجيزة ص ١١٠

٣ - الإرشاد ج ٢ ص ٢١٦ وعنه في البحار ج ٤٧ ص ٣٤٣.

٤ - راجع الغيبة ص ٣٤٦ فصل ٦ باب ٢٩٧

٥ - راجع رجال النجاشي ص ٤١٦ رقم ١١١٢

«والنتيجة أنّ المفضل بن عمر جليل، ثقة، والله العالم»[١]

وقال المجلسي: «المفضل بن عمر الجعفي مختلف فيه، ضعيف على المشهور»[٢]

هذا آخر ما أردنا تمهيده لمعرفة الأُصول الرجاليّة.

والحمد لله أوّلاً وآخراً

النجف الاشرف عام ١٤٤١ هجريّة

الشيخ محمود دُرْياب النجفي

---

١ - معجم رجال الحديث ج ١٩ ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

٢ - الوجيزة ص ١١٠

الفهرس

كلمة قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة	٥
مقدّمة المؤلّف.	١٣
الأُصول الرجاليّة الأربعة .	١٥
كتب رجاليّة أخرى عدّت من الأُصول	١٩
ميزة الأُصول الرجاليّة الأربعة	٢٦
الحاجة إلى الجرح والتعديل.	٣١
اشتراط الجرح والتعديل بالحسّ.	٤٢
اشتراط ذكر السبب في الجرح دون التعديل	٤٩
حكم تعارض الجرح والتعديل	٥٢
عدالة الراوي وطرق إثباتها	٥٩
الشهادة للنفس والشهادة على النفس	٦١
حكم جرح وتعديل أصحاب المذاهب الفاسدة	٦٨
الأوصاف الدالّة على تعديل الموصوف بها:	٧١
أوصاف تدلّ على مدح الموصوف بها	٨٣
أوصاف تدلّ على جرح الموصوف بها.	١٦٠
أوصاف لا تدلّ لا على الجرح ولا على التعديل:.	١٧٣
التوثيقات العامّة	١٩٢
أصحاب الإجماع	١٩٣

أصحاب الأُصول. ٢٠٢
توثيق مشايخ الإجازة. ٢١٣
توثيق مشايخ النجاشي ٢١٩
توثيق مشايخ ابن قولويه في كامل الزيارات. ٢٢٤
توثيق كلّ من وقع في تفسير علي بن إبراهيم. ٢٥٣
توثيق من لم يستثنه ابن الوليد من روايات محمد بن أحمد بن يحيى. ٢٧٠
من بيت جليل. ٢٧٥
عملت الطائفة بما رواه ٢٧٧
روى عنه ابن أبي عمير ٢٨٣
روى عنه بنو فضّال ٢٨٧
روى عن الثقات ورووا عنه ٢٩٠
لا يروي إلّا عن ثقة ٢٩٣
التعبير عن المعصومين عليهم السلام في الأسانيد ٢٩٨
العنعنة وموارد استعمالها ٣٠٦
توحيد الأسماء في الأُصول الرجاليّة. ٣١١
المشترك وطرق تمييزه ٣١٦
من طرق تحمّل الحديث ٣٣٠
إحراز سلامة السند من الإرسال ٣٣٧
انجبار ضعف السند. ٣٤٠
تنويع الحديث. ٣٤٩
أدلّة صاحب الحدائق على بطلان تنويع الحديث ومناقشتها ٣٥١

تنويع الحديث عند القدماء ٣٦٩
اعتبار حديث المسكوت عنه... ٣٨١
نماذج من تعارض الجرح والتعديل بحقّ الشخص الواحد. ٤٠٥

مصادر الكتاب

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ أجود التقريرات، للسيد الخوئي، تقريرات درس محمد حسين النائيني، نشر مطبعة العرفان قم، الطبعة الأولى عام ١پ٣٥٢ شمسيّة.

٣ ـ الاختصاص، للشيخ المفيد، تحقيق علي أكبر الغفاري، طبع ضمن سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد ج ١٢

٤ ـ اختيار رجال الكشي، للطوسي، تحقيق حسن المصطفوي، نشر جامعة مشهد، الطبعة الأُولى عام ١٣٤٨ شمسيّة.

٥ ـ أسانيد كتاب الكافي، وضع خطّته ورتّب أصله وعلّق عليه آية الله العظمى البروجردي، تخريج واستدراك الشيخ محمود دُرْياب النجفي، نشر مؤسّسة آية الله العظمى البروجردي، الطبعة الأولى عام ١٣٨٥ شمسيّة.

٦ ـ الاستبصار، للطوسي، تحقيق السيد حسن الموسوي الخراسان، نشر دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة عام ١٣٩٠

٧ ـ الاستنصار، للكراجكي، نشر دار الأضواء بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٥ / ١٩٨٥

٨ ـ الأُصول الستّة عشر، لجماعة من الرواه، نشر دار الشبستري للمطبوعات قم، الطبعة الثانية عام ١٤٠٥

٩ ـ إعلام الورى بأعلام الهدى، للطبرسي، تقديم السيد محمد مهدى السيد حسن

الخراسان، نشر دار الكتب الإسلاميّة النجف، الطبعة الثالثة عام ١٣٩٠، وتحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤١٧

١٠ ـ **إقبال الأعمال**، لابن طاوس، نشر دار الكتب الإسلاميّة طهران، طبعة حجرية، وتحقيق جواد القيومى الإصفهاني، الطبعة الأولى عام ١٤١٤ نشر مكتب الإعلام الإسلامي

١١ ـ **إكمال الدين وتمام النعمة**، للصدوق، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٥، عبّر عنه المجلسي رحمه الله بـ«إكمال الدين وإتمام النعمة»، وطبع بعنوان «كمال الدين».

١٢ ـ **الأمالي**، للصدوق، تحقيق ونشر مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى عام ١٤١٧

١٣ ـ **الأمالي**، للطوسي، تحقيق قسم الدراسات التابعة لمؤسسة البعثة، نشر دار الثقافة قم، الطبعة الأولى عام ١٤١٤

١٤ ـ **الإمامة والتبصرة من الحيرة**، لابن بابويه والد الصدوق، تحقيق ونشر مكتبة الإمام المهدي بقم عام ١٤٠٤

١٥ ـ **أمان الأخطار**، لابن طاوس، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤٠٩

١٦ ـ **الأنساب**، للسمعاني، تحقيق وتعليق عبد الله عمر البارودي، نشر مؤسّسة الكتب الثقافيّة بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨ / ١٩٨٨

١٧ ـ **بحار الأنوار**، للمجلسي، تحقيق جماعة من الأعلام، نشر مؤسسة دار الوفاء، بيروت، الطبعة الثانية المصححة.

١٨ ـ **البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر**، تقريرات درس آية الله العظمى البروجردي، كتبها الشيخ حسين علي المنتظري، نشر عام ١٤١٦

١٩ ـ بصائر الدرجات، لمحمد بن الحسن الصفار، تحقيق ميرزا محسن كوچه باغي، الطبعة الثانية عام ١٣٨٠، ونشرته مؤسسة الأعلمي بالأفست، وتحقيق ونشر مؤسّة الإمام المهدي عليه السلام، الطبعة الأُولى بدون تاريخ في مجلّدين.

٢٠ ـ بلغة المحدّثين، للشيخ سليمان الماحوزي البحراني، تحقيق الشيخ عبد الزهراء العويناتي البلادي، نشر المحقق العويناتي، مطبعة سيد الشهداء، قم، الطبعة الأولى عام ١٤١٢

٢١ ـ التاريخ، للطبري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٨ / ١٩٨٨، وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية في ١١ مجلّداً.

٢٢ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، نشر دار الفكر بيروت، وحقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه الدكتور بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى عام ١٤٢٧ / ٢٠٠٦، ونشر دار الكتب العلميّة بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٧

٢٣ ـ تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، تحقيق علي شيري، نشر دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٥ في ٨٠ مجلّداً.

٢٤ ـ تأويل الآيات الظاهرة، لشرف الدين الاسترآبادي، تحقيق حسين الأستاذ ولي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأُولى عام ١٤٠٩

٢٥ ـ التحرير الطاوسي، للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني، تحقيق السيد محمد حسن ترحيني، نشر دار الذخائر، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨ / ١٩٨٨

٢٦ ـ ترتيب أسانيد كتاب الكافي، لآية الله العظمى البروجردي، نشر مجمع البحوث الإسلاميّة في الآستانة الرضويّة المقدّسة مشهد عام ١٤١٤

٢٧ ـ التعليقة على منهج المقال، للوحيد البهبهاني، طبعة حجرية على هامش «منهج المقال».

٢٨ ـ التفسير، لعلي بن إبراهيم القمّي، تحقيق السيد طيب الموسوي الجزائري، نشر دار الكتاب، الطبعة الثالثة عام ١٣٦٨ شمسيّة.

٢٩ ـ تقريرات ثلاثة: الغصب والوصية وميراث الأزواج، كتبها الشيخ علي پناه الاشتهاردي، هو تقرير دروس السيد البروجردي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي بقم عام ١٤١٣

٣٠ ـ تنبيه الخواطر، لورّام بن أبي فراس، نشر دار الصعب ودار التعارف بيروت، وطبع بالأفست في مكتبة الفقيه قم عام ١٤١٠، ونفس النسخة نشرتها مؤسسة الأعلمي

٣١ ـ تنقيح أسانيد التهذيب، للسيد البروجردي، تحقيق الحاج الميرزا مهدي صادقي التبريزي، نشره المحقق، عام ١٤١١

٣٢ ـ تنقيح المقال، للعلّامه المامقاني، طبعة حجرية، وتحقيق الشيخ محمد رضا المامقاني، نشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤٣١، طبع منه مقدّمتان في مجلّدين و ٣٤ مجلّداً.

٣٣ ـ تهذيب الأحكام، للطوسي، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان، نشر دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة عام ١٣٩٠ في ١٠ مجلّدات.

٣٤ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٠ / ١٩٩١ في ٦ مجلّدات.

٣٥ ـ توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدمشقي، حققه وعلّق عليه محمد نعيم العرقسوسي، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة

الأولى عام ١٤١٤ ـ ١٩٩٣

٣٦ ـ ■ الثقات، لابن حبّان، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين وتركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلميّة بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٩ ـ ١٩٩٨ في ٥ مجلّدات، وطبعة حيدر آباد دكن الطبعة الأولى عام ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣ في ٩ أجزاء.

٣٧ ـ ثواب الأعمال، للصدوق، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر مكتبة الصدوق، طهران، ونسخة الأعلمي بيروت الطبعة الرابعة عام ١٤١٠ / ١٩٨٩، ونسخة دار الشريف الرضي قم عام ١٤٠٦

٣٨ ـ جامع المقاصد في شرح القواعد، للمحقّق الكركي، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤٠٨ في ١٤ مجلّداً.

٣٩ ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، طبعة حيدر آباد دكن، الطبعة الأُولى عام ١٣٧١ / ١٩٥٢

٤٠ ـ جواهر الكلام، للشيخ محمد حسن النجفي، تحقيق جماعة من العلماء، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة السابعة عام ١٩٨١

٤١ ـ الحاشية على مجمع الفائدة والبرهان، للوحيد البهبهاني، نشر مؤسّسة الوحيد البهبهاني، الطبعة الأولى عام ١٤١٧

٤٢ ـ حاوي الأقوال في معرفة الرجال، للشيخ عبد النبي الجزائري، تحقيق مؤسسة الهداية الإحياء التراث، نشر رياض الناصري، الطبعة الأولى عام ١٤١٨

٤٣ ـ الحدائق الناضرة، للمحقّق البحراني، تحقيق مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥، وحقّقه وعلّق عليه محمد تقي الإيرواني، نشر دار الأضواء، الطبعة الثانية مصحّحة عام ١٤٠٥ / ١٩٨٥، وحقّقه وعلّق عليه محمد تقي الإيرواني، فهرسة وتصحيح الدكتور يوسف البقاعي، نشر دار

الأضواء الطبعة الثالثة عام ١٤١٣ / ١٩٩٣ بصفّ جديد.

٤٤ ـ حياة سيد الطائفة، للشيخ محمود دُرْياب النجفي، نشر مؤسّسة آية الله العظمى السيد البروجردي قم المقدّسة، الطبعة الأولى عام ١٣٨٥ شمسيّة.

٤٥ ـ خاتمة المستدرك، للمحدّث النوري، طبعة حجريّة، وتحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام قم عام ١٤١٥ في ٩ مجلّدات.

٤٦ ـ خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، للعلّامة الحلّي، تحقيق السيد محمد صادق آل بحرالعلوم، نشر مطبعة الحيدريّة النجف، الطبعة الثانية عام ١٣٨١ ـ ١٩٦١

٤٧ ـ الخلاف، للطوسي، تحقيق جماعة من المحقّقين، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم الطبعة الأولى عام ١٤٠٧ في ٦ مجلّدات.

٤٨ ـ الدراية في علم مصطلح الحديث، للشهيد الثاني، نشر محمد جعفر آل إبراهيم، مطبعة النعمان النجف، ونشرته بالأفست مكتبة المفيد قم.

٤٩ ـ دلائل الإمامة، للطبري، نشر منشورات الرضي قم، الطبعة الثالثة عام ١٣٦٣ شمسيّة، وبالأفست من الطبعة الحيدرية، وتحقيق مؤسّسة البعثة، الطبعة الأولى عام ١٤١٣

٥٠ ـ ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، للمحقق السبزواري، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، طبعة حجرية.

٥١ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للعلّامة الطهراني، نشر دار الأضواء بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣

٥٢ ـ الرجال، لابن الغضائري، تحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، دار الحديث قم، الطبعة الأُولى عام ١٤٢٢

٥٣ ـ الرجال، للبرقي، تحقيق السيد كاظم الموسوي الميامي، نشر جامعة طهران

عام ١٣٤٢ شمسيّة.

٥٤ ـ الرجال، للسيد بحر العلوم، تحقيق محمد صادق بحر العلوم وحسين بحر العلوم، نشر مكتبة الصادق طهران، الطبعة الأولى عام ١٣٦٣ شمسيّة.

٥٥ ـ الرجال، للطوسي، نشر المكتبة الحيدرية النجف، الطبعة الأولى ١٣٨٠ ـ ١٩٦١

٥٦ ـ الرجال، للنجاشي، تحقيق السيد موسى الزنجاني، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧، وطبعة حجرية، وتحقيق محمد جواد النائيني، نشر دار الأضواء بيروت، الطبعة الأُولى عام ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨، في مجلّدين.

٥٧ ـ الرسالة، لأبي غالب الزراري، تحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، نشر مركز البحوث والتحقيقات الإسلاميّة قم، الطبعة الأولى عام ١٤١١

٥٨ ـ الرواشح السماويّة، لمير داماد، طبعة حجريّة.

٥٩ ـ روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه، لمحمد تقي المجلسي، تحقيق السيد حسين الموسوي الكرماني والشيخ علي پناه الإشتهاردي، نشر مؤسّسة كوشانپور عام ١٣٩٣ حتى ١٣٩٩

٦٠ ـ رياض المسائل في بيان الأحكام بالدلائل، للسيد علي الطباطبائي، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، طبعة حجرية، وتحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤١٨ في ١٧ مجلّداً، وتحقيق هيئة التأليف والتحقيق والترجمة في دار الهادي بيروت عام ١٤١٢ / ١٩٩٢ في ١٠ مجلّدات.

٦١ ـ زبدة المقال في خمس الرسول والآل صلوات الله عليهم، تقريراً لبحث آية الله العظمى السيد حسين البروجردي، تأليف السيد عباس القزويني، تحقيق عبد السلام

كاظم الجعفري الطبعة الأولى عام ١٣٢٩ / ١٣٨٧ شمسيّة، ونشر المطبعة العلميّة بقم، الطبعة الأولى عام ١٣٨٠

٦٢ ـ السرائر، لابن إدريس، تحقيق و نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الثانية، عام ١٤١٠

٦٣ ـ سعد السعود، لابن طاوس، نشر منشورات الرضي قم، عام ١٣٦٣ شمسيّة، وتحقيق فارس حسون، انتشارات دليل، ونشر دار الذخائر للمطبوعات، الطبعة الأولى بدون تاريخ

٦٤ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق محب الدين العمروي، نشر دار الفكر عام ١٤١٧ ـ ١٩٩٧، وتحقيق شعيب الأرنؤوط وحسين الأسد، نشر مؤسّسة الرسالة، الطبعة الحادية عشرة عام ١٤١٧ ـ ١٩٩٦

٦٥ ـ الشجرة المباركة في أنساب الطالبية، للفخر الرازي، تحقيق السيد مهدي رجائي، نشر مكتبة آية الله المرعشي بقم، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩

٦٦ ـ شرح العروة الوثقى ضمن موسوعة الإمام الخوئي، للإمام الخوئي، نشر مؤسّسة إحياء آثار الإمام الخوئي عام ١٤١٨

٦٧ الصحاح في اللغة، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٤ / ١٩٨٤، وبالأفست انتشارات أميري.

٦٨ ـ طبّ الائمّة عليهم السلام، للحسين بن بسطام بن سابور وأخيه عبد الله، وضع المقدّمة السيد محمد مهدي السيد حسن الخرسان، نشر المكتبة الحيدريّة عام ١٣٨٥ / ١٩٦٥، ونشرته دار الكتاب الإسلامي ببيروت بالأفست.

٦٩ ـ طبقات المحدّثين بإصفهان والواردين عليها، لعبد الله بن محمد أبي الشيخ، تحقيق عبد الغفور عبد الحقّ البلوشي، نشر مؤسّسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية

عام ١٤١٢

٧٠ ـ طرائف المقال، للسيد علي أصغر الجابلقي البروجردي، تحقيق السيد مهدي رجائي، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الأولى عام ١٤١٠، في مجلّدين.

٧١ ـ العدّة في أُصول الفقة، للشيخ الطوسي، تحقيق محمد مهدي نجف، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤٠٣ ـ ١٩٨٢، وتحقيق ونشر محمد رضا الأنصاري القمّي، الطبعة الأُولى عام ١٤١٧ ـ ١٣٧٦ش في مجلّدين.

٧٢ ـ عدّة الرجال، للسيد محسن الأعرجي الكاظمي، تحقيق مؤسسة الهداية لإحياء التراث، نشر مؤسسة إسماعيليان، الطبعة الأولى عام ١٤١٥ في مجلّدين.

٧٣ ـ علل الشرائع، للصدوق، قدّم له السيد محمد صادق بحر العلوم، نشر مكتبة الحيدرية، الطبعة الأُولى عام ١٣٨٥

٧٤ ـ علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق وشرح نور الدين عتر، نشر دار الفكر بيروت.

٧٥ ـ العمدة في عيون صحاح الأخبار، لابن بطريق الحلي، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧

٧٦ ـ عيون أخبار الرضا عليه السلام، للصدوق، تحقيق السيد مهدي الحسيني اللاجوردي، نشر منشورات جهان طهران عام ١٣٧٨

٧٧ ـ الغارات، لإبراهيم بن محمد الثقفي، تحقيق السيد جلال الدين الحسيني الأرموي المحدّث، نشر منشورات انجمن آثار ملى، عام ١٣٥٥ شمسيّة، وتحقيق عبد الزهراء الخطيب، نسخة دار الأضواء بيروت.

٧٨ ـ غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام، للميرزا القمّي، نشر مكتب الإعلام

الإسلامي بقم عام ١٤١٧ في ٦ مجلّدات.

٧٩ ـ الغيبة، للطوسي، تحقيق عباد الله طهراني، وعلي أحمد ناصح، نشر مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى عام ١٤١١

٨٠ ـ الغيبة، للنعماني، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر مكتبة الصدوق، طهران، وتحقيق فارس حسّون كريم، نشر مدين، الطبعة الأولى عام ١٤٢٦

٨١ ـ فرج المهموم، لابن طاوس، من منشورات الرضي قم، عام ١٣٦٣ شمسيّة.

٨٢ ـ فرحة الغري، لابن طاوس، نشر منشورات الرضي، قم، طبع بالافست، وتحقيق تحسين آل شبيب الموسوي، وتحقيق محمد مهدي نجف، نشر مكتبة الروضة الحيدريّة الطبعة الأولى عام ١٤٣١ / ٢٠١٠

٨٣ ـ فضائل الأشهر الثلاثة، للصدوق، تحقيق ميرزا غلام رضا عرفانيان، نشر مكتبة داوري بقم عام ١٣٩٦، ونشرته دار المحجّة البيضاء ودار الرسول الأكرم، الطبعة الثانية عام ١٤١٢ /١٩٩٢، وطبع ضمن مجموعة رسائل للصدوق، تحقيق وتعليق انتشارات الكوثر، الطبعة الأولى عام ١٤٢٧

٨٤ ـ فلاح السائل، لابن طاوس، نشر مكتب الإعلام الإسلامي قم الطبعة الأولى، ونشرته دار الكتاب الإسلامي ببيروت بالأفست، وتحقيق غلام حسين المجيدي نشر مكتب الإعلام الإسلامي قم الطبعة الأولى عام ١٤١٩ / ١٣٧٧ ش.

٨٥ ـ الفهرست، للطوسي، تحقيق السيد محمد صادق آل بحرالعلوم، نشر منشورات المكتبه الرضويّه في النجف، وتحقيق السيد عبد العزيز الطباطبائي.

الفوائد الرجالية، للسيد بحر العلوم = **الرجال**

٨٦ ـ قاموس الرجال، للعلّامة التستري، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الثانية عام ١٤١٠، في ١٢ مجلّداً.

٨٧ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، نشر دار الجيل بيروت، ونشر الهيئة المصريّة العامّة عام ١٤٠٠ / ١٩٨٠، ونشر دار الكتب العلميّة بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٥

٨٨ ـ الكافي، للكليني، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر دار الكتب الإسلاميّة طهران، الطبعة الثالثة عام ١٣٨٨ في ٨ مجلّدات، وتحقيق دار الحديث، الطبعة الأولى عام ١٤٢٩ في ١٥ مجلّداً.

٨٩ ـ كامل الزيارات، لجعفر بن محمد بن قولويه، تحقيق العلّامة الشيخ عبد الحسين الأميني، نشر المطبعة المرتضوية، النجف، طبعة حجرية، عام ١٣٥٦، وتحقيق علي أكبر الغفاري، نشر مكتبة الصدوق عام ١٣٧٥ شمسيّة، وتحقيق نشر الفقاهة، وطبعته بالأفست دار السرور بيروت.

٩٠ ـ كشف القناع عن وجوه حجية الإجماع، لأسد الله التستري، من منشورات مؤسّسة آل البيت عليهم السلام قم طبعة حجرية.

٩١ ـ لسان الميزان، لابن حجر، نشر دار الفكر بيروت، وتحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، نشر دار الكتب العلميّة بيروت، واعتنى به عبد الفتّاح أبو غدّة، نشر مكتب المطبوعات الإسلاميّة، الطبعة الأولى عام ١٤٢٣ ـ ٢٠٠٢ في ١٠ مجلّدات.

٩٢ ـ لؤلؤة البحرين، للمحقق البحراني، تحقيق السيد محمد صادق آل بحر العلوم، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الثانية بدون تاريخ، ونشر مكتبة فخراوي الطبعة الأُولى عام ٢٠٠٨ / ١٤٢٩

٩٣ ـ مبادىء الوصول إلى علم الأُصول، للعلّامة الحلّي، تحقيق عبد الحسين محمد علي بقال، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٤، ونشر دار الأضواء، الطبعة الثانية عام ١٤٠٦ / ١٩٨٦

٩٤ ـ المبسوط، للطوسي، تحقيق السيد محمد تقي الكشفي، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء آلاثار الجعفرية، عام ١٣٨٧

٩٥ ـ المجالس، للشيخ المفيد، تحقيق علي أكبر الغفاري وحسين الأُستاد ولى، طبع ضمن سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد ج ١٣

٩٦ ـ مجمع البحرين، للطريحي، تحقيق السيد أحمد الحسيني، نشر منشورات الرضي، الطبعة الثانية عام ١٣٦٢

٩٧ ـ مجمع الرجال، للقهپائي، نشر مؤسسة إسماعيليان، قم، الطبعة الثانية، عام ١٣٦٤ شمسيّة في ٧ أجزاء في ٣ مجلّدات.

٩٨ ـ مجمع الفائدة والبرهان، للمحقّق الأردبيلي، تحقيق عدّة من الأعلام، نشر مؤسّسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرّسين بقم، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣ حتى عام ١٤١٦

٩٩ ـ مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق الشيخ هادي حسن حمّودي، نشر معهد المخطوطات العربية، الكويت، عام ١٤٠٥ / ١٩٨٥

١٠٠ ـ محاسبة النفس، لابن طاوس، طبعة حجريّة، نشر مرتضوي، الطبعة الرابعة عام ١٣٧٦ شمسيّة، ونشر دار البلاغة ودار الحوراء، الطبعة الرابعة عام ١٤١٠ / ١٩٩٢

١٠١ ـ المحاسن، للبرقي، تحقيق السيد مهدي رجائي، نشر المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤١٣، وتحقيق السيد جلال الدين الحسيني، نشر دار الكتب الإسلاميّة قم، الطبعة الثانية بدون تاريخ

١٠٢ ـ مختصر بصائر الدرجات، للحسن بن سليمان الحلي، نشر المطبعة الحيدرية النجف الأشرف، الطبعة الأولى عام ١٣٧٠ / ١٩٥٠، طبع بالأفست في انتشارات

الرسول المصطفى بقم، ونشر دار المفيد عام ١٤٢٣، وتحقيق مشتاق آل مظفر، نشر مكتبة العلّامة المجلسي، الطبعة الأولى عام ١٤٣٠

١٠٣ ـ مختلف الشيعة، للعلّامة الحلّي، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم، الطبعة الأولى عام ١٤١٢، في ٩ مجلّدات، ونشر مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة قم في ٩ مجلّدات، وطبعة حجريّة.

١٠٤ ـ مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، للمحقق العاملي، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤١٠

١٠٥ ـ مرآة العقول، للمجلسي، تحقيق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، نشر دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الثانية عام ١٤٠٤

١٠٦ ـ المزار، للمفيد، تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤٠٩ ونشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأُولى عام ١٤١٣، طبع ضمن المجلد الخامس من «مصنفات الشيخ المفيد».

١٠٧ ـ مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام، للكاظمي، تحقيق الشيخ محمد باقر شريف زاده، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، عام ١٣٨٧ في ٤ مجلّدات.

١٠٨ ـ مستدرك وسائل الشيعة، للمحدّث النوري، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤٠٨ في ١٨ مجلّداً، والمجلّد ١٩ حتى ٢١ فهارس، وطبعة حجرية، نشر المكتبة الإسلاميّة طهران عام ١٣٨٢

١٠٩ ـ مستطرفات السرائر، لابن إدريس، تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، الطبعة الأُولى، عام ١٤٠٨، وأيضاً طبع ملحقا بـ«السرائر» للمؤلف.

١١٠ ـ مستمسك العروة الوثقى، للسيد محسن الحكيم، نشر مطبعة الآداب في النجف الأشرف عام ١٣٨٨، ونشرته بالأفست مكتبة آية الله المرعشي النجفي قم عام

١٣٩١، ونشرته أيضاً بالأفست مؤسّسة دار التفسير عام ١٤١٦

١١١ ـ **مستند الشيعة في أحكام الشريعة**، للنراقي، طبعة حجريّة، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي عام ١٤٠٥، وتحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤٢٩ / ٢٠٠٨ في ١٩ مجلّداً، والمجلّد العشرون فهارس.

١١٢ ـ **مسند الشهاب**، لمحمد بن سلامة القضاعي، حقّقه وخرّج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، نشر مؤسّسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥ / ١٩٨٥

١١٣ ـ **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، لمحمد بن حبان البستي، حقّقه ووثّقه وعلّق عليه مرزوق على إبراهيم، نشر دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، الطبعة الأولى عام ١٤١١ / ١٩٩١

١١٤ ـ **مشرق الشمسين وإكسير السعادتين**، للبهائي، نشر مكتبة البصيرتي، طبعة حجريّة، طبع مع «الحبل المتين» للمؤلف، وتحقيق السيد مهدي رجائي، نشر مجمع البحوث الإسلاميّة مشهد، الطبعة الأولى عام ١٤١٤

١١٥ ـ **مشيخة الفقيه**، لمحمد جعفر شمس الدين، نسخة دار التعارف بيروت.

١١٦ ـ **مشيخة النجاشي**، للشيخ محمود درياب النجفي، نشر المؤلّف، الطبعة الأولى عام ١٤١٣

١١٧ ـ **مصباح المتهجد وسلاح المتعبد**، للطوسي، طبعة حجرية، ونسخة مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى عام ١٤١٨ ـ ١٩٩٨، وتحقيق مؤسسة فقه الشيعة، الطبعة الأولى عام ١٤١١ / ١٩٩١

١١٨ ـ **معارج الأُصول**، للمحقق الحلي، تحقيق محمد حسين الرضوي، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى، عام ١٤٠٣

١١٩ ـ **معالم الأُصول**، للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني، طبعة حجرية، ومع تعليقات

سلطان العلماء، تصحيح الشيخ علي محمدي، نشر دار الفكر بقم، الطبعة الأولى عام ١٣٧٤

١٢٠ ـ معالم العلماء، لابن شهر آشوب، من منشورات المطبعة الحيدريّة النجف الأشرف عام ١٣٨٠ ـ ١٩٦١، وتحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، نشر دار المحجّة البيضاء ومكتبة دار علوم القرآن، الطبعة الأولى عام ١٤٣٣ / ٢٠١٢، وتحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤٣١

١٢١ ـ معاني الأخبار، للصدوق، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر مكتبة الصدوق، طهران، عام ١٣٧٩، ونفس النسخة بالأفست نشرته مؤسّسة الأعلمي

١٢٢ ـ المعتبر في شرح المختصر، للمحقق الحلي، تحقيق عدّة من الأفاضل، نشر مؤسّسة سيد الشهداء عليه السلام، الطبعة الأُولى عام ١٣٦٤ شمسيّة في مجلّدين.

١٢٣ ـ معجم الأُدباء، لياقوت الحموي، نسخة دار الكتب العلميّة بيروت، وتحقيق الدكتور إحسان عباس، نشر دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى عام ١٩٩٣

١٢٤ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت، عام ١٣٩٩ / ١٩٧٩، في ٥ مجلّدات.

١٢٥ ـ معجم رجال الحديث، للسيد الخوئي، نشر دار الزهراء بيروت، الطبعة الرابعة عام ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩ في ٢٣ مجلّداً، والطبعة الخامسة عام ١٤١٣ ـ ١٩٩٢ في ٢٤ مجلداً.

١٢٦ ـ المعجم الموحّد، للشيخ محمود دُرْياب النجفي، نشر مجمع الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى عام ١٤١٤ في مجلّدين.

١٢٧ ـ مقباس الهداية في علم الدراية، للشيخ عبد الله المامقاني، تحقيق الشيخ محمد رضا المامقاني، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤١١، في

٧ مجلّدات.

١٢٨ ـ المقنع، للصدوق، طبعة حجريّة، ضمن «الجوامع الفقهيّة»، وتحقيق ونشر مؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام قم عام ١٤١٥

١٢٩ ـ ملاذ الأخيار، للعلّامة المجلسي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، نشر مكتبة آية الله المرعشي بقم عام ١٤٠٦ في ١٦ مجلّداً.

١٣٠ ـ من لا يحضره الفقيه، للصدوق، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان، نشر دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الخامسة عام ١٣٩٠ في ٤ مجلّدات، وتحقيق علي أكبر الغفاري، نشر جماعة المدرسين عام ١٤١٣ في ٤ مجلّذات.

١٣١ ـ مناقب آل أبي طالب، لابن شهر آشوب، نشر مؤسسة العلّامة، قم، الطبعة الأولى بدون تاريخ، ونفس النسخة طبعت في دار الأضواء ببيروت عام ١٤٠٥ / ١٩٨٥، وتحقيق السيد علي السيد جمال أشرف الحسيني، المكتبة الحيدريّة قم، الطبعة الأولى عام ١٤٣١ / ١٣٩٠ ش، في ١٢ مجلّداً.

١٣٢ ـ منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى عام ١٣٦٢ ش، في ٣ مجلّدات.

١٣٣ ـ منتهى المطلب في تحقيق المذهب، للعلّامة الحلّي، طبعة حجرية، وتحقيق ونشر مجمع البحوث الإسلاميّة بمشهد، الطبعة الأولى عام ١٤١٢

١٣٤ ـ منتهى المقال، لأبي علي الحائري، طبعة حجرية، وتحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤١٦ في ٧ مجلّدات.

١٣٥ ـ منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، للميرزا محمد الأسترابادي، طبعة حجريّة، وتحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤٢٢ في

٧ مجلّدات.

١٣٦ ـ مهج الدعوات ومنهج العبادات، لابن طاوس، نشر دار الاعتصام وسعيد بن جبير، طبعة حجريّة عام ١٣٧٠، وتحقيق أبو طالب الكرماني ومحمد حسن، نشر دار الذخائر، الطبعة الأولى عام ١٤١١

١٣٧ ـ المهذّب البارع في شرح مختصر النافع، لابن فهد الحلي، تحقيق الشيخ مجتبى العراقي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧ في ٥ مجلّدات.

١٣٨ ـ موسوعة الإمام الخوئي، للامام الخوئي، نشر مؤسّسة إحياء آثار الإمام الخوئي، نشر عام ١٤١٨

١٣٩ ـ ميزان الاعتدال، لابن حجر، تحقيق علي محمد البجاوي، نشر دار الفكر، بيروت.

١٤٠ ـ نصوص الجرح والتعديل، للشيخ محمود درياب النجفي، نشر مجمع الفكر الإسلامي قم، الطبعة الأولى عام ١٤٣٠ في مجلّدين.

١٤١ ـ نقد الرجال، للسيد مصطفى التفرشي، نشر انتشارات الرسول المصطفى، طبعة حجرية بدون تاريخ، وتحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤١٨ في ٥ مجلّدات.

١٤٢ ـ نهاية التقرير، تقرير لمباحث الصلاة، كتبه الشيخ محمد فاضل اللنكراني، هو تقرير دروس السيد البروجردي، طبع في جزئين.

١٤٣ ـ نوابغ الرواة، لآغا بزرگ الطهراني، الطبعة الأُولى نشر دار الكتاب العربي بيروت عام ١٣٩٠ هـ ١٩٧١ م

١٤٤ ـ النوادر، لأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، تحقيق ونشر مدرسة الإمام

المهدي عليه السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤٠٨

١٤٥ ـ هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدين، لمحمد أمين بن محمد علي الكاظمي، تحقيق السيد مهدي رجائي، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي عام ١٤٠٥

١٤٦ ـ الوافي، للفيض الكاشاني، تحقيق ونشر مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بإصفهان، الطبعة الأُولى عام ١٤٠٦

١٤٧ ـ الوافية في أُصول الفقه، للفاضل التوني، تحقيق السيد محمد حسين الرضوي الكشميري، نشر مجمع الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى عام ١٣١٤

١٤٨ ـ الوجيزة، للمجلسي، طبعة حجرية عام ١٣١٣، وتصحيح وتحقيق محمدكاظم رحمان ستايش، نشر مؤتمر تكريم العلّامة المجلسي عام ١٣٧٨ شمسيّة.

١٤٩ ـ وسائل الشيعة، للحر العاملي، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولى عام ١٤٠٩ في ٣٠ مجلّداً.

١٥٠ ـ وصول الأخيار إلى أُصول الأخبار، للشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي، تحقيق السيد عبد اللطيف الكوهكمري، نشر مجمع الذخائر الإسلاميّة عام ١٤٠١، وتحقيق أبو الفضل حافظيان البابلي، طبع ضمن رسائل في دراية الحديث.

١٥١ ـ اليقين باختصاص مولانا علي عليه السلام بإمرة المؤمنين، لابن طاوس، تحقيق إسماعيل الأنصاري الزنجاني الخوئيني، نشر مؤسّسة دار الكتاب الطبعة الأُولى عام ١٤١٣